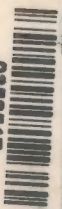


مكتبة جامعة القاهرة

العدالة الاجتماعية في الإسلام

سيد قطب

0358517



Bibliotheca Alexandrina

لجنة النشر والتوزيع

العَدَالَةُ الاجتماعية في الإسلام

سيد قطب

LL

الطبعة الثانية

ملزم الطبع والنشر
مكتبة مصر ومطبعها
٦٣ شارع النجلاء مصر

دار مصر للطباعة

٤٠ شارع كامل صدق باشا (القجالة)

الاهداء

إلى الفتية الذين ألهمهم في خيالي قادمين .. يحاهدون في الله
بأموالهم وأنفسهم ، مؤمنين في قراراتهم : أن العزة لله ولرسوله
وللمؤمنين .

إلى أولئك الفتية الذين يستشرفون المستقبل البعيد ، بروح
الإسلام الخالد ؛ فلا يرون في الحاضر كله إلا أقزاما وفقاقيع ...

إلى أولئك الفتية الذين لا أشك لحظة في أن روح الإسلام
القوية ستبعثهم من ماضى الأجيال ، إلى مقبل الأجيال ، في يوم
قريب جد قريب ...

أهدي هذا الكتاب .

سيد قطب

الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام

في عالم الاقتصاد ، لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة ، وله رصيد مذخور ، قبل أن يراجع رصيده ، فيرى إن كان فيه غناء ؛ ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد قبل أن تراجع خزائنها ، وتنظر في خاماتها ومقدراتها . . . أفلا يقوم رصيد الروح ، وزاد الفكر ، ووراثات القلب والضمير ، كما تقوم السلع والأموال في حياة الناس ؟

يلي ! ولكننا هنا في مصر ، وفي العالم الإسلامي كله ، لا تراجع رصيدنا الروحي وراثتنا الفكرية ، قبل أن نفكر في استيراد المبادئ والنظم ، واستعارة النظم والشرائع ، من خلف السهوب ومن وراء البحار !

إننا ننظر قفري واقما اجتماعيا شيئا غاية السوء ؛ ونبصر قفري أوضاعا اجتماعية لا تمت إلى العدالة بسبب . . . عقدنذ نتجه بأبصارنا إلى أوروبا وأمريكا وروسيا ، نستجلب منها الحلول لمشكلاتنا ، كما نستورد منها السلع لمعاشنا . غير أننا عند استيراد السلع تراجع أرصدتنا القديمة ؛ ونحصى موجوداتنا في السوق ؛ وننظر في قدرتنا على الإنتاج . فأما عند استيراد المبادئ والنظم والقوانين فلا نصنع شيئا من هذا كله ؛ ولا نتخرج أن تلقى بكل تراثنا الروحي ، وكل مقوماتنا الفكرية ، وكل الحفول التي يمكن أن يتيحها لنا النظرة لديننا من أسس ومبادئ ونظريات ، نستجلب للمبادئ الديمقراطية ، أو الاشتراكية ، أو الشيوعية ؛ فنكفل إليها حل مشكلاتنا الاجتماعية ؛

مهما اختلفت أوضاعنا ، وظروفنا ، وتاريخنا ، ومقومات حياتنا المادية والفكرية والروحية ، عن ظروف القوم فيما وراء البحار ، وفيما خلف السهوب !

ومعنى في الوقت ذاته تتخذ الإسلام ديناً رسمياً للدولة ، ونزعم فيما بيننا وبين أنفسنا أننا مسلمون ، إن لم نزع أننا حماة الإسلام ودعائه ! ولكننا نقصى هذا الدين من حياتنا العملية ، ليبقى في عزلة وجدانية ، لا يحكم الحياة ، ولا يصرف شؤونها ، ولا يعالج مشكلاتها... فالدين — كما يقال — صلة ما بين العبد وربّه ؛ أما صلات الناس ، وعلاقات المجتمع ، ومشكلات الحياة ، وسياسة الحكم ، وسياسة المال... فلا دخل للدين بها ، ولا دخل لها بالدين... هذا ما يقوله الذين لا ينكرون الدين . فأما الآخرون فيقولون : لا تذكروا لنا هذا الدين ؛ فالدين إن هو إلا مخدر يستغله الرأسماليون والحكام المستبدون ، لتنويم الطبقات الكادحة ، وتخدير الجماهير المحرومة !

من أين جئنا بهذه النظريات الغريبة على طبيعة الإسلام ، وعلى تاريخ الإسلام ؟... لقد استوردناها من الأخرى — كما نستورد كل شيء — من خلف السهوب ، ومن وراء البحار !

ذلك أن قصة العزلة بين الدين والدنيا لم تنبت في الشرق الإسلامي ، ولم يعرفها الإسلام ؛ وقصة تخدير الدين للشاعر لم تكن يوماً وليدة هذا الدين ، ولم تعرفها طبيعته... ولكننا نتلقفها تلقفاً كالبيضاء ، ونحاكيها محاكاة كالقردة ؛ ولا نحاول أن نفتش عن أصلها ونشأتها ؛ ولا أن نعرف مصدرها وموردها... فلننظر من أين جاءت وكيف جاءت هذه القولة الغريبة ؟ !

لقد نشأت المسيحية في ظل الإمبراطورية الرومانية ، وفي وقت تمجرت فيه الديانة اليهودية ، واستحالت طقوساً جامدة لا حياة فيها ، ومظاهر خاوية لا روح فيها . وكان للإمبراطورية الرومانية قوانينها المشهورة التي لا تزال ينبوعاً للقوانين

الأوربية الحديثة ؛ وكان للمجتمع الرومانى نظمه الوضعية ، ومقوماته الاجتماعية ؛ فلم تكن المسيحية بحاجة يومئذ — ولا كانت بقدرة يومذاك — أن تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الرومانى المقد ، قوانين ونظما وحدوداً للسير على هداها فى الدولة والمجتمع ، بقدر ما كانت محتاجة وقادرة على أن تنصرف إلى التهذيب الروحى ، والتطهر الوجدانى ؛ وبقدر ما كانت معنية بتقد الطقوس الجامدة ، وللمظاهر الخلاوية فى شعائر اليهودية ، ورد الروح والحياة إلى الضمير الإسرائيلى .

والمسيح عليه السلام إنما جاء داعية للصفاء الروحى والرحمة واللين والتسامح والعفة والزهد ؛ ولم يشر إلا إشارات عارضة للنظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ؛ بل كان يلح من تصرفاته وتصريحاته أنه لا يستريح إلى قيود التقاليد من الكهان اللاويين والكتبة ، لأنها أعمال ظاهرية ، وهو كان موكلاً بالبواطن والأرواح . . . قد أباح لتلاميذه سبت بنى إسرائيل ؛ وأحل لهم كل ما يدخل القم لأنه لا ينبس ، أما الذى يخرج منه من « غش وزور وفسق . . . » فهو الذى ينبس ؛ وأباح للتلاميذ الإفطار فى أيام الصوم اليهودية ؛ ولم يرمج الزانية التى جىء له بها معترفة ، لأن الذين سيتولون رجها — حسب شريعة موسى — ليس فيهم من هو خال من الذنب . ومن أقواله : « سمعتم أنه قيل عين بعين ، ومن بسن . وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضاً ، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك ، فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سخرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين » (١) .

وهذه الروح تبدو كذلك فى قوله : « قد سمعتم أنه قيل للقديماء : لا تقتل ؛ ومن قتل يكون مستوجب الحكم . وأما أنا فأقول لكم : إن كل من يغضب على أخيه باطلاً يكون مستوجب الحكم ؛ ومن قال لأخيه « رقا » (٢) يكون مستوجب

(١) انجيل متى . الإصحاح الخامس . آيات من ٣٨ — ٤١ .

(٢) لم أعتز لهذه الكلمة على تغيير ولها لفظة سب أو تأنيب .

المجس ، ومن قال : يا أحق ، يكون مستوجب نار جهنم . فإن قدمت قربانك إلى للذبح ، وهناك تذكرت أن لأخيك شيئاً عليك فترك هناك قربانك قدام للذبح ، واذهب أولاً اصطلع مع أخيك ؛ وحينئذ تعال ، وقدم قربانك . كن مرضياً لخصمك سريعاً ما دعت معه في الطريق . . . الخ » .

وقوله : « قد سمعت أنه قيل للقدماء لا تزني . وأما أنا فأقول لكم : إن كل من ينظر إلى امرأة ليشتبهها فقد زنى بها في قلبه . فإن كانت عينك اليمنى تعثرُك فأقطعها ، وألقها عنك ، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ، ولا يلقى جسدك كله في جهنم ؛ وإن كانت يداك اليمنى تعثرُك فأقطعها وألقها عنك ، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله في جهنم . . . الخ » .

وقوله : « أيضاً سمعت أنه قيل للقدماء : لا تحنث ، بل أوفِ للرب أقسامك . وأما أنا فأقول لكم : لا تحلفوا . لا بالسما ، لأنها كرمى الله ؛ ولا بالأرض ، لأنها موطن . قدميه ؛ ولا بأورشليم ، لأنها مدينة الملك العظيم ؛ ولا تحلف برأسك ، لأنك لا تدري أن تجعل شعرة واحدة بيضاء أو سوداء . بل يكن كلامكم : نعم نعم . لا لا . وما زاد على ذلك فهو من الشرير ^(١) »

لذلك تركت المسيحية « ما لقيصر لقيصر وما لله لله » واتجهت بكليتها إلى التطهر الروحي والتهذيب الوجداني ؛ وصاغت نفسها على أساس أن « الدين صلة ما بين العبد والرب » وأن القانون صلة ما بين الفرد والدولة . وكان هذا منطقياً مع نشأة المسيحية في كنف الإمبراطورية الرومانية ، وعلى فترة من الديانة اليهودية .

واقدم بلغت المسيحية في التطهر الروحي ، والتجرد المادي ، والساحة الوجدانية ، غاية ما بعدها غاية ؛ وأدت واجبتها في هذا الجانب من حياة الإنسانية الروحية ، بقدر ما تستطيع ديانة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان ، وأن تنظف القلب والضمير ،

وأن تكبت التراث ، وتطو على الضرورات ، وتهدف إلى أشواق متقدمة في عالم اللثال والخيال ، تارة المجتمع للدولة تنظمه بقوانينها الأرضية ، في عالم الظاهر والواقع ، إذ كانت هي معنية بآلم النفس والضمير ؛ وكانت بذلك منطقية مع نشأتها في بيئة خاصة ، منطقية مع حاجة الأمة الإسرائيلية التي بحث لما عيسى وهي جزء صغير من كيان الدولة الرومانية الكبيرة ، منطقية مع الفترة للوقوة للمدة للمسيحية حتى يظهر الدين العالى الجديد : دين الإسلام .

ثم شاء الله أن تمر للمسيحية البحار إلى أوربا ، بكل نضاماتها ، وكل تطورها ، وكل تجردها من عالم المادة . وهناك وجدت الرومان ورثة الحضارة الإغريقية المادية الوثنية ؛ كما وجدت أقواما في أنحاء أوربا حديثي عهد بالبربرية ، يتناحرون بمجموعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ، ضئيلة شحيحة ، لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة ، ولأن يلقى سلاحه لحظة ، ولا أن يركن في واقع الحياة إلى نظريات المسيحية السمحة الموعظة في الساحة : « من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضا ، ومن أراد أن يخلصك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضا ! » .

لقد رأى هؤلاء الأقوام أن الدين لا يصلح للحياة ، فقالوا : إن الدين صلة ما بين العبد والرب . وأنه لا بأس عليهم أن يستظلوا بظله في الكنيسة ؛ وأن يسترحوا نسياته في الهيكل المقدس ؛ وأن يواجهوا صراع الحياة بعد ذلك في المجتمع بتقاليدهم البربرية ؛ وأن يدعوا السيف يقضى بحكمه في إبان الهمجية ، ويدعوا القانون للذي يقضى بحكمه بعد أن تحضروا . فأما الدين فقد بقي في عزلة الوجدانية هناك في القلوب والضمائر ، وفي الهيكل المقدس وكرسى الاعتراف .

ومن هنا كانت تلك العزلة بين الدين والدنيا في حياة الأوربيين . بل كانت الحقيقة الواهمة التي تنطق بها طبائع الأشياء ، وهي أن أوربا لم تكن مسيحية قط

في يوم من الأيام . وقد بقى الدين في عزلة عن تكيف الحياة وتنظيمها من يوم دخوله حتى الآن .

ولكن رجال الدين من القساوسة ، والكرادلة ، والبابوات . . . لا يستطيعون أن يضمنوا مصالحهم ، ولا أن يحافظوا على نفوذهم ، إذا بقيت الكنيسة في عزلة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمياسية . فلا بد إذن أن تكون الكنيسة سلطة تقابل سلطة الملوك والأمراء ؛ ولا بد أن تستغل سلطانها الروحي في ميدان الحياة العامة . وجاءت عصور كان للكنيسة أملاك وجيوش وسلطان لا تقل عن أملاك الملوك وجيوشهم وسلطانهم . ووقع النزاع — كما لا بد أن يقع — بين الكنيسة والسلطان ، بين البابوات والأباطرة ؛ وكان الدماء في الغالب في صف الكنيسة . ثم وقع الوفاق — كما لا بد أن يقع — بين هاتين السلطتين ، لالتقاء مصلحتيهما في تسخير الجماهير ، واستغلال الدماء ، مادامت مصالح مادية واقتصادية في حقيقتها ، ومادام النزاع في أصله على السلطة الزمنية .

وكان هذا . وقيل : إن الدين مسخر لإخضاع الملايين للمستبدين ورجال الدين . لأنه هكذا كان عند الأوربيين !

وبقيت الكنيسة سلطة مقدسة ، تملك رقاب الناس في الدنيا والآخرة كذلك . بقيت تبيع « صكوك الفران » أو تصدر « قرارات الحرمان » ، وظلت تتحكم في مشاعر الناس وأفكارهم على السواء ؛ ومن خلفها محاكم التفتيش ، تقتل وتمرق كل من يرفع رأسه ، أو يتهم بالزيف والإلحاد ؛ حتى جاء عصر الإحياء ، ورأت الكنيسة ما يهدد سلطانها من تفتح البصائر والمشاعر بعد القرون المظلمة ؛ ولم يكن هينا عليها أن تفقد سلطانها أمام تيار الفكر الحديث والعلم الآخذ في الحياة ؛ فانطلقت تقاوم وتجاهد لتكبح الأفواه الجريرة ، وتعطيل الأفكار الحرة ، التي تناقض النظريات البائنة العتيقة ؛ فكان الدماء الشنيع بين الكنيسة وحرية الفكر منذ ذلك التاريخ .

ولما كانت الكنيسة لا تريد أن تكتفى بالدين ، كما هي طبيعة المسيحية ؛ ولا أن تقنع بالتحكم في الآخرة ، كما جرت البابوية .. فقد اصطدمت نظرياتها عن الأرض والأفلاك والمواد بنظريات العلم القائمة على الدرس والتمحيص والتجربة . ولما كانت نظريات العلم تؤيدها التجربة والواقع ؛ وفتوحات العلم لا تدع مجالاً للشك في عظمة هذه الأداة المستجدة .. فقد نشأت أجيال من العلماء والمفكرين تكره الكنيسة وتحتقرها معاً ؛ وتكن في نفوسها العداوة والاشتمزاز للدين ولرجال الدين .
ومن هنا كانت الجفوة بين الدين والعلم ، وبين الكنيسة والفكر ، في حياة الأوربيين !



ثم سارت الحياة في طريقها ؛ وآتى العلم الحديث ثمراته ؛ ونشأ عنه في عالم الصناعة ما يعرف بالإنتاج الكبير ؛ وتضخمت رؤوس الأموال ؛ وأصبح في ميدان العمل معسكران منفصلان : معسكر أصحاب رؤوس الأموال ، ومعسكر العمال ؛ وانفجرت الهوة بين مصلحة كل من للمسكرين ؛ وانتقلت السلطة الحقيقية من يد الدولة إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال . ولما لم يكن بد للكنيسة أن تنضم للسلطة الحقيقية ، فقد انضمت إلى معسكر رأس المال !

ولا أحب أن أعظم رجال الكنيسة الأوربية جميعاً ؛ فقد يكون منهم المستنفع الذي يدرك مركز القوة فينضم إليه ، ويتخذ من الدين مخدراً للطبقات الكادحة ، يصدها عن الثورة لحقها ، ويخذلها عن طلب النصفة في الدنيا ، ويمنيها العوض في الآخرة ؛ ولكن بعضهم لا بد أن يكون مخلصاً في دعوة من هذا القبيل ، حسب فهمه لمقيدته المسيحية ، فالمسيحية في جوهرها تزهد ، وفي طبيعتها كبت للحياة ، ودعوة إلى البعد عن أسباب الحياة المادية ، واحتقار لذلك للحياة الظاهرة ، وتطلع إلى ملكوت الرب ، وعالم السماء .

وعلى أية حال ، لقد وجدت الطبقات الكادحة التي تريد أن تصارع ، أن

الدين لا يندى رغبته في الصراع ؛ وأن الكنيسة تتخذ منه نخعراً لكادحين ؛
فأعلنت ثورتها الكاملة على الدين ؛ وقالت عنه : إنه نخع لللايين .
ومن هنا كان العداء الجاهر الصريح بين الشيوعية والدين عند الشيوعيين !



ولكن نحن ! ما بالنا وهذا كله ؟ وظروفنا التاريخية ، وطبيعة الإسلام وظروفه
ليست في شيء من هذا جميعه ! لقد نشأ الإسلام في بلاد مستقلة لا سلطان
لإمبراطورية ولا ملك عليها ؛ ونشأ في مجتمع لم يتكامل بعد ، فكان عليه أن يتولى
هذا المجتمع بالتنظيم والتنشئة والارتقاء ؛ وأن يضع له قوانينه ونظمه ؛ وأن يتولى في
الوقت ذاته ضميره وروحه ، كما يتولى سلوكه ومعاملاته ؛ وأن يجمع بين الدنيا والدين
في توجيهاته وتشريعاته . . . فاختار أن يوحد عالم الأرض وعالم السماء في عالم نفسى
واحد ، يعيش في ضمير الفرد ، كما يعيش في واقع الجماعة ؛ ولا يتفصل فيه النشاط العملى
عن الوازع الدينى ؛ ولا يتعدد جوهره الموحد ، وإن اختلفت مظاهره ومسالكه .
ولم يكن الإسلام — وتلك نشأته وهذه وظيفته — بمسطيع أن ينمزل في الوجدان
البشرى ، بعيداً عن الحياة العملية الواقعة ؛ ولم يكن مضطراً أن يضيق دائرة عمله
خشية إمبراطورية أو سلطان ؛ فهو سيد همه ؛ وميدان عمله هو الحياة البشرية كلها ،
روحها وماديا ، دينها ودنيويها . . .

ولن يستقيم هذا الدين في عزلة عن المجتمع ؛ ولن يكون أهله مسلمين ، وم
لا يحكمونه في نظامهم الاجتماعى والقانونى والمالى ؛ ولن يكون مجتمعهم إسلاميا ،
وأحكام الإسلام وشراعه منفية من قوانينهم ونظمهم ، وليس لهم من الإسلام
إلا شعائر وعبادات :

« فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم
حرجاً مما قضيت ويُسَلِّوا تسلياً ^(١) » . . . « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم

عنه فأتبها (١) «... ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (٢)» .
وعما يجعل هذا الطريق متعينا ، أن هذا الدين كل لا يتجزأ : عباداته ومعاملاته ،
شرائعه وتوجيهاته ؛ والشائر التبديية ليست منفصلة في طبيعته وأهدافه عن النظم
والمعاملات . فالصلاة وهى من أخص الشائر التبديية تمنى توجه الفرد وتوجه الجماعة
إلى إله واحد عزيز قادر ، لا تمنو الجاه إلا له ، وإلى قبلة واحدة لا زيف عنها
ولا فسوق ؛ كما تمنى نوعا من المساواة أمام ديان واحد ، الكل له عبيد ، والكل
أمامه سواء ... لا بل إن « شهادة أن لا إله إلا الله » وهى من أخص الشائر
الاعتقادية ، لتضى التحرر الوجدانى من كل عبودية لعباده . هذا التحرر الذى هو
الخطوة الأساسية لتحقيق مجتمع صالح كريم ، الكل فيه مساوون .

وعلى أية حال فلن يرتاب باحث فى هذا الدين ، فى أن فكرة المجتمع واضحة
بارزة فى شائره ونظمه على السواء ؛ وأنها الفكرة الأولى القوية الشائنة فى كيانه
كله . فإذا شاهدنا فى بعض المصور محاولة لتضخيم الجانب التبديى فى هذا الدين
وعزله عن الجانب الاجتماعى ، أو عزل الجانب الاجتماعى عنه ، فذلك آفة العصر
لا آفة الدين .

وليس هذا الذى نقوله عن الإسلام بدعا نبتدعه ، ولا تأويلا جديدا لحقيقته ؛
إنما هو الإسلام كما أبان عن وجهته ، وكما فهمه صاحبه الأول — محمد صلى الله عليه
وسلم — وكما فهمه أصحابه المخلصون له ، والقرريون من منيعه الأصيل .

جاء فى القرآن الكريم : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم
الجمعة ، فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع . ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون .
فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض ، وابتغوا من فضل الله (٣) » وكلنا يعلم
كم تستغرق الصلاة المفروضة من الزمن فى اليوم ؛ وما بقى فلسفى والعمل ؛ فوقت

(٢) سورة المائدة [٤٤]

(١) سورة المائدة [٧]

(٣) - سورة الجمعة [١٠٩٩]

الصلاة نسبة ضئيلة في حياة الإنسان ، وللمجتمع والحياة ماتبقى طوال الليل والنهار .
ويقول في موضع آخر : « وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ، وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا » لأن
الغالب فيه هو المعاش لا العبادات المفروضة .

على أن الإسلام لا يمد العباداة فيه هي مجرد إقامة الشعائر ، إنما كل نشاط
حيوى فيه عبادة ، مادام في حدود الذمة والخير والصلاح : مر على النبي صلى الله
عليه وسلم رجل ، فرأى أصحاب الرسول من جلده ونشاطه في الكسب والارتزاق
ما جعلهم يتحدثون فيه ، قالوا : يا رسول الله . لو كان هذا في سبيل الله ! فقال صلى الله
عليه وسلم : « إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ؛ وإن كان
خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ؛ وإن كان خرج يسعى على
نفسه ينفها فهو في سبيل الله ؛ وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في
سبيل الشيطان » .

والحادثنان التاليتان قاطعتان في الدلالة على روح الإسلام ، كما يفهمه صاحبه
رسول الله : عن أنس قال : كنا مع النبي في سفر ، ففنا الصائم ، ومنا القطر . قال :
فنزّلنا منزلاً في يوم حار ، أكرثنا ظلاً صاحبُ الكساء ، ففنا من يتقى الشمس
بيده . قال : فسقط الصَّوام ، وقام المفطرون فضرَبوا الأبنية ، وسقوا الركاب . فقال
الرسول صلوات الله عليه وسلامه : « ذهب المفطرون اليومَ بالأجر كله » .
وذكر للنبي رجل كثير العبادة فقال : « من يقوم به ؟ قالوا : أخوه . قال : أخوه
أعبد منه » .

ولم يكن ذلك من محمد — وهو أعرف بدينه — استهانة بأمر الصوم
والصلاة ؛ ولكن إدراكاً لحقيقة روح هذا الدين ، الذى يعمل للحياة وهو يعمل
للعقيدة ؛ فيمزج العقيدة بالحياة ؛ ولا يقف بها في معزل وجدانى في عالم الضمير .
وهذا ما فهمه عمر بن الخطاب حين رأى رجلاً يظهر النسك والتماوت ، فحققه

بالذرة وقال له : « لا تمت علينا ديننا أمانك الله » أو حين شهد عنده شاهد ، قال انتفى بمن يعرفك ، فأتاه برجل ، فأتى عليه خيرا ، فقال له عمر : أنت جاره الأدنى الذى يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : كنت رفيقه فى السفر الذى يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : فاملته بالدينار والدرهم الذى يستين به ورع الرجل ؟ قال : لا . قال : أظنك رأيته قائما فى المسجد يهمهم بالقرآن ، يخفض رأسه تارة ويرفاه أخرى ! قال : نعم ! فقال : اذهب فلست تعرفه ! وقال للرجل : اذهب فأتنى بمن يعرفك !

فهذه من عمر كتلك من نبيه محمد . فهم صحيح لحقيقة هذا الدين ، ورأيه فى العبادة والسلوك ، وفى العقيدة المستسرة فى الضمير ، والعسل الواضح للعيان : « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا »^(١) . . . و « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » . . . و « من رأى منكم منكرا فليغيره . . . » « ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعض لهدمت صوامعُ وبيعُُ و صلواتُ ومساجدُ يُذكر فيها اسمُ الله كثيرا »^(٢) . . . و « قاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ؛ ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين »^(٣) . « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبلَ المشرق والمغرب ؛ ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ؛ وآتى للال — على حبه — ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والساثلين وفى الرقاب ؛ وأقام الصلاة وآتى الزكاة ؛ والموفون بعهدهم إذا عاهدوا ، والصارين فى البأساء والضراء وحين البأس »^(٤) . . .

فهذا هو قوام الإسلام فى العمل والاعتقاد . ولا عزلة إذن بين الدين والدنيا ، ولا بين العقيدة والاجتماع ، كما كان الحال فى المسيحية الأولى . .

(٢) سورة الحج : [٤٠]
(٤) سورة البقرة : [١٧٧]

(١) سورة القصص : [٧٧]
(٢) سورة البقرة : [١٩٠]

والإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والخالق ؛ فكل مسلم في أطراف الأرض ، وفي فجاج البحر ، يستطيع بمفرده أن يتصل بربه ، بلا كاهن ولا قيس . والحاكم الإسلامى لا يعتمد سلطته من البابوية ، ولا من السياء . إنما يستمدّها من الجماعة الإسلامية ؛ كما يستمد أحكامه من قانون الدين ، الذى يستوى الكل فى فهمه وتطبيقه ، ويحتكم إليه الكل على السواء .

فليس لرجل الدين من حق خاص فى رقاب المسلمين ؛ وليس للحاكم فى رقابهم إلا تنفيذ القانون المستمد من الدين . أما فى الآخرة ، فالكل مصيرهم إلى الله : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً »^(١) .

فلا صراع إذن بين رجال الدين والسلطان على رقاب العباد ، ولا أموالهم . وليست هنالك مصالح اقتصادية ولا معنوية يقنازعانها ، وليست هنالك سلطة روحية وأخرى زمنية فى الإسلام . فلا مجال للصراع عليهما ، كما كان الحال بين الأباطرة والبابوات .



والإسلام لا يعادى العلم ولا يكره العلماء ؛ بل يحمل العلم فريضة مقدسة داخلة فى الطاعات الدينية : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » . « اطلبوا العلم ولو فى الصين » . « من سلك سبيلاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة » .

ولم يعرف التاريخ الإسلامى تلك الاضطهادات المنكرة المنظمة لرجال الفكر أو رجال العلم كما عرفت محاكم التفتيش . والمرات القليلة النادرة التى عوقب فيها رجال على أفكارهم ، تعد شاذة فى تاريخ المسلمين ؛ وفى الغالب كانت تنبسط بها حالات سياسية ، وتكن خلفها نزعات حزبية ؛ وهى على وجه العموم ليست طامعاً بارزاً للحياة الإسلامية ؛ وقد جاءت على أيدي أناس ينسكب عليهم الإسلام أن يكونوا ضمة للإسلام .

وذلك طبعى فى دين لم يستمد على الخوارق والمعجزات ؛ ولم يعم على التنبؤات فى صميمه ؛ إنما قام على المشاهدة والتأمل والنظر فى آيات الكون ، وأسباب الحياة : « إِنَّ فى خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، واختلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَالْمَلَكِ الَّتِى تَجْرِى فى الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ، وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ^(١) » . « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِى الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ مِنْ تَرَابٍ : ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً . إِنَّ فى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاختلافِ اللَّسَانِ وَأَلْوَانِكُمْ . إِنَّ فى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ . وَمِنْ آيَاتِهِ مَتْنُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ . إِنَّ فى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِى بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا . إِنَّ فى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ^(٢) » .

وذلك طبعى أيضا فى دين يربط التقوى بالعلم ؛ ويجعل العلم سبيلا إلى معرفة الله وخشيته : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ^(٣) » . ويرفع منزلة العلماء على الجهال : « قُلْ : هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ^(٤) » . « إِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ ، كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ » .

فلا جفوة إذن بين الدين والعلم ، لا فى طبيعة الإسلام ولا فى تاريخه ، كالجفوة التى وقعت بين الكنيسة وأحرار الفكر والعلماء فى عصر النهضة .

فأما وقوف رجال الدين فى صف السلطان وأصحاب المال ، وتحذيرهم بالدين للعالمين والمحرومين ، فلانكران لوقوعه فى بعض عهود التاريخ الإسلامى . ولكن روح

(٢) سورة الروم [١٩ - ٢٤]

(٤) سورة الزمر [٩]

(٢ - الصلاة)

(١) سورة البقرة [١٦٤]

(٣) سورة طه [٢٨]

الدين الحقيقية تنكر على هؤلاء موقفهم ؛ والدين يتوعدهم بالعذاب والنكال جزاء ما اشترؤا بآيات الله ثمنا قليلا . ولقد حفظ التاريخ بجانب هؤلاء سيرا لنماذج أخرى من رجال الدين ، الذين لم تأخذهم في الحق لومة لائم ، والذين جابهوا السلطان وأصحاب المال بحق الفقراء وحق الله ؛ كما حرصوا أصحاب الحقوق على حقوقهم ، وبينوها لهم ، وتمرضوا لنظم الحكم ، وللفنى أحيانا والاضطهاد .

ليس لدينا إذن سبب واحد لتنجية الإسلام عن المجتمع ، لا من طبيعته الخاصة ، ولا من ظروفه التاريخية ، كالأسباب التي لازمت المسيحية في أوروبا ؛ فزلت الدنيا عن الدين ؛ وتركت للدين تهذيب الضمير وتطهير الوجدان ؛ بينما تركت للقوانين الوضعية تنظيم المجتمع وتسيير الحياة .

كذلك ليست لدينا أسباب حقيقية للعداوة بين الإسلام والعدالة الاجتماعية كالتى لا بست العداوة بين المسيحية والشيوعية ؛ فالإسلام يفرض قواعد للعدالة الاجتماعية ؛ ويضمن حقوق الفقراء في أموال الأغنياء ؛ ويضع للحكم والمال سياسة عادلة ؛ ولا يحتاج لتخدير المشاعر ، ولا دعوة الناس لترك حقوقهم على الأرض ، وانتظارها في السماء . بل إنه لينذر الذين يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية ، تحت أى ضغط ، بسوء العذاب في الآخرة ؛ ويسميه « ظلالى أنفسهم » : « إن الذين تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَاغِرِىْ أُنْفُسِهِمْ ، قالوا : فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض ؛ قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا ^(١) » . ويحرضهم على القتال لحقهم « ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد » .

فإذا اضطرت أوروبا لتنجية الدين عن حياتها العامة ، فلنسا بمضطرين أن نجاريها في هذا الطريق ؛ وإذا اضطرت الشيوعية أن تعادى الدين لتضمن حقوق العمال ، فلنسا كذلك في حاجة إلى معاداة الدين !

ولكن من الذى يضمن لنا أن هذا النظام الذى أقامه الإسلام فى عصر تاريخي خاص ، لا يزال يحمل لنا عناصر النمو والتجدد الكفيلة بأن تجعله صالحا للتطبيق فى عصور تاريخية أخرى ، قد تختلف مقوماتها كثيراً أو قليلا عن مقومات العصر التاريخي الذى نشأ فيه الإسلام !

ذلك سؤال فى الصميم . ولهذا لن يكون من المستطاع الإجابة الوافية عنه فى هذا الموضوع ، فسنجيب عنه تفصيلا وتطبيقا فيما بعد ، بعد أن نعرض ذلك النظام نفسه ، ونحدد أصوله وقواعده ، ونشهد تطبيقاته العملية فى واقع الحياة . ولكن يكفى هنا — ونحن فى صدد التمهيد الإجمالى — أن نقول : إن الإسلام قد احتاط لمثل هذا التطور التاريخي ، وما يترتب عليه من تطور اجتماعي واقتصادي وفكري عام . احتاط ؛ فوضع الخطوط الجملة ، وللبادئ العامة ، والقواعد الشاملة ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان ، وبرز الحاجات ، فى حدود مبادئه العامة ، وقواعده الشاملة ؛ ولم يدل بتفصيلات جزئية مقيدة إلا فى المسائل التى لا تتغير حكمتها ، والتى تؤدي أغراضها كاملة فى كل بيئة . . . وهذا أقصى ما يملك دين أن يتضمنه من مرونة ، تكفل له عناصر النمو والتجدد على مدى الأزمان .

ولقد بذل فقهاء هذا الدين جهدا ضخما مشكورا فى التطبيق والقياس والتفريع ، أكثره يتفق فى رأينا مع روح الإسلام ؛ والأقل القليل منه أثرت فى بعضه عوامل محلية تبعد به قليلا أو كثيراً عن هذه الروح . ولكنه فى مجموعه كفل لأحكام الدين أن تسير حاجات المجتمع . . . ثم وقف هذا الجهد فترة طويلة ، فوقف نمو الفقه الاسلامي عنده ؛ حتى دبت فيه الحياة منذ طلوع هذا القرن ، كما دبت فى العالم الإسلامى كله .

ولم يكن العلاج لتلك الحال أن ندع ديننا الاجتماعى فى عزلة تعبدية ؛ وننتقل إلى التشريع القرنى نستمذ منه القانون ، أو إلى النظريات الشيوعية نستمذ منها نظام المجتمع ، قبل أن نحاول وصل ما انقطع من التشريع الإسلامى ، الذى قامت عليه

مجتمعاتنا الأولى ، وقبل أن نئس من صلاحية هذا التشريع لإقامة المجتمع الحديث .
ولكنه الجهل بمحققة هذا الدين ، والكسل العقلي والنفسى عن مراجعة الرصيد
القديم ، والتقليد المضحك للاتجاه الأوربي في فصل الدين عن الحياة ، حيث تقتضى
طبيعة دينهم هذه العزلة ولا تقتضيه طبيعة الإسلام ؛ وحيث قامت هنالك الجفوة
بين الدين والعلم والدولة لأسباب تاريخية بينها ، ولا نظير لها في تاريخ الإسلام !

وليس معنى هذا أننا ندعو إلى عزلة فكرية وروحية واجتماعية عن ركب
الإنسانية . فروح الإسلام تنفر من هذه العزلة ؛ والإسلام يعد نفسه رسالة عالمية ...
ولكننا ندعو إلى مراجعة الرصيد للذخور ، ومعرفة أسسه العامة ، واختبار قدرته
على البقاء والصلاحية قبل أن نعد إلى تقليد مبتسر ، مفقود الأسس التاريخية في
حياتنا ، تضع فيه شخصيتنا ، ونصبح معه ذيلاً للقذلة الإنسانية . وديننا يدعو إلى أن
نكون دائماً في المقدمة : « كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف ،
وتنهون عن المنكر » .

وقد يتبين لنا بعد المراجعة أن لدينا ما نمطيه لهذا العالم البائس الحائر المكثود ،
الذى دفسته حضارته المادية الخلاوية من الروح ، إلى حرين عالميتين في ربع قرن من
الزمان ؛ والذي ما يزال يتخبط في طريقه إلى حرب ثالثة تنذر حضارته كلها بالبووار .
وإلى هنا أقف في هذا التمهيد ، فما أحب أن أتعجل القول بصلاحية هذا الدين
للمجتمع الحديث ، قبل أن أكشف عن حقيقة موقعه من الحياة الإنسانية ومشكلاتها
جميعاً . وبخاصة في ميدان العدالة الاجتماعية ، التى وقعت عليها هذا الكتاب .

طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام

لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام ، حتى ندرك فكرة الإسلام الكلية عن الكون والحياة والإنسان . فليست العدالة الاجتماعية إلا فرعاً من ذلك الأصل الكبير ، الذي ترجع إليه كل تعاليم الإسلام .

إن الإسلام وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعاً ، لم يعالج نواحيها المختلفة جزئاً ، ولم يتناولها أجزاءً وتفاصيل . ذلك أن له فكرة كلية متكاملة عن الكون والحياة والإنسان ؛ يرد إليها كافة الفروع والتفصيلات ؛ ويربط إليها نظرياته جميعاً ، وتشريعاته وحدوده ، وعباداته ومعاملاته ؛ فيصدر فيها كلها عن هذه الفكرة الجامعة للتكاملة ؛ ولا يرتجل الرأي لكل حالة ؛ ولا يعالج كل مشكلة وحدها في عزلة عن سائر المشكلات .

ومعرفة هذه الفكرة الكلية للإسلام تيسر للباحث فيه فهم أصوله وقواعده ؛ وتسهل عليه أن يرد الجزئيات إلى الكليات ؛ وأن يتبع في لغة وعمق خطوطه واتجاهاته ، ويلحظ أنها متشابهة متكاملة ، وأنها كل لا يتجزأ ، ولا تصلح الحياة معه إلا وهو متكامل الأجزاء والاتجاهات .

وطريق الباحث في الإسلام أن يتبين أولاً فكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان ، قبل أن يبحث عن رأيه في الحكم ، أو رأيه في المال ، أو رأيه في

علاقات الأمم والأفراد... فإنما هذه فروع تصدر عن تلك الفكرة الكلية ،
ولا تفهم بدونها فهما صحيحا عميقا .

والفلسفة الإسلامية الحق لا تلتبس عند ابن سينا أو ابن رشد وأمثالهما ممن
يطلق عليهم فلاسفة الإسلام ؛ فلسفة هؤلاء إغماهى ظلال للفلسفة الإغريقية لاعلاقة
لها فى الحقيقة بفلسفة الإسلام . وللإسلام فلسفته الأصلية الكاملة ، تلتبس فى أصوله
النظرية : القرآن والحديث ، وفى سيرة رسوله وسننه العملية . وهذه الأصول حسب
أى باحث متمقى ليدرك فكرة الإسلام الكلية التى يصدر عنها فى كل تعاليمه
ونشريعاته وعباداته ومعاملاته .

وقد تناول الإسلام طبيعة العلاقة بين الخالق والمخلوقات ، وطبيعة العلاقة بين
الإنسان والكون والحياة ، وطبيعة العلاقة بين الإنسان ونفسه ، وبين الفرد والجماعة
وبين الجماعات الإنسانية كافة ، وبين الجيل والأجيال . ورد ذلك كله إلى فكرة
كلية جامعة ملحوظة المخطوط فى سائر القروع والتفصيلات... وتلك هى فلسفة
الإسلام .

والبحث المفصل فى هذه الفلسفة الكلية ليس بمجاله هذا الكتاب ، وهو موضوع
بحث مفصل أرجو أن يوفق الله إلى إخراجه للوجود قريبا . ولكننى سأشير
ههنا إلى رؤوس موضوعات عامة ، تمهدا للحديث فى موضوع الدراسة الاجتماعية
فى الإسلام .

تعدلت الإنسانية أدهارا طويلا لانهتدى إلى فكرة شاملة عن الخالق والكون،
وعن الكون والحياة والإنسان . ذلك أنها لم تكن قد تهيأت بعد لإدراك مثل هذه
الفكرة الكلية الشاملة... حتى جاء الإسلام .

فأما العلاقة بين الخالق والخلق (الكون والحياة والإنسان) فهى كامنة فى قوة

الكلمة . في الإرادة المباشرة التي تصدر عنها المخلوقات جميعا : « إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له : كن فيكون ^(١) » فلا واسطة بين الخالق والمخلوق من قوة أو مادة . فمن إرادته الكاملة المطلقة تصدر الموجودات صدورا مباشرا ؛ وإرادته الكاملة المطلقة المباشرة تحفظ وتنظم وتسير : « يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ ^(٢) » ... « وَيُمِيتُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(٣) » ... « لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ^(٤) » ... « تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلَكُوتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٥) » .

وهذا الوجود الصادر عن الإرادة المطلقة الكاملة المباشرة ، وحدة متكاملة ، كل جزء فيها ملحوظ فيه تناسقه مع سائر الأجزاء ؛ ولكل موجود فيه حكمة تتعلق بهذا التناسق الكامل المحفوظ : « الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا . مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ . فَارْجِعِ الْبَصَرَ . هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ ؟ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ، يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ^(٦) » ... « وَجَلَّ فِيهَا رُوَاسِيَ مِنْ فَوْحَهَا ، وَبَارَكَ فِيهَا ، وَقَدَّرَ فِيهَا أَمْوَاجَهَا ^(٧) » ... « الَّذِي خَلَقَ اللَّوْتَ وَالْحِجَابَ لِيَلُوكَ آبُكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ^(٨) » ... « اللَّهُ الَّذِي يَرْسِلُ الرِّيَّاحَ ، فَتُثِيرُ سَحَابًا ، فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ، وَيَعْمَلُ كَيْفَآ ، فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ، فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ^(٩) » . وهكذا وهكذا يبدو أن لكل موجود حكمة تتناسق مع غاية الوجود ، وأن الإرادة التي يصدر عنها الوجود أولا ، ويحفظ بها وينظم ثانيا ، تلاحظ في كل موجود تناسقه وشمه الكلي للوجود .

ولأن الوجود وحدة متكاملة الأجزاء . متناسقة الخلق والنظام والانعلاج ، بمحكم صدوره المباشر عن الإرادة الواحدة المطلقة الكاملة . . كان مهيا وصالحا ومساعد

(١) سورة يس [٨٢]	(٢) سورة الرعد [٢]	(٣) سورة المج [٦٥]
(٤) سورة يس [٤٠]	(٥) سورة الملك [١]	(٦) سورة الملك [٤ ، ٣]
(٧) سورة فصلت [١٠]	(٨) سورة الملك [٢]	(٩) سورة الروم [٤٨]

لوجود الحياة بصفة عامة ، ولوجود الإنسان — أرقى نماذج الحياة — بصفة خاصة ؛ فليس الكون عدواً للحياة ولا عدواً للإنسان ؛ وليست « الطبيعة » بتدميرنا المصرى الحديث خصماً للإنسان يصارعه ويتالبه ، إنما هي صديق لا تختلف اتجاهاته عن اتجاهات الحياة والإنسان ؛ وليست وظيفة الأحياء أن يصارعوا الطبيعة ، وهم في أحضانها نشأوا ، وهم من ذلك الوجود الواحد الصادر عن الإرادة الواحدة . والإنسان بالذات إنما يعيش في جو صديق وبين أصدقاء من الموجودات : فأنه حين خلق الأرض « جعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقَدَّرَ فيها أقواتها » . « وألقى في الأرض رواسي أن تُمَدِّدَ بكم ^(١) » . « والأرضَ وصَّماً للأنام ^(٢) » . « وهو الذي جعل لكم الأرض ذلّلاً ، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ^(٣) » . « خلق لكم ما في الأرض جميعاً ^(٤) » . والسماء بكواكبها جزء من الكون متكامل مع سائر أجزائه وكل ما فيها وما في الأرض صديق ومعاون متناسق مع سائر أفرادها . « ولقد زَيَّنَّا السماء الدنيا بمصابيح ^(٥) » . « ألم نجعل الأرض مهاداً ، والجبال أوتاداً ، وخلقناكم أزواجاً ، وجعلنا نومكم سباتاً ، وجعلنا الليل لباساً ، وجعلنا النهار معاشاً ، وبينا فوقكم سباعاً شداداً ، وجعلنا سراجاً وهاجاً ، وأنزلنا من المصبرات ماءً ثجاجاً ، لنخرج به حَبّاً ونباتاً ، وجنات ألقافاً ^(٦) » .

والخالق — مع هذا — لا يدخ الأحياء والناس لذلك الكون الصديق بلا رعاية مباشرة ، وغاية متصلة ؛ فلإرادته الكاملة متصلة بالكون كله ، ومتصلة بكل فرد من موجوداته في الوقت نفسه ! « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ، ويعلم مستقرّها ومستودعها ^(٧) » . . . « ولقد خلقنا الإنسان ونظم ما تحسوس به نفسه ونحن

(٢) سورة الرحمن [١٠]
(٤) سورة البقرة [٢٩]
(٦) سورة النبا [٦ — ١٦]

(١) سورة النحل [١٥]
(٣) سورة الملك [١٥]
(٥) سورة الملك [٥]
(٧) سورة هود [٦]

أقرب إليه من حبل الوريد^(١) . . . » وقال ربكم ادعوني أستجب لكم^(٢) . . .
 « ولا تقتلوا أولادكم من إِملاق نحن نرزقكم وإيها^(٣) . . . الخ .

ولأن الوجود للوحد صادر عن إرادة واحدة ؛ ولأن الناس جزء من الكون متعاون متناسق مع سائر أجزائه ؛ ولأن أفراد الإنسان ذرات متعاونة متناسقة مع الكون فلا بد أن تكون متعاونة متناسقة فيما بينها . . . كانت نظرية الإسلام أن الإنسانية وحدة ، تفرق أجزاؤها لتجتمع ، وتختلف لتتسق ؛ وتذهب شتى للذاهب لتتعاون في النهاية مع بعضها البعض ، كي تصبح صالحة لتعاون مع الوجود الموحد :
 « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا^(٤) »
 ونظام الحياة لا يستقيم حتى يتم هذا التعاون والتناسق ؛ وتحقيقه واجب لصالح الحياة كلها ، حتى ليباح استخدام القوة لإرجاع من يشذ عن هذا النهج إليه : « إنا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الأرض فسادا أن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ^(٥) » . . . « وإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلَا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَشَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، فَغَاتِلَا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاجَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَمُوا^(٦) » . . .
 « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض^(٧) » .

فالأصل هو التعاون والتعارف والتناسق ؛ ومن شذ على هذا الأصل ، فليرد إليه بكل طريق ، لأن سنة الكون الكبرى أولى بالاتباع من أهواء الأفراد والجماعات ؛ والتكافل بين الجميع يتفق مع غاية الكون الواحد ، وغاية خاتمه الواحدة في النهاية .
 فإذا نحن وصلنا إلى الإنسان الجنس ، والإنسان الفرد فهو وحدة متكاملة ، وقواه المختلفة الظاهر موحدة الاتجاه في الحقيقة ، شأنه في ذلك شأن الكون كله ذي القوة الواحدة المتعددة للظاهر .

(١) سورة ق [١٦] (٢) سورة غافر [٦] (٣) سورة الأنعام [١٥١]
 (٤) سورة المجرات [١٣] (٥) سورة اللأمة [٣٣] (٦) سورة المجرات [٩]
 (٧) سورة البقرة [٢٥١]

ولقد ظلت الإنسانية أدهارا طويلة لا تهتدى إلى فكرة شاملة عن القوى الإنسانية والكونية . ظلت تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية ، تنكر إحداها لتثبت الأخرى ، أو تعترف بوجودهما في حالة تعارض وخصام ؛ وتصوغ تعاليمها على أسس أن هناك تمارضا أساسيا بين هذه القوى وتلك ؛ وأن رجحان إحداها مرهون بحقبة الأخرى ؛ وأنه لا مفر من رجحان كفة وخفة كفة ، لأن التمارض في نظرها أساسى في فطرة الكون والناس .

والمسيحية من أظهر الأمثال على فكرة هذا التمارض ، وهى متفقة إلى حد ما في هذه الفكرة مع الهندوكية ، ثم مع البوذية — على اختلاف بينهما فيها — فخلاص الروح مرهون بكبت الجسد أو بتبذيه ، أو بإفئاته ، أو على الأقل بإيماله والكف عن لذائذه .

وهذا الأصل الكبير في المسيحية ، وفي الديانات التى تشبهها ، تقترب عليه تفريمات كثيرة في النظر إلى الحياة ومتاعها ، وإلى سلوك الفرد وسلوك الجماعة حيالها ، وفي النظر إلى الإنسان وما يضطرب في كيانه من قوى وطاقات .

وقد ظلت للمركة قائمة بين هذه القوى وتلك ؛ وظل الإنسان ممزقا في هذه للمركة ، حيران لا يهتدى إلى قرار .. حتى جاء الإسلام ، فإذا هو يعرض فكرة جديدة كاملة متناسقة ، لا عوج فيها ولا اضطراب ، ولا تمارض فيها ولا خصام . جاء ليوحد القوى والطاقات جميعا ، ويمزج الأشواق والتزعات والميول ، وينسق بين اتجاهاتها جميعا ؛ ويعترف بها وحدة متكاملة في الكون والنفس والحياة . جاء ليجمع بين الأرض والسماء في نظام الكون ؛ والدنيا والآخرة في نظام الدين ؛ والروح والجسد في نظام الإنسان ؛ والعبادة والعمل في نظام الحياة . . . ويسلكها جميعا في طريق موحد . . . هو الطريق إلى الله !

فالكون وحدة ، مركبة من الظاهر المعلوم والمخفى المجهول ؛ والحياة وحدة مركبة من طاقات مادية وطاقات روحية لا تنفصل أبدا إلا وقع الاختلال بينها

والاضطراب ؛ والإنسان وحدة مركبة من الأشواق الروحية المتطلعة إلى السماء
والتزعات الجسدية اللاصقة بالأرض ؛ ولا انفصام بين هذه وتلك في طبيعة الإنسان
لأنه لا انفصام بين السماء والأرض أو بين المعلوم والمجهول في طبيعة الكون ؛
ولا عزة بين الدنيا والآخرة أو السلوك والعبادة في طبيعة الدين . . .

ومن وراء هذا جميعه قوة الأزل والأبد . تلك التي لا أول لها يعرف ، ولا آخر
لها يوصف ، تسيطر في النهاية على الكون والناس والحياة . . . إنها قوة الله . . .
والفرد القاني يملك أن يتصل بهذه القوة الخالقة ، وهي توجهه في الحياة ، وهو
يستمدّها في الشدائد . يملك أن يتصل بها وهو في المحراب يصلي ويتطلع إلى السماء ،
كما يملك أن يتصل بها وهو في الأرض يعمل مشغولاً بمعايشه ومعيّاه .

والفرد يملك أن يعمل للآخرة وهو يصوم فيمنع عن الجسد كل لذائذه ؛ وهو
يفطر فيستمتع بكل طيبات الحياة . ما دام يعمل هذا أو ذلك متوجّها بقلبه إلى الله .
والحياة الدنيا بما فيها من صلاة وعمل ، وبما فيها من متاع وحرمان ، هي وحدها
الطريق إلى الآخرة بما فيها من جنة ونار ، ومن عقاب ورضوان .

إنها الوحدة بين أجزاء الكون وقواه ؛ والوحدة بين كل طاقات الحياة ؛
والوحدة بين الإنسان ونفسه ، وبين واقعه ورؤاه !

إنها الوحدة التي تعقد السلام الدائم بين الكون والحياة ، وبين الحياة والأحياء
وبين الجماعة والفرد ، وبين أشواق الفرد ونزعاته . وفي النهاية بين الدنيا والدين ،
وبين الأرض والسماء .

وهي لا تعقد هذا السلام على حساب الجسد ولا على حساب الروح ، بل تطلق
لكل منهما نشاطه ، لتوحد هذا النشاط ، وتنبه به إلى الخير والصلاح والنماء .

ولا تعقد على حساب الفرد أو على حساب الجماعة ، أو لحساب جيل على جيل
أو لحساب أمة على طائفة ، فلكل منها حقوقه ولكل منها واجباته .

والفرد والجماعة والطائفة والأمة والجيل والأجيال كلها يحكمها قانون واحد ،

ذو هدف واحد : أن ينطلق نشاط الفرد وأن ينطلق نشاط الجماعة — غير متعارضين — وأن يعمل الجيل وتعمل الأجيال لبناء الحياة وإيمانها والتوجه بها إلى خالق الحياة .



الإسلام دين الوحدة بين القوى الكونية جميعا فلا جرم هو دين التوحيد : توحيد الإله ، وتوحيد الأديان جميعا في دين الله ، وتوحيد الرسل في التبشير لهذا الدين الواحد منذ فجر الحياة ^(١) « إن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » ^(٢) .
والإسلام دين الوحدة بين البادية والمعاملة ، والعقيدة والسلوك ، والروحيات والماديات ، والقيم الاقتصادية والقيم المعنوية ، والدنيا والآخرة ، والأرض والسماء !
وعن تلك الوحدة الكبرى تصدر تشريعاته وفرائضه ، وتوجيهاته وحدوده ، وآراؤه في سياسة الحكم وسياسة المال ، وفي توزيع الغنائم والغارم ، وفي الحقوق والواجبات . وفي ذلك الأصل الكبير تتطوى سائر الأجزاء والتفصيلات .
وحين ندرك هذه الفكرة الكلية في طبيعة النظرة الإسلامية للكون والحياة والإنسان ، ندرك معها الخطوط الأساسية للمدالة الاجتماعية في الإسلام .

فهي قبل كل شيء عدالة إنسانية شاملة لا عدالة اقتصادية محدودة ؛ وهي إذن تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها ، كما تتناول الشعور والسلوك ، والقائمات والوجدانات ؛ والقيم التي تتناولها هذه المدالة ليست القيم الاقتصادية وحدها وليست القيم المادية على وجه عام ، إنما هي هذه متميزة بها القيم المعنوية والروحية جميعا .
وحينا تنظر للمسيحية للإنسان من خلال أشواقه الروحية وحدها ، وتحاول أن تكبت غرائزه لتطلق أشواقه . وحينا تنظر الشيوعية إلى الإنسان من خلال حاجاته للمادية وحدها ؛ وتنظر إلى الإنسانية ، بل إلى الكون والحياة ، من خلال المادة

(١) يراجع فصل الفصحة في القرآن من كتاب « التصوير الفني في القرآن » للدؤلف .

(٢) سورة المؤمنون [٥٧] .

بمفردها . . ينظر الإسلام إلى الإنسان على أنه وحدة لا تنفصل أشواقه الروحية من نزعاته الجسدية ، ولا تنفك حاجاته المعنوية عن حاجاته المادية ؛ وينظر إلى الكون والحياة هذه النظرة الشاملة التي لا تمتد فيها ولا انقسام . وهذا هو مفرق الطريق بين الشيوعية والمسيحية والإسلام !

ثم إن الحياة في نظر الإسلام تراحم وتعاون وتكافل بين المسلمين على وجه خاص ، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام . ينأى في نظر الشيوعية تنازع وصراع بين الطبقات ، ينتهى إلى انتصار طبقة على طبقة ، فيتم الحلم الشيوعي الكبير ! ومن هنا يبدو أن الإسلام هو حلم الإنسانية الخلال ، مجسما في حقيقة تعيش على الأرض ؛ وأن الشيوعية هي حقد البشرية المحدودة في جيل من الأجيال !



على هذين الخططين الكبيرين : الوحدة المطلقة للتعاطل المتناسقة ، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات ، يسير الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مراعى العناصر الأساسية في فطرة الإنسانية ، غير متجاهل كذلك للطاقة البشرية .

يقول القرآن الكريم عن الإنسان : « وإِنَّ لِحَبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ^(١) » حب الخير لذاته ولما يتصل بذاته ؛ ويقول في وصف الإنسان بالبخل فطرة وطبعا « وأَحْضَرْتُ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ^(٢) » فهو حاضر فيها أبدا . ووردت فيه صورة فنية معجبة لهذه الفطرة البشرية : « قُلْ : لو أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِثْقَاقِ ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ^(٣) » على حين يقرر أن رحمته وسعت كل شيء . فيبرز بهذه السعة وبذلك الإمساك مدى الشح في فطرة الإنسان ، لو ترك بلا تهذيب أو توجيه ! وعندما يضع الإسلام نظمه وتشريعاته ، ونصائحه وتوجيهاته ، لا يغفل ذلك

(١) سورة المائدة [٨]

(٢) سورة النساء [١٢٨]

(٣) سورة الإسراء [١٠٠]

الحب القطرى للذات ، ولا ينسى ذلك الشح القطرى العميق ؛ ولكنه يعالج الأثرة ، ويعالج الشح ، بالتوجيه وبالتشريع ، فلا يكلف الإنسان إلا وسعه ، ولا ينفل في الوقت ذاته حاجات الجماعة ومصالحها ، وغايت الحياة العليا في الفرد والجماعة على توالى العصور والأجيال .

وإذا كان من الظلم الاجتماعى الذى يتنافى مع العدالة أن تطغى مطالب الفرد ومطامعه على الجماعة ، فإنه من الظلم كذلك أن تطغى الجماعة على فطرة الفرد وطاقته . إنه من الظلم لا لهذا الفرد وحده ، بل للجماعة ذاتها . فتحطيم نشاط الفرد بتحطيم ميوله وغرائزه لا يقف أثره السبىء عند حرمان هذا الفرد ما هو حق له ، بل يتجاوز به إلى حرمان الجماعة أن تنفع بكامل طاقتها . ومتى كفل النظام للجماعة حقها في جهد الفرد وطاقته ؛ ووضع حرية الفرد ونواذعه وأطماعه الحدود السكابحة ؛ فلا ينبنى أن ينفل حق الفرد في انطلاق ميوله وغرائزه ، في الحدود التى لا تضارب بها الجماعة ، ولا يضارب بها هذا الفرد ذاته ؛ ولا تصطدم بأهداف الحياة العليا . فالحياة تعاون وتكافل في نظر الإسلام ، لا حرب وتنازع وخصاص ! كما أنها إطلاق للطاقات الفردية والعامية ؛ وليست كبتا وحرمانا وسجنا . وكل ما ليس حراما فهو مباح ؛ وكل ما ليس باطلا فهو حق . والمرء يثاب على كل نشاط حيوى يراعى فيه وجه الله ، ويحقق به الغايات العليا للحياة .

وانفساح المجال في نظرة الإسلام إلى الحياة ، وتجاوزه القيم الاقتصادية البحتة إلى سائر القيم التى تقوم الحياة عليها .. يحمله أقدر على إيجاد توازن وتعادل في المجتمع وعلى تحقيق العدالة في الدائرة الإنسانية كلها ؛ ويعفيه من التضيق الضيق للعدالة كما تفهمها الشيوعية . فالعدالة في نظر الشيوعية مساواة في الأجور تمنع التفاوت الاقتصادى — وإن كانت حين اصطلمت بالتطبيق العملى لم تستطع تنفيذ هذه المساواة في العهد الأخير — والعدالة في نظر الإسلام مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة .

ولأن القيم في نظر الإسلام كثيرة متمازجة كانت العدالة في مجموعها أيسر ؛
لذلك لم يضطر إلى تحميم المساواة الاقتصادية بمنها الحرفى الضيق ، الذى يعطلهم
بالقطرة ، ويتعارض مع طبيعة الاستعدادات الموروثة للتفاوتة ، ويعوق الاستعدادات
القائقة ، ويسوى بينها وبين الاستعدادات الضعيفة ، ويمنع أصحاب المواهب من
إخفاق مواهبهم غير أنفسهم ، وغير الأمة ، فيحرم الأمة ، ويحرم الإنسانية تتاج
هذه المواهب .

إنه لا جدوى من المناظرة في أن استعدادات الأفراد الطبيعية ليست متساوية ؛
فنحن إذا غاطنا في المواهب الكامنة — ولا سبيل للمناظرة فيها عند ما تجري
الحياة العملية في مجراها — فإننا لا نستطيع أن نتألف في أن بعض الأفراد يولد
باستعدادات فطرية للصحة والكمال والاحتمال ، وبعضهم يولد باستعدادات جسدية
للمرض والنقص والضعف ؛ ولا ننكر أن بعضهم يرزق من حلاوة الحديث ، أو صراحة
الخلق ، أو خفة الظل ، ما يفتح أمامه أبواب القبول والتجاح ، بقدر ما يثقل في وجه
من لم يوهب هذه المزايا .

على إن إنكار الاستعدادات النفسية والفكرية والروحية القائقة هو ضرب من
العبث لا يستحق المناقشة . فلا بد أن نحسب حسابها ، وأن نمنحها الفرصة لتؤتى
أقصى ما تستطيع من ثمراتها . . . ثم نحاول بعد ذلك أن نأخذ من هذه الثمرات
ما نراه لازما لمصلحة المجتمع ؛ لا أن نقطع الطريق على هذه الاستعدادات فنظلمها
بتسويتها بالاستعدادات الضعيفة ، وتلهاهن العمل ، وتبددها على الأمة والإنسانية تبديدا .
ولقد قرر الإسلام مبدأ المساواة الإنسانية ، ومبدأ العدل بين الجميع ، ثم ترك
الباب مفتوحا للتفاضل بالجهد والعمل ، كما وضع في الميزان قوما أخرى غير القيم
الاقتصادية : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم »^(١) . . . « يرفع الله الذين آمنوا منكم
والذين أتوا العلم درجات »^(٢) . . . « المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات
الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا »^(٣) .

وهكذا يبدو أن هناك فيما أخرى غير القيم الاقتصادية البحتة ، بحسب الإسلام حسابها ؛ ويحمل منها وسيلة لتعادل في المجتمع حين تتفاوت الأرزاق المالية بين الناس ، بأسباب التفاوت المعقولة القائمة على الجهد والوهمة ، لأعلى الوسائل المنسكرة التي يحرمها الإسلام تحريماً (كما سيأتى في فصل سياسة المال) .

لا يفرض الإسلام إذن المساواة الحرفية في المال ، لأن تحصيل المال تابع لاستعدادات ليست متساوية . فالعدل المطلق يقتضى أن تتفاوت الأرزاق ، وأن يفضل بعض الناس بعضاً فيها مع تحقق العدالة الانسانية : إتاحة القرص للتساوية للجميع ؛ فلا يقف أمام فرد حسب ولا نشأة ولا أصل ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التي تقل للمجهود . ويادخل القيم الأخرى في الحساب . ويحرر الوجدان البشري تحريراً كاملاً من ضغط القيم الاقتصادية البحتة ، ووضع هذه القيم في مكانها الحقيقي المعقول ، وعدم إعطائها قيمة معنوية ضخمة كالتي تعطى لها في المجتمعات البشرية التي تفقد الإحساس بالقيم المعنوية ، أو تصغر من أهميتها ، وتجعل للمال وحده القيمة الأساسية الكبرى .

وإن الإسلام ليرفض أن يحمل للمال كل هذه القيمة ؛ ويأبى أن تستحيل الحياة لقمة خبز ، وشهوة جسد ، ودراهم معدودات . . . ولكنه في الوقت ذاته يحتم الكفاية لكل فرد ، وأحياناً ما فوق الكفاية : ليرفع عنه ضغط العوز . ويحرم الترف الذي يطلق العنان للتبذير والشهوات ، ويخلق القوارق والطبقات . ويرتب في الأموال حقوقاً للفقراء على الأغنياء بقدر حاجتهم ، وبقدر ما يصلح المجتمع ، ويضمن له التكافؤ والتعادل والماء . وبذلك لا يتفل جانباً واحداً من جوانب الحياة المادية والشعورية ، الدينية والدنيوية ، دون مراعاته ؛ لتتصهر هذه الجوانب كلها ، وتستحيل وحدة متناسكة يصعب إهمال عنصر من عناصرها للتمتزجة المتناسقة ؛ ولتتسق وحدتها مع وحدة الكون الكبير ، ووحدة الحياة والناس والإنسان .

أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام

يقم الإسلام هذه العدالة الاجتماعية ، التي كشفنا عن طبيعتها إجمالاً ، على أسس ثابتة ؛ ويحدد بلوغ أهدافها وسائل معينة ؛ فلا يدعها قضية غامضة ، ولا دعوة مجملة ؛ فهو بطبيعته دين تنفيذ وعمل في واقع الحياة ، لا دين دعوة وإرشاد مجرد في عالم اللثال .

وقد رأينا هناك إجمالاً أن للإسلام فكرة أساسية عن الكون والحياة والإنسان ؛ وأدركنا أن فكرة « العدالة الاجتماعية » متأثرة بتلك الفكرة الأساسية ، داخلة في إطارها العام ؛ وأن طبيعة نظر الإسلام إلى الحياة الإنسانية ، تجعل العدالة الاجتماعية عدالة إنسانية ، لا تقف عند الماديات والاقتصاديات ، ولا تمرق الفرد الواحد جسداً وروحاً ، وفكرة وعقيدة ؛ وأن القيم في هذه الحياة مادية معنوية في ذات الوقت ، لا يمكن الفصل بين صفتيها للتحدثين ؛ وأن الإنسانية وحدة متكافئة متنسقة ، لا جماعات متعارضة متنافرة .

وربما بدا في بعض الأحيان أن الواقع يخالف هذه الفكرة الأساسية للإسلام فيجب أن نعرف أولاً ما هو هذا الواقع ؟

إن الواقع الذي يعمده الإسلام حقيقة ، ليس واقع فرد ، ولا واقع شعب ، ولا واقع جيل .. فهذا إنما هو الواقع الصغير المحدود للوقوت ، الذي تقف عنده مدارك الأفراد البشريين القانين ، حين يكفون بصيرتهم عن الاستشراق لما هو أكبر وأشمل

في حياة البشرية الكبرى منذ الأزل إلى الأبد . فاما الإسلام فإنه يمد يده إلى جميع الآفاق ؛ وبحسب حسابا لجميع الصالح ؛ ويهدف إلى تحقيق غاية تشمل الإنسانية كلها منذ البدء إلى النهاية . فما يبدو تعارضا في الواقع المحدود ، قد لا يبدو كذلك حين تتجاوز إلى الواقع الشامل . واقع الإنسانية كلها ، لا واقع فرد ولا شعب ولا جيل .

وهذه النظرة الكلية البعيدة الأهداف إلى العدالة الاجتماعية ، هي التي تفسر لنا فيما بعد نظما عدة في الإسلام ، لا تفهم حق الفهم إذا هي أخذت جزئيات وتفاصيل ؛ وإذا حسب فيها حساب الفرد وحده في جماعة ، أو حساب الجماعة وحدها في شعب ، أو حساب الشعب وحده في جيل ، أو حساب الجيل وحده في أجيال . . . ! وهي التي تفسر لنا نظام للملكية الفردية . ونظام الإرث . ونظام الزكاة . ونظام فريضة التركات . ونظام الحكم . ونظام المعاملات . . إلى آخر ما يتضمنه الإسلام من نظم ، تتناول الأفراد والجماعات والأمم والأجيال .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك كله ، فسقتصر إذن على تناول الأسس العامة التي أقام عليها الإسلام نظام العدالة الاجتماعية ، في حدود فكرته الكلية . وسنرى من طبيعتها أن الإسلام قد نظر إلى وحدة الروح والجسد في الفرد ، وإلى وحدة للعنويات والماديات في الحياة . كما نظر إلى وحدة الهدف بين الفرد والجماعة ، ووحدة للمصلحة بين الجماعات المختلفة في الشعب الواحد ، ووحدة الناية بين الشعوب الإنسانية على اختلاف الصالح القريبة المحدودة .

هذه الأسس التي أقام عليها الإسلام العدالة هي :

١ - التحرر الوجداني للطلق .

٢ - المساواة الإنسانية الكلمة .

٣ - التكافل الاجتماعي الوثيق .

فلنفرد لكل أصل من هذه الأصول كلمة تكشف عن طبيعته وغايته .

التحرر الوجداني

لن تتحقق عدالة اجتماعية كاملة ؛ ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء ، ما لم تستند إلى شعور نفسى باطن ، باستحقاق الفرد لها ، وبحاجة الجماعة إليها ، وبقيدة في أنها تؤدي إلى غاية إنسانية عليا ؛ كما تستند إلى واقع مادي يهيء للفرد أن يتمسك بها ، ويحتمل تكاليفها ويدافع عنها . ولن يستحقها الفرد بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور ، وبالقدرة العملية على استدامة هذا الشعور . ولن نحافظ الجماعة على التشريع إن وجد ، إلا وهناك عقيدة تؤيده من الداخل ، وإمكانات عملية تؤيده من الخارج .. وهذا ما فعلن إليه الإسلام في توجيهاته وتشريعاته جميعا .

وتذهب المسيحية إلى أن التحرر الوجداني من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه إلى ملكوت الرب في السماء ، ونيل الحياة الدنيا ، كفيلا بأن يضمن للإنسان حريته ، والضمير سعادته ... وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فدوافع الحياة لا تقهر في جميع الأحوال ، وضروريات الحياة الواقعة لا تطلب أبد الدهر ، ولا بد أن يخضع الإنسان لضغطها في أكثر الأحيان .

على أن قهر دوافع الحياة وكتبها ليس خيرا دائما ؛ فالفق خلق الحياة لم يحلقها عبثا ؛ ولم يحلقها ليعطلها البشر ويقفوا نموها . وإنه لمن الخير أن يسمو الإنسان على ضروراته ، وأن يرتفع على شهواته ؛ ولكنه ليس من الخير أن يعطل الحياة بنفسك السمو وهذا الارتفاع .

فإذا كان هناك طريق لأن تنطلق القوى المكونة في كيان البشرية ؛ وأن يرتفع الإنسان على الخضوع المذل لضروراته ، فذلك هو الطريق الأقوم والأسلم . وهذا ما هدف إليه الاسلام وهو يوحد ضرورات الجسد وأشواق الروح في نظام ؛ ويكفل التحرر الوجداني بالشعور بالباطن والإمكان الواقع ؛ ولا يتفل عن هذا أوداك .

وتذهب الشيوعية إلى أن التحرر الاقتصادى وحده كفيل بالتحرر الوجدانى ؛ وأن الضغط الاقتصادى على الفرد هو الذى يجعله يتخلى عما تكفل له القوانين النظرية أحيانا من عدالة ومساواة .. وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فالتحرر الاقتصادى ذاته لا يكفل له البقاء فى المجتمع إلا بالتحرر الوجدانى من داخل الضمير . فهو عرضة لضغط آخر . ضغط الضرورات والاستعدادات والليول ، التى لا تكفى التشريعات وحدها لمقاومتها . والفرد الذى تقعد به استعداداته الطبيعية عن مجاراة الآخرين فى الإنتاج ، وعن مجاراتهم فى التطلع والطموح . . هذا الفرد لا بد أن يفقد حرصه على المساواة ، التى قد يكفلها له القانون ، لإحساسه الباطن بأنه أقل من سواء ، ولو تبجح فترة وكابر . والفرد ذو الاستعدادات الفارقة والتتاج للموفور ، لا بد أن يغالب قانون للسواة المطلقة ؛ فإن لم يستطع حقد عليه وحنق ؛ فلما أن يشرد ؛ وإما أن يجبو ذكاؤه ، وتنكش استعداداته . ويقل نتاجه .

فأما حين تستند المساواة إلى تحرر وجدانى عميق ، كما تستند إلى الواقع والتشريع ، فإن الشعور بها يكون أقوى عند القوى وعند الضعيف ، إذ تستحيل فى الضعيف تساميا ، وفى القوى تواضعا ؛ وتلتقى فى النفس بالعقيدة فى الله ، وفى وحدة الأمة وتكافئها ، بل فى وحدة للإنسانية وتضامنها . . . وهذا ما هدف إليه الإسلام حين حرر الوجدان البشرى تحريراً مطلقا كاملا ؛ بعد ما كفل فى الوقت ذاته حاجات الجسد ، وضرورات الحياة ، بحكم القانون ، وبحكم الضمير سواء .

لقد بدأ الإسلام بتحرير الضمير البشرى من عبادة أحد غير الله ، ومن الخضوع لأحد غير الله . فبالأحد عليه غير الله من سلطان ؛ وما من أحد يميته أو يحميه . إلا الله ؛ وما من أحد يملك له ضرأ ولا قعأ ؛ وما من أحد يرزقه من شئ فى الأرض ولا فى السماء إلا الله ؛ وليس بينه وبين الله وسيط ولا شفيع ؛ والله وحده هو الذى يستطيع ، والكل سواء عبيد لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم شيئا .

«قُلْ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ. لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»^(١)
 وإذا توحيد الله توحدت عبادته ، واتجه الجميع إليه : فلا عبادة لسواه ، ولا يتخذ
 الناس بعضهم بعضا أربابا من دون الله ، ولا يكون لأحد منهم فضل على أحد
 إلا بعمله وتقواه :

« قُلْ : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَازُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ،
 وَلَا نَشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ »^(٢) .

ويحرص الإسلام على هذا المعنى حرصا شديدا ، فيتكىء عليه القرآن في مناسبات
 شتى . ولما كان الأنبياء هم مظنة أن يتجه إليهم الناس بشيء من العبادات ، أو ما في
 معناها على وجه من الوجوه ، فقد عنى الإسلام بتحرير ضمير البشرية من هذه
 الناحية تحريرا كاملا .

يقول عن نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - : « وما محمد إلا رسولٌ قد خلتَ
 مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟ »^(٣) .

ويخاطب هذا النبي في صراحة قوية : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ، أَوْ يَتُوبَ
 عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ »^(٤) كما يخاطبه في موضع آخر بما يشبه التهديد : « وَلَوْ لَا أَنْ
 تَبَيَّنْتُكَ لَقَدْ كُنْتَ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا . إِنْ لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ
 الْمَمَاتِ ، ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا »^(٥) .

ويأمره أن يجهز بمقيدة موقفه جهرا : « قُلْ : إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ
 أَحَدًا . قُلْ : إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا . قُلْ : إِنِّي لَنْ يُجِيرِيَ مِنْ
 اللَّهِ أَحَدٌ ، وَلَنْ أُجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا »^(٦) .

ويتحدث عن الهوا عيسى بن مريم ، فيصمهم بالكفر والسف : « لقد كفر

(٢) سورة آل عمران [٦٤]

(٤) سورة آل عمران [١٢٨]

(٦) سورة الجن [٢٠ - ٢٢]

(١) سورة الإخلاص .

(٣) سورة آل عمران [١٤٤]

(٥) سورة الإسراء [٧٤ - ٧٥]

الذين قالوا : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ . قُلْ : فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَفِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ؟ ^(١) .

ويقول عن المسيح في موضع آخر : « إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ » ^(٢) . ويعرض مشهداً من مشاهد يوم القيامة يستجوب فيه عيسى بن مريم عما زعمه بعض الناس عنه من ألوهية ؛ ويثبت براءة عيسى من هذا الزعم الذي لا يد له فيه ، في أسلوب قوي مؤثر أخاذ : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ . أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ قَالُوا : سُبْحَانَكَ أَمَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ . إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ . تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ . إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ . مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ : أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مِمَّا دُمْتُ فِيهِمْ ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ . إِنْ تَعَدَّ بِهِمْ قُلُوبُهُمْ عِبَادَتُكَ ، وَإِنْ تَنْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » ^(٣) .

وهكذا . وهكذا . يستمر القرآن في توكيد هذه العقيدة وتثبيتها وتوضيحها ، ليصل إلى تحرير الوجدان البشري من كل شبهة شرك في ألوهية أو قداسة ، قد تضغط هذا الوجدان ، وتخضعه لمخلوق من عباد الله ، إن يكن نبياً أو رسولا ، فإنه عبد من عباده لا إله !

فإذا اتفق أن يكون عبد بذاته أميز عند الله من عبد بذاته ، انتفت الوسائط بين الله وعباده جميعاً ؛ فلا كهانة ولا وساطة ، بل يتصل كل فرد صلة مباشرة بخالقه ، يتصل شخصه الضعيف القاني بقوة الأزل والأبد ، يستمد منها القوة والعره والشجاعة ويشمر برحمته وعنايته وعطفها ، فيشتد إيمانه وتقوى معنويته .

والإسلام حريص كل الحرص على تقوية هذه الصلة ؛ وإشعار الفرد أنه يملك

[٥٩] (٢) سورة الزخرف [٥٩]

(١) سورة المائدة [١٧]

(٢) سورة المائدة [١١٦-١١٨]

الاستعانة ب تلك القوة الكبرى آناء الليل وأطراف النهار : « الله لَئِيفُ عِبَادِهِ »^(١).
« وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ . فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ »^(٢) . « وَلَا تَتَّبِعُوا مَن رَّوَّعَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا »^(٣)

وقد شرع الإسلام خمس صلوات ، يقف فيها العبد كل يوم أمام ربه ، ويتصل فيها الخلق بخالقه ، في أوقات منظمة ، غير ما يمن له هو أن يقف أمام إلهه ، أو يتصل به في توجهه ودعائه .

وليس النرض من الصلاة أو الدعاء ألقاظا وحركات ، بل القصد هو التوجه الكامل بالقلب والفكر والجسد في وقت واحد إلى الله ، تمشيا مع فكرة الإسلام الكلية عن وحدة الإنسان في تكوينه ووحدة الخالق في أوهيته : « فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ »^(٤) .

فإذا تحرر الوجدان من شعور العبادة والقداسة لبد من عباد الله ، وامتلأ بالشعور بأنه على اتصال كامل بالله ، لم يتأثر بشعور الخوف على الحياة ، أو الخوف على الرزق ، أو الخوف على اللكانة . . . وهو شعور خيىث يفض من إحساس الفرد بنفسه ؛ وقد يدعوه إلى قبول القل ، وإلى التنازل عن كثير من كرامته ، وكثير من حقوقه . ولكن الإسلام لشدة حرصه على أن يحقق للناس العزة والكرامة ؛ وأن ييىث في نفوسهم الاعتراز بالحق ، والحفاظة على العدل ؛ وأن يضمن بذلك كله — علاوة على التشريع — عدالة اجتماعية مطلقة ، لا يفرط فيها إنسان . . . لهذا كله يعنى عناية خاصة بأن يقاوم الشعور بالخوف على الحياة ، وعلى الرزق ، وعلى اللكانة

(٢) سورة البقرة [١٨٦]

(٤) سورة الزمر [٥٣]

(١) سورة الشورى [١٩]

(٣) سورة يوسف [٤٧]

(٥) سورة الماعون [٤ — ٥]

فالحياة بيد الله ، وليس لخلق قدرة على أن ينقص هذه الحياة ساعة أو بعض ساعة ؛ بل ليس لخلق قدرة على أن ينقص منها نفساً واحداً من أنفاسها ، وكذلك ليس له أن يخلشها خدشاً خفيفاً بضرر خفيف :

« وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ . كِتَابًا مُؤَجَّلًا » ^(١) ...
« قُلْ : لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا . هُوَ مَوْلَانَا » ^(٢) ... « لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ . إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ » ^(٣) .

وإن كان الجبن والجبناء ، والحياة والأجل ، والنعم والضرر بيد الله دون سواه .
« قُلْ : أَغَيَّرَ اللَّهُ أَنْتَحِدْ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ؟ » ^(٤) ... « اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ » ^(٥) ... « وَكَأَيُّ مِنْ ذَاتِهِ لَا تَخِيلُ رِزْقَهَا ، اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَيَأْتِيكُمْ » ^(٦) ... « قُلْ : مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؟ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ؟ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ؟ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ؟ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ » ^(٧) ...
« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ . هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؟ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَأَنْتُمْ تُؤْفَكُونَ ؟ » ^(٨) ... « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » ^(٩) ... « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ » ^(١٠) .

ويقرر القرآن أن خوف الفقر إنما هو من إيهام الشيطان ، ليضعف النفس ويصلحها عن الثقة في الله وعن الثقة في ذاتها: « الشَّيْطَانُ يُعِدُّكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ »

- | | |
|-------------------------|-----------------------|
| (١) سورة آل عمران [١٤٥] | (٢) سورة التوبة [٥١] |
| (٣) سورة يونس [٤٩] | (٤) سورة الأنعام [١٤] |
| (٥) سورة الرعد [٢٦] | (٦) سورة النكبات [٦٠] |
| (٧) سورة يونس [٤١] | (٨) سورة طه [٣] |
| (٩) سورة الأنعام [١٥١] | (١٠) سورة التوبة [٢٨] |

وَاللَّهُ يَدُّكُمْ مَنفِرَةً مِنْهُ وَفَصْلًا ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ^(١) .

وإذن فلا يجوز أن يذل الاسترزاقي رقاب الناس ، فإبما رزقهم بيد الله ، ويند الله وحده ، ولن يملك أحد من عباده الضعفاء أن يقطع رزق إنسان ، ولا أن يضيق عليه في الرزق شيئاً . وهذا لا ينفي الأسباب والملايسات ، ولكنه يقوى القلب ، ويشجع الضمير ، ويحمل الفقير المسترزقي يواجه من يظن أن بيده رزقه بكل قوة وبكل شجاعة ، فلا يقعد شعور الخوف عن المطالبة بحقه ، وعن الاعتزاز بنفسه ، ولا يدعو إلى ترك بعض أجره أو بعض كرامته ، احتفاظاً برزقه . وعلى هذا النحو يجب أن نفهم توجيه القرآن واتجاه الإسلام ، فهذا هو الفهم الحق القوي يتمشى مع فلسفته العامة في التوجيه والتشريع .

والخوف على المركز واللكانة قد يكون عدلاً للخوف من الموت والأذى ، والخوف من الفقر والعيالة . والإسلام يحرص على أن يتحرر الفرد من هذا الخوف أيضاً ، فمن يملك مخلوق لمخلوق في هذا الأمر شيئاً .

« قُلْ : اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ، تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ . إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٢) » .

« قُلْ : مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ؟ — إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ — سَيَقُولُونَ اللَّهُ . قُلْ : فَأَنَّى تُسْحَرُونَ؟ ^(٣) .. « إِنْ يَنْصَرُّكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ، وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ؟ ^(٤) » ... مَنْ كَانَ يَرْيِدُ الْمِرَّةَ فَلَهُ الْمِرَّةُ جَمِيعاً ^(٥) » . . . « وَهُوَ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ^(٦) » .

(٢) سورة آل عمران [٢٦]

(٣) سورة آل عمران [١٦٠]

(٤) سورة المائدة [٨]

(١) سورة البقرة [٢٦٨]

(٢) سورة المؤمنون [٨٨-٨٩]

(٥) سورة طه [١٠]

وإن فلا خوف من هذه الناحية أيضاً ، فإن القدرة لله وحده ، وإن العزة لله جميعاً « وهو القاهر فوق عباده وهو الحكيم الخبير » ^(١) .

ولكن النفس البشرية قد تتحرر من عبودية القداسة ، ومن عبودية الخوف على الحياة أو الرزق أو المركز ؛ ثم تتأثر بعبودية القيم الاجتماعية . قيم المال والجاه والحسب والنسب . ولو لم ينلها منها فزع ولا ضرر ؛ فلذا استشرع الوجدان عبودية معنوية لأية قيمة من هذه القيم ، فلن يملك حريته كاملة إزاءها ؛ ولن يشعر بالمساواة الحققة مع أصحابها . وهنا يتصدى الإسلام لهذه القيم جميعاً ، فيضعها في موضعها الحقيقي بلا إغفال ولا مبالاة ؛ ويرد القيم الحقيقية إلى اعتبارات معنوية ذاتية ، كامنة في نفس الفرد ، أو واضحة في عمله ، وبذلك يضعف تأثير تلك القيم للمادية ، وتضؤل آثارها النفسية ؛ فيكون هذا — بجانب ما يكفله الإسلام من ضمانات معيشية وقانونية — وسيلة للتحرر الوجداني الكامل .

« إِن أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ » ^(٢) والكريم عند الله هو الكريم حقاً وصداً . . . « لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى » . . . « وقالوا : نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ . قُلْ : إِنِّي رَأَيْتُ بَسْطَ الرِّزْقِ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ؛ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ، إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا ، وَهُمْ فِي التَّرَفُّاتِ أَمْتُونَ » ^(٣) .

فليكونوا أكثر أموالاً وأكثر أولاداً ، فإلهذا من قيمة تجعل لهم ميزة أو استعلاء « إلا من آمن وعمل صالحاً » فالإيمان ، وهو قيمة مكنونة في الضمير ؛ والعمل الصالح ، وهو قيمة بارزة في الحياة ، هما القيمتان الحقيقيتان اللتان لهما كل الاعتبار .

(٢) سورة المجرات [١٢]

(١) سورة الأنعام [١٨]

(٢) سورة سبأ [٢٥—٢٧]

والإسلام لا يغض مع هذا من قيمة للال ولا قيمة الأبناء « المالُ والبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ». زينة . ولكنهما ليسا قيمة من قيمها التي ترفع وتحمض « والباقيات الصالحاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا » ^(١) .

ويضرب القرآن للقيم المادية والقيم المعنوية مثلاً في نفس رجلين ، لا يدع مجالاً لإيثار إحداها على الأخرى ، في الوقت الذي يرسم صورة واضحة قوية للنفس اللؤمنة ، وحقيقة القيم فيها .

« وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَجُلَيْنِ : جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ، وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ، وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا . كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا ، وَلَمْ تَغْلِبْ مِنْهُ شَيْئًا ، وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا . وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ، فَقَالَ لِسَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَهْرًا . وَدَخَلَ جَنَّتَهُ - وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ - قَالَ : مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ، وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ، وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا . قَالَ لَهُ سَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ مِنْ نَفْثَةٍ ، ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ؟ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ، وَلَا أَشْرَكَ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ، فَسَعَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ، وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَيَكْثُرُ حَبُّهَا زَلْفًا ، أَوْ يَنْصِبَ عَلَيْهَا عُورًا ، فَلَنْ نَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا . وَأَحْطِ بِمَعْرُوهُ ، فَأَصْبَحَ يَقْلِبُ كَفِّهِ عَلَى مَا أَتَقَى فِيهَا - وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا - وَيَقُولُ : يَا لَيْتَنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا » ^(٢) .

وهكذا يبرز اعتزاز المؤمن بإيمانه ، واستهائته بتلك القيم التي اعتر بها صاحبه وهو يحاوره . وما يلتفت النظر أن صاحبه هذا للعتز بجته لم يظهر الشرك بالله ،

ولكن القرآن عده مشركا ، وجعله يعترف بإشراكه في النهاية . ذلك أنه أشرك قيمة مادية صرفة ، وجعل لها هذا الاعتبار في وجدانه . والمؤمن الحق لا يشرك بالله شيئا .

وفي قصة « قارون » يعرض صورتين نفسييتين يلزاه فتنة المال والثراء : صورة لنفوس تردها هذه القيم فتضغف وتتضائل وتحس بالصغر أمام الأغنياء ؛ وصورة لنفوس مؤمنة تمتاز وتقوى ولا تصغر أو تضغف أبدا : « إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ ، وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْمُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ . إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ : لَا تَفْرَحْ . إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ . وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ، وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ . إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ . قَالَ : إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي . أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمًّا ؟ وَلَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ . فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ . قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا : يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلًا أُوتِيَ قَارُونُ . إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ : وَيَلَيْكُمُ ! ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، وَلَا يُلَاقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ . فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ . فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ . وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَنْسِ يَقُولُونَ : وَيْ ! كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ ، لَوْلَا أُنْزِلَ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا . وَيْ ! كَأَنَّهُ لَا يُلْعَلُ الْكَافِرُونَ » (١) .

ويرتب الإسلام على نظراته هذه نتائجها ؛ فينبى الله نبيه محمداً أن يعطى قيمة لما يتبع به بعضهم من متاع خلاب : « وَلَا تَعْدَنَّ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ، وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى » (٢) .

وفهم بعضهم أن هذه الآية ونظائرها إنما تنوع إلى بترك الأغنياء لتنام ورضى الفقراء بأوضاعهم . وهو فهم خاطئ . لا يلتفت إلى روح الإسلام العامة . وهو تفسير المحترفين من رجال الدين في عصور الاستبداد لتتويع الشعور العام ، وكفه عن المطالبة بالمعادلة الاجتماعية . وعليهم وزرم ، والإسلام من تأويلهم برى . فإنما جاءت هذه الآية وأمثالها لرد اعتبار القيم الإنسانية ، ولا تقاذ أئس الفقراء مما يلحقها من ضعف أو انكسار أمام القيم المادية البحتة من مال ومتاع .

وما يؤيد اتجاهنا هذا أمر الله لنبيه ألا يقيم وزنا لهذه القيم ، وألا يرب اعتبارات الناس عليها .

« وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ مَرْغُوبًا ^(١) » . . . « فَلَا تَحْزَنْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ . إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ^(٢) » .

وفي هذا المجال تعرض قصة محمد مع الرجل الأعمى الفقير « ابن أم مكتوم » ومع « الوليد بن المغيرة » سيد قومه . تلك القصة التي عتب الله فيها على نبيه عتبا شديدا :

« عَبَسَ وَتَوَلَّى ، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهَ يَرْكَبُكُمْ ، أَوْ يُدْكَرُكُمْ فَنَنْتَقِمُهُ اللَّهُ بِكَرَمِي ؟ أَمَا مَنْ اسْتَفْتَنِي ، فَأَنْتَ لَهُ تُصَدِّقُ . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَرْكَبُكُمْ ؟ وَأَمَا مَنْ جَاءَكَ بِنسبي ، وَهُوَ يَخْشَى ، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ^(٣) » .

لقد كانت لحظة ضعف إنسانى ساورت محمدا — صلى الله عليه وسلم — طمعا في أن يهدى الله الوليد إلى الإسلام ؛ وكان بأمره مشغولا حينما جاءه ابن أم مكتوم يطلب شيئا من القرآن ، ويدعوه مرة ومرة ، وهو بأمر الوليد مشغول ؛ فضايق منه

(٢) سورة التوبة [٥٥] .

(١) سورة الكهف [٢٨]

(٣) سورة عبس [١ - ١٠]

النبي وعيس في وجهه ؛ فمات به هذا الشاب القامى ، الذى كاد يبلغ حد التأنيب ؛
تصحيحاً للقيم التى يمتز بها الإسلام ، وتحقيقاً لتوجه الصحيح ، واتجاهه القويم ، فى
تحرير الوجدان .

وأخيراً فقد تحرر النفس البشرية من عبودية القداسة ؛ ومن خوف اللوث
والأذى والفقر والموان إلا أن يشاء الله ؛ ومن كل الاعتبارات الخارجية والقيم
الاجتماعية ؛ ثم تبقى مستقلة لذاتها ، مستقلة لذاتها وشهواتها ، مستقلة لمطامعها
وأهوائها ؛ فأتى لها القيد من داخل حين تنفلت من خارج ؛ فلا تبلغ التحرر
الوجدانى الكامل الذى يريده الإسلام لها ، ليحقق لها العدالة الاجتماعية الإنسانية
الكبرى .

والإسلام لا يغفل هذا الخطر الكامن على التحرر الوجدانى ، فيلقى إليه النضارة
عميقة ، تشهد بنياته بدخائل النفس البشرية وأغوارها ؛ وتدل على اهتمامه بكل
استعداداتها وملابساتها ؛ ولم بما تلم به المسيحية وتحمطه غاية غايتها :

« قُلْ : إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ ، وَأَبْنَاؤُكُمْ ، وَإِخْوَانُكُمْ ، وَأَزْوَاجُكُمْ ،
وَعَشِيرَتُكُمْ ، وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِنُ
تَرْضَوْنَهَا ، أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ . . فَتَرَبَّصُوا حَتَّى
يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » (١) .

وهكذا يجمع فى آية واحدة جميع اللذائذ والمطامح والرغائب وقطع الضعف فى
نفس الانسان ، ليضعها فى كفة ، ويضع فى الكفة الأخرى حب الله ورسوله ،
وحب الجهاد فى سبيله ، لتكون التضحية كاملة ، والتخلص من أوهام الشهوات كاملاً ،
فالنفس التى تتحرر من هذا كله هى النفس التى يتطلبها الاسلام ، ويدعو إلى تكوينها .

تستعلى على الضرورات للذة ، وتملك قياد أمرها ، وتنزع إلى ما هو أكبر وأبعد مدى من الرغبات الوقتية الصغيرة .

أو يقول : « زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ : مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ، وَالْمَنْطَلِقِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ ، وَالْخَيْلِ السَّوْمَةِ ، وَالْأَنْعَامِ ، وَالْحَرْثِ . ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ الْمَالِ . قُلْ : أَوْثَقْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَمْ ؟ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، خَالِدِينَ فِيهَا ، وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ، وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْعِبَادِ ^(١) . »

وما كان هذا تخديرا ولا دعوة إلى الزهد وترك طيبات الحياة ، كما يحلو لبعضهم أن يفسر القرآن ، أو كما يحلو لبعضهم أن يتهم الإسلام ؛ إنما كان دعوة للتحرر والانطلاق من ضعف الشهوات والفرائز ؛ ثم لا ضرر بعد ذلك من الاستمتاع بالحياة حين يملكها الإنسان ولا تملكه : « قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ! » ^(٢) « وَلَا تَنْفَسْ نَفْسَكَ مِنَ الدُّنْيَا » ^(٣) .

وفي هذا الاتجاه نفسه كانت فريضة الصوم ، لترفع النفس على ضرورات الفطرة القوية فترة من الوقت ، تقوى به إرادتها وتستعلى ، ويسمو بها الإنسان على ذاته حين يرتفع على ضروراته .

ويسلك القرآن إلى هذه الناية شتى السبل ، ومن بينها التحذير الإيحائي من فتنة الأموال والأولاد حين يقول : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » ^(٤) . وبذلك يشير عامل الحذر من الاندفاع وراء الضعف البشري بإزاء الأموال والأولاد . فكثيراً ما يؤتى للرد من ناحية حرصه على ماله أو بنيه ، فيقبل ما لم يكن ليقبل ، ويخضع لما لم يكن يخضع ، ويرتكب ما لم يكن ليرتكب . و « الولد مبخلة مجبنة » كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) سورة الأعراف [٢٢]
() سورة التناين [١٤]

(١) سورة آل عمران [١٤ - ١٥]
(٢) سورة القصص [٢٧]

وبعد ، فلقد يتحرر المرء من كل ما يفض شعوريا من كرامته ، ولكنه يحتاج .
يحتاج إلى القمة فيذل ، فليس أشد من الحاجة إذلالا ، والبطن الجائئة لا تعرف
الغنى العالية . ولقد يضطر للاستجداء فتذهب كرامته كلها ضياعا . هنا يتولى الإسلام
الأمر بالتشريع لمنع أسباب الحاجة ، وإزالتها حين توجد : فيجعل للفرد حقه في
الكفاية مفروضا على الدولة وعلى القادرين في الأمة فرضا يعاقب عليه في الآخرة
ويقاتل عليه في الدنيا (وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على سياسة المال في
الإسلام) . ثم ينهى عن الاستجداء فيصف جماعة من المسلمين الذين أحصروا في
سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض ، وصف استحسان بأنهم : « لَا يَسْأَلُونَ
النَّاسَ إِنْخَافًا »^(١) والنبي صلى الله عليه وسلم يعطى سائلا درهما ثم يقول : « لَأَنْ يَأْخُذَ
أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحِزْمَةِ حُطْبٍ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَيَبِيعُهَا ، فَيَكْفِيَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ ، خَيْرٌ مِنْ
أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ » . ويقول : « الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى » .
فيحض على الاستثناء بوسائل أخرى غير وسيلة الاستجداء التي يراها الإسلام ضرورة
مكروهة . أما أموال الزكاة فهي حق : حق يؤخذ ، لا فضل يعطى « وَفِي أَمْوَالِهِمْ
حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ »^(٢) . حق تأخذه الدولة فتتفق منه في مصالح المسلمين
بما يدفع حاجة الجسد ، ويحفظ كرامة النفس ، ويصون عزة الوجدان . فإن لم يكف
شرعت من الفرائض والوظائف في أموال القادرين والأغنياء بقدر ما يبد حاجة
للضعفاء والفقراء .

وكذلك يأخذ الإسلام الأمر من وجوه كلها ، ومن مناحيه جميعا ، فيكفل
التحرر الوجداني تحررا مطلقا ، لا يقوم على للمعنويات وحدها ، ولا على الاقتصاديات
وحدها ، ولكن يقوم عليهما جميعا . فيعرف للحياة واقعا ، ولنفس طاقها ،

(١) سورة البقرة [٢٧٣]

(٢) سورة القادريات [١٩]

ويستثير في الطبيعة البشرية غاية أشواقها وأعلى طاقاتها ؛ ويدفع بها إلى التحرر
الوجداني كاملا صريحا . فبغير التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الضعف
والخضوع والعبودية ؛ ولن تتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ؛ ولن تصبر على
تكاليف العدالة حين تمطأها .

وهذا التحرر هو أحد الأسس الركينة لبناء العدالة الاجتماعية في الإسلام .
بل هو الركن الأول الذي تقوم عليه الأركان .

المساواة الإنسانية

إذا استشعر الضمير البشري كل هذا التحرر الوجداني ؛ فخلص من كل ظل
للعبودية ؛ وأمن الموت والأنى والفقر والقل إلا بإذن الله ؛ وانفلت من ضغط القيم
الاجتماعية والمالية ؛ ونجا من ذل الحاجة والمسألة ؛ وتسامى على شهواته ومطامعه ؛
وتوجه إلى الخالق الواحد الأحد الذي يتوجه له الجميع بلا استثناء ولا استعلاء ؛ ووجد
بعد ذلك كله كفايته من ضرورات الحياة . .

إذا استشعر الضمير البشري هذا كله ، فلن يكون في حاجة لمن يهتف له
بالمساواة لفظا ، وقد استشعرها في أعماقه معنى ؛ بل لن يصبر على التفاوت القائم على
تلك القيم إطلاقا . سيطلب حقه في المساواة ؛ وسيجاهد لتقرير الحق ؛ وسيحفظ به
حين يناله ، ولن يقبل منه بديلا ؛ وسيصبر على تكاليف الاحتفاظ به ، والدياد عنه ،
مهما بذل في ذلك من جهد وتضحية .

ولن يكون اتفقير والضعيف وحدهما الحريصين على مبدأ المساواة النابع من
الضمير ، المصون بالتشريع ، المكفول بالاكتفاء ؛ بل إن التقى والقوى سيزلان
عنده بحكم استشعار ضميرهما تلك المعاني ، التي حرص الإسلام على تقريرها وثبتها ،
فيما أسلفنا . . . وذلك ما وقع بالفعل في المجتمع الإسلامي قبل أربعة عشر قرنا ،
عما سيأتى في موضعه من هذا الكتاب .

ولكن الإسلام مع ذلك لم يكف بالمفاهيم الضمنية المستفادة من التحرر الوجداني ؛ فقرر مبدأ المساواة باللفظ والنص ، ليكون كل شيء واضحاً مقرباً منطقياً . وفي الوقت الذي كان بعضهم يدعى ويصدق أنه من نسل الآلهة ، وبعضهم يدعى ويصدق أن الدماء التي تجري في عروقه ليست من نوع دماء العامة ، إنما هو الدم الأزرق للوكي النبيل ! وفي الوقت الذي كانت بعض الملل والنحل تفرق الشعوب إلى طبقات خلق بعضها من رأس الإله فهي مقدسة ، وخلق بعضها من قدميه فهي منبوذة ! وفي الوقت الذي كان الجدل يدور حول المرأة أمي ذات روح أم لا روح فيها ! وفي الوقت الذي كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده ويعذبهم ، لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة . .

في هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير ، في الحيا والممات ، في الحقوق والواجبات ، أمام القانون وأمام الله ، في الدنيا وفي الآخرة ، لا فضل إلا للعمل الصالح ، ولا كرامة إلا للأنقى .

لقد كانت وثبة بالإنسانية لم يعرف التاريخ لها نظيراً ؛ ولا تزال إلى هذه اللحظة قفة لم يرتفع إليها البشر أبداً . ذلك أن ما فرضته القوانين البشرية نظرياً في الثورة الفرنسية وما تلاها ، حققه الإسلام عملياً قبل نيف وأربعة عشر قرناً .

كلا! لم ينسل الإله أحداً : « قل : هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد » . . . « وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً . لقد جئتم شيئا لمداً ، تكاد السموات يتفطرن منه ، وتتشق الأرض ، وتحترق الجبال هدأ : أن دعوا للرحمن ولداً ، وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً . إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً ، لقد أحصاهم وعدهم عدداً ، وكلهم آتية يوم القيامة فرداً » ^(١) .

ثم كلا ! ليس هنالك من دم أزرق ، ودم عادي ؛ وما خلق أحد من رأس وخلق

آخر من قدم : « ألم نخلقكم من ماء مهين ، فجعلناه في قرار مكين ، إلى قدرٍ معلوم ، قَدَرْنَا فَنِعْمُ الْقَادِرُونَ ^(١) » . . . « فلينظر الإنسان مِمَّ خُلِقَ ؟ خُلِقَ من ماء دافق ، يَخْرُجُ من بين الصُّلبِ والترائب ^(٢) » . . . « والله خلقكم من تراب ، ثم من نطفة ، ثم جعلكم أزواجا . وما تحمل من شيء ولا تضع إلا بطنه ، وما يعمر من مُمْعِرٍ ولا يُنْقِصُ من عمره إلا في كتاب ، إن ذلك على الله يسير ^(٣) » . . . « ولقد خلقنا الإنسان من سُلالةٍ من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة عَلَقَةً ، فخلقنا العلقَةَ مُضْغَةً ، فخلقنا المضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ، ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ^(٤) » .

ويعضى القرآن يكرر هذا للمنى في مواضع كثيرة ، ليقر في خلق « الإنسان » وحدة أصله ونشأته : الجنس كله من تراب ، والفرد — كل فرد — من ماء مهين ؛ ويكرر النبي هذا للمنى في أحاديثه : (كلكم لآدم ، وآدم من تراب) كما يزيد استقرارا في للشاعر والأخلاق .

فإذا اتفق أن يكون فرد أفضل بطبيعته من فرد ؛ فليس هنالك من جنس وليس هنالك من شعب هو بنشأته وبمنصره أفضل — كما لا يزال بعض الأجناس إلى هذه اللحظة يتشدد — كلا : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ^(٥) » . . . « ففى نفس واحدة وزوجها منها ، ومنهما انبث الرجال والنساء . فهم من أصل واحد ، وهم إخوة فى النسب ، وهم مساوون فى الأصل والنشأة . . . » « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا . إنا أكرمكم عند الله أتقاكم ^(٦) » . . . فليست هذه الشعوب والقبائل لتتفاخر أو تتقار ، بل لتتعارف وتتآلف . وكلها عند الله

(٢) سورة الطارق [٥ — ٧]

(٤) سورة المؤمنون [١٢ — ١٤]

(٦) سورة الحجرات [١٣]

(١) سورة المرسلات [٢٠ — ٢٣]

(٣) سورة طه [١١]

(٥) سورة النساء [١]

سواء ، لا تفاضل إلا بالقوى . وتلك مسألة أخرى لا علاقة لها بالأصل والنشأة ،
فذلك أن « الناس سواسية كأسنان المشط » كما يقول نبي الإسلام الكريم .

وهذه المساواة تقوم على نظرة إنسانية كاملة ، مبرأة حتى من العصبية الدينية ،
فإذا قال الرسول مرة « المسلمون متكافأ دماؤهم » فإن الإسلام يمنح للمشرِكين حقوقاً
مساوية لحقوق المؤمنين في الدماء ، ما دام بينهم وبين المسلمين ميثاق : « وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ — إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا —
فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ
يَبْغُونَكُمْ وَمِنْهُمْ مِثَاقٌ قَدِيمٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ »^(١) . وهكذا
تكون كفارة القتل من للمشرِكين الذين بينهم وبين المسلمين ميثاق هي نفس كفارة
القتل للمؤمن سواء بسواء .

ومما يلاحظ هنا أن الإسلام جعل كفارة القتل الخطأ تحريراً لرقبة ، مما يدل على
أنه يحيل عتق الرقيق إحياء لنفس ، فيه تمويض عن النفس التي ذهب بها القتل
الخطأ ، فأرق موت ، أو كالموت ، والمثاق حياة ، أو كالحياة في نظر الإسلام .

أما القتل العمد ، والمثيل والتشويه ، فإن « النفس بالنفس » لا فرق بين أمير
وحقير ، ولا بين سيد وعبد . قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من قتل عبداً
قتله ، ومن جدد عبداً جددناه ، ومن أخصى عبداً أخصيناه » .

ولقد برىء الإسلام إذن من العصبية القبلية والعنصرية والدينية ، فبلغ بذلك
مستوى لم تصل إليه الحضارة الغربية إلى يومنا هذا . الحضارة التي تبيع للضمير
الأمريكي إغناء عنصر المنود الحر إغناء متظلاً تحت سمع الدول وبصرها ؛ وتبيع
للإريشال «سمطس» في جنوب إفريقية أن يجهر بتحريض القوانين العنصرية ضد المنود .

و يتعقب الاسلام مظان التفاوت والتفاضل في كل صورها وملاساتها وأسبابها ،
ليقضى عليها جميعاً . فهذا النبي محمد ، مايقف القرآن يذكر الناس أنه بشر كسائر البشر ؛
وما يقفنا محمد ذاته يكرر هذا اللغى ، أن كان نبياً محبوباً من قومه منجلاً ، خاف أن
يتقلب ذلك الحب وهذا التبجيل إلى تسويد أو تفضيل ؛ فهاهو ذا يقول لقومه :
« لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، فإنما أنا عبد الله ورسوله »
ويقول وقد خرج على جماعة فوقوا له تبجيلاً : « من أحب أن يتمثل له الرجال
قياماً فليتبوأ مقعده من النار » .

ولما كان أهل محمد مظنة أن يرغمهم حسبهم أو نسبهم من الرسول ، ويخول
لهم أرستقراطية عن هذا الطريق ، أنكر عليهم محمد كل شيء من هذا إلا الأعمال
الصالحات ، فقال لم في صراحة : « لا يميني الناس بالأعمال وتحيثوني بالأنساب .
إن أكرمكم عند الله أتقاكم » وإذا كان أهل محمد لا يتمتعون بميزة ترغمهم على الناس
إلا الأعمال ، فلن تكون لأحد تلك الليرة على الإطلاق !

وحين أصابت محمداً الإنسان لحظة ضعف ، فأنصرف عن الرجل الفقير ابن
أم مكتوم إلى الوليد بن المغيرة سيد قومه ، عاجله العتاب الشديد الذي يشبه التأنيب ،
ليرد للمساواة المطلقة معاييرها الكاملة .

وحين كان بعض ذوى الثراء والأنساب يأفف أن يزوج أو يتزوج من الفقراء
والفقيرات جاء أمر الله : « وأنكحوا الأيتام منكم ، والصالحين من عبادكم وإمائكم .
إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ، والله واسع عليم » ^(١) .

فأما بين الجنسين فقد كفل للمرأة مساواة تلمع مع الرجل من حيث الجنس ؛
ولم يقرر التفاضل إلا في بعض اللابسات المتعلقة بالاستعداد أو الدربة أو التبعة ، مما

لا يؤثر على حقيقة الوضع الإنساني للجنسين ؛ فحينما تساوى الاستعداد والدربة والتبعة تساوى ، وحينما اختلف شيء من ذلك كان التفاوت بحسبه .

ففي الناحية الدينية والروحية يتساويان : « ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، فأولئك يدخلون الجنة ولا يظنون فيها » ^(١) . . . « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، فلنحسبنا حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » ^(٢) . . . « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكرٍ أو أنثى ؛ بعضكم من بعض » ^(٣) .

وفي ناحية الأهلية للملك والتصرف الاقتصادي يتساويان : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » ^(٤) . « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » ^(٥) .

فأما إثثار الرجل بضعف نصيب المرأة في الميراث ، فردّه إلى التبعة التي يضطلع بها الرجل في الحياة ؛ فهو يتزوج امرأة يكلف إعالتها ، وإعالة أبنائها ؛ وبناء الأسرة كله هو مكلف به . فمن حقه أن يكون له مثل حظ الأنثيين لهذا السبب وحده ، بينما هي مكفولة الرزق إن تزوجت ، بما يسولها الرجل ، ومكفولة الرزق إن عشت أو ترملت ، بما ورثت من مال . فالمسألة هنا مسألة تفاوت في التبعة اقتضى تفاوتاً في الإرث .

وأما أن الرجل قوام عليها : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أفقوا من أموالهم » ^(٦) فوجه التفضيل هو الاستعداد والدربة والمرانة فيما يختص بالقوامة . فالرجل بحكم تخلصه من تكاليف الأمومة يواجه أمور المجتمع فترة أطول ، وينتهي لها بقواه الفكرية جميعا ، بينما تحتجز هذه التكاليف المرأة معظم .

(٢) سورة التحل [١٧]

(٤) سورة النساء [٥]

(٦) سورة النساء [٣٤]

(١) سورة النساء [١٢٤]

(٣) سورة آل عمران [١٩٥]

(٥) سورة النساء [٣٢]

أياها ؛ فوق أن تكاليف الأمومة تنمى في المرأة جانب العواطف والاضمالات ، بقدر ما ينمو في الرجل جانب التأمل والتفكير . فإذا جعلت له القوامه على المرأة فيحكم الاستعداد والمدرية لهذه الوظيفة ، فوق أنه المكلف بالإغراق ؛ وللتاحية للمالية صلة قوية بالقوامه ؛ فهو حق مقابل تكليف ، يتبى في حقيقته بالمساواة بين الحقوق والتكاليف في محيط الجنس وبين محيط الحياة : « ولمن مثل الذى عليهم بالمعروف ، وللرجال عليهم درجة » ^(١) هى درجة القوامه التى بينا أسبابها .

ولقد يبدو أن هناك تفضيلاً آخر في مسألة الشهادة : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ، أن تضلَّ إحداهما فتدَّكرَ إحداهما الأخرى » ^(٢) . . . وفي الآية نفسها بيان العلة . فالمرأة بطبيعة وظائف الأمومة ينمو في نفسها جانب العواطف والاضمالات بقدر ما ينمو في الرجل جانب التأمل والتفكير كما أسلفنا . فإذا نسبت أو جرفها أعمال ، كانت الثانية مذكورة لها . فالمسألة هنا مسألة ملازمة عملية في الحياة ، لا مسألة إثبات جنس لذاته على جنس وعدم مساواة .

وحسب الإسلام ما كفل للمرأة من مساواة دينية ، ومن مساواة في التملك والكسب ؛ وما حقق لها من ضمانات في الزواج بإذنها ورضاها ، دون إكراه ولا إهمال ، وفي مهرها : « فأتوهن أجورهن فريضة » ^(٣) وفي سائر حقوقها الزوجية ، زوجة أو مطلقة : « فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضاراً لتعتدوا » ^(٤) . . . « وعاشروهن بالمعروف » ^(٥) .

ويجب أن نذكر أن الإسلام ضمن للمرأة هذه الحقوق ، ووفر لها كل هذه الضمانات ، بروح إنسانية خالصة ، ليست مشوبة بضغط الاقتصاديات والملاذيات .

(٢) سورة البقرة [٢٨٢]

(٤) سورة البقرة [٢٣١]

(١) سورة البقرة [٢٢٨]

(٣) سورة النساء [٢٤]

(٥) سورة النساء [١٩]

فلقد حارب فكرة أن للمرأة عالة يحسن التخلص منها وهي وليدة ؛ فخارب عادة الوأد التي كانت معروفة في حياة بعض القبائل العربية حرباً لا هوادة فيها ؛ وطالع هذه العادة بنفس الروح الإنسانية الخالصة التي ينظر بها إلى البشر ، فهي نهى تحريم عن القتل عامة لم يستثن : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ^(١) » ونهى بالتخصيص عن قتل الأولاد — وما كان يقتل من الأولاد سوى الإناث : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق . نحن نرزقهم وإياكم ^(٢) » وقدم رزق الأولاد في هذه الآية لأنهم سبب الخشية من الإملاق ، لئلا صدور الآباء ثقة برزق الله وكفالاته للأولاد قبل الآباء ! . . . ثم استجاش وجدان العدل والرحمة وهو يقول عن يوم القيامة : « وإذا المومودة سئلت . بأي ذنب قُتِلَتْ ؟ ^(٣) » فجعل هذا موضع سؤال بارز ظاهر في ذلك اليوم الرهيب .

فالإسلام إذن حين منح المرأة حقوقها الروحية والمادية كان ينظر إلى صفتها الإنسانية ، ويسير مع نظريته في وحدة الإنسان : « خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ليسكن إليها ^(٤) » ؛ وكان يريد رفعها إلى حيث يجب أن يكون شطر « النفس » الواحدة .

ولهذا منحها بمجوار حق الإعان الروحي ، والتمك المادي ، حق الثقافة العقلية ، بل جعلها واجبا : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة كما منحها حق التزكي بالمال بل فرضه فرضا . فالزكاة مفروضة عليها كالرجل . والصدقة كذلك نصيبها منها نصيبه : « إن للمصدقين وللصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم ^(٥) » . ويجب إذ نذكر هذا للإسلام ، أن نذكر بجانبه أن الحرية التي منحها الغرب للملأى للمرأة لم تنفض من هذا النبع الإنساني الكريم ؛ ولم تكن دوافعها هي دوافع الإسلام البريئة .

(٢) سورة الإسراء [٢١]

(٤) سورة الأعراف [١٨٩]

(١) سورة الأنعام [١٥١]

(٣) سورة التكاوير [٩]

(٥) سورة الحديد [١٨]

ويحسن ألا ننسى التاريخ ؛ وألا نقتن بالقشور الخادعة التي تعاصرنا اليوم . يحسن أن نذكر أن القرب أخرج المرأة من البيت تعمل ، لأن الرجل هناك نكل عن كفالتها وإعطائها ، إلا أن يقتضيها الثمن من عفتها وكرامتها !
عندئذ فقط اضطرت المرأة أن تعمل !

ويحسن أن نذكر أنها حين خرجت للعمل انتهز القرب المادى حاجتها ، واستغل فرصة زيادة العرض ، ليرخص من أجرها ، وليستغنى أصحاب الأعمال بالمرأة الرخيصة الأجر عن العامل الذي بدأ يرفع رأسه ويطلب بأجر كريم !
وحين طالبت المرأة هناك بالمساواة ، كانت تعنى أولا وبالذات المساواة في الأجور لتأكل وتمش ! فلما لم تستطع هذه المساواة طالبت بحق الانتخاب ليكون لها صوت يحسب حسابها ؛ ثم طالبت بدخول البرلمان ليكون لها صوت إيجابى في تقرير تلك المساواة !

ويحسن ألا ننسى أن فرنسا ظلت إلى اليوم لا تمنح للمرأة حق التصرف في مالها — كما يمنحها الإسلام ذلك — إلا يأذن وليها ، على حين منحتها حق الدفاعة . كاملا بصفة علنية أو سرية ! . . . وهذا الحق الأخير هو الحق الوحيد الذي حرمه الإسلام المرأة ! لأنه حرمه الرجل كذلك ، رعاية لكرامة الإنسان وشعوره ، ورفضاً لمستوى العلاقات الجنسية أن تكون علاقة أجساد لا تربطها رابطة من بيت ولا أسرة .
وينبغي حين نرى القرب المادى يقدم المرأة اليوم في بعض الأعمال على الرجل ، وبخاصة في المتاجر والسفارات والتقنيلات وفي الأعمال الإخبارية كالصحافة ونحوها . .
يجب ألا ننقل عن المعنى الكرهية الخبيث في هذا التقديم . إنه معنى النخاسة والرقيق في جو من دخان المنبر والأفيون ! . . إنه استغلال للحاسة الجنسية في نفوس « الزبائن » فصاحب المنبر ، كالمهولة التي تمين النساء في السفارات والتقنيلات ، كصاحب الجريدة الذي يدفع بالمرأة إلى التقاط الأحاديث والأخبار . . كل منهم يدرك فيم يستغظم المرأة ؛ ويعرف كيف تحصل المرأة على التجاح في هذه الميادين ؛

وسلم ماذا تبذل للحصول على هذا النجاح ! فإن لم تبذل هي شيئاً — وهو فرض بعيد — فهو يدرك أن شهوات جائنة ، وعيوناً خائنة ، ترف حول جسدها وحول حديثها ؛ وهو يستغل ذلك الجوع للكسب المادى والنجاح الصغير ! لأن المعانى الإنسانية الكريمة منه بعيد بعيد !

فأما الشيوعية فذات دعوى عريضة فى مساواة المرأة بالرجل . وللساواة هى المساواة فى العمل والأجر . ومتى استوى العمل والأجر ، فقد تحررت المرأة وأصبح لها حق الإباحية كما هو حق للرجل ! لأن المسألة فى عرف الشيوعية لا تعدو المال . فكل الدوافع البشرية ، وكل المعانى الإنسانية ، كأمنة فى هذا العنصر وحده من عناصر الحياة ! والحقيقة فى صميمها هى نكول الرجل عن إعالة المرأة ، واضطرابها أن تعمل مثله وفى دائرته لتعيش ، فالشيوعية — بهذا — هى التكلفة الطبيعية لروح الغرب المادية ، الفاقدة للأريحية ، والمعانى الروحية فى حياة البشرية .

يجب أن نذكر هذا كله قبل أن يندفع أبصارنا الوهج الزائف . فالإسلام قد منح المرأة من الحقوق منذ أربعة عشر قرناً ما لم تمنحه إياها فرنسا إلى اليوم . وهو قد منحها حق العمل وحق الكسب التى منحت لها الشيوعية اليوم ، ولكنه أبقى لها حق الرعاية فى الأسرة ، لأن الحياة عنده أكبر من المال والجسد ، وأهدافها أعلى من مجرد الطعام والشراب . ولأنه ينظر إلى الحياة من جوانبها المتعددة ، ويرى لأفرادها وظائف مختلفة ، ولكنها متكافئة متناسقة . وبهذه النظرة يرى وظيفة الرجل ووظيفة المرأة ؛ فيوجب على كل منهما أن يؤدى وظيفته أولاً لتنمية الحياة ودفعها إلى الأمام ؛ ويفرض لكل منهما الحقوق الضامنة لتحقيق هذا الهدف الإنسانى العام .

وأخيراً فإن للجنس البشرى كله كرامته ، التى لا يجوز أن تستغل : « وقد كرمنا بنى آدم ، وحلنهم فى البر والبحر ، ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير

من خلقنا تفضيلاً^(١) . . . كرمناهم بأنفسهم لا بأشخاصهم ولا بمناصيرهم ولا بقبائلهم . فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة ، فكلهم لآدم . وإذا كان آدم من تراب ، وإذا كان آدم قد كرم ، فأبناءؤه جميعا سواء في هذا وفي ذلك !
ولنأس جميعا كراماتهم التي لا يجوز أن تُلز ، ولا أن يسخر منها أحد : « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء ، عسى أن يكنَّ خيراً منهن ، ولا تلهؤن أنفسكم ، ولا تتنازروا بالألقاب . بئس الاسم : الفسوق بعد الإيمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون^(٢) » والتصير العميق الجليل : « ولا تلهؤن أنفسكم » ذو دلالة محيية ، فلز إنسان لإنسان هو لزم نفسه ، لأن الناس كلهم من نفس واحدة !

ولنأس جميعا حرمانهم : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ، وتسلموا على أهلها ، ذلك خير لكم لعلكم تذكرون ، فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ؛ وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم ؛ والله بما تعملون عليم^(٣) » . . . « ولا تجسسوا ولا يقبب بعضهم بعضا^(٤) » .
وقية هذا الاجراء هي إشعار كل فرد بأن له حرمة لا يجوز أن ينتهكها عليه الآخرون ؛ ولا تقل حرمة أحد عن حرمة أحد ؛ فهم فيها سواء ، وهم جميعا مؤمنون .

وهكذا يقتضيه الإسلام كل ناحية من حياة الناس الوجدانية والاجتماعية ، ليؤكد فيها معنى المساواة تؤكد . وما كان في حاجة كما قلنا لأن يتحلى عن المساواة لفظا وصورة ، بمدى حقها معنى وروحا ، بالتحري والوجداني الكامل من جميع القيم ، وجميع الملل ، وجميع الضرورات . ولكنه يحرص على المساواة حرصا شديدا ، ويريد لها إنسانية كاملة غير محدودة بمنصر ولا قبيلة ، ولا بيت ولا مركز ؛ كما يريد لها أبدي من دائرة الاقتصاديات وحدها ، بما وقعت عنده المذاهب الغربية المادية .

(٢) سورة المجرات [١١]
(٤) سورة المجرات [١٧]

(١) سورة الإسراء [٧٠]
(٣) سورة النور [٢٧ - ٢٨]

التكافل الاجتماعي

لا تستقيم حياة يذهب فيها كل فرد إلى الاستمتاع بحريته المطلقة إلى غير حد ولا مدى ؛ يغضبها شعوره بالمساواة المطلقة بينه وبين كل فرد آخر في الحقوق كافة ؛ فإن الشعور على هذا النحو كفيلاً بأن يحطم المجتمع كما يحطم الفرد ذاته . فلمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهي عندها حرية الأفراد ؛ وللفرد ذاته مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحريته ؛ لكي لا يذهب مع غرائزه وشهواته ولذا نذره إلى الحد الأدنى ؛ ثم لكي لا تصطدم حريته بحرية الآخرين ، فتقوم المنازعات التي لا تنتهي ؛ وتستحيل الحرية جحياً ونكالا ؛ ويقف نمو الحياة وكلها عند حدود المصالح الفردية القريبة الآماد .

والإسلام يمنح الحرية الفردية في أجل صورها ، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها ، ولكنه لا يتركهما فوضى ، فلمجتمع حساب ، وللإنسانية اعتبارها ، وللأهداف العليا للدين قيمتها . لذلك يقرر مبدأ التبعة الفردية ، في مقابل الحرية الفردية ؛ ويقرر إلى جانبها التبعة الجماعية التي تشمل الفرد والجماعة بتكاليها . وهذا ما ندعوه التكافل الاجتماعي .

والإسلام يقرر مبدأ التكافل في كل صوره وأشكاله . فهناك التكافل بين الفرد وذاته ، وبين الفرد وأسرته القريبة ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الأمة والأمم ، وبين الجيل والأجيال المتعاقبة أيضاً .

هناك تكافل بين الفرد وذاته ، فهو مكلف أن ينهى نفسه عن شهواتها ؛ وأن يزيكها ويطهرها ؛ وأن يسلك بها طريق الصلاح والنجاة ؛ وألا يلقي بها إلى التهلكة : « فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا ، فإن الجحيم هي للآوى . وأما من خاف مقام ربه ، ونهى النفس عن الهوى ، فإن الجنة هي للآوى »^(١) ... « ونفس وما سواها ، فألهمها

فجورها وتقواها : قد أفلح من زكّاهَا وقد خاب من دساها^(١) » ... « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة^(٢) . وهو مكلف في الوقت ذاته أن يتمتع نفسه في الحدود التي لا تفسد فطرتها ، وأن يمنحها حقها من العمل والراحة فلا ينهكها ويضعفها : « واضع فيا آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا^(٣) » ... « يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ، واكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين^(٤) »
« إن لبدنك عليك حقا .

والتبعة الفردية كاملة ، فكل إنسان وعمله ، وكل إنسان وما يكسب لنفسه من خير أو شر ، ومن حسنة أو سيئة ، ولن يجرى عنه أحد في الدنيا ولا في الآخرة : « كل نفس بما كسبت رهينة^(٥) » ... « أم لم ينبأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى ، ألا تزرُ وزرَةً أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يُرى ، ثم يُجزّاه الجزاء الأوفى^(٦) » ... « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت^(٧) » ... « فمن اعتدى فلنفسه ، ومن ضل فإِنما يضل عليها ، وما أنت عليهم بوكيل^(٨) » ... « ومن يكسِبْ إِنما فَإِنما يكسبه على نفسه^(٩) » .

وبذلك كله يقف الإنسان من نفسه موقف الرقيب ؛ يهدها إن ضلت ، ويمنعها حقوقها المشروعة ؛ ويحاسبها إن أخطأت ، ويحتمل تبعه إعمالها . وبذلك يقيم الإسلام من كل فرد شخصيتين ، تراقبان وتتلاحظان ، وتتكافلان فيما بينهما في الخير والشر ، في مقابل منع هذا الفرد التحرر الوجداني الكامل ، والمساواة الإنسانية التامة . فالحرية والتبعة تتكافآن وتتكافلان .

- (٢) سورة البقرة [١٩٥]
(٤) سورة الأعراف [٢١]
(٦) سورة التيم [٤١ - ٣٦]
(٨) سورة الزمر [٤١]

- (١) سورة الشمس [٧ - ١٠]
(٣) سورة القصص [٧٧]
(٥) سورة المدثر [٢٨]
(٧) سورة البقرة [٢٨٦]
(٩) سورة النساء [١١١]

وهناك تكافل بين الفرد وأسرته القرية : « وبالوالدين إحسانا . إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما ، فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما ، وقل لهما قولاً كريماً ، وانخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، وقل : ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً » ^(١) ... « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ، حِمْلَهُ أُمَّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ ، وَفَصَالَهُ فِي غَمَمِينَ ، أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ » ^(٢) ... « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » ^(٣) ... « والوالدات يُرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ^(٤)

وقيمة هذا التكافل في محيط الأسرة أنه قوامها الذى يسكنها ؛ والأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، ولا مفر من الاعتراف بقيمتها ؛ وهي تقوم على الليول الناتجة في القطرة الإنسانية ، وعلى عواطف الرحمة واللودة ، ومقتضيات الضرورة والمصلحة ؛ كما أنها العنصر الذى تنشأ فيه وحوله مجموعة الآداب والأخلاق الخاصة بالجنس ، وهي في صميمها آداب المجتمع الذى ارتفع عن الإباحية الحيوانية ، والقوضى الممجة .

ولقد حاولت الشيوعية أن تقضى على الأسرة بحجة أنها تنمى أحاسيس الأمّة الذاتية ، وحب التملك ؛ وتمنع شيوعية الثروة ، وشيوعية ملكية الدولة للأفراد ... ولكنها فيما يبدو قد فشلت في هذا فشلاً تاماً ، فالشعب الروسى شعب عاتلى ، ولعائلة مكانها في نفسه وفي تاريخه ، فوق أن الأسرة نظام بيولوجى ونفسى لا نظام اجتماعى فحسب ، فتخصيص امرأة لرجل أصلح بيولوجياً وأفلح لإيجاب الأطفال . وقد لوحظ أن المرأة التى يتداولها عدة رجال تنعم بعد فترة معينة أولاً يصح نسلها . أما من الوجهة النفسية فشاعر اللودة والرحمة تنمو في جو الأسرة خيراً مما تنمو في أى نظام آخر ، وتكوين الشخصية يتم في هذا المحيط خيراً مما يتم في أى نظام آخر .

(١) سورة لقمان [١٤]
(٢) سورة البقرة [٢٢٣]

(٣) سورة الإسراء [٢٢ - ٢٤]
(٤) سورة الأحزاب [١]

وقد أثبتت تجارب الحرب الأخيرة بين أطفال الحاضن ، أن الطفل الذى تتناوب تربيته عدة حاضنات تحتل شخصيته وتتفكك ، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون ؛ كما أن الطفل الذى لا والده يعانى مركب النقص ، ويهرب من هذا الواقع بتخيل والده لا وجود له ، يتصل به فى الخيال ، ويصوره فى شتى الصور والأشكال ^(١) .

وليس العوامل البيولوجية والنفسية وحدها ، فهناك مقتضيات الضرورة والمصلحة ، التى تربط بين رجل وامرأة لتكوين بيت ورعاية أطفال ، ثم العلاقات التى تربط بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتجعل منهم وحدة اجتماعية متعاونة فى الخير والشر ، متكافلة فى الجهد والجزاء ، جيلا بعد جيل .

ومن مظاهر التكافل العائلى فى الإسلام ذلك التوارث المادى للثروة للفصل فى الآيتين التاليتين : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلَا يُورِثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ . إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِ ثُلُثٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمِثْلِ الشُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ . آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا . فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ . إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلَيْهَا حَكِيمًا . وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَرْوَاحُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِلثَّمَنِ مِمَّا تَرَكَمْ . مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ^(٢) » . « قُلْ : اللَّهُ يُفْتِكُمُ فِي الْكَلَالَةِ : إِنْ أَرَوْهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ . يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ^(٣) » ...

(١) عن «أطفال بلا أسر» : تأليف آنا فرويد ودرنى برلنجهام وترجمة محمد عمران وورزى بسى .

(٢) سورة النساء (١٢٦)

(٣) سورة النساء (١١ - ١٢)

أما الوصية التي أشر إليها في الآيتين السابقتين فقد بينها في قوله : « كَتَبَ عَلَيْكُمْ ، إِذَا خَصَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ — إِنْ تَرَكَ خَيْرًا — الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ »^(١) وهذه الوصية لا تتجاوز الثلث بعد وفاة الدين . ولا تكون لوارث لحديث : « لا وصية لوارث » إنما شرعت لتدرك بعض الحالات التي لا يرث فيها من توجب الصلة المالية أن يصله المورث ويبره ؛ ولتكون مجالاً لإشفاق شيء من التركة في وجوه البر والخير .

هذا النظام الذي شرعه الإسلام مظهر من مظاهر التكافل بين أفراد الأسرة الواحدة والأجيال للتأجبة — فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة لئلا تتضخم تضخماً يؤدي المجتمع (وستحدث عن هذا في فصل « سياسة المال ») أما هنا فنكتفي بالقول بأن في نظام الإرث الإسلامي عدلاً بين الجهد والجزاء ، وبين للثام والمكافئ في جو الأسرة . فالوالد الذي يعمل — وفي شعوره أن ثمرة جهوده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل تستمد لينتفع بها أبنائهم وحفدته ، وهم امتداده الطبيعي في الحياة — هذا الوالد لا بد أن يبذل أقصى جهده ، وينتج أعظم نتاجه ؛ وفي هذا مصلحة له وللدولة وللإنسانية ، كما أن فيه تعادلاً بين الجهد الذي يبذله والجزاء الذي يلقاه . فأبناؤه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة .

أما الأبناء فقلل أن ينتفعوا بجهود آبائهم وأمهاتهم ، إذ الصلة بين الوالدين والأبناء لا تنقطع لو قطعت صلة لليراث المالى ؛ فالآباء والأمهات يورثونهم صفات واستعدادات في تكوينهم الجئاني ، والفكرى ؛ وهذه الاستعدادات تلازمهم في حياتهم ، وتعرض عليهم كثيراً من أوضاع مستقبلهم ، — إن خيراً وإن شراً — دون أن تكون لهم يد في رد هذه الوراثة أو تعديلها . ومهما جاهدت الدولة أو جاهد المجتمع فلن يهب طفلاً وجهاً جيلاً إذا ورثه أبواه وجهاً قبيحاً ، ولن يمنحه سلامة أعصاب ، واعتدال مزاج ، إذا ورثه اختلالاً واضطراباً ، ولن يعطيه عمراً طويلاً

وحمة موفورة، إذا وَرَّثَاه استمدادات الليلى السريع والمرض لللازم .. فإذا كان عليه أن يرث هذا كله غير مختير، فإنه من العدل الاجتماعى أن يرث جهود أبويه المادية أيضا، ليكون هناك شيء من التعادل بين المتائم والمضارم !

وقد ضرب القرآن مثلا لتكافل بين الآباء والأبناء فى قصة موسى مع عبد من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلناه من لدنا علما... « فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيئوهما، فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه » وقد قال له موسى : « لو شئت لاتخذت عليه أجرا » مادام أهل القرية لم يطعموهما ... فكشف له عن السر فى تقويمه للجدار فقال : « أما الجدار فكان لثلاثين يتييم فى المدينة، وكان تحته كنز لهما، وكان أبوهما صالحا، فأراد ربك أن يبلغنا أشدَّها ويستخرجنا كنزهما، رحمة من ربك » .

وهكذا اتضع الولدان بصلاح الوالد، وورثا ما خلقه لهما من مال وصلاح . وهذا عدل وحق لا شك فيه .

فأما حين يخشى من حبس المال فى محيط خاص، فالوسيلة موجودة فى يد الدولة لتعديل الأوضاع . والإسلام يكفل هذا التعديل بوسائله الخاصة، كما سيحىء فى فصل « سياسة المال » وفصل « حاضر الإسلام ومستقبله » .



وهناك تكافل بين الفرد والجماعة، وبين الجماعة والفرد، يوجب على كل منهما تبعات، ويرتب لكل منهما حقوقا . والإسلام يبلغ فى هذا التكافل حد التوحيد بين المصلحين، وحد الجزاء والعقاب على تمصير أيهما فى النهوض بتبعاته فى شتى مناحى الحياة المعنوية والمادية على السواء .

فكل فرد مكلف أولا أن يحسن عمله الخاص، لأن ثمرة العمل الخاص ملك للجماعة وعائدة عليها فى النهاية : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون^(١) » . « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » .

[١] سورة التوبة [١٠٥]

وكل فرد مكلف أن يرضى مصالح الجماعة كأنه حارس لها ، موكل بها : « أنت على شفرة من ثمر الإسلام ، فلا يُؤْتَيْنِ من قبلك » والحياة سفينة في خضم ، وإثرا يكون فيها جميعا مسؤولون عن سلامتها ، وليس لأحد منهم أن يخرج موضعه منها باسم الحرية الفردية : « إن قوما ركبوا سفينة فاقسموا ، فصار لكل منهم موضع ، فنقر رجل منهم موضعه بفأس ، فقالوا له ما تصنع ؟ قال : هو مكانى أصنع فيه ما أشاء . فإن أخذوا على يده نجا ونجوا ، وإن تركوه هلك وهلكوا » وهو تصوير بديع لتشابك المصالح وتوحيدها ، يلزاه التفكير الفردى الذى يأخذ بظاهر المانى النظرية ، ولا يفكر فى آثار الوقائع العملية ؛ ورسم دقيق لواجب الفرد وواجب الجماعة فى مثل هذه الأحوال .

وليس هنالك فرد معفى من رعاية المصالح العامة ، فكل فرد راع ورعية فى المجتمع : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة فى حدود البر والمعروف : « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ » ^(١) . . . « وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ النَّكَرِ » ^(٢) .

وكل فرد مسئول بذاته عن الأمر بالمعروف ، فإن لم يفعل فهو آثم وهو معاقب بإثمه : « خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ . إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ، فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ ، وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ، لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ » ^(٣) . وعدم الحض على طعام المسكين يعد علامة من علامات الكفر والتكذيب بالدين : « أَرَأَيْتَ الَّذِى يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ ؟ فَذَلِكَ الَّذِى يَدْعُ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ » ^(٤) .

(٢) سورة آل عمران [١٠٤]

(٤) سورة المؤمن [١-٣]

(١) سورة المائدة [٢]

(٣) سورة المائدة [٣٠-٣٧]

وكل فرد مكلف أن يزيل المنكر الذي يراه : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فمن لم يستطيع فبلسانه ، فمن لم يستطيع فبقلمه ، وهو أضنف الإيمان » وهكذا يصبح كل فرد مسؤولاً عن كل منكر يقع في الأمة ولو لم يكن شريكاً فيه ، فالأمة وحيدة ، والمنكر يؤذيها ، وعلى كل فرد أن يذود عنها ويحميها ، والأمة كلها تؤاخذ وينالها الأذى والعقاب في الدنيا والآخرة إذا سكنت عن وقوع المنكر فيها من بعض بيدها ، فهي مكلفة أن تكون قوامه على كل فرد فيها : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَفَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا ^(١) » ولو كان فيها الكثيرون لم يفسقوا ، ولكن سكوتهم على التسق جعلهم مستحقين للتدمير . . . « وَأَتَوْا فِتْنَةً لَاتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ^(٢) » وما في هذا ظلم ، فالأمة التي تشيع فيها الفاحشة ، ويجهل فيها بالمنكر فلا تنبره ، أمة منحلة متهاقة ، صائرة إلى الزوال ؛ والدمار الذي يصيبها أمر طبيعي ، ونتيجة لازمة .

ولقد استحق بنو إسرائيل العنة على لسان أنبيائهم ، ودالت دولتهم ، وذهبت ريحهم ، لأنهم لم يكونوا يغيرون المنكر ولا يتناهون عنه : « لَمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ . ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ . لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ^(٣) » . وفي الحديث « لما وقعت إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم يتنبهوا ؛ فجالسهم في مجالسهم ، وواكلهم وشاربهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ، ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون » فأما المؤمنون حقاً فهم الذين يقول عنهم القرآن : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ^(٤) » .

وقد فهم بعضهم من آية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ، لَا يَصْرِفْ عَنْكُمْ مِنْ

[٢] سورة الأفعال [٢٥]

[٤] سورة التوبة [٧١]

[١] سورة الإسراء [١٦]

[٣] سورة النازعة [٧٨ - ٧٩]

ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ^(١) » أنها تميز السكوت عن رد المنكر وتغييره ، فبهم أبو بكر رضى الله عنه إلى سوء فهم لها قال :

« يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية . . . وإنكم تضمنونها على غير موضعها ، وإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيروه أوشك الله أن يمعهم بقابه » .

وهذا هو التفسير الصحيح الذى ينطبق على سرامى الإسلام . إنما كل ما فى الآية هو تقرير التبعة الفردية . والضلال السلبى الذى ليس له أثر إيجابى مسألة تخص صاحبها ؛ وعلى الآخرين أن يحاولوا الهداية ، فإذا لم يهتد الضال فهو وما كسبت يده . والأمة مسؤولة عن حماية الضعفاء فيها ؛ ورعاية مصالحهم وصيانتها ، فليها أن تقاتل عند لزوم حمايتهم : « وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ^(٢) » . وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا : « وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا . وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ . فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ، وَكَفَى بِاللهِ حَسِيبًا^(٣) » وفى الحديث : « الساعى على الأرملة والمسكين كالجاهد فى سبيل الله ، وكالذى يقوم الليل ويصوم النهار » .

وهى مسؤولة عن قرائتها وموزيها أن ترزقهم بما فيه الكفاية ؛ فتقاضى أموال الزكاة وتنفعها فى مصارفها ؛ فإذا لم تكف فرضت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين ، بلا قيد ولا شرط إلا هذه الكفاية . فإذا بات فرد واحد جائعا فالأمة كلها تبت آثمة ما لم تتحاض على إطعامه : « كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ، وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ، وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا ، وَتُحِبُّونَ أَمْوَالَ خُبَا بَجًّا .

(٢) سورة النساء [٧٥]

(١) سورة اللئمة [١٠٥]

(٣) سورة النساء [٦]

كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ... يَوْمَئِذٍ يَنْذِرُ الْإِنْسَانَ تَأَنُّيًا أَنَّهُ لَهِ الدَّكْرَى، يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي! فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا، وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ أَحَدٌ^(١)، وفي الحديث: «أَيُّمَا أَهْلٍ عُرْصَةٌ أَصْبَحَ فِيهِمْ امْرُؤٌ جَانِمًا قَدْ بَرَّتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» و «من كان له فضلٌ ظَهَرَ فَلْيُعْذِبْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، ومن كان له فضلٌ زَادَ فَلْيُعْذِبْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ». و «من كان عنده طعام اثْنَيْنِ فَلْيُزِدْ بِثَالِثٍ، ومن كان عنده طعام ثَلَاثَةٍ فَلْيُزِدْ بِرَابِعٍ»... و «وَمَا آمَنَ بِي مِنْ بَاتٍ شَيْعَانٍ وَجَارِهِ جَانِمٍ إِلَى جَانِبِهِ وَهُوَ يَلْمُ». وفي الجيرة يتحتم الإفضال حتى بالتوب من التوبين: فقد روى أن رجلاً جاء إلى النبي وقال له: «اكنى يارسول الله. فأعرض عنه— لعدم استطاعته— فصاد الرجل يقول: اكنى يارسول الله. فقال له: أما لك جَارٌ لَهُ فَضْلٌ ثَوَيْنِ؟ قَالَ: بَلَى! غَيْرَ وَاحِدٍ. قَالَ: «فَلَا يَجْمَعُ اللَّهُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ فِي الْجَنَّةِ».

والأمة الإسلامية كلها جسد واحد، يحس إحساساً واحداً، وما يصيب عضواً منه يشكلى له سائر الأعضاء، وهي صورة جميلة أخاذة يرسمها الرسول الكريم فيقول: «مثل المؤمنين في توادهم، وتراحيمهم، وتعاطفهم، مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». كما رسم للتعاون والتكافل بين المؤمن والمؤمن صورة أخرى معبرة دقيقة: «لِلْمُؤْمِنِ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنَانِ يُشَدُّ بِبَعْضِهِ بَعْضًا» وذلك أسمى ما يتصوره الخيال للتعاون والتكافل في الحياة:

وعلى هذا الأساس وضعت الحدود في الجرائم الاجتماعية، وشدلت تشديداً، لأن التعاون لا يقوم إلا على أساس صيانة حياة كل فرد وماله وحرمانه: «كل للسلم على السلم حرام: دمه وعرضه وماله... فلتك شرع التقصاص في القتل والجروح جزاءً وفاً». «الْحَرْمُ بِالْحَرْمِ وَالْعَيْدُ بِالْعَيْدِ وَالْأَتَى بِالْأَتَى^(٢)». وجعل جريمة القتل كجريمة السرقة في العقوبة: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا^(٣)».

(٢) سورة البقرة [١٧٨]

(١) سورة التوبة [١٧٠] — [٢٦]
(٣) سورة النساء [٩٣]

« وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا قَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيٍّ سُلْطَانًا » ^(١) . « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » ^(٢) ، وحث على القصاص فجعله حياة للأمة : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » ^(٣) . . . وإِنَّه حياة لما فيه من ضمان الحياة بالكف عن القتل ، وبما فيه من حفظ كيان الجماعة وحيويتها وتماسكها .

وشدد عقوبة الزنا لما فيها من اعتداء على العرض ، وعبث بالحرمة ، ونشر للفاحشة في الجماعة ، ينشأ عنه شككها بعد فترة ؛ ومديس في الأنساب ، ومسرقة لمواطف الآباء بالبئرة المزورة !

شدد هذه العقوبة فجعلها للمحصن والحصنة الرجم حتى اللوث أو الجلد مائة جلدة ، ولغير المحصنين والمحصنات الجلد ، وهو متلف في أحيان كثيرة : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ » ^(٤) . وجعل العقوبة ثمانين جلدة للذين يرجعون المحصنات المؤمنات النافلات ويفترقون عليهن ، ويلوون أعراضهن كذبا ، لأن جريمة الإفك هنا قريبة من جريمة الزنا ، فهي اعتداء على السمعة والعرض ، ومثار للعداوة والبغضاء ، وإشاعة للفاحشة بالسماع ! « وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا » ^(٥) .

وشدد عقوبة السرقة لما فيها من اعتداء على ملكية الآخرين فجعلها قطع اليد ، وقطع الأخرى عند العودة : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » ^(٦) .

[٢] سورة المائدة [٤٥]

[٤] سورة النور [٢]

[٦] سورة المائدة [٢٨]

[١] سورة الإسراء [٢٣]

[٣] سورة البقرة [١٧٩]

[٥] سورة النور [٤]

ولقد يستغفل بعضهم هذه العقوبة اليوم حين يقيسها إلى سرقة مال من فرد ؛ ولكن الإسلام إنما نظر فيها إلى أمن الجماعة وسلامتها وتضامنها ؛ كما نظر إلى طبيعة ظروفها ، فهي جريمة تتم في الخفاء ، وجرائم الخفاء في حاجة إلى تشديد العقوبة ليعمل عنها مرتكبها ، أو ليرتك من اضطرابه وخوفه من العقوبة دليلا عليه ! على أن هذه العقوبة القاسية لا تنفذ إذا كانت السرقة اضطرارية لدفع غائلة الجوع عن النفس أو الأولاد . فالقاعدة العامة : أن لا حرج على المضطر « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ^(١) » وعلى هذا جرى عمر في خلافته كما سيحيى .

أما الذين يهددون أمن الجماعة العام فجرائم التقتيل أو التصليب أو تقطيع الأيدي والأرجل أو النفي من الأرض : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ^(٢) » . لأن الاثتار والاجتماع على الإفساد والفتنة جريمة أكبر من الجرائم الفردية ، وأحق بالحسم وقسوة العقوبة .

* * *

وهكذا يفرض الإسلام التكافل الاجتماعي في كل صوره وأشكاله ، تشيا مع نظريته الكبرى في وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة ؛ وفي تناسق الحياة وتكاملها . فيدع للفرد حرية كاملة في الحدود التي لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق ؛ ويحمل للجماعة حقوقها ، ويكلفها من التبعات في الوقت ذاته كفاء هذه الحقوق ؛ لتسير الحياة في طريقها السوي القويم ، وتصل إلى أهدافها العليا التي يخدمها الفرد وتخدمها الجماعة سواء .

وعلى تلك الأسس الثلاثة : التحرر الوجداني للطلق ، والمساواة الإنسانية الكاملة ، والتكافل الاجتماعي الوثيق ، تقوم العدالة الاجتماعية ، وتحقق العدالة الإنسانية .

(١) سورة البقرة [١٧٣] . (٢) سورة المائدة [٢٢] .

وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام

من داخل النفس لا من خارجها يعمل الإسلام ، ومن أعماق الضمير لا من السطح يحاول الإصلاح ؛ ولكنه لا يبتلأ أبداً عن الواقع المعلى في محيط الحياة ؛ ولا عن حقيقة النفس البشرية ، وما يستورها من ارتفاع وهبوط ، وتطلع وانكاش ، وأشواق طائفة وضرورات مقيدة ، ومطاقة محدودة على كل حال ، دون الكمال المطلق في جميع الأحوال .

وعلى قدر علمه العميق بأغوار النفس البشرية يشرع ويوجه ؛ ويصوغ أوامره ونواهيه ؛ ويضع حدوده وينفذها ؛ ثم يهتف للضمير البشرى أن يتساقى فوق التكاليف المشروعة ما استطاع .

والحياة تصبح ممكنة وصالحة إذا نحن فُخذنا الحد الأدنى للتكاليف للشروعة في هذا الدين ؛ ولكنها تكون دون الكمال الذى يهدف إليه الإسلام ، ما لم ترتفع بما يوجه إليه الضمير البشرى من تسامح وارتفاع وتسام ؛ فالتوجيه الوجدانى في هذا الدين هو الجزء للكل للتكليف التشريعى فيه ؛ ثم هو الكفيل بتنفيذ هذا التكليف عن طوعية ورضى وإقبال ، وبمنح الحياة البشرية قيمتها الإنسانية الكريمة ، للترغية عن القيود والضرورات .

وحينما حاول الإسلام أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة ، ارتفع بها عن أن تكون

عدالة اقتصادية محدودة ، وأن يكون التشريع وحده هو الذى يكفلها ؛ فجعلها عدالة إنسانية شاملة ، وأقامها على ركنين قويين : الضمير البشرى من داخل النفس ، والتشريع القانونى فى محيط المجتمع ، وزاوج بين هذه القوة وتلك ، مشيراً فى الوجدان الإنسانى أعمق انفعالاته : « إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ^(١) » غير غافل عن ضعف الإنسان ، وحاجته إلى الوازع الخارجى كما يقول عثمان : يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن .

وكل من ينظر فى هذا الدين نظرة فاحصة منصفة يدرك المجد الضخم الذى بذله تهذيب النفس البشرية من جميع جوانبها ، وفى جميع اتجاهاتها وملابسها . وليس بالخروج عن موضوعنا أن نعرض طرفاً يسيراً مجملًا من هذا الجهد ؛ فإنما لسعادة المجتمع يعمل حتى فى التهذيب الشخصى البحت ؛ ولضمان المجتمع الإنسانى الكامل يتوجه حتى وهو يعلم الفرد آداب السلوك : « وَلَا تَجَسَّسُوا ، وَلَا يَغْتَبِ بَمَعْصُكُمْ بَعْضٌ . أُيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ؟ فَكَرِهْتُمُوهُ » ^(٢) فالجاسوسية هى أخطر الإجراءات على الحرية الشخصية ، وعلى الحرمات الفردية ، والنية هى أقبح خلق يرتكبن على ضعف الشخصية عن المواجهة ، وبدلها عن الشجاعة المعنوية الواجبة . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا » ^(٣) فالحرمات الفردية لا بد أن ترعى ، لأن الكرامة الفردية أولى خطوات العدالة الاجتماعية . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ، وَلَا تَلْبِزُوا أُنْفُسَكُمْ ، وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ، يَسَّرَ اللَّهُ الْفُسُوقَ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » ^(٤) فسخرية بعض الناس ببعض ، ولز بعض الناس لبعض ، ودعوة بعض الناس لبعض بالألقاب المكروهة

(٢) سورة المجرات [١٢]
(٤) سورة المجرات [١١]

(١) سورة ق [٢٧]
(٣) سورة النور [٢٧]

كما يتنافى الأدب الشخصي الواجب ، ومما يتنافى المساواة الإنسانية والعدالة الاجتماعية كذلك . « وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا . إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا »^(١) فالزهو والخيلاء خلق مكروه للشخص ، وهو كذلك مناف للشعور بالمساواة والتضامن والإخاء . . . وبالاختصار فهذا الدين هو الذي يجعل أقصى التناء على نبيه أن يقول : « وَإِنَّكَ لَمَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ »^(٢) فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماثل الركين ، ولاتصال الأرض بالسماء ، والقضاء بالخلود ، في ضمير الإنسان القاني المخلود .

ولم ييخل الإسلام ببقته على الضمير البشرى بعد تهذيبه ؛ فأقامه حارسا على التشريعات ينفذها ويرعاها ؛ وجعل تنفيذ الكثير منها في ضماناته ؛ فالشهادة هي أساس إقامة الحدود في أحوال كثيرة ، وفي إثبات الحقوق كذلك . والشهادة مسألة مردها إلى الضمير القردى ، وإلى رقابة المجتمع على هذا الضمير : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَتِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ »^(٣) . . . « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَمَنَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ »^(٤) . . . وحتى عندما يأمر بالكتابة يجعل الشهادة واجبة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَبْ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَمِيحًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ، وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ

(٢) سورة القلم [٤]

(٤) سورة النور [١ - ٩]

(١) سورة الإسراء [٣٧]

(٣) سورة النور [٤]

مِنْ رَجَالِكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى^(١)... والشهادة واجب وتكليف في البدء: «وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا^(٢)» وهي واجب وتكليف عند التقاضى: «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ، وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمَّ قَلْبُهُ^(٣)»... وهكذا يمنح الثقة للضمير البشرى في الحدود التي قد تصل إلى الجلد والرجم، وفي الحقوق المالية على السواء. وهي ثقة لا بد منها لتكريم الإنسان ورفعه إلى مستواه الرموق المطلوب. ولكن الإحلام لم يبدع هذا الضمير لقائه، وهو ينوط به هذه الشؤون الخطيرة، وبقية حارسا على تنفيذ التشريع والتكليف، ويدعوه إلى السمو فوق ما يوجبه التشريع والتكليف... لقد أقام عليه رقبيا من خشية الله، وصور له رقابة الله في صور فريدة رائعة مؤثرة: «مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ، وَلَا آذَنُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَسَدَرٌ هُوَ سَمْعُهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا، ثُمَّ يُنْذِرُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(٤)»... «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوسُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ. إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَيْدٌ، مَا يُلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ^(٥)»... «فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى^(٦)»...

ولقد بشره وأنذره، وجعل كل عمل من أعماله محسوبا عليه في الدنيا والآخرة لا مفر من عاقبه ولا فكاك من جزائه: «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا، وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ^(٧)»... «إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا؟ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا. يَوْمَئِذٍ يَصُدُّرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا

(٢) سورة البقرة [٢٨٢]

(٤) سورة المجادلة [٧]

(٦) سورة طه [٧]

(١) سورة البقرة [٢٨٢]

(٣) سورة البقرة [٢٨٣]

(٥) سورة ق [١٦—١٨]

(٧) سورة الأنبياء [٤٧]

أَتَمَّالَهُمْ . فَمَنْ يَمْتَلِكُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَمْتَلِكُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (١) . . . وهكذا وهكذا مما يقيم على هذا الضمير رقابة من الخشية والتقوى ، ويعمله أداة صالحة لرقابة التنفيذ في كل ما شرع الدين من حدود وتكاليف .

على هذه الطريقة للزوجة سار الإسلام في تقرير قواعد العدالة الاجتماعية ؛ وبهذه الوسيلة نجح في إنشاء مجتمع إنساني متوازن متناسق ، سنعرض صوراً منه في فصل آت ؛ أما الآن فنكتفي باستعراض نماذج من تلك الطريقة في التشريع والتوجيه ، ونختار موضوع الزكاة والصدقة لملائته القوية بموضوع هذا الكتاب .

فرض الإسلام الزكاة حقا في أموال القادرين للمحرومين . حقا تنقضاء الدولة بحكم القانون وبقوة السلطان . ولكنه راح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق ، حتى يجعل أداءه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء .

فالزكاة ركن من أركان الإسلام ، وضرورة من ضرورات الإيمان : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّهْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (٢) » . . « تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ، هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ، الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (٣) » والامتناع عن الزكاة شرك بالله وكفر بالآخرة : « وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ (٤) » .

وأداء الزكاة طريق للرحمة من الله : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَاطِيعُوا الرُّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٥) » .

والنصر من عند الله لمن يؤدون هذا الحق ، ويقومون بواجبهم للمجتمع ، فيستحقون

(٢) سورة المؤمنون [١ - ٤]

(٤) سورة فصلت [٦ - ٧]

(١) سورة الزلزلة [١ - ٨]

(٣) سورة النمل [١ - ٣]

(٥) سورة النور [٥٦]

التمكين لهم في الأرض: «وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ» الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَآتَوُا الزَّكَاةَ ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ^(١) .

والزكاة شريعة إنسانية خالدة تضمنتها أوامر الأنبياء قبل الإسلام ؛ فلا دين بغير هذا الواجب الاجتماعي الرقيق: «وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ، وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ^(٢) » ويقول عن إبراهيم : « وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ، وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا ، وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ قُلْ الْخَيْرَاتِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَالْإِسْمَاعِيلَ وَالزَّكَاةَ ، وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ^(٣) » .

والويل لمن لا يؤدي هذا الواجب المفروض . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته ، مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان ، يطوقه يوم القيامة ، ثم يأخذ بهنزميه — يعني شقيقه — ثم يقول : أنا مالك . أنا كنزك » . وهي سورة مفزعة مروعة مخيفة .

هذه الزكاة حق مفروض بقوة القانون ، مقدر في اللال بحساب معلوم . وبجانبتها الصدقة ، وهي موكولة لضمير الفرد بلا حساب ، وهي وحي الوجدان والشعور ، وثمره التراحم والإخاء اللذين عنى بهما الإسلام كل الناية ، تحقيقا للترابط الإنساني والتكافل الاجتماعي عن طريق الشعور الشخصي بالواجب ، والإجساس النفسي بالرحمة ، ليلبغ بذلك هدفين : التهذيب الوجداني العميق ، والتضامن الإنساني الوثيق . وإن الإسلام ليجعل هذا التراحم إنسانيا خالسا لا تقف حدوده عند الأخوة الدينية ؛ فيقول القرآن : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ^(٤) » . ويقول الرسول : « لَنْ تَوُفَّقُوا حَتَّى تَرْحَمُوا » . قالوا يا رسول الله

(٢) سورة صريح [٥٤ - ٥٥]

(٤) سورة للمحنة [٨]

(١) سورة الحج [٤٠ - ٤١]

(٣) سورة الأنبياء [٧٢ - ٧٣]

كلنا رحيماً . قال : « إنه ليس برحمة أحدكم صاحبه ، ولكنها رحمة عامة الناس » .
 فيضرب المثل العالي في القراحم الإنساني ، الخالص حتى من عصبية الدين .
 ثم يخطو الخطوة الكبرى فيشمل بالرحمة كل من تنبض فيه الحياة . قال نبي
 الإسلام الكريم : « بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً ، فنزل
 فيها فشرب ثم خرج ، وإذا كلب يلهث ، يأكل الثرى من العطش ؛ فقال الرجل :
 لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني . فنزل البئر فملأ خفه ماء ،
 ثم أمسكه بفيه حتى رقى ، فسقى الكلب ، فشكر الله تعالى له ، فغفر له » فقالوا :
 يا رسول الله : وإن لنا في البهائم لأجراً ؟ قال : « في كل كبد رطبة أجر » ... وقال :
 « دخلت امرأة النار في هرة ربطتها ، فلم تطعمها ، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض » .
 فالرحمة في الإسلام أساس الإيمان وعلامته ، لأنها دليل تأثر الضمير بالدين ،
 وتغلظه فيه ، كما هي شاهد الروح الإنسانية التي لا دين غيرها في عرف الإسلام .
 وعلى هذا الأساس يوجه الإسلام إلى الصدقة والبر ، ويجب في الإفاق طوعا
 واحتسابا ، وانتظاراً لرضاء الله وعوضه في الدنيا ، وثوابه في الآخرة ، واجتنابه لنضبه
 وهمة وعذابه .

فالبشرى للمخبتين الطامنين لله الذين ينفقون من أموالهم لرضاء : « وَبَشِّرِ
 الْمُخْبِتِينَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ ، وَالْمُقِيمِينَ
 الصَّلَاةِ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ^(١) » . وهي صورة مؤثرة في الوجدان حقا يعيد رحمتها
 في مناسبة أخرى فيقول . « إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا
 وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ،
 يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ، فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ
 مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ^(٢) » .

كما يصور الإيثار بصورة جميلة رقيقة في نفوس أهل المدينة الذين استقبلوا المهاجرين

فَأَوْدِعُواهُمْ أَشْرَافَهُمْ وَمَوَدَّعُواهُمْ فِي رَحَابَةِ صَدْرِ وَسَمَاحَةِ نَفْسٍ : « وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْآيَاتِ مِنْ قَبْلِهِمْ ، يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ — وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ — وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ^(١) » .

وهي صورة للإنسانية العليا في أجل صورها وأبدعها . وهناك صورة لا تقل عنها جمالا ورقة وانعطافا لجماعة من عباد الله تذكر بعض المراجع أنهم على وزوجه فاطمة بنت الرسول وأهل بيتهما : « يُؤْفُونَ بِاللَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ، وَيُطِيعُونَ الْعَطَامَ — عَلَىٰ حَبِّهِ — مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لُوحَهُ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا . إِنَّمَا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا غُيُوبًا قَطْعِيْرًا . فَوَقَّاهُمْ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ، وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ، مُتَكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرُونَ فِيهَا تَحْمًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ، وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَلْقُومُهَا تَذْلِيلًا ، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ، وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ، عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا ، وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا ، وَإِذَا رَأَيْتَ نَفْسًا رَأَيْتَ نَفْسًا وَمَلَكًا كَبِيرًا ، عَلَيْهِمْ نِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ، وَخُلُوعٌ أُسُورٌ مِنْ فِضَّةٍ ، وَسَقَامٌ رِيحُهُمْ شَرَابًا طَهُورًا . إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا ^(٢) » .

والصدقة قرض لله مضمون الوفاء : « مَنْ ذَا الَّذِي يُعْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ^(٣) » . « إِنَّ الْمُسْدِقِينَ وَالْمُسْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ ، وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ^(٤) » .

أوهى تجارة رابحة مجزية : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ،

(٢) سورة الفجر [٧ - ٢٢]

(٤) سورة الحديد [١٨]

(١) سورة الحجر [٩]

(٣) سورة الحديد [١١]

وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً، يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ، لِيُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ جَزَاءً
وَبَرًّا بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ، إِنَّهُ عَقُورٌ شَكُورٌ^(١) .

وعلى أية حال فهي مخفية وليس فيها خسارة ولا ظلم : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ
فَلَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ ،
وَأَنْتُمْ لَا تَنْظُرُونَ^(٢) » .

والجنة في الآخرة جزاء كريم للمنفقين : « وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ
وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ
وَالضَّرَّاءِ ، وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ : وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ^(٣) » .

والصدقة تطهير للنفس وللإيمان ، وقد أمر الرسول أن يأخذ من قوم أذنبوا واعترفوا
بذنوبهم قسطاً من مالهم ينفق في الخير تطهيراً وتركياً لهم : « وَأَخْرَجُوا عَرِفُو أَيْدِيَهُمْ ،
خَطُّوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرَ سَيِّئًا . عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ
لَهُمْ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ . أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ، وَيَأْخُذُ
الصَّدَقَاتِ ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ^(٤) » .

والإنفاق ينسق مع الوفاء بعهد الله والخشية منه والخوف من سوء الحساب ؛ ويدل
على العقل التبصر . والكف عنه قطع لما أمر الله به أن يوصل ؛ ونوع من قض
الهدم والإفساد في الأرض : « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ : الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ
وَلَا يَنْقُضُونَ الْعَيْثَ ، وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ، وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ،
وَيَخْفَوْنَ سُوءَ الْحِسَابِ ، وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَنْفَقُوا
مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، وَبَدَرُوا بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ . أُولَئِكَ لَهُمْ عِشْيُ
الدَّارِ : جَنَّاتٌ عِدْنُ يَدْخُلُونَهَا ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ

(٢) سورة البقرة [٢٢٢]

(١) سورة طه [٢٩ - ٣٠]

(٤) سورة التوبة [١٠٢ - ١٠٣]

(٣) سورة آل عمران [١٢٣ - ١٢٤]

وَالْقَلَابِ كَ۞ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ . وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَدْلٍ مِيثَاقِهِ ، وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ، وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ . أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ^(١) .

والامتناع عن الإِشْاق في سبيل الله هلكة: « وَأَغْفُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ^(٢) » : التهلكة الفردية بتعريض النفس للعذاب في الآخرة من الله ، والنقصة في الدنيا من الناس ؛ والتهلكة الجماعية بما يشيخه عدم الإِشْاق في المجتمع من تفاوت وظلم ، وقتن وأحقاد ، وضعف والخلل .

ومنع الخير اعتداء : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ، مَنَاجٍ لِلْخَيْرِ مُّقْتَدِرٍ مُّرِيِبٍ ^(٣) » .. « وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَافٍ مَنِينٍ ، هَمَّازٍ مَنَاجٍ بَنِمٍ ، مَنَاجٍ لِلْخَيْرِ مُّقْتَدِرٍ أُنِيمٍ ^(٤) » ممتد على حق الله ، وحق الجماعة ، وحق نفسه كمصروف الجماعة . والبر يؤدي إلى الجنة ، ويختار بالبر العقبة إليها . والعقبة هي فك الرقاب وإطعام الطعام يوم الجوع وللقرية : « وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْمَقْبَةُ ؟ فَكَ رَقِيَّةٌ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَرْبَةٍ ، أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ^(٥) » .

والكف عن البر يؤدي إلى النار ، ويسلك صاحبه مع الكفار : « مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ، وَلَمْ نَكُ نُعْطِ الْمُسْكِينَ ، وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ التَّبَايِضِينَ ، وَكُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ، حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ ^(٦) » .. « وَلَا يَخْشَوْنَ الَّذِينَ يَنْخُلُونَ بِمَا أَنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَجَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(٧) » .. « وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ، يَوْمَ يُخْتِى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَتَكُونُ بِهَا جِبَاهُهُمْ

(٢) سورة البقرة [١٩٥]

(٤) سورة الفلم [١٠ - ١٢]

(٦) سورة المدثر [٤٧ - ٤٩]

(١) سورة الرعد [١٩ - ٢٥]

(٣) سورة ق [٢٤ - ٢٥]

(٥) سورة الباء [١٦ - ١٧]

(٧) سورة آل عمران [١٨٠]

وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ. هَذَا مَا كَرِهْتُمْ لِأَنْ تُسَكَّنَ ، فَذُقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتَبُونَ (١) .
أما السكز الذى يطبق عليه هذا النص ، فبيئته الحديث : « من جمع دينارا أو درهما
أو تبرا ، أو فضة ، ولا يعله لتريم ، ولا ينفقه فى سبيل الله ، فهو ككز يكوى به
يوم القيامة » .

فليس السكز قطع هو المال الذى لم تخرج زكاته كما قال بعضهم . إنما هو كل
مال مكتوز لم يمد له الأعراض ، ولو كانت قد أدبت عنه الزكاة . والحديث الذى
ينص على أن ما أدبت زكاته ليس يكز لا يعارض هذا الحديث . لأن هذا
مخصص لذلك .

لا بل إن العقاب قد يحمل بهم فى الدنيا جزاء ما يخلوا ومنعوا الخير ؛ ويضرب
القرآن الكريم مثالا فى قصة قصيرة : قصة جماعة كانت لم حديقة يطعمون من ثمرها
الفقراء ، ثم خطر لهم أن ييخلوا وأن يمنعوا ، فدارت الدائرة على الحديقة وذهب الله
بشرها ، فأصبحوا نادمين : « إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذَا أَقْسَوْا عَلَىٰ أَنْ يَصْرِفُوا مِنْهَا
مُضْجِعِينَ ، وَلَا يَسْتَنْوُونَ . فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ، فَأَصْبَحَتْ
كَالْصَّرِيمِ ، فَتَنَادَوْا مُصْجِعِينَ . أَنْ اذْهَبُوا عَلَىٰ خَرَابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، فَانْطَلَقُوا
وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ ، أَلَا يَدْخُلُهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ . وَغَدُوا عَلَىٰ خَرَابِهِمْ ، فَلَمَّا
رَأَوْهَا قَالُوا : إِنَّا لَصَالُونَ ، بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ، قَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ لَوْ لَا
نُصَبِّحُونَ ! قَالُوا : سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ . فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ
يَتَلَاؤُونَ . قَالُوا : يَا بُولُوكُنَا ! إِنَّا كُنَّا طَائِفِينَ ، عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرَ مِمَّا هُمْ ، إِنَّا
إِلَىٰ رَبِّنَا رَاغِبُونَ . كَذَلِكَ الْعَذَابُ ، وَلَئِنَّ الْعَذَابَ الْآخِرَ لَأَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (٢) » .

لذلك يدعو القرآن الناس للبذل قبل فوات الأوان : « قُلْ لِيَبَادِيَ الدِّينَ
أَمْنُوا بِقِيَمِ الصَّلَاةِ وَيُؤْتُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ
لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ (٣) » . . . « وَأَغْفُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ

أَحَدُكُمْ التَّوَت ، فَيَقُولُ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ! وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ^(١) .

ويحذرهم الشح ليقوا أنفسهم منه ، فلا ينفهم حرصهم على الأموال والأولاد إليه ، فإِذَا هَذِهِ فَتْنَةٌ لَمْ وَاجْتَبَر : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَاسْمِعُوا وَأَطِيعُوا ، وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ . وَمَنْ يُوقْ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ^(٢) » .

والنبي يوجب الصدقة على كل مسلم ولو كان لا يجد ، وتفسير ذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — : « على كل مسلم صدقة . قالوا : يا نبي الله فنم لم يجد ؟ قال : يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : يعين ذا الحاجة للمهوف . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فليعمل بالمعروف وليمنك عن الشر فإنها له صدقة » . . . وهكذا يستوى الناس جميعا في البذل كل بقدر ما يملك ، وكل بقدر ما يستطيع .

وأبواب الإغنى تدور مع الحاجة ومواضعها ؛ فالأقربون أولى بالمعروف ؛ ولكن سوامهم موصولون بهم يذكرون في معرض الخس على البر جنبا لجنب مع الأقربين ؛ فالبر عاطفة إنسانية قبل أن تكون وجبا قرابة ؛ وذكر البر موصول غالبا بذكر الإيمان ، إذ كان دليل الإيمان كما أسلفنا : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَبِذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى ، وَالْجَارِ الْجُنُبِ ، وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا ، الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِأَمْوَالِهِمْ النَّاسَ بِالْخُلْ ؛ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ^(٣) » . . . « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : مَا أَهْمُكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ . وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ^(٤) » .

(٢) سورة التين [١٤ - ١٦]

(٤) سورة البقرة [١١٥]

(١) سورة المؤمنون [١٠ - ١١]

(٣) سورة النساء [٢٦ - ٢٧]

وهكذا يتصل الجار والصاحب بالوالدين والأقربين ، كما يتصل بالجميع اليتامى والمساكين وابن السبيل . كلهم سواء ، حتى الذين تقع منهم مساة ، كالتى وقعت من « مسطح » قريب أبي بكر ، الذى اشترك فى حديث الإفك عن ابنة أبي بكر عائشة زوج النبي . فإن الإسلام يدعو للصفح عنهم ، وينهى عن حرمانهم . فلما حلف أبو بكر وهو فى ثورة غضبه على عرضه للهوك كذبا ، أن يحرم مسطح ما كان يبره به ، نزلت الآية : « وَلَا يَأْتَلِيْ أُولُو الْقَصْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلِيَصْفَحُوا . أَلَا تَجِدُونَ أَنْ يَفْعَرَ اللَّهُ لَكُمْ ؟ »

وهكذا يرتفع بالشعور الإنسانى فى هذا المجال إلى مستوى رفيع كريم ، تشرف به الإنسانية فى أعصارها جميعا ؛ وتفخر به فى الماضى والحاضر والمستقبل إلى ما شاء الله . ثم يرتفع بالبرذاته ، فيجعله برا بالله سبحانه ، ويرسم له هذه الصورة المبدعة التى وردت فى الحديث القدسى : « إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدنى ! فيقول ابن آدم : يا رب كيف أعوذك وأنت رب العالمين ؟ ! فيقول الله : أما علمت أن عبدى فلانا مرض فلم تعده . أما إنك لو عدت لوجدتني عنده . يا ابن آدم استطعتك فلم تطعننى ! فيقول : يا رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ فيقول الله : أما علمت أن عبدى فلانا استطعتك فلم تطعمه ؟ أما إنك لو أطعته لوجدت ذلك عندى . يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني ! فيقول : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : استسقاك عبدى فلان فلم تسقه . أما إنك لو سقيته لوجدت ذلك عندى » .

ثم يحمل الصدقة أديبا ترفها عن أن تكون تفضلا واستعلاء من الواجد على المحروم ، أو أن تكون رياء صادرا عن شعور غير كريم ؛ لأن الصدقة إن هبطت دوافعها ، أو تبعها المن على أخذها ، استحالت عملا خبيسا يؤذى النفس والخلق والضمير ،

ويؤذى المجتمع كذلك في أفراد وفي روابطه . وليس كل من بالإحسان شيء يرضى النفس ويذلها ، أو يصرها عن قبول الإحسان ؛ وليس كالرياء بالصدقة مفسد لضمير حقير في عرف الأخلاق . والإسلام يعمل على رفع نفوس اللطيفين والآخذين جميعاً ، ويحرص على ذلك حرصاً شديداً : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلٍ مِئَةُ حَبَّةٍ ؛ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَتَابِعًا وَلَا أَدَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَدَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ ، وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَشْبِيهًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ، أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يُغِيثْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . أُيُودُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ، وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ، فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ؟ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ . »^(١)

ولهذا يستحسن إخفاء الصدقة ودفعها سرا للموزين . حفظا لكرامتهم من جهة ومنعاً للاختيال والفخر من جهة أخرى : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنَعِمًا هِيَ ؛ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ »^(٢) . ويتحدث النبي مثنيا على الرجل « تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » وهو تصوير بارع جميل لسكبان البر واحتسابه في غير مغفرة ولا إعلان .



والإسلام يقدر غريزة حب القات وحب المال ؛ ويقرر أن الشح حاضر في النفس الإنسانية لا يغيب : « وَأَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ^(١) » فيعالج هذا كله علاجاً نفسياً بما تقدم من الترغيب والتحذير والحض والتصوير ، حتى ليتم له ما يريد ، وحتى ليطلب إلى هذه النفس الشحيحة أن تجود بما هو حبيب إليها عزز عليها : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ^(٢) » وبذلك يصل إلى غاية البذل وأصعب الجود وأكرم العطاء ، النابع من أعماق الشعور ؛ ويرفع الإنسان على نفسه ؛ ويطلب جانب التسامح فيه على جانب الضرورة ، وجانب الوجدان على جانب الفرقة ؛ وذلك في ذاته هدف إنساني رفيع يستحق الجهد فيه ، فكيف وهو هدف اجتماعي ، لإيجاد التوازن ، ومكافحة الحرمان ، وتحقيق التكافل بين القادرين والعاجزين ، وتكوين مجتمع متناسق متعاون سليم ؟

على هذا التهج - التى توسعنا فى عرض نموذج منه - يسير الإسلام ، فيتم بالإقناع الوجداني كلما شرع تكليفاً ؛ ويقف بالتكاليف عند الحد الضرورى لسلامة المجتمع ، وفي حدود الطاقة العامة للمجهر الناس ؛ ثم يناطِب الوجدان للإقناع بالتكليف ، وللمسو فوقه ما استطاع ؛ ليرتفع بالحياة الإنسانية ويجذبها دائماً بخيط الصمود ؛ ويدع المجال فسيحاً بين الحد الأدنى المفروض والحد الأعلى المطلوب ، تسابق فيه الأفراد والأجيال ، على مدى الأزمان والقرون .

شرع القصاص وجعله حقاً للولى يتقاضاه ؛ ولكنه دعا ما استطاع إلى العفو والتسامح والإغضاء . . . « وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَبَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا ، فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ^(٣) » .

شرع الجهاد في سبيل الله وجعله تكليفاً في عنق كل قادر ؛ ثم حجب فيه باستنهاض الوجدان إليه ، وبتصويره في صور مؤثرة ، وبيان حكمته ومزاياه للجمعات : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ،

(١) سورة النساء [١٢٨] . (٢) سورة آل عمران [٩٢] . (٣) سورة الإسراء [٣٣]

يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ^(١) .. « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بِبَعْضٍ لَهْذَمَتْ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصُلُواتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا^(٢) .. « وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا . وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ^(٣) ؟ »

حرم الربا ، ثم أخذ في تفضيحه وتفضيح عاقبه ليشير الوجدان ضده ، ولينأى به عنه : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا . وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ . يَتَحَقَّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ^(٤) .. « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ^(٥) .

حرم الخمر واليسر وقرنها إلى الاستقسام بالأزلام في آية واحدة ، لا يجمعها كلها من الخروج عن حدود العقل والنطق ؛ ثم أخذ في إقناع الوجدان بسبب التحريم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْيَسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْمَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْيَسِرِ ، وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ . فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ ؟^(٦) » .

وهكذا ... وهكذا في كل أوامره ونواهيه ، يسلك هذا النهج ، وهو أحكم نهج وأوفقه للنفس البشرية ؛ وقد آتى عمرته في أول نشأة الإسلام كاملة ؛ وظل يؤتيها في فترات طوال الأربعة عشر قرناً الماضية ؛ وإنه قادر على أن يعيدها في الحاضر والمستقبل ، حين يفهم على حقيقته ، وحين يوجه وجهته ، وحين يسلك الناس طريقه للستيم .

(١) سورة التوبة [١١١]
(٢) سورة النساء [٧٤ - ٧٥]
(٣) سورة البقرة [٢٧٨ - ٢٧٩]
(٤) سورة الحج [٤٠]
(٥) سورة البقرة [٢٧٠ - ٢٧١]
(٦) سورة البقرة [٢٧٨ - ٢٧٩]

سياسة الحكم في الإسلام

كل حديث عن « العدالة الاجتماعية في الإسلام » لابد أن يلم بالحديث عن « سياسة الحكم في الإسلام » تبعاً للقاعدة التي أسلفنا عند الحديث على طبيعة العدالة الاجتماعية فيه ؛ وأنها تتناول جميع مظاهر الحياة ، وجميع ألوان النشاط ؛ كما تتناول القيم المعنوية والمادية متازجة متناسقة .

وسياسة الحكم ذات علاقة بهذا كله ؛ فضلاً على أنها المنوط بها في النهاية تنفيذ التشريع ؛ وتهدد المجتمع من كل جوانبه ؛ وتحقيق العدالة والتوازن فيه ؛ وتوزيع المال حسب القواعد التي سنّها الإسلام .

والكلام عن « سياسة الحكم في الإسلام » يطول ويحتاج إلى مبحث خاص ؛ ولما كان قصدنا في هذا الكتاب بيان ما يختص بالعدالة الاجتماعية من هذه السياسة ، فسنحاول بقدر الإمكان أن نتناول هذا الجانب وحده ؛ وإن كانت الصعوبة في دراسة الإسلام أن الباحث يجد كل جوانبه متماصة ؛ وليس هناك انفزال بين هذه الجوانب . فهذا الدين كله وحدة : العبادات والعملات . سياسة الحكم وسياسة المال . التشريعات والتوجيهات . العقيدة والسلوك . الدنيا والآخرة . . كلها أجزاء منسقة في جهاز متكامل ، يصعب إفراد جزء منها بالحديث ، دون التطرق إلى بقية الأجزاء . ولكننا سنحاول بقدر الإمكان !

بعض من يتحدثون من المسلمين عن النظام الإسلامى يتحدثون فى أن يعقدوا الصلوات والمشا به بينه وبين أنواع النظم التى عرقها البشرية قديماً وحديثاً ، قبل الإسلام وبعده . ويعتقد بعضهم أنه يجد للإسلام سنداً قوياً حين يعقد الصلة بينه وبين نظام آخر من النظم العالمية القديمة أو الحديثة .

إن هذه المحاولة إن هى إلا إحساس داخلى بالمزمنة أمام النظم الثرية ؛ فاعتز الإسلام بأن يكون بينه وبين هذه النظم مشابهة ؛ وما يضيره ألا تكون . فالإسلام يقدم للبشرية نموذجاً من النظام المتكامل لا نجد مثله فى أى نظام عرفته الأرض ، من قبل الإسلام ومن بعده سواء ؛ والإسلام لا يحاول ولم يحاول أن يقلد نظاماً من النظم ، أو أن يعقد بينه وبينها صلة أو مشابهة ، بل اختار طريقه متفرداً فذا ، وقدم للإنسانية علاجاً كاملاً لمشكلاتها جميعاً .

ولقد يحدث فى تطور النظم البشرية ، أن تلتقى بالإسلام تارة ، وأن تفرق عنه تارة . ولكنه هو نظام مستقل متكامل ، لا علاقة له بتلك النظم ، لا حين تلتقى معه ، ولا حين تفرق عنه . فهذا الافتراق وذلك الالتقاء عرضيان ، وفى أجزاء متفرقة ؛ ولا عبرة بالاتفاق أو الاختلاف فى الجزئيات والعرضيات ، إنما للعول عليه هو الفكرة الأساسية ، والفلسفة الخاصة . وللإسلام فكرته الأساسية وفلسفته الخاصة ، وعنها تنفرع الجزئيات ، فتلتقى أو تفرق عن جزئيات فى النظم الأخرى ؛ ثم يعضى الإسلام فى طريقه للفرء بعد كل اتفاق أو اختلاف !

وليست وظيفة الباحث الإسلامى حين يعرض للحديث عن النظام الإسلامى أن يلتصق له للشابه وللواقعات مع أى نظام آخر قديم أو حديث ؛ فهذه المشابهة وللواقعات — فضلاً على أنها سطحية وجزئية ، ووليدة مصادقات فى الجزئيات ، لا فى الفلسفة العامة والفكرة الأساسية — لا تكسب الإسلام قوة كما يظن بعض المسلمين ؛ وطريقهم الصحيح أن يعرضوا أسس دينهم لقاتها ، ويؤمن كامل بأنها أسس كاملة ؛ سواء واقعت جميع النظم الأخرى أو خالفتها جميعاً ؛ وبمجرد تطلب

التأييد لنظم الإسلام من مشابه ومواقفات مع النظم الأخرى ، هو إحساس بالمزمنة كما قلنا ، لا يقسم عليه باحث مسلم ، يعرف هذا الدين حق معرفته ، ويبحثه حق بحثه .

لقد عرف العالم في نشأته وتطوره نظاما عدة . وليس النظام الإسلامي واحداً من هذه النظم ، وليس خليطاً منها ، وليس مستمداً من مجموعها . . إنما هو نظام قائم بذاته ، مستقل بفكرته ، متفرد بوسائله ؛ وعلينا أن نعرضه مستقلاً ، لأنه نشأ مستقلاً ، وسار في طريقه مستقلاً .

لهذه الاعتبارات لم أستفخ تعبير الدكتور هيكل عن العالم الإسلامي بأنه « الإمبراطورية الإسلامية » ، ولا قوله : « إن الإسلام إمبراطورى » فليس أبعد عن فهم روح الإسلام الحقيقية من القول بأنه إمبراطورى ، مهما فرقنا بين مدلول الإمبراطورية الإسلامية ومدلول الإمبراطورية المعروفة ؛ وليس أبعد من فهم حقيقة الصلات في العالم الإسلامى من القول بأنه إمبراطورية إسلامية !

ومن التريب أن الدكتور هيكل في حديثه عن حكم الإسلام في « حياة محمد » أو « الصديق أبو بكر » أو « القاروق عمر » يلس الخلاف الحقيقي الداخلى بين طبيعة الإسلام ، وطبيعة سائر النظم التى عرفها العالم ؛ ولكنه ينساق إلى هذين التفسيرين انسياقاً ، بحكم قوة إيماء المظاهر الأجنبية ! ثم تشابه بعض المظاهر بين الإسلام والإمبراطورية .

ولعل المظهر الشكلى هو تكون العالم الإسلامى من عدة أقاليم متباينة الأجناس والثقافات ، يرجع أمر الحكم فيها إلى مركز واحد . وهذا هو مظهر الإمبراطورية ! ولكنه مجرد مظهر ، والمسلو عليه هو طبيعة نظر هذا للمركز إلى الأقاليم ؛ وطبيعة العلاقات بينه وبينها .

كل متتبع لروح الإسلام ولطريقته في الحكم ، يجزم بأنها أبداً ما تكون عن الإمبراطوريات المروقة . فالإسلام يسوى بين المسلمين في جميع أجزاء العالم ؛ وينكر

العصبيات الجنسية والإقليمية ، بل يتجاوز عن العصبية الدينية في مواضع كثيرة — كما أسلفنا— وتبما لهذه الروح لا يحمل الأقاليم مستمرات ، ولا مواضع استتلال ، ولا مناج تصب في المركز لقائده وحده . فكل إقليم هو بضعة من جسم العالم الإسلامي ، ولأهله سائر الحقوق التي لأهل المركز . وإذا كان بعض الأقاليم يحكمها وال من قبل المركز الإسلامي في المدينة ، فإنما يحكمها بوصفه رجلا مسلما صالحا للولاية ، لا بوصفه حاكما مستمرا ؛ على أن كثيرا من هذه الأقاليم المفتوحة كانت يحكمها واحد من أهلها ، لا بصفته من أهلها ، ولكن بوصفه مسلما صالحا لهذه الولاية ؛ وكذلك كان ما يجبي من أموال الأقاليم يتفق فيها أولا ، فإن فضل منه شيء رد إلى بيت مال المسلمين ، ليتفق على المسلمين كافة عند الحاجة ، لا لينخصص لأهل المركز الإسلامي ولو اقتضت الأقاليم ، كما هو العهد في الإمبراطوريات .

وكل هذا يحمل المسافة بعيدة بين العالم الإسلامي ، أو الأمة الإسلامية بتعبير أدق ، وبين الإمبراطورية ؛ ويكون القول بأن الإسلام « إمبراطوري » انزلاقا مع اصطلاح غريب على روح الإسلام وعلى تاريخه سواء ؛ والأولى أن نقول : إنه كان إنسانى النزعة ، لما فيه من فكرة قوية عن وحدة الإنسانية ، ولما يرى إليه من ضم هذه الإنسانية كلها إلى لوائه متساوية متأخية .

لقد كان الدكتور طه حسين أدق في تمييزه وهو يتحدث في مقدمة كتابه : « الفتنة الكبرى . عثمان » عن نظام الحكم الإسلامي ، بالقياس إلى جميع النظم الأخرى ، فيرى أنه يختلف في طبيعته الأصلية عن سائرهما ؛ فذلك هو الحق عند النظر إلى روح الحكم وطبيعته ؛ لا إلى مظاهره وجزئياته .

والإسلام كما قلت يقدم حولا مستقلة لمشكلات الإنسانية ، يستمد لها من فكرته للوحدة ، ومن أسسه الأصلية ، ومن وسائله التمييزية ؛ وعلينا حين تناقشه ألا نكهل إلى مبادئ ونظريات أخرى تفسره ، أو تضيف إليه ؛ فهو فلسفة متكاملة ، ووحدة متجانسة ؛ وإدخال أى عنصر غريب فيه كفييل بأن يفسده ، كالجهاز الدقيق

الكامل ، أية قطعة غريبة عنه تعطل الجهاز كله ، وتظهر كأنها رقعة فيه !
وأنا أدلى بهذه الكلمة الجملة هنا ، لأن كثيرا من اندست في ثقافتهم
وأفكارهم قطع غريبة من أجهزة النظم الأجنبية ، يحسبون أنهم يكسبون الإسلام
قوة جديدة ، إذا هم طمبوه بتلك النظم . وهو وهم خاطيء يفسد الإسلام ؛ ويعطل
روحه عن العمل ؛ وهو في الوقت ذاته إحساس خفى بالمهزيلة ، ولولم يعترفوا صراحة
بالمهزيلة !

يقوم النظام الإسلامى على فكرتين أساسيتين ، مستمدتين من فكرته الكلية
عن الكون والحياة والإنسان : فكرة وحدة الإنسانية فى الجنس ، والطبيعة ،
والنشأة . . . وفكرة أن الإسلام هو النظام العالى الخالد فى مستقبل البشرية .
فأما فكرة وحدة الإنسانية جنسا وطبيعة ونشأة . . . فقد تحدثنا عنها من قبل
بالتفصيل عند الكلام على « أسس العدالة الاجتماعية فى الإسلام » وأشارنا إلى أن
الحقوق التى يرتبها للذميين ، وللشركيين للمعاهدين على المسلمين ، قائمة على أساس إنسانى
يحت ، لا يفرق بين أهل دين ودين ، عندما ينتهى الأمر إلى اللابسات الإنسانية
العامة . فإذا كان الإسلام يأمر بقتال المشركين ، فإنما هى الحرب الدفاعية لرد العدوان :
« أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ »^(١) . « وَقَاتِلُوا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَفْقَهُونَكُمْ ، وَلَا تَمْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَمَتِّدِينَ »^(٢) . فهى
الحرب لدفع العدوان المادى عن المسلمين كى لا يفتنوا عن دينهم ، ولإزالة العقبات
للادية من طريق الدعوة ، حتى تبلغ إلى الناس جميعا .

ويبلغ الإسلام فى الوفاء بعهده لنير المسلمين إلى حد أن يقعد عن نصرة المسلمين
على المعاهدين : « وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ ، إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ
وَبَيْنَهُمْ مِيتَاقٌ »^(٣) وهذا حد مثالى فى رعاية الوفاء بالعهد ، القائم على نظرة إنسانية

(١) سورة الحج [٢٩] (٢) سورة البقرة [١٩٠] (٣) سورة الأنفال [٧٢]

عالمية واسعة ، تتجاوز المصالح المحلية ، والأغراض المحدودة ، حتى فيما يتعلق بالدين .
وأما فكرة أن الإسلام هو النظام العالى الخلاق في مستقبل البشرية ، فهي مستمدة من أن محمدا رسول الله إلى الناس كافة ، وأنه خاتم النبيين ، وأن دينه أقوم دين : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ^(١) » .. « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ^(٢) » .. « ... رسول الله وخاتم النبيين ^(٣) » .. « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٤) » .. « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِقَىٰ هِيَ أَقْوَمُ ^(٥) » ... ولكن الإسلام مع هذا لا يقصر الآخرين على اعتناقه : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ^(٦) » بل يدع لهم أقصى الحرية والحماية في موازنة شعائرهم الدينية . ويبلغ من دقة حسه بهذه الحرية ، أن يفرض على المسلمين وحدهم « الزكاة » ويأخذ في مقابلها من أهل النعمة « الجزية » إذ هم شركاء في حماية الدولة الإسلامية لهم ، وعليهم جميعا فقاتها . ولكنه لا يجعلها على أهل النعمة « زكاة » لأن الزكاة فريضة إسلامية وعبادة خاصة بالمسلمين ؛ وهو لا يريد أن يقصر أهل النعمة على عبادة من عبادات المسلمين ؛ فيأخذ المال منهم بصفته المالية وحدها ؛ وينفي عنه الصفة التصديقية للمحولة في فريضة الزكاة ! وهذا منتهى دقة الحساسية بالعدل في معاملة الآخرين .

والإسلام إذ يدع للآخرين حريتهم في هذه الحدود يتأثر بروحه الإنسانية العامة ؛ وهو على ثقة بأنهم متى أُتيح لهم أن ينظروا في الإسلام نظر تدبر وإيمان ، دون حيولة من قوة مادية ، أو جهالة فكرية ، فلتهم بفطرتهم يفتشون إلى الإسلام ، الذى يحقق التوازن الكامل بين جميع الأهداف التى رمت إليها الديانات من قبله ، وبين جميع النزعات والأشواق في القطرة البشرية ؛ ويضمن للجميع المساواة المطلقة

(٢) سورة الأنبياء [١٠٧]

(٤) سورة المائدة [٣]

(٦) سورة البقرة [٢٥٦]

(١) سورة سبأ [٢٨]

(٣) سورة الأحزاب [٤٠]

(٥) سورة الإسراء [٩]

والتكافل التام ؛ ويرى إلى تحقيق الوحدة الإنسانية في دائرة الشعور ودائرة النظام .
 وقيم النظام الإسلامى على هاتين الفكرتين كان ذا أثر في كيانه واتجاهه ، جملة
 يلحظ في التشريعات والتوجيهات ، وفي سياسة الحكم ، وسياسة المال ، وسائر النظم
 التي تضمنها . . . أنه لا يشرع لجنس ، ولا لجيل ؛ إنما للأجناس جميعا ، وللأجيال
 جميعا ؛ فاتباع الأسس الإنسانية الشاملة في كل تشريعاته ونظمه ؛ ووضع القواعد
 العامة ، والمبادئ الواسعة ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات .
 وهذا الاتجاه إلى القواعد الكلية ، واضح في « سياسة الحكم » التي نقد لها
 هذا الفصل بصفة خاصة .

تقوم « سياسة الحكم في الإسلام » على أساس العدل من الأحكام . والطاعة
 من المحكومين . والشورى بين الحاكم والمحكوم . . . وهي خطوط أساسية كبيرة ،
 تنفرد منها سائر الخطوط :

العدل من الأحكام : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ » . . . « وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
 النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » . . . « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ » . . .
 « وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا . اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ » . . .
 « إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسُ إِمَامٍ عَادِلٍ ؛ وَإِنْ أَبْغَضَ
 النَّاسُ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدَّهُمْ عَذَابًا إِمَامٌ جَائِرٌ »^(١)

فهو العدل المطلق الذي لا يُميل ميزانه الحب والبغض ؛ ولا تغير قواعده المودة
 والشئان . العدل الذي لا يتأثر بالتقاربة بين الأفراد ، ولا بالتباغض بين الأقوام ،
 فيتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جميعا ، لا يفرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال
 ولا جاه ؛ كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان بينها وبين المسلمين شئان . وتلك

(١) سورة النحل [٦٠] (٢) سورة النساء [٥٨] (٣) سورة الأنعام [١٠٢]
 (٤) سورة المائدة [٨] (٥) حديث [٨]

قة في العدل لا يلبثها أى قانون دولى إلى هذه اللحظة ، ولا أى قانون داخلى كذلك .
والذين يمارون في هذا ، عليهم أن يراجعوا عدالة الأقوياء والضعفاء بين الأمم ؛
وعدالة المتحاربين بعضهم بالقياس إلى بعض . ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض
للحمر والسود في الولايات المتحدة ؛ وعدالة البيض للملونين في جنوب أفريقية... وفى
الإشارة ما يتبقى . فهي أحوال معاصرة يطلمها كل إنسان .

والمهم في عدالة الإسلام أنها لم تكن مجرد نظريات ، بل أخذت طريقها إلى
واقع الحياة ، فحفظ « الواقع التاريخى » أمثلة لها متواترة ، سيأتى تفصيلها في موضعها
الخاص . إذ نحن هنا بصدد عرض « النظريات » الإسلامية مجردة كما تدل
عليها النصوص .

والطاعة من المحكومين: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى
الْأَمْرِ مِنْكُمْ »^(١) . ولجميع في الآية بين الله والرسول وأولى الأمر معناه في بيان
طبيعة هذه الطاعة وحدودها ؛ فالطاعة لولى الأمر مستمدة من طاعة الله والرسول ؛
لأن ولى الأمر في الإسلام لا يطاع لقناته ، وإنما يطاع لقيامه على شريعة الله ورسوله ؛
ومن تنفيذ لهذه الشريعة دون سواء يستمد حق الطاعة ؛ فإذا انحرف عنها سقطت
طاعته ، ولم يجب لأمره التنفيذ . يقول صاحب الشريعة : « لا طاعة لمخلوق في معصية
الخالق » ويقول : « اسمعوا وأطيعوا — وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه
زينة ، ما أقام فيكم كتاب الله تعالى » . وواضح في هذا الحديث توقيت السمع
والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى . فليست هي الطاعة المطلقة لإرادة الحاكم ، وليست
هي الطاعة البدائية ولو ترك شريعة الله ورسوله . والرسول يقول :

« من رأى سلطانا جائرا ، مستحلا لحرم الله ، ناكثا لعهد الله ، مخالفا لسنة رسول
الله ، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان ، فلم يغير عليه بفعل ولا قول ، كان على الله
أن يدخله مدخله »^(٢) :

فهذا الحديث نص في وجوب التثيير على الحاكم الخارج على الشريعة بالفعل أو بالقول على أقل تقدير . وهذه خطوة أخرى إيجابية وراء عدم الطاعة التي هي خطوة سلبية .

ويجب أن نفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية ، وبين استمداده سلطانه من الدين . فليست للحاكم سلطة دينية يتلقاها من السماء ، كما كان لبعض الحكام في القدم . إنما هو يصبح حاكماً باختيار المسلمين الكامل وحرية المطلقة لا يقيد عهد من حاكم قبله ، ولا وراثة كذلك في أسرة . ثم يستمد سلطته بعد ذلك من قيامه بتنفيذ الشريعة . فإذا لم يرزض السلون لم تقم له ولاية ؛ وإذا رضوه ثم ترك شريعة الله لم تكن له طاعة .

ومن هنا ندرك حكمة النبي — صلى الله عليه وسلم — في أنه لم يعين خليفته من بعده . إذ كان هذا مظنة أن يستمد خليفته سلطة دينية من استخلاف الرسول له .

إن الإسلام لا يعرف « هيئة دينية » مثل « هيئة الإكليروس » في الكنيسة المسيحية . والحكم الإسلامي ليس هو الذي تقوم به هيئة معينة ؛ ولكنه كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية .

فإذا كان معنى الحكومة الدينية في أية ديانة أن طاعة معينة هي التي تتولى الحكم ، فإن هذا المعنى ينتفي في الإسلام انتفاء كاملاً ؛ وليس هنالك مبرر لأن يفهم أحد أن الحكم في الإسلام يحتاج إلى أكثر من تنفيذ القانون الإسلامي .

كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية هو حكم إسلامي أيًا كانت صورة الحكم أو عنوانه . وكل حكم لا تنفذ فيه هذه الشريعة ، لا يعترف به الإسلام ، ولو قامت عليه هيئة دينية ، أو حمل عنواناً إسلامياً .

والطاعة من المحكومين منوطة وموقوتة فقط بتنفيذ الحاكم لشريعة الإسلام ، بلا شرط آخر غير العدل في الحكم وطاعة الله .

والشورى بين الحكام والمحكومين : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ » . . .
 « وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ » . فالشورى أصل من أصول الحكم في الإسلام ؛
 أما طريقة الشورى ، فلم يحدد لها نظاما خاصا ؛ وتطبيقها إذن متروك للظروف
 والقتضيات . فقد كان الرسول يستشير المسلمين — فيما لم يرد فيه وحى — ويأخذ
 برأيهم فيما هم أعرف به من شؤون دنياهم ، كمواقع الحرب وخطتها ؛ سمع لرأيهم في
 غزوة بدر ، فنزل على ماء بدر بعد أن كان قد نزل على سبعة منه ؛ وسمع لرأيهم في حفر
 الخندق ؛ وسمع لهم في الأسرى مخالفا رأى عمر ، حتى نزل الوحي بتأييد عمر . . .
 أما ما كان فيه وحى ، فلا مجال فيه للشورى بطبيعة الحال ، فهو مقرر من مقررات
 الدين . وتلك خاصية بالطبع للرسول الأمين .

وكذلك سار الخلفاء في استشارة المسلمين : استشار أبو بكر في شأن ما نفي الزكاة
 وأخذ رأيه في محاربتهم ؛ وكان عمر يعارض أولا ؛ ولكنه فاء إلى رأى أبى بكر
 اقتناعا به ، بعدما فتح الله قلبه له ، وهو يرى أبا بكر يصير عليه . واستشار أهل مكة
 في حرب الشام على رغم معارضة عمر . واستشار عمر في دخول الأرض الموبوءة
 وانتهى إلى رأى ثم وجد نصا من السنة يؤيده فالزمه . . . وهكذا كانت الشورى .
 لا على نظام مقرر مرسوم ؛ لأن ظروف العصر لم تكن تقتضى إلا هذا اللون من
 الشورى . ولكن عمومية الأمر تدع المجال مفتوحا لأشكال متعددة من النظم
 والطرق ، لا يحددها الإسلام ، اكتماء بتقرير اللبدا العام .

ليس للحاكم إذن — فيما عدا الطاعة لأمره ، والنصح له والمعونة على إقامة
 الشريعة — حقوق أخرى ليست لأى فرد من عامة المسلمين .

(١) سورة آل عمران [١٥٩]

(٢) سورة التورى [٣٨]

ومع أن النبي — صلى الله عليه وسلم — لم يكن حاكماً فحسب ، بل كان صاحب الشريعة ، فقد سن للحاكم حدوده في دائرة ما يمنحه الإسلام من حقوق ؛ وساز خلفاؤه على هداة — كما سيجيء في فصل الواقع التاريخي — فكان يقص من نفسه إلا أن يفنو صاحب الحق عنه ؛ وجاءه صاحب دين فأغلظ عليه ، فهم للمسلمين به فأشار عليهم أن يدعوه ، لأن لصاحب الحق مقالا ! ومرت به إبل الصدقة فأهوى بيده إلى وبرة من جنب يعير فقال : « ما أنا بأحق بهذه الوبرة من رجل من المسلمين » . وقال لعل وفاقمة — أقرب الناس إليه — « لا أعطيك وأدع أهل الصفة تلوى بطونهم من الجوع » . وكان يقول لبني هاشم : « لا يأتيئني الناس بالأعمال ، وتأتونني بالأنساب » .

فليس للحاكم إذن حق زائد في الحدود ، ولا في الأموال ؛ وليس لأهله حق فيها غير ما لرجل من عامة المسلمين .

وذلك هو الإسلام .

وليس للحاكم أن يمتدئ على أرواح الناس وأجسادهم ، ولا حرمتهم ، أو أموالهم . فإذا هو أقام الحدود ، وخذ الفرائض ، قد انتهى إلى آخر حدوده ؛ واتمملت سلطته على الناس ، وعصمهم الله من سلطانه : أرواحا وأجسادا وحرمت وأموالا . . .

ولقد ضمن الإسلام في أوامر صريحة عامة ، تلك الأرواح والأجساد والحرمت والأموال ، بصورة لا تدع مجالا للشك في مدى حرصه على ضمانة الأمن والسلام والكرامة للجميع .

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ، حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ^(١) » . . . « وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ^(٢) » . . .

«وَأَتُوا النُّبُوتَ مِنْ أَجْوَابِهَا»^(١) ... «وَلَا تَجَسَّسُوا»^(٢) ... والحديث «كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله» . . . والنفس بالنفس . . . والجروح قصاص .



وحين يضيق الإسلام سلطة الحاكم فيما يختص بشخصه، يوسع له إلى أقصى الحدود في رعاية المصالح للرسل للجماعة ، تلك المصالح التي لم يرد فيها نص ، والتي تتجدد بتجدد الزمان والأحوال . فالقاعدة العامة : « أن السلطان أن يحدث من الأهلية بقدر ما يجد من مشكلات ، تنفيذاً لقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ »^(٣) ولقول الرسول : « لا ضرر ولا ضرار » وتحقيقاً لأهداف الدين العامة ، في إصلاح حال الفرد ، وحال الجماعة ، وحال الإنسانية كلها ، في حدود اللبائء المقررة في الإسلام ، وبشرط العدل التي يجب توافرها في الإمام .

في كل ما يوقع بالأمة ضرراً من أي نوع ، على السلطان أن يزيله ؛ وكل ما يحقق للأمة نفعاً من أي نوع ، عليه أن يقوم به ، على ألا يخالف نصاً من نصوص الدين . وهي سلطات واسعة تتناول جوانب الحياة كلها . وتحقيق العدالة الاجتماعية بكل ملاساتها داخل في هذه السلطات . فله أن يتجاوز في الناحية المالية مثلاً ، غريضة الزكاة إلى ضرائب أخرى يتحقق بها التبادل والتوازن ؛ وتزول بها الأحقاد والضمان ؛ وترتفع بها عن الأمة مضار الترف ، ومضار الشطف ، ومضار الغلاء المصطنع نتيجة لتضخم الأموال . . . إلى آخر الاعتبارات للبررة لتصرف السلطان : والواقع التاريخي في حياة الأمة الإسلامية قد حوى نماذج كثيرة من رعاية للمصالح للرسل ؛ وهناك تطبيقات مستطاعة في كل وقت سيأتي تفصيلها في موضعها الخاص . والله أن ثبت هنا أن الإسلام ليس نظاماً جامداً ؛ وأن تطبيقاته لا تنف عند عصر من العصور ، ولا بيئة من البيئات .



(٢) سورة المجرات [١٧]

(١) سورة البقرة [١٨٩]

(٣) سورة الحج [٧٨]

وبعد فهذا حديث عن الناحية « الرسمية » في « سياسة الحكم في الإسلام » ووراءها ناحية « التطوع » التي يتجاوز بها « التوجيه » ما يفرضه « التشريع » على طريقة الإسلام في كل تكاليفه ونظمه ، حين يترك للتشريع الحد الأدنى ، ويوكل التوجيه بالحد الأعلى ، ويدع للإنسان المجال بينهما فسيحاً ، يرقى فيه بقدر ما يستطيع .

فسياسة الحكم في الإسلام تقوم على أساس من الضمير فوق قيامها على أساس من التشريع . تقوم على أساس أن الله حاضر في كل لحظة مع الحاكم والمحكوم ، رقيب على هذا وذلك ... « أيما عبد يستقرعه الله رعية فلم يحطها بنصيحة لم يجد رائحة الجنة » ... « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ^(١) » .

فالراعى والرعية مطالبان كلاهما برعاية الله في كل تصرف ، وخشية الله هي الضمانة الأخيرة في تحقيق العدالة . وقد مر بنا أن الإسلام ينوط بالضمير البشرى بعد تهذيبه أمورا كبارا في الحدود وفي الأموال . فلذا لم تكن خشية الله في هذا الضمير ، فلا ضمان ، لأن التشريع يمكن الاحتيال عليه ، والتستر دونه ، وغش الحاكم والقاضى والناس .

وسنرى فيما بعد أن هذا الضمير الذى رباه الإسلام وهذبه ، قام بأدوار خطيرة ، وجاء بما يشبه المعجزات والخوارق في حياة المسلمين على مر العصور .

سِيَّاسة المال في الإسلام

لعل الحديث عن سياسة المال هو أدخل شيء في الحديث عن «العدالة الاجتماعية». ولعل الكثيرين من القراء قد استبطأوا موعده في هذا الكتاب ، وهم يقرأون القصول الأولى منه إلى هذا الموضع . ولكنني كنت أتمد هذا الإبطاء به تمعدا ؛ فالعدالة الاجتماعية في الإسلام شيء أكبر من سياسة المال — كما عرفنا — وكان من الواجب أن نكشف عن فكرة الإسلام الكاملة في هذه العدالة . وأن نستعرض طبيعتها وأسسها ووسائلها في محيطها الواسع ، قبل أن نستعرضها في مجال المال وحده ، كما تصنع للبداية المادية ، التي ترخص من قيم الحياة كلها عدا قيمة المال .

والإسلام يسير في « سياسة المال » على هدى فلسفته العامة ، وفكرته الشاملة؛ يلاحظ مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، ويقف بين ذلك قواما لا يضارُّ الفرد ولا يضار الجماعة ؛ ولا يقف في وجه القطرة ؛ ولا يعوق سنان الحياة الأصلية ، وغاياتها العليا البعيدة .

وهو يتبع في تحقيق هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه . فيبلغ بالتشريع الأهداف العملية الكثيفة بشكوكين مجتمع صالح قابل للرق والنماء ؛ ويرى بالتوجيه إلى التسامى على الضرورات ، والتطلع إلى حياة أرفع ، والرق بالحياة إلى عالم المتل ، الذي لا يملك الجميع أن يرتضوا إليه في جميع الأحوال ؛ ويدع الباب دائما مفتوحا للرق والكمال .

ونضرب هنا مثالا واحدا بشأن المال ، قبل أن نتحدث بالتفصيل عن « سياسة المال » .

لقد جعل الإسلام حق المال هو الزكاة ، وهو ما يقاتل عليه الإمام الناس إن امتنعوا عنه ، وما يفرضه عليهم بحق التشريع ، ويقم عليه الحدود ؛ ثم جعل للإمام الحق في أن يأخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به المخرج ، ويصون به المصلحة لجماعة المسلمين ؛ وهو حق كحق الزكاة ، عند الحاجة إليه ، موكل إلى مصلحة الأمة وعدالة الإمام .

هذا في حدود التشريع ؛ أما التوجيه فقد حجب إلى الناس أن ينسلخوا من كل مالم ؛ وينفقوه كله في سبيل الله . فهذا أبو ذر رضى الله عنه يروى عن محمد صلى الله عليه وسلم يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما نحو أحد وأنامه ، فقال : « يا أبا ذر » قلت : لبيك يا رسول الله . قال : « الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال كذا وكذا — عن يمينه وشماله وقدمه وخلفه — وقليل مالم » ثم قال : « يا أبا ذر » قلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي . قال : « ما يسرنى أن لى مثل أحد ، ألقه في سبيل الله ، أموت وأترك منه قيراطين » قلت : أو قنطارين يا رسول الله : قال : « بل قيراطين » ثم قال : « يا أبا ذر ، أنت تريد الأكثرا وأنا أريد الأقل » .

وها هو ذا — صلى الله عليه وسلم — يدركه الأجل الذى يدرك الناس جميعا ، وتأخذه الشدة قبل الموت ، فيذكر أن هناك ستة دنائير أو سبعة في حوزته ، فيأمر أهله أن يتصدقوا بها ؛ ثم تأخذه التيبوة ، ويشغل أهله به عن إغاث أمره ؛ فإذا صحا من غيبوبته كان أول ما يقول قوله : « ما فعلت تلك القعب ؟ » فإذا علم أنها لم توزع أخذته الغضب ، فطلب من عائشة إحضارها ، ووضعها في كفه وهو يقول : « ما ظن محمد بربه لو لقي الله وعنده هذه ؟ » ثم تصدق بها جميعا .

ذلك هو التشريع ، وهذا هو التوجيه . وهما ما قوام « سياسة المال » كما أنهما قوام كل سياسة في الإسلام .
وبعد فلنأخذ في التفصيل والبيان .

الملكية الفردية

حق الملكية الفردية :

يقرر الإسلام حق للملكية الفردية للمال — بوسائل التملك للشريعة التي سيرد بيانها بعد قليل — ويرتب على هذا التقرير نتائجها الطبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه ، وصيانتها عن السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق ؛ ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله ، فوق ما يضع من التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها ، وما هو داخل في ملك الآخرين كما يرتب عليه نتائجها الأخرى ، وهي حق التصرف في هذا المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية . . . إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفي نطاق الحدود التي منها للتصرفات .

ولا شبهة في تقرير هذا الحق الواضح الصريح في الإسلام : « لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ^(١) » . . . « وَأَتَوُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ؛ وَلَا تَبْدِلُوهَا خَبِيثَاتٍ بِالطَّيِّبَاتِ ^(٢) » . . . « وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ، فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ، وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ ^(٣) » . . .

وعقوبة السرقة الصارمة دليل على احترام هذا الحق وصيانتها ، ومنع الاعتداء عليه : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً مِّمَّا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ^(٤) »

(٢) سورة النساء [٢]
(٤) سورة المائدة [٢٨]

(١) سورة النساء [٣٢]
(٣) سورة المكهف [٨٢]

أما النصب فهو محرم لمنون من يقرحه ، قال رسول الله : « من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين » والتهب مثله : « من انتهب نهبه فليس منا » ... « ألا لا يمل مال امرئ إلا بطيب نفس منه » ... « كل للمسلم على المسلم حرام : حبه ، وعرضه ، وماله » .

ولحق الملكية حق الإرث والتوريث : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » ... « يُوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ... « يَسْتَفْتُونَكَ . قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ : إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا مِنْهُ شَرْعًا مِمَّا تَرَكَ... الخ »

وتقرير حق الملكية الفردية وصيافته يحققان العدالة بين الجهد والجزاء ، فوق مساهمته للفطرة ، واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية . تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع ؛ وفي الوقت ذاته تتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد في طوقه لتنمية الحياة .

فالقرد مخلوق بفطرة حب الخير لقائه : « وإنه لحب الخير لشديد » مفطور على حب الحياة والفضن بما يملك : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى . إذن لأمسكم خشية الإنفاق » . « وأحضرت الأُنسُ الشُّعْ » ... ولا ضير من مجارة هذه الميول الفطرية ، لينال الفرد أقصى طاقته ، وهو نشيط مقبل على العمل ، والإنتاج لأنه يليب أشواقه وحاجات نفسه ، ولا يحس أنه مسخر للعمل ، ولا يبذل جهده كارها ولا يائسا ؛ والجماعة هي التي تنفذ بد ذلك من جهده هذا وكده — والإسلام يضع القواعد التي تتيح للجماعة هذه الفائدة ؛ وتضمن كف الأذى من إطلاق حرية الفرد ، وتقرير حق الملكية الفردية له .

والعدالة تقتضى أن يليب النظام أشواق القرد ويرضى ميوله — في الحدود التي لا تضر الجماعة — جزاء ما يبذل هذا الفرد من طاقته وجهده ، وعرق جبينه ، وكسح فكره ، وكد أعصابه . والعدل أكبر قواعد الإسلام . والعدالة الاجتماعية لا تكون

دائماً على حساب الفرد . ففى الفرد ، كما هى للجماعة . متى شئنا أن نسلط طريقاً وسطاً ، ونحقق العدالة فى جميع صورها وأشكالها فى الحياة .

وفضلاً على هذا كله فإن أحداً لا يجوز أن تحطم الحوافز الطبيعية المعقولة ينتج خيراً للفرد أو للجماعة ؛ وسوء الظن بالقطرة هو الذى يعين طريقاً واحداً للعدالة ، بتحطيم هذه الحوافز والوقوف فى وجهها ؛ كما أن النظريات الخيالية التى لا تعترف بالواقع ، هى التى تفرض أن هذه الحوافز يمكن القضاء عليها من الخارج بالنظم والتشريعات فى جيل أو عدة أجيال . والإسلام لا يسوء ظنه بالقطرة إلى هذا الحد ؛ ولا يبعد فى الوقت ذاته إلى إقامة بنيانه كله على الخيال ، متجاهلاً كل الواقع العميق .

كذلك يمكن القول بأن احترام الإنسانية يقتضى أن ننظر إليها نظرة أعمق وأكثر إدراكاً لعمق طبيعتها ، وأصالة فطرتها ، وتواصل جذورها ، فنكون أكثر تعقلاً ، وأشدّ تحرجاً ، وأدقّ تفكيراً فى محاولة توجيهها ، وإقامة نظمها ؛ فدلالت ملايين السنين التى عاشتها البشرية لا يجوز أن تذهب سدّى ، لنفترض نظريات عن ميولها وفطرتها وسلوكها ، ثم نطبق هذه النظريات غصبا وقسراً .

أما تقرير حق الإرث والتوريث فقد سبق الحديث عن علته فى فصل « التكافل الاجتماعى » وهو يتمشى مع القطرة التى تحدثنا عنها هنا ، كما يتمشى مع العدالة فى مستواها الأعلى ، ومع مصلحة الجماعة فى حدود النظرة الشاملة ، التى لاتضع الحواجز بين الجيل والأجيال من بنى الإنسان ! وذلك فوق أنه وسيلة من وسائل تغثيت الثروة كما سيجي .

حق التصرف فى المال :

ولكن الإسلام لا يبدع حق للملكية الفردية مطلقاً بلا قيود ولا حدود ؛ فهو يقرره ، ويقرر بموارءه مبادئه أخرى ، تكاد تحيله حقاً نظرياً لا عملياً ! وتكاد تجرد

منه صاحبه بعد أن يستوفى منه حاجاته ! وهو يضمه ويضع له الحدود والقيود ،
التي تكاد تجعل صاحبه مسيراً لا مخرجاً في تصرفاته في تنميته وإثاقه وتداوله . . .
ومصلحة الجماعة كامنة من وراء هذا كله ، ومصلحة الفرد ذاته كذلك ، في حدود
الأهداف الخلقية التي يقيم الإسلام عليها الحياة .

وأول مبدأ يقرره الإسلام — بحوار حق للملكية الفردية — أن الفرد أشبه
شيء بالوكيل في هذا المال عن الجماعة ؛ وأن حيازته له إنما هي وظيفة أكثر منها
امتلاكاً ؛ وأن المال في عومه إنما هو حق للجماعة ، والجماعة مستخلفة فيه عن الله ،
الذي لا مال لك شيء سواه .

جاء في القرآن الكريم : « آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ
مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ^(١) » ولا يحتاج نص الآية إلى تأويل ليؤدي المعنى الذي فهمناه منه ،
وهو أن المال الذي في أيدي البشر هو مال الله ، وهم فيه خلفاء لا أصلاء . وفي آية
أخرى في صدد للكاتبين من الأرقاء : « وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ^(٢) »
فما يعطونهم هذا المال من ملكهم ، ولكنهم يعطونهم من مال الله وهم فيه وسطاء ؛
وفي آية ثالثة ما هو أصرح : « وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ، فَمَا
الَّذِينَ فَضَّلُوا بَرَأْدَى رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ . فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ . أَفَبِنِعْمَةِ
اللَّهِ يَجْحَدُونَ ؟ ^(٣) » فهو هنا يقرر أن ما يعطيه الذين فضلوا في الرزق للذين ملكت
أيمانهم ، ليس رداً تقسط من مال أولئك الأغنياء إلى هؤلاء الفقراء . كلا . إنما هذا
حقهم الأصل . وهم فيه سواء ، وكلاهما كالآخر فيه ، ومصدره واحد ؛ وحق هؤلاء
فيما يأخذون حق هؤلاء فيما يعطون . ثم سؤال استنكاري : « أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ؟ »
فإنما هي نعمة الله ، لا ملكهم الأصل !

وهناك ما هو أصرح من هذا في حقيقة ملكية المال الفردية ، بوصفها ملكية

(٢) سورة التور [٢٣]

(١) سورة المائدة [٧]

(٢) سورة النحل [٧١]

التصرف والاتضاع — وهذا هو الواقع ؛ فالملكية العينية لا تكون متحققة بدون حق التصرف والاتضاع — فشرط بقاء هذه الوظيفة هو الصلاحية للتصرف ، فإذا سفه التصرف كان للولى أو للجماعة استرداد حق التصرف : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ^(١) » حق التصرف مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ؛ فإذا لم يحققها المالك وقت النتائج الطبيعية للملك وهى حقوق التصرف . ويؤيد هذا المبدأ أن الإمام هو وريث من لا وريث له . فهو مال الجماعة وظف فيه فرد ، فلما انقطع خلفه عاد المال إلى مصدره .

ولست أقرر هذا الأصل لأقرر شيوعية المال — فحق الملكية الفردية حق واضح فى الإسلام — ولكنى أقره لما فيه من معنى دقيق مفيد فى تكوين فكرة حقيقة عن طبيعة الملكية الفردية ، وتقيداً بهذا الأصل العام فى نظرة الإسلام إلى المال . وبلغة أوضح : أقرر أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف فى هذا المال الذى هو فى أصله ملك الجماعة ، يحمله يتقبل الفروض التى يضبطها النظام على عاتقه ، والقيود التى يحد بها تصرفاته ؛ كما أن شعور الجماعة بحقوقها الأصل فى هذا المال ، يحملها أجراً فى فرض الفروض ، ومن الحدود . ونتمى بهذا إلى قواعد تحقق العدالة الاجتماعية كاملة فى الاتضاع بهذا المال ، الذى ليس غاية فى ذاته ، ولا قيمة للملكية العينية ، بل لوجود لها فى حقيقة الأمر بالقياس إلى بعض أنواع المال كالأرض . فإتصور الفكر أن الإنسان مالك لذات الأرض ؛ إنما هو مالك لربيعها وغلتها . فالعبرة إذن بالاتضاع بالملكية لا بالملكية العينية .

ومبدأ آخر يقرره الإسلام فى الاتضاع بالمال ، هو كراهيته لأن يجس فى أبهى فئة خاصة من الناس ، يتداول بينهم ، ولا يحمده الآخرون : « كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ^(٢) » . ولهذا النص قصة تقيدنا هنا فى فهم هذا المبدأ الإسلامى العام .

لقد هاجر المهاجرون مع النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة؛ فأما الفقراء فما كان لهم مال يقتلونه معهم؛ وأما الأغنياء فقد تركوا أموالهم خلفهم، فهم فقراء كالفقراء. ولقد سخت غموس الأنصار وارتفعت على الشح القطرى الكامن في النفس البشرية؛ فأخروا المهاجرين في كل شيء يملكون، حتى في أخص خصوصياتهم، طيبة نفوسهم بذلك، سمحة قلوبهم: «يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا، وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ»^(١) وبذلك كانوا نموذجاً رائعاً لما تصنمه العقيدة بالنفوس؛ وضربوا مثلاً جليلاً للتخلص من ضغط الضرورات والانطلاق إلى أرفع الأشواق.

ولكن الفجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة، وفقراء المهاجرين؛ والنبي يرى سماحة الأنصار وسخاءهم، فلا يجد أن به حاجة لأن يطلب إليهم أكثر مما بذلوا، ولا أن يكلفهم رد بعض من أموالهم على المهاجرين، وهم يؤاخونهم في كل ما يملكون إلى أن كانت موقفة «بنى النصير» التي لم تقع فيها حرب، بل سلمت للنبي صلحا، فكان فيزوها كله لله وللرسول، بخلاف ما يقع فيه الحرب، فتكون أربعة الأخماس للمقاتلين، والخمس وحده لله وللرسول. عندئذ رأى رسول الله أن يعيد لجماعة المسلمين شيئا من التوازن في ملكية المال؛ ففتح في «بنى النصير» للمهاجرين خاصة، عدا رجلين فقيرين من الأنصار، تنطبق عليهما الحكمة التي أوحى إليه بتخصيص هذا النبي للمهاجرين.

وفي هذه الواقعة يقول القرآن: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَى اللَّهِ وَالْيَوْمِئَةِ، وَلِلْيَتَامَىٰ، وَالسَّائِكِينَ، وَابْنِ السَّبِيلِ. كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ. وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ. إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ». لِّلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ

وَأَمَّا الْهِيمُ ، يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، وَيَتَنَصَّرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ^(١) .

ودلالة هذا التصرف من الرسول ، وهذا التحليل لتلك التصرف في القرآن ، غير خافية ولا في حاجة إلى بيان ؛ فهي تقرر مبدأ إسلامياً صريحاً ، هو كراهة المحبوس الثروة في أيد قليلة في الجماعة ؛ وضرورة تعديل الأوضاع التي تقع فيها هذه الظاهرة ، ليكون هناك نوع من التوازن ، و « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . ذلك أن تضخم المال في جانب وانحساره في الجانب الآخر ، مئام مفسدة عظيمة ، فوق ما يثيره من أحقاد وأضغان . . . فحينما وجدت ثروة فائضة ، كانت كالطاقة الحيوية الفائضة في الجسد ، لا بد لها من تصريف ؛ وليس من المضمون دائماً أن يكون هذا التصريف نظيفاً ومأموناً ، فلا بد أن تأخذ طريقها أحياناً في صورة ترف مفسد للنفس مهلك للجسد ، وفي صورة شهوات تقضى ، تجرد متفلسها في الجانب الآخر المحتاج إلى المال ، يصل إليه عن طريق بيع العرض والالتجاف فيه ، ومن طريق الملقى والكذب وفناء الشخصية ، لإرضاء شهوات الذين يملكون المال ، وتخليق غرورهم وخيالاتهم ؛ والمضطر يركب الصعب ؛ وصاحب المال للتضخم لا يعنيه إلا أن يجد متصرفاً للقائض من حيويته ، والقائض من ثروته . وليست الدعارة وسائر ما يتصل بها من خمر وميسر وتجارة رقيق وقوادة ، وسقوط مروءة ، وضياع شرف . . . سوى أعراض لتضخم الثروة في جانب وانحسارها عن الجانب الآخر ، وعدم التوازن في المجتمع نتيجة هذا التفاوت .

ذلك عدا أحقاد النفوس ، وتغير القلوب على ذوى الثراء القاحش من المحرومين الذين لا يجدون ما ينفقون ؛ فهم إما أن يحقدوا ؛ وإما أن تهاوى قوسهم وتهافت ؛ وتضامل قيمهم القاتية في نظر أنفسهم ؛ قتهون عليهم كراماتهم أمام سطوة المال ،

ومظاهر الثراء ؛ ويصبحون قطعاً آدمية حقيرة صغيرة ، لا هم لها إلا لإرضاء أصحاب الثراء والجاه .

والإسلام على كثرة ما أشاد بالقيم المعنوية ، لا يفضل أثر القيم الاقتصادية ، ولا يكلف الناس فوق طاقتهم البشرية ، مهما تسامى بهم عن الضروريات الأرضية . لذلك كره أن يكون المال دُولَةً بين الأغنياء فحسب ؛ وجعل هذا أصلاً من أصول نظريته في سياسة اللال .

على أن هناك نوعاً من الأموال الشائعة التي لا يجوز احتجازها للأفراد ، عند الرسول منها ثلاثة : لئاء ، والكلاء ، والنار : « الناس شركاء في ثلاث : لئاء ، والكلاء ، والنار » ، بوصفها ضروريات لحياة الجماعة في البيئة العربية ، « لا تنزع بها للجماعة كلها . والضروريات لحياة الجماعة تختلف في بيئة عن بيئة ، وفي عصر عن عصر ، والقياس — وهو أحد أصول التشريع في الإسلام — ينفسح لسواها عند التطبيق بما هو في حكمها ... ولكن هذا مبحث آخر سيجيء في موضعه من هذا الكتاب ! وهناك جزء من المال هو حق لبعض المحتاجين في الجماعة ، وهو المفروض في صورة زكاة : « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » وهو يخرج كذلك من حدود الملكية الفردية ، إلى ملكية الجماعة لتصرفه في مصارفه للمروفة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين ... الخ » .

فخلاصة الحقيقة عن طبيعة الملكية الفردية في الإسلام : أن الأصل هو أن اللال للجماعة في عمومها ؛ وأن الملكية الفردية وظيفة ذات شروط وقيود ؛ وأن بعض اللال شائع لا حق لأحد في امتلاكه ؛ وأن جزءاً منه كذلك حتى يرد إلى الجماعة لترده على فئات معينة فيها ، هي في حاجة إليه ، لصالح حالها وحال الجماعة معها .

وسائل التملك الفردي :

ويرتب الإسلام على نظريته هذه لطبيعة التملك نتائجها المنطقية ، فيضع الشروط لتمكنك ، كما يضع القيود لتصرف ؛ ويسن الحدود للانتفاع ؛ بحيث لا يخرج من

مصلحة الجماعة ، ومصلحة الفرد الداخلة في مصلحة الجماعة لا تنفصل عنها أبدا .
فهو يقرر أولا أن الملكية ، بمعنى الانتفاع بالملوك ، لا تكون إلا بسلطان من
الشارع الذى هو متولٍ أمور الجماعة . « فالشارع فى الحقيقة هو الذى أعطى الإنسان الملك
بترتيبه على السبب الشرعى ، ولذا جاء فى بعض التعريفات . « أن الملك حكم شرعى
مقدر فى العين أو المنفعة ، يقتضى تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشئ . وأخذ
الموضع عنه » .

« وهذا المعنى ، وهو أن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره ،
أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام ، لأن الحقوق كلها ، ومنها حق الملكية لا تثبت
إلا بإثبات الشارع لها ، وتقريره لأسبابها ، فالحق ليس ناشئا عن طبائع الأشياء ،
ولكنه ناشئ عن إذن الشارع ، وجعله السبب منتجا لمسيبه شرعا ^(١) » .

ولهذا الحكم قيمته فى توضيح نظرية الإسلام فى حق الملكية ، فهى تمليك من
الشارع — النائب عن الجماعة — لفرد فيها . شيئا خاصا . لم يكن ليعتد لملكه لولا
هذا التمليك ، لأن الأصل أن كل شئ هو للجماعة ، وكل إذن بتخصيصه لا بد أن
يصدر من الشارع حقيقة أو حكما .

والعمل هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك فى الإسلام . العمل بكل أنواعه
وألوانه . وفى هذا من العدالة بين الجهد والجزاء ما فيه . وليبان ذلك نقول : إن
وسائل التملك ابتداء للمال التى يعترف بها الإسلام هى :

أولا : الصيد . وهو الوسيلة البدائية الأولى فى حياة البشرية ، وإن كانت
ما تزال وسيلة للحصول على نوع من المال فى الأوساط التى ارتقت وتحضرت ، فصيد
السمك والآلئ . والمرجان والإسفنج وما إليها موارد ضخمة من موارد البترول
والأفراد . وصيد الطير والحیوان هواية وتجارة . . .

(١) « الملكية ونظرية القدر فى العريضة الإسلامية » للأستاذ محمد أبو زهرة أستاذ العريضة
الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة نواكشوط الأول .

ثانياً: إحياء اللوات من الأرض التي لا مالك لها ، بأية وسيلة من وسائل الإحياء . ولا بد من أن يقوم الفرد بإحيائها في ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها ، وإلا سقط حق ملكيته لها ، لأن الفرض هو إحياء اللوات لتحقيق المصلحة العامة في الاستفادة به ، وثلاث سنوات محك كاف لقدرة واضع اليد على هذا الإحياء ، فإن لم تتبين هذه القدرة عادت الأرض للوات للجماعة ، لا يحتجزها فرد منها : « عَادِيءُ الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، ثُمَّ لَكُمْ مِنْ بَعْدِ ، فَمَنْ أَحْيَاهَا فَتِلْكَ مِنْهُ ، وَلَمْ يَحْتَجِزْ حَقٌّ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ » .

والقانون الإسلامي هنا أحكم من القانون الوضعي المستمد من القانون الفرنسي . ففي هذا القانون يكفي « وضع اليد » مدة خمس عشرة سنة ، لتصبح الأرض ملكاً لواضع اليد ، سواء أحيائها أم تركها مواتاً في هذه المدة وفيما بعدها كذلك . فالحكمة هنا منفية في تقرير حق للملكية ، ونظرية « الأمر الواقع » هي وحدها التي تتحكم ، ووفق بين النظرية الإسلامية ونظرية القانون الوضعي كبير !

ثالثاً : استخراج ما في باطن الأرض من المادن (الركاظ) ، وهذا العمل يحمل أربعة أخماس ما يستخرج من معدن ملكاً لمن استخرجه ، والخمس زكاة ، إذ كان هذا الركاظ مباحاً يحصل عليه الفرد بجهده وكفه . وهنا لا بد من كلمة يقال : فقد كان ما يستخرج من الركاظ إلى الوقت الذي شرع فيه هذا الحكم هو من المادن القليلة الاستعمال ، كالتعجب والقضة ، وهذه ليست من ضروريات الجماعة كلها كالبترول والقصم والحديد ؛ فهل يلحق البترول والقصم والحديد وما في حكمها بالضروريات للشاعة كالماء والكلاً والنار ، أم بالركاظ الذي كان معروفاً في أوائل عهد الإسلام ؟ نترك الكلام في هذا إلى موضعه الخالص من هذا الكتاب .

رابعاً : الغزو ، وينشأ عنه ملكية السلب وهو كل مائع القتل للشرك الذي يقتله مسلم ، : « مَنْ قَتَلَ مُشْرِكًا فَسَكْبُهُ لَهُ » كما تنشأ عنه ملكية النسيمة ، وأربعة

أَحْسَبُهَا لِلْحَارِبِينَ ، وَخَسَمَهَا اللَّهُ وَالرَّسُولُ : « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ، فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَاللَّسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ^(١) » .

خامساً : العمل بأجر للآخرين . والإسلام يحترم هذا العمل ويعظمه ؛ ويدعو إلى توفية أجره مجبلا كاملا غير منقوص ، فالقرآن يقرى بالعمل ؛ ويعطيه معرضا للأنظار ، محلا للنظر والحكم : « وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^(٢) » وفي ذلك إغراء بالتجويد والإتقان ، كما أن فيه تعظيما للعمل بعمله موضع النظر والتقدير . وفي موضع آخر يحض على السعي والاضطراب في الأرض من أجله : « فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ^(٣) » .

والرسول الكريم يبلغ بقداسة العمل الشخصى أن يقبل يدا ورمت من كثرة العمل ويقول : « تلك يد يحبها الله ورسوله » وتتوارد أحاديثه تقرأ عن هذه القداسة : « من أمسى كالأمن عمل يده ، أمسى مضمورا له » ... « إن الله يحب العبد المحترف » . « ما أكل أحدكم طعاما قط خيرا من عمل يده » .

وقد رأينا من قبل كيف يمد الإسلام العمل عبادة ؛ ويضعه فوق العبادات جميعا ؛ ويجعل الأخ العامل الذى يعمل أخاه العابد اعبد منه

وعلى أساس هذه النظرة المقدسة للعمل ، يقدس الإسلام حق العامل في الأجر . فهو يدعو أولا إلى الوفاء به ؛ وينذر من يجوز عليه من أصحاب العمل بحرب من الله وخصومة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » والجمع بين هذه الملامى الثلاثة وتوحيد الجزاء عليها ذو دلالة خاصة ؛ فالعصية الأولى هي خيانة وغدر لقمة الله ؛ والثانية هي جريمة إهدار لإنسانية حر وأكل ثمنه ؛ والثالثة هي أكل عرق الأجير ، وهي كأكل

(٢) سورة التوبة [١٠٥]

(١) سورة الأنفال [٤١]

(٣) سورة الملك [١٥]

تمن الحر غدر بالإنسانية ، وكثيافة العهد بعد الحلف بالله غدر بذمة الخالق . وكل منها تستحق الحرب من الله والخصومة ، لشتاعتها ووضوح معنى الغدر فيها .

وهو يدعو ثانيا إلى التجبيل بأداء هذا الأجر . فلا يكفي أدائه كاملا بل لا بد من أدائه عاجلا . يقول الرسول : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » والإسلام يلمح في هذا حاجة نفسية وحاجة مادية في حياة العامل . فأما الحاجة النفسية فهي إشعاره بالنهاية والاهتمام ، فالسرعة في أداء الأجر تحمل هذا المعنى ، فيشعر بأن جهده مقدر ، وبأن مكانه في المجتمع محسوب . وأما الحاجة المادية فلأن العامل غالبا ما يكون محتاجا لأجره أولا بأول ، يسد به ضرورياته هو وأهله وعباله ؛ وتأخير أدائه يؤذيه ؛ ويحرمه ثمرة جهده وعرقه في أنسب أوقاتها عنده ؛ ويقلل من نشاطه ورغبته في العمل . والإسلام حريص على أن يعمل كل من يستطيع ، بأقصى ما يستطيع ، متمتعا بالرضى النفسى والاكتفاء للمادى .

كذلك حرم الإسلام مقاسمة العامل شيئا من أجره نظير تقديمه للعمل ، كأن يكون هناك « مقدم فصلة » لا يعمل هو شيئا ويتقاضى نصيبا من أجر كل عامل . قال صلى الله عليه وسلم : « إياكم والقسامة . قلنا : وما القسامة ؟ قال : الرجل يكون على طائفة من الناس ، فيأخذ من حظ هذا ، وحظ هذا . . . » فإن في ذلك مخالفة لأصل من أصول الإسلام : وهو أن لا كسب بلا جهد ، ولا مال بلا عمل ، فضلا على ما فيه من ظلم للعامل وإجحاف .

ولقد طلب الإسلام إلى العامل في مقابل هذه العناية بمحبه أن يقوم هو من جانبه بتجويد العمل وإتقانه ، فلكل حق مقابل من الواجب في الإسلام : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » : وذلك طبعيا من ناحية التعادل بين الجهد والجزاء ؛ وطبعيا كذلك من الناحية الخلقية التي يحرص الإسلام على أن تكون أساسا للحياة ، فالنش والإعمال في العمل دليل فساد القمة ونومة الضمير ، واللجاج فيهما والاعتیاد عليهما من شأنه أن يدع تلك القمة خرابا ، وهذا الضمير خواء ، فوق ما يصيب مصالح الجماعة كلها من فساد واضطراب .

سادساً : إقصاء السلطان بعض الأرض التي لا مالك لها ، مما آل إلى بيت مال المسلمين ، من للشركين الذين لا ورثة لهم ، فالإمام وليهم ؛ أو من الأرض للموات لا مالك لها كذلك . وقد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر أرضاً ، كما أقطع الخلفاء بعده ، مكافأة على جهد بارز وخدمة للإسلام ، ولكن في حدود ضيقة ومن الأرض التي لا مالك لها والأرض للموات . فلما جاء بنو أمية نهبوا الناس وأقطعوا الأرض لنوبيهم ، فكانوا ملوكاً ظلمة ، لا خلفاء راشدين كما سيجي .

سابعاً : الحاجة إلى المال للحياة ، فالإسلام شرع صرف أموال الزكاة في وجوه معينة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ؛ وفي سبيل الله ، وابن السبيل » فكون الإنسان واحداً من هؤلاء يجعله صاحب حق في ملكية نصيب من أموال الزكاة . وبعضهم لا يعمل شيئاً إلا كونه محتاجاً ، فالحاجة هنا بديل اضطرارى من العمل ، انتهى يقدره الإسلام ويجعله السبب الأول والأخير لنيل حق الامتلاك .

تلك هي الأسباب التي اعترف بها الإسلام سبباً لتملك ابتداء ، فأما ما عداها فهو ينكره ، ولا يعترف به ، فالسلب والنهب والسرقة ووضع اليد لا تسبب ملكاً ، وكذلك المقامرة فهي حرام : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان ، فاجتنبوه لعلكم تفلحون » والمال الذي يأتي عن طريق المحرم محرم ، لأن القمار ليس عملاً ، إنما هو ابتزاز ، فوق ما يوقع من العداوة والبغضاء بين المتقارفين مما يتنافى مع خطة الإسلام الأولى في بث روح المودة والتعاون والإخاء « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر » .

وحكمة تلك الأسباب واضحة في اعتمادها كلها على بذل الجهد ؛ فالجهد له جزاء ، وهو من مقومات الحياة ، وفيه تحقيق لمادة الأرض ، وإفادة المجتمع ، وتهذيب النفس ، وتطهير الضمير ؛ فليس كالعمل مهذباً للروح ، مقوياً للجسد ، حافظاً لكيان الإنسان كله من عوامل الترهل والكسل والجمول .

وما دام العمل هو سبب التملك ، فقرار حق الملكية الفردية في الحدود التي بَيَّنَّا لا يضارَّ به أحد ، بل يصبح مجالا لحث الفرد على بذل أقصى الجهد ، ليرضي رغبته في الاستحواذ ، مادام يعمل في الحدود المشروعة فلا يضار أحدًا . فإذا حاد عن هذه الحدود فالطريق إلى العدل هو رده إليها ، لا وقفه عن النشاط ، وتسويته بالقاعدين والمتخلفين ، وضماف الاستعداد .

وتمشيا مع نظرية الإسلام في ملكية المال فإنه يتدخل في طريقة نقل هذه الملكية فلا يدع الحرية فيها مطلقة ؛ ويبدو هذا في نظام الإرث والوصية . أما المبة والمدية فهما وحدهما المفيان من كل قيد ، المتروكة فيهما الحرية لصاحب المال أن يهب من ماله أو يهدى وهو حي كيف شاء ؛ لأن لها قيذا من داخل النفس ، هو أن صاحب المال لا يهب عادة ولا يهدى إلا بعض ماله ، فلا ضرر على وارث ، كما يقع في الوصية فإذا أسرف كان مسمى التصرف ، وتعرض للحجر عليه ، أى سلب وظيفة الملكية منه . فأما حين ترتفع يده عن المال فينتقل إلى من بعده من الورثة أو الموصى إليهم فإنما ينتقل حسب نظام موضوع له حكمته وله مبرراته : فلا وصية لوارث^(١) ، ولا وصية في غير الثلث^(٢) ، وهو الحد الأقصى . وقد شرعت الوصية — كما قلنا — لتلاني بعض الحالات ، التي يحرم فيها من الإرث أقرباء توجب صلاتهم أن يكون لهم نصيب ، ولكن درجتهم تجعلهم يحمل غيرهم من الورثة يجبرونهم عن الميراث ؛ كما أنها أشبه بضرية التركات في وجه من وجوه البر والصدقة .

وينقل المال بالإرث حسب النظام المبين في آتني للميراث (وقد سبق نصهما في فصل التكافل الاجتماعي) .

والبدأ العام في الأنصبة : أن لذكر مثل حظ الأنثيين ، وقد كشفنا عن حكمة هذا التقسيم من قبل . وأن الوريث العاصب مقدم على ذى الرحم ، وإن كانت هناك حالات يخرج فيها ذو الرحم بنصيب أوفى . وذلك جزاء وفاق على ترتيب التبعات في مقابل الحقوق . فالوريث العاصب مكلف تجاه للورث يتبعات أكبر . فالولد مثلا

يرث الكل بعد نصيب الجد والجدلة . لأنه هو المكلف أولاً أن ينفق على الوالد
لو احتاج في حياته . والأخ الشقيق يجب غير الشقيق ، لأنه هو الذى تجب عليه النفقة
شرعاً عندما يعجز شقيقه عن الكسب . وهكذا تتوزع التارم والمنام أو الواجبات
والحقوق فى هذا النظام توزيعاً عادلاً .

ولقد تحدثنا عن حكمة مبدأ الوراثة فى فصل التكافل الاجتماعى بما فيه الكفاية
. وبيننا اتساقه مع مبادئ الإسلام الأساسية فى هذا التكافل ، وفى النظرة إلى العلاقات
بين الأقرباء وبين الجيل والأجيال ، ومراعاته كذلك للقطرة والميول وحاجات الفرد
والجماعة على السواء .

فهنا نتحدث عن حكمة نظام الإرث فى أحوال الجماعة .

لقد رأينا أن الإسلام يكره تكديس الثروات ، وانحصارها فى أيد قليلة . ونظام
الإرث أداة لتفتيت الثروات المتضخمة على توالى الأجيال . فالملكية الواحدة تنقل
إلى العديد من القرية والأقارب بمجرد وفاة المالك ، فستحيل إلى ثروات متوسطة
أوصغيرة ؛ ولذا تبقى كملتها موحدة مع هذا النظام إلا فى حالات نادرة لا يقاس عليها ،
كأن يموت المالك وليس له إلا ولد يرث التركة كلها ، لأنه ليس له أب ولا أم ولا
زوجة ولا بنت ! أما فى الأحوال الغالبة فالثروة تتوزع على عدة أفراد .

فلذا نحن وازنا بين هذا النظام والنظام الإنجليزى مثلاً ، الذى يحمل التركة كلها
للأبن الأكبر ، تبنت لنا حكمة الإسلام واضحة فى تفتيت الثروة المتكلمة ، فوق ما فى
نظامه من عدالة بين الورثة ، لا تحق الصدور على الولد الكبير .

طرق تنمية الملكية :

ونتمشى مع نظرية الإسلام كذلك فى ملكية المال ، يتدخل فى طريقة تنميته
والتمامل به ، فلا يدع الحرية مطلقة لصاحب المال أن يتصرف به فى هذا السيل
كيف شاء . فإن وراء مصلحة الفرد مصلحة الجماعة التى يتعامل معها .

لكل فرد إذن الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود المشروعة . فله أن يفتح الأرض ، وأن يحول المادة الخامة إلى مصنوعات ، وله أن يتجر . . . الخ . ولكن ليس له أن ينشئ ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطى أمواله بالربا ، ليزيد في أرباحه . فذلك كله حرام . إنما هي الوسائل النظيفة وحدها التي يبيحها الإسلام لتنمية المال . والوسائل النظيفة عادة لا تضخم رؤوس الأموال إلى الحد الذي يباعد القوارق بين الطبقات . إنما تضخم رؤوس الأموال ذلك التضخم الفاحش الذي نراه الآن ، بالنش والربا وأكل الأجور والاحتكار واستئثار الحاجة والابتزاز والنهب والسلب والاختصاص . . . إلى آخر الجرائم الكامنة وراء طرق الاستئثار المعاصرة . وهذا مالا يسمح به الإسلام . . فلنأخذ الآن في بيان حكم الإسلام وحكمته في وسائل تنمية المال .

يحرم الإسلام النش في المعاملة « من غشنا فليس منا » . . . « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبيئنا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محنت بركة بيعهما » فلك أن تبيع وأن تشتري ، على ألا تنش في السلعة ولا في العملة ، فإن كان بها عيب فعليك بيبانه ، وإلا فأنت غاش وربحك عليك حرام ، ولن ينجيك من المؤاخذه أن تصدق بهذا الربح الحرام ، فالصدقة لا تحسب لك إلا من مالك الحلال : عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يكسب عبد مالا حراما فيتصدق منه ، فيقبل منه ، ولا يتفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يمحو السيء بالسيء ، ولكن يمحو السيء بالحسن . إن الخبيث لا يمحو الخبيث » . وقال : « لا يدخل الجنة لحم نبت من الشحنت ، وكل لحم نبت من السحت كانت النار أولى به » .

والإسلام في هذا يسير على قواعد الخلقية ، كما يسير على مبادئه في منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس ، فالنش قذارة ضميم ، وإضرار بالآخرين ، ورفض للثقة من

صدور الناس . ولا تعاون في الجماعة من غير قه . فضلا على أن ثمرة النش هي الحصول على كسب بلا جهد مشروع . وقاعدة الإسلام العامة هي أن لا كسب بلا جهد ، كما أنه لا جهد بلا جزاء .



واحتكار ضروريات الناس لا يعترف به الإسلام وسيلة من وسائل الكسب وتنمية المال : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » ... « من احتكر فهو خاطيء » ... ذلك أن الاحتكار إهدار لحرية التجارة والصناعة ، فالاحتكر لا يسمح لسواه أن يحتلب ما يحتلبه ، أو يصنع ما يصنعه ؛ وبذلك يتحكم في السوق ، ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكلفهم عنتا ، ويحملهم مشقة ، ويضارم في حياتهم وضرورياتهم ، فوق أنه يقفل باب القرص أمام الآخرين ليرتزقوا كما لارتزق ، وليجودوا فوق ما جود . وقد يقع أحيانا أن يسد المحتكر للوارد وأن يتلف البضاعة الفائضة ، حتى يتمكن من فرض سعر إجباري ، وفي ذلك إهدام أو قمع في اللوارد العامة التي أتاحها الله للإنسان في الأرض . وقد رأينا كيف كانت أطنان البن البرازيلي تحرق لئلا يهبط ثمن البن في السوق ، بينا ملايين الناس لا يجدون حاجتهم منه ، كما نرى الأدوية تحتكر في الأسواق بأيدي اليهود وأشباه اليهود ، بينا المرضى يقاسون الألم ، أو يساقون إلى الموت ، في سبيل أن يحصل المحتكرون على أرباح فاحشة ، يرضخون بها أموالهم الحرام .

ولقد بلغ حرص الإسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال ، أن جعل الاحتكار مبعدا للمحتكر من دائرة الدين : « من احتكر طلعما أر بعين يوما فقد برىء من الله ، وبرىء الله منه » . فإهو بمسلم ذلك التي يضار الجماعة هذه المضارة ويشع فيها الخوف ، والحاجة إلى الضروري ، ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام .



والربا وسيلة محرمة يكرهها الإسلام كراهية واضحة ، ويشعها تبشيعا شديدا وينذر أصحابها بأشنع مصير : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ^(١) » وليس النهي هنا عن الأضفاف المضاعفة فضل النسب الصغيرة ، إنما هذا تقرير للواقع ، ووصف لما هو كائن . أما النهي فنصب على أصل الربا ومبدئه المجرد ، يتضح ذلك في الآيات الأخرى : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا . وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(٢) » . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ^(٣) » .

ويبلغ الإسلام في تقطيع أكل الربا إلى الحد الذي يجعل خبائثه أكبر من من خبائث الزنا : أكل العرض ، والتدليس في النسب ، والفاشحة في الجماعة . فيقول الرسول الكريم : « إن درهم ربا يأكله الإنسان — وهو يعلم — أشد من ست وثلاثين زنية » !!

يجرى الإسلام في كل هذا على مبادئه في المال والأخلاق ومصالح الجماعة . فالمال ودعة في يد صاحبه ، وهو موثف فيه لخير الجماعة جميعا ، فليس له أن يقلب الوظيفة إضرارا بالناس وابتزازا ، يتحين ساعة احتياجهم ، ويستغل ضعف موقفهم ، فيأخذ منهم أكثر مما أعطاهم ؛ وقد تكون الحاجة هي حاجة الطعام للحياة ، وحاجة الدواء للملاج ، وحاجة النفقة للعلم ولنير العلم ؛ فلما أن يتعطل هذا كله ، وإما أن يتحكم صاحب المال في المحتاج إلى المال ، فيمنحه القليل ، ويسترد منه الكثير ؛ ويظلمه

(٢) سورة البقرة [٢٧٥]

(١) سورة آل عمران [١٢٠]

(٣) سورة البقرة [٢٧٨ - ٢٧٩]

بذلك جهده ، فيكد ويعمل ليؤدى الرباى رباة ، أو يتضاعف الدين عاما بعد عام .
هذا الجزء الفائض يستمتع به صاحب المال ، وهو لم يعمل شيئا سوى أنه
صاحب مال ! إنه العرق والدم يبلغ فيها بشراة ، ويمتصهما في نهم وهو قاعد .
والإسلام الذى يقدر العمل ، ويجعله السبب الأساسى للثراء والربح ، لا يسيخ أن
يفيد المال قاعد ، ولا أن يلد المال المال . إنما يلد المال الجهد ، وإلا فهو حرام !

ويلحظ الإسلام طهارة خلق الفرد كما يلحظ المودة بين الجماعة . فإيا كل الربا
فرد وله خلق وضمير ، وما يشيع الربا فى الجماعة وتبقى فيها مودة وتعارف . والذى
يمنحنى الدينار ليسترده منى دينارين هو علوى ، فما أطيب له نفسا ، وما أحل له
ودا . والتعاون أصل من أصول المجتمع الإسلامى ، يهدمه الربا ويوهن أساسه .
لذلك يكرهه الإسلام .

وثمة حكمة أخرى تبرز لنا فى هذا العصر الحديث لتحريم الربا ، ربما لم تكن
بارزة حينذاك : ذلك أن الربا وسيلة لتضخيم رؤوس الأموال تضخيا شديداً ،
لا يقوم على الجهد ، ولا ينشأ من العمل ؛ مما يجعل طائفة من القاعدين يعتمدون على
هذه الوسيلة وحدها فى تنمية أموالهم وتضخيمها ، فيشيع بينهم الترهل والبطالة والترف
على حساب الكادحين الذين يحتاجون للمال فيأخذونه بالربا فى ساعة العسرة .
وينشأ عن ذلك مرضان اجتماعيان خطران : تضخم الثروات إلى غير حد ، وتفرق
الطبقات علوا وسفلا بغير قيد ؛ ثم وجود طبقة متعطلة مترهلة مترفة لا تعمل شيئا ،
وتحصل على كل شيء ؛ وكأنما المال الذى فى يديها فئاح صيد لصيد المال ، دون أن
تسكف حتى العلم لهذه الفئاح ؛ إنما يقع فيها المحتاجون غفوا ، ويساقون إليها
بأقدامهم تدفعهم الضرورات !

إنما يطل المحتاجون قرضا بلا فائدة ، لأن هذه هى الطريقة التى تنهى المودة ،
وتليق بالروء ، وتكمل التضامن بين الجماعة غنيها وفقيرها ، قادرها وعاجزها ، فلا

فضل المال في ذاته ، إنما هو الانتفاع به والجهد فيه . فوجوده في يد لا يبرر أن تحصل به لقائه على قائمة ، والذي يقترضه هو القى يجهد فيه ، فيجب أن تعود غلة الجهد لصاحب الجهد وأن يعود للمال مفردا — بلا زيادة — لصاحب المال .

وإنه ليستوى أن يكون الدين للاستهلاك أو الإنتاج في عرف الإسلام ؛ فإنه إن كان للاستهلاك أى لينفقه المستدين على حاجاته الضرورية ، فإنه لا يجوز أن يرهق برد فائض عن دينه ، فحسبه أن يرد أصل الدين عند الميسرة ؛ وإن كان للإنتاج ، فالأصل أن الجهد القى يبذله هو القى ينال عليه الربح ، لا للمال الذى يستدينه ، فالمال لا يربح إلا بالجهد ، والجهد هو المولى عليه في الإسلام . فلذلك يحرم الربا في جميع الأحوال ، ويحتم إقراض المستقرض لضروراته في جميع الأحوال .

فإن اقترض المقرض وأعسر « فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ^(١) » وأنا أرى أن الصيغة للأمر لأنها شرط وجواب : « وإن كان ذو عسرة فنظره إلى ميسرة » وهذه الصيغة تفيد الأمر لا الندب ؛ ويجوارها التحبيب في التيسير والسماحة كقول الرسول : « رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى » فالسماحة في الاقتضاء تحفظ للمدين كرامته ، وتقرس للمودة في نفسه لهائنه ، وتحمله على الجهد في الأداء قدر طاقته . . . وقال : « من سره أن ينجيّه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه . » وقال : « من أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله . »

ويفرض الإسلام في مقابل هذا على المدين أن يجتهد في رد دينه ، إبراء لنعته وردا لفضل الإقراض بفضل الوفاء ، وتمكيننا للثقة في المعاملات بين الأفراد : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » فن أخذها يريد أدامها جدد وكسب يكسب ويستزق ، وغالبا ما يكسب المجد الصادق العزيمة ؛ ومن أخذها يريد إتلافها استمر أن يعيش بأموال الناس ، وقد عن العمل والجهد ، فاسترخى وسقطت همته وآمن إلى تلف وجرار . وقال الرسول : « مغل

التي ظلم « وقال رجل : يا رسول الله أرأيت إن قُتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر ، يكفر الله عنى خطايي ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم » فلما أدبر ناداه فقال : « نعم إلا الدين » وهكذا لا يجرى عن الدين القادر على الأداء أن يقاتل فيقتل في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر ، لأن الدين يتلقى بحق الآخرين في عتقه ، لا حق الله وحده ، مادام قادرا على أدائه . فأما العاجز فله من الزكاة نصيب « إنما الصدقات للفقراء ... والنازمين » وعليه تجوز الصدقة ليوفى دينه : عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، قال رسول الله صلى الله عليه : « تصدقوا عليه . فصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرمائه : خنوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » .

ولقد خطأ النبي صلى الله عليه وسلم خطوة أخرى عندما تهيأت له الأموال بعد الفتوح ، فكان يقضى دين المسلمين بعد وفاتهم من المال العام . عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل : هل ترك لدينه قضاء ؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِلَّا قَالَ للمسلمين : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتوح قام فقال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فن توفى من المؤمنين فترك ديننا فملى قضاؤه ، ومن ترك مالا فهو لورثته » .

وهكذا يحرص الإسلام على رد الحقوق لأصحابها ، حرصه على إعانة الضعف والتيسير عليه في الأداء ، فيجمع الأمر من أطرافه ، ويضمن للصالح جميعا ، ويعمل في القسمة بين الحقوق والواجبات .

طرق الإنفاق :

تلك هي الحدود التي يضعها الإسلام لتنمية للمال بالتعامل ، أما إضاعته فلا يدعه كذلك بلا ضوابط ، فصاحب المال ليس حرا في غل يده فيه كما يشاء ، أوفى الإنفاق

منه كما يشاء ، ومع أن مثل هذا التصرف ذاتي ، إلا أن الفرد — في الإسلام — ليس متروكا لذاته يصنع بها ما يشاء ، فله حريته ولكن داخل إطار من الحدود ؛ ثم إنه قلما يكون هناك تصرف شخصي لا علاقة له بالآخرين — وإن لم تكن علاقة مباشرة أو واضحة .

فأليد المغلولة كاليد للسرفة كلتاها لا يقبلها الإسلام ، لما في كليهما من ضرر عائد على النفس وعلى الجماعة : « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ، وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ^(١) » . « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ^(٢) » .

فأما غل اليد فحرمان للنفس من التمتع المشروع ، والإسلام يكلف الفرد تمتع ذاته في الحدود للشريعة ، ويكره للناس أن يُحْرَمُوا في غير محرم ، لأن الحياة لا بد أن تستلغ ، وأن تجمل ، وأن تكون بهيجة في غير لهو ولا إسراف . والإسلام لا يوجب التزمت والزهد والحرمان من طيبات الحياة ؛ فهو يأمر بني آدم بأن يزينوا الزينة اللطيفة كما مر في الآية الكريمة ، ويقول القرآن في لحظة استنكارية بعد ذلك : « قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ . كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَالْإِثْمَ وَالنَّجْسَ يُبَيِّرُ الْحَقُّ ، وَأَنْ تُبَشِّرُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ^(٣) » .

والإسلام يطلب الاستمتاع بمباهج الحياة للعقولة للناس جميعا : كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم . لذلك وجه الخطاب هنا إلى « بني آدم » . فإذا دعا في بعض الأحيان إلى الصبر والرضى فليست هذه دعوة إلى التزهد والحرمان ، إنما هي دعوة لاحتفاظ النفس بطلانيتها على الشدائد إلى أن تزول أو تزال . أما بعد ذلك فكل فرد

[٢١] سورة الأعراف [٢١]

[٢٢] سورة الإسراء [٢٢]

[٢٣] سورة الأعراف [٢٣ — ٢٢]

مطالب بأن يستمتع للمتاع الحلال ؛ والجماعة مطالبة أن تهيب هذا المتاع لأفرادها جميعا ؛ فلا تحرمهم مما يدعوهم الله أن يستمتعوا به في الحياة .

لذلك قرر الفقهاء — وهم الذين يملكون ما دون نصاب الزكاة — نصيبا يعطونه من الزكاة للتوسعة عليهم في الرزق ، لا لمجرد الكفاف ، فهم يملكون الكفاف . ذلك أن الإسلام لا يدعو للكفاف وحده ، إنما يدعو للمتاع بالحياة ، والمتاع فوق الكفاف .

فإذا كان الإسلام يعطى الفقير فضلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما هو فوق ضروراته ، فأولى أن ينق الواجد ، وأن يتمتع بالحياة متاعا معقولا ، وأن لا يحرم نفسه طيباتها ، وهي كثيرة ، لتنبؤ الحياة بهيجة جميلة ، ولتنطلق النفس إلى ما هو فوق الضرورة من التفكير العالى والإحساس الراقى ، والتأمل في الكون والخلق ، والنظر إلى الجلال والكمال . والرسول الكريم يقول : « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » فيمد الشطف والمتربة — مع القدرة — إنكارا لنعمة الله ، يكرهه الله .

هذا كله من ناحية ، ونعمة ناحية أخرى يلحظها الإسلام في حبس المال عن التناول والإففاق ، فحبسه هكذا تمطيل لوظيفته . والجماعة في حاجة إلى تداول أموالها العامة ، لتتمى الحياة في شتى مظاهرها ، وتضمن الإنتاج في أوسع ميادينه ، وتهيب للعاملين وسائل العمل ، وللإنسانية طريق النشاط . وحبس الأموال يعطل هذا كله ، فهو حرام في نظر الإسلام ، لما فيه من تعطيل للصالح الخاص والصالح العام .

أما الإسراف فهو الطرف الآخر ، وهو مفسدة للفرد والجماعة كذلك . ونبادر أولا فنقرر أن إغراق المال في سبيل الله ولو أنى عليه كله ليس إسرافا ، لما مر من حديث الرسول عن جبل الذهب ، وتمنيه أن لو كان له لما أبقي منه مقدار قيراطين ، ولأفقه كله في سبيل الله . إنما الإسراف هو الإسراف في الإففاق على النفس ، وهذا ما عناه الإسلام .

والإسراف بهذا المعنى هو الترف الذى يكرهه الإسلام كراهية شديدة ؛ ويبغض أن يكون المال دولة بين الأغنياء لئلا يؤدي تضخم الثروة لإغاثتها فى سبيله ؛ ويعد مصدر شر لصاحبه وللجماعة التى يعيش فيها ؛ وبهذا يكون منكرا يجب على الجماعة أن تغيره ، وألا عرضت نفسها إلى التهلكة بسببه .

والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية فى كراهة الترف وتحريمه متواترة كثيرة بصفة بارزة ، تشر أنه من أكره الحرام إلى الله ورسوله . والإسلام الذى يحض الناس على التمتع بطيبات الحياة ، ويكره أن يجرموا على أنفسهم وهى لهم حلال ، ويدعو إلى جل الحياة بهيجة مقبولة لا قائمة ولا منبوذة . . . هذا الإسلام نفسه يكره السرف والترف تلك الكراهية الشديدة العنيفة .

فالقرآن يصف للترفين أحيانا بسقوط المهمة وضمف القوة وهبوط الأريحية :
« وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمَنُوا بِهَا وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ ، اسْتَأْذَنُكَ أَوَّلُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ ، وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ » (١) .

وإذا عرفنا حرص الإسلام على الجهاد وحته عليه وتمظيم من يتطوعون له ، أدركنا فى الجانب الآخر كم يحتقر أولى الطول هؤلاء لتخليتهم وقودهم عن صفوف المجاهدين . ولا غرابة فى هذا ، فالترف مترهل ضعيف الإرادة ، ناعم قليل الرجولة ، لم يستد الجهد فسقط همته ، وفترت أريحته ؛ والجهاد يعطل عليه متاعه الشهوانى الرخيص ، ويجرمه لقائمه الحيوانية فترة من الوقت ، وهو لا يعرف قيمة فى الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائنة !

ثم يتحدث أحيانا عن الترفين فى التاريخ ، فإذا هم دائماً يقفون فى سبيل الهدى ، لأنفسهم ولأبناءهم المستضعفين ؛ وما دام هناك متفرون فهناك مستضعفون ، يملقون خيلاهم ، ويمحقون شهواتهم ، ويفنون فيهم فناء الحشرات : « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ ، إِلَّا قَالُوا مُتْرَفُوهُمْ إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ » (٢) . « وَقَالَ لِلَّاهُ

مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا الْآخِرَةِ ، وَأَتَرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا :
 مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ بَأْ كُلُّ عِمَّا تَنَا كُلُّوْا مِنْهُ وَيَشْرَبْ تِمَّا تَشْرَبُوْنَ ، وَلَئِنْ
 أَطَقْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ^(١) » ... « وَقَالُوا : رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا
 سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّوْنَا الْبَاسِلَا ، رَبَّنَا آتِنَا مِنْ الْقَدَابِ ، وَالْعَذَابِ لَعْنَا
 كَبِيرًا^(٢) » ... ولا غرابة في هذا فالترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة
 المريضة ، حريصون على شهواتهم ولذائذهم ، حريصون على أن تكون من حولهم
 حاشية وبطانة خاضعة لنفوذهم ؛ والمهدي والاربعان تحرمهم الكثير مما يحرمون
 عليه ، فهي تحدد لهم سبل اللذات للباح — وهو بالقياس إليهم قليل ضئيل لا يرضى
 مرض نفوسهم وترهل شهواتهم — وترفع قيم الناس جميعاً فلا يكون لهم من السلطان
 المطلق على المستضعفين ، ما يجعلهم أدوات خاضعة وآلات منفذة ؛ وتحرمهم المخدرات
 والأوهام والأساطير التي يسيطرون بها أنفسهم ، ويستولونها في المجتمعات الضالة
 الجاهلة المستسلمة . . . لذلك هم أعداء كل هدى وكل عرفان ، ذلك فضلا
 على ما يصنعه الترف بالضمير ، وما يحدده اللذات التليظ من جود في الشاعر :
 « وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَيَقُولُ : أَلَأَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ عِبَادِي
 هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟ قَالُوا سُبْحَانَكَ ! مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ
 دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ، وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ ، حَتَّى نَسُوا اللَّهَ كَرِهُوا مَا نُوحُوا بِمَا يُرَى^(٣) » .
 فاللذات المترفة الطويل الموروث عن الآباء ينسى الله كره ، ويؤدي إلى الجلب والفضيحة
 والتبذير بأنهم « كانوا قوما بورا » تبذير مصور عجيب عميق الدلالة ، فالأرض البور
 هي الأرض المجذبة التي لا تنتج ولا تثمر ، وكذلك قلوبهم ونفوسهم وحياتهم جذبة
 بآثرة صلبة ، لا تنبض فيها حياة .

والرسول يسمى بيوت الترفين بيوت الشياطين ، لما ينبع فيها من الفساد ولما يخرج

(١) سورة المؤمنون [٢٢ — ٢٤] (٢) سورة الأحزاب [٦٧ — ٦٨]
 (٣) سورة الفرقان [١٧ — ١٨]

منها من الفتنة : « تكون إبلى للشياطين ، وبيوت للشياطين . فأما إبلى الشيطان فقد رأيتها ، يخرج أحدكم بنجيات معه قد أسمنها ، فلا يلو بغيرها منها ، وعم بأخيه قد اطمع فلا يحمله ! وأما بيوت الشياطين فلا أراها إلا هذه الأخص التي تستر الناس بالديباج . وإذا كان رسول الله رآها إبلا للشياطين ، لا حاجة بأصحابها إلى ركوبها . بينما المنقطعون لا يجدون ما يركبون . فنحن نجدوها هنا سيارات فخمة تروح وتندو لتنافه الصنير من الأمور ؛ وألوف لا يجدون أجرة الترام ؛ ومئات لا يجدون حتى أرجلهم للمشي بها فهي مقطوعة ذهبت بها الآفات ! أما البيوت التي رآها عمد في الأخص التي تستر الناس بالديباج ، فنحن نراها ووسائل الترف فيها لم تخطر على قلب بشر في ذلك الزمان !

لا جرم إذن يكون الترف سبب الهلاك على مدى التاريخ . فالترف سبب البطر « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَعِثْنَا مَعِيشَتَهَا . فَتِلْكَ مَسَاكِينُهُمْ لَمْ تَسْكُنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ^(١) » .

ولا جرم يكون الترف سبب العذاب في الآخرة بما يؤدي إليه من معصيات : « وَأَنْحَبُ الشَّامَلُ مَا أَنْحَبُ الشَّامَلِ : فِي سَكْمٍ وَحَمِيمٍ ، وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ، لَهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ، وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ . وَكَانُوا يَقُولُونَ : إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَأَنْتَا لَمَبْعُوثُونَ ، أَوْ آتَاؤُنَا الْآثَاؤُونَ ^(٢) » !

ولكن الهلاك والعذاب لا يصيبان القرد المترف وحده ، بل يصيبان الجماعة التي تسمح بوجود الترفين : « وإذا أردنا أن نهلك قرية ، أمرنا مترفيها ، ففسقوا فيها ، فحق عليها القول ، فدمرناها تدميرا » والإرادة هنا لا تنفذ « الجبرية » بمنها الذي يفهمه العامة ، إنما المقصود جبرية الأسباب والمسببات ، أو القدمات والتتائج ، فإن وجود الترفين في الجماعة ، وسمح الجماعة بوجودهم ، وسكوتها عليهم ، وقودها عن

إزالة أسباب الترف ، وتركها المترفين يفسدون... كل ذلك أسباب تؤدي حتماً إلى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها . وهذا معنى الإرادة في الآية ، أى تتبع النتائج للمقدمات ، وإيقاع المسببات إذا وجدت الأسباب ، حسب السنة التى أرادها الله للكون والحياة . فالجماعة هى المسؤولة عن هذا المنكر الذى يقع فيها . فالترف لا بد أن يؤدي إلى المنكر بحكم وجوده في الجماعة ؛ وقد أثبتنا أن الطاقة الفائضة لا بد لها من متصرف . فهناك مال فائض . وهو طاقة . وهناك حيوية جسد فائضة كذلك . وهى طاقة . وهناك فضلة زمن فائضة بلا عمل ولا تفكير . وهى طاقة . والفتية المترفون والفتيات المترفات ، وهم يمدون الشباب والفراغ والجلدة ، لا بد أن يفسقوا ، ولا بد أن يبحثوا عن مصارف أخرى لطاقة الجسد وطاقة المال وطاقة الوقت ، وغالباً ما تكون مصارف تافهة ، تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقي عند حد التضاعة والميوعة والقذارة الحسية والمعنوية .

وفي الجانب الآخر للمستنلون والمستريحون والمحتاجون ، من تجار الرقيق ، وللمهرجين ، والذبول ، وحواشى المترفين ، ينشرون الدعارة والترهل ، ويرخصون كل قيم الحياة الجادة ، التى لا تروق للمترفين والمترفات .

ثم يسرى الداء إلى سائر مرافق الحياة . . . ثم تكون العاقبة التى لا بد منها وهى شيوع القاحشة فى الأمة ، وانتشار الإباحية ، وترهل الأجسام والعقول ، وانحطاط المعنويات والروحيات . عندئذ يحق أمر الله فيدمر هذه الجماعة تدميراً !

ذلك رأى الإسلام فى جريمة الترف . جريمة تبدأ فردية ، فإذا سكنت عنها الجماعة ، ولم تزل هذا المنكر باليد واللسان والقلب ، آتت الجريمة ثمراتها ، وأفرغ الرواء فى جسم الجماعة ، وعرضها للهلاك فى النهاية ، بحكم ترتيب النتائج على المقدمات ، والمسببات على الأسباب « وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا » (١) .

ولكن ما هو حد الترف والحرام ، وما هو القصد بينهما والاعتدال ؟

نحسب أن حكم البيئة والعرف هو أعدل الأحكام . فنحن إذا رجعنا إلى أول نشأة الإسلام ، وجدنا بيئة محرومة يبدو فيها الشظف والفقر ، ونجد الرسول يحدد الترف بحكم هذه البيئة فيقول : « ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال : بيت يسكنه وثوب يراى عورته وجلف الخبز (ما ليس منه آدم) والماء . . . وينهى عن لبس الحرير : « من يلبس الحرير في الدنيا فلا يكساه في الآخرة » ويروى على — كرم الله وجهه — أن الرسول نهى عن القصص والمصفر من الثياب ؛ كما نهى عن خاتم الذهب . . . كل ذلك للرجال . أما النساء فأبيح لهن الحرير والذهب ، وإن كان الرسول كره لابتغى فاطمة أن تلبس الذهب . . . فهذه خصوصية كان يأخذ بها النبي أهل بيته ولا يلزمها الناس .

ولكننا نحسب أننا لا نخل حراما حين نقول : إن هذا كان منطق بيئة الرسول — عليه الصلاة والسلام — وأن الإسلام لا يدعو إلى الشظف حين لا تدعو إليه ظروف البيئة وأحوال الجماعة ؛ وحقيقة أن لبس الحرير والمصفر من الثياب والمرقش كثيرا ما يبرزى بقيمة الرجال ، ويدعومهم إلى الطراوة ، وبخاصة في زمن الجهاد ، وحين يكون مستوى الجماعة الاقتصادى لا يسمح بهذا التطرى . ولكن الرسول لم يطلق أن يصل الشظف إلى حد المنظر الزرى والإهمال للزى ، فقد روى جابر قال : « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرا ، فرأى رجلا شعنا قد تفرق شعره ، فقال : « أما كان يجد هذا ما يسكن به رأسه ؟ » ورأى رجلا عليه ثياب وسخة فقال : « أما كان يجد هذا ما يفضل به ثوبه ؟ » وروى أبو الأحوص الجششى عن أبيه قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أطوار فقال : « هل لك من مال ؟ » قلت نعم ! قال : « من أى المال ؟ » قلت : من كل — قد آتاني الله ، من الشاء والإبل ، قال : « إذا آتاك الله مالا فليز أثر نعمته وكرامته عليك » .

وقد مر بنا أمر الله لبني آدم : أن يأخذوا زينتهم ، ولا يجرموا الطيبات التى أحلت لهم . فالنبي نستخلصه من هذا أن منطق البيئة له حساب ، وأن مستوى المعيشة العام

للجماعة هو الذى يحدد الترف والحرمان ؛ وحين فتح الله الأمصار على المسلمين وزادت الثروة العامة وارتفع مستوى المعيشة ، تغيرت أزيائهم ، واستمتعوا بما لم يكونوا يستمتعون ، فلم ينكر ذلك عليهم أحد ، إلا أن يتجاوزوا الحد المعقول .

ونضرب بعض الأمثلة مما نشهده فى عصرنا الحاضر . فحين يكون للعامل الأمريكى بيت مجهز بالنور وللاء الساخن ومواقد الكهرباء والغاز ، وجهاز استقبال للإذاعة وسيارة خاصة ، ويكون دخله بحيث يسمح له برياضة أسبوعية هو وأسرته ، أو بزيارة للسينما ؛ لا يكون من الترف أن يكون « البيت الأبيض » مسكنا لرئيس الجمهورية ! وحين لا يجد الملايين من الشعب جرعة ماء نظيفة يكون من الترف — ولا شك — أن يشرب بعض الناس مياه فيشى وإفيان مستوردة من وراء البحار !

وحين لا يجد الملايين المسكن البسيط ، فيتخذون من الصفيح والبوص بيوتا فى القرن العشرين ؛ ولا يحدون الثوب الخشن يسترون به الجسد .. يكون من الترف الحرام أن يكلف مسجد مائة ألف جنيه ، كما يكون من الترف الحرام أن تكسى الكعبة بالخملى الموشى بالذهب ، ولو كانت هى الكعبة وكان هو المسجد ، فالتناس أولى بما ينفق فى هذا السبيل !

وعلى هذا القياس يمكن تحديد الترف والحرمان . فنطق البيثة هو الذى يحكم ؛ ولن يخطئ هذا للنطق فى كثير ؛ فثروة الجماعة العامة ومستوى المعيشة فيها فى كل زمان ومكان يحدد مظاهر الترف ويكشفها ؛ وحس الجماعة قضا يخطئ فى تقدير مثل هذه الأمور . وذلك هو حد الإسلام على اختلاف الأحوال والأزمان .

فريضة الزكاة

والآن فلنتحدث عن الزكاة ، الركن الاجتماعى البارز من أركان الإسلام ، فحديث الزكاة أدخل شيء فى سياسة المال فى الإسلام .

الزكاة حق للمال ، وهى عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعى من ناحية أخرى ؛

فإذا جرينا على نظرية الإسلام في العبادات والاجتماعيات ، قلنا : إنها واجب اجتماعي تعبدى ؛ لذلك سماها « زكاة » والزكاة طهارة ونماء ؛ فهي طهارة للضمير والقمة بأداء الحق المفروض ، وهي طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، ظالم عزيز ، وللك حبيب ، فحين تجود النفس به للآخرين ، إنما تطهر وترتفع وتشرق . وهي طهارة للمال بأداء حقه وصيورته بعد ذلك حلالا . ولأن في الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف حس الإسلام ألا يطلب إلى أهل القمة من أهل الكتاب أداءها ، واستبدل بها الجزية ، ليشاركوا في صفات الدولة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الإسلام إلا أن يختاروها .

والزكاة حق الجماعة في عنق الفرد ، لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحيانا ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف أحيانا ، وبذلك يحقق الإسلام جزءاً من مبدئه العام : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ذلك أن الإسلام يكرم للناس الفقر والحاجة ؛ ويحتم أن ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص حين يستطيع ، ومن مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب . يكرم الإسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية ، ليفرغوا لما هو أعظم ، ولما هو أبقى بالإنسانية ، وبالكرامة التي خص الله بها بني آدم : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَهْدِ وَالْبَيْخِرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ^(١) » .

ولقد كرمهم فضلا بالعقل والباطنة ، وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ، فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الأشواق الروحية ، ولهذا المجالات الفكرية ، فقد سلبوا ذلك التكريم ، وارتكسوا إلى مرتبة الحيوان . لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشرابه غالبا ؛ وإن بعض الحيوان ليختال ويقفز ويمرح ؛ وإن بعض الطير ليفرد ويسقسق فرحا بالحياة بعد أن ينال كفايته من الطعام والشراب .

فأهو يأنسان وما هو بكریم على الله ، ذلك الذى تشتهل ضرورات الطعام والشراب عن التطلع إلى مثل ما يناله الطیر والحیوان ، فضلا عما یجب للإنسان الذى كرمه الله ، فإذا قضى وقته وجهده ، ثم لم یبتل كفايته ، ذلك هى العاطمة التى تهبط به حركات عما أراد به الله ، والتى تعم الجماعة التى یعیش فیها ، بأنها جماعة هابطة لا تستحق تكريم الله ، لأنها تخالف عن إرادة الله .

إن الإنسان خليفة الله فى أرضه ؛ قد استخلفه علیها لبنى الحياة فیها ، وبرقیها ؛ ثم لیجعلها فاضرة بهیجة ؛ ثم لیستمتع بجمالها ونضرتها ؛ ثم لیشكر الله على أنصه التى آتاه . والإنسان لن یبلغ من هذا كله شیئا ، إذا كانت حیاته تنقض فى سبیل اللقمة ولو كانت كافية ، فكیف إذا قضى الحياة فلم یجد الكفاية ؟

ویكره الإسلام أن تكون فوارق الطبقات بین الأمة بنیث تعیش منها جماعة فى مستوى الترف ، وتعیش جماعة أخرى فى مستوى الشظاف ، ثم أن تتجاوز الشظف إلى الحرمان والجوع والعری . فهذه أمة غیر مسلمة ، والرسول یقول : « ما آمن بى من بات شعبان وجاره جوعان وهو یلم » أو یقول : « لا یؤمن أحدكم حتى یحب لأخیه ما یحب لنفسه » . . یكره الإسلام هذه الفوارق لما وراءها من أحتاد وأضغان تحطم أركان المجتمع ؛ ولما فیها من أثره وجشع وقسوة تفسد النفس والضمیر ؛ ولما فیها من اضطراب المحتاجین : إما إلى السرقة والنصب ، وإما إلى القتل وبيع الشرف والكرامة . . . وكلها منحلرات یتحاجى الإسلام بالجماعة عنها .

لهذه الممانى جمیعا شرع الزكاة ؛ وجعلها فریضة فى المال ، وحقا لمستحقیها ، لا تفضلا من مخرجیها ؛ وحدد لها نصابا فى المال یحمل الواجدین جمیعا یشتركون فى أدائها . ذلك أن أقصى حد للإعفاء منها عشرون مثقالا ذهباً أى ما یعادل اثنى عشر جنیها بعلتتا ، ومائتا درهم فضة ، أى ما یعادل ستة جنیهات ، على أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية للملكها وعن الدین ، وحال علیها الجول . وذلك بلیهى لأن

الإنسان لا يطالب بالزكاة وهو مستحق للزكاة ! أما في الزرع والثمار فهي موسمية موقوتة بمواسم الحصاد ؛ وهي في عروض التجارة تقوم بالذهب أو الفضة ، وفي الحيوان بنسب معينة تماثل نسبتها في اللال ؛ وهي ربح المشر على وجه التقريب . أما للمستحقون لها فهم كما نص عليهم في القرآن : الفقراء . وهم الذين يملكون أقل من النصاب ، أو يملكون نصيباً مستغرقاً في الدين ؛ وظاهر أن هؤلاء يملكون شيئاً ، ولكنه شيء قليل ، والإسلام يريد أن ينال الناس كفايتهم ، وشيئاً فوق الكفاية يمينهم على اللع بالدنيا على قدر الإمكان .

وللساكين . وهم الذين لا يملكون شيئاً . وهم بطبيعة الحال أجدر بالمعطاء من الفقراء . ولكني ألمح أن ذكر الفقراء قبلهم في الآية يرمي إلى أن وجود شيء قليل للفقراء لا يكفي ، فكانهم كالساكين ، لأن هدف الإسلام ليس مجرد الكفاف الضروري . ولكن شيء فوق الكفاف كما قدمت .

والعاملون عليها . وهم جباتها ، وهؤلاء — وإن كانوا أغنياء — يسطون جزاء العمل ، فهو راتب الوظيفة ، وذلك داخل في نظام الجهد والأجر ، لا في باب الحاجة وسدها (فإذا أعطتهم الدولة من باب آخر سقط حقهم في الزكاة) .

والمؤلفة قلوبهم . وهم الذين دخلوا في الإسلام حديثاً ، لتقوية قلوبهم ، واجتذاب من عداهم . ولكن هذا المصرف قد أقفل منذ أن أعز الله الإسلام بعد حروب الردة في أيام أبي بكر ، فاعاد الإسلام في حاجة إلى تأليف القلوب بلال . ومع أن هؤلاء قد نصت عليهم آية قرآنية ، فإن عمر لم يجد حرجاً في التصرف . . . (ونحن نحفظ بهذا المثل لنضع به في موضعه) !

وفي الرقاب . وهم الأرقاء للساكنين ، الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال متفق عليه مع مالكيهم تيسيراً لم لينالوا الحرية . . . (وهذا المصرف قد انتهى الآن بحكم الظروف) .

والتامين . وهم الذين استغرق الدين ثروتهم ، على ألا يكون هذا الدين في

فرائض غير الزكاة

ولكن الزكاة ليست وحدها حق للال . . .

وإننا نلاحظ شبه توافق بين من يتحدثون عن الزكاة في هذه الأيام ، على اعتبارها الحد الأقصى الذى يطلبه الإسلام دائماً من رؤوس الأموال ! لذلك ينبغى أن نكشف هذا التوافق ، الذى يتعمده رجال الدين المحترفون !

إن الزكاة هى الحد الأدنى للفروض فى الأموال ، حين لا تحتاج الجماعة إلى غير حصيلة الزكاة . فاما حين لا تفي ، فإن الإسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمنع ولى الأمر سلطات واسعة للتوظيف فى رؤوس الأموال - أى الأخذ منها بقدر معلوم - فى الحدود اللازمة للإصلاح .

ودائرة « المصالح للرسلة » و « سد القرائع » دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار .

ونحن نكتفى فى بيان حدودها بما ورد عنهما فى كتاب : « الإمام مالك » للأستاذ « محمد أبو زهرة » أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول . :

المصالح للرسلة : « إن المصالح التى ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى للمصالح للرسلة ، وكونها أصلاً فقهما موضع نظر بين الفقهاء ، وقد ادعى القرافي أن الفقهاء جميعاً أخذوا بها واعتبروها دليلاً فى الجزئيات ، وإن أنكر أكثرهم كونها أصلاً فى الكلليات ، وقد قال فى ذلك :

« للصلحة للرسلة ، غيرنا يصرح بإنكارها ، ولكنهم عند التفريع تجدهم يطولون بمطلق للصلحة ، ولا يطالبون أنفسهم عند الفروق والجوامع بإيداء الشاهد لها بالاعتبار ، بل يعتمدون على مجرد الناسبة ، وهذا هو للصلحة للرسلة » .

« وسواء أصبحت تلك الدعوى أم لم تصبح ، فمن المؤكد أن اعتبار المصالح التى

لا يشهد لها نص خاص بالاعتبار — نظر العلماء إليها يختلف ، فإن لم يكن في أصل الأخذ ، فلي الأقل في مقدار الأخذ ، كما يحسب القرافي .

» وقد اختصت أقوال العلماء في ذلك إلى أربعة أقسام :

» (القسم الأول) الشافعية ومن نحاً نحوم ، وهؤلاء لا يأخذون بالمصالح المرسلة التي لا يوجد شاهد من الشارع باعتبارها ، لأنهم لا يأخذون إلا بالنصوص ، والمحل عليها بالقياس الذي يكون أساسه وجود ضابط يضبط ما بين الأصل والقرع ، أي ما بين النصوص عليه ، والملحق به ، وإن سائرنا القرافي فإننا نقول : إنه يندر أن يأخذوا بمصلحة مرسلة من غير قياس .

» (القسم الثاني) الحنفية ومن شاكلهم ممن يأخذون بالاستحسان مع القياس ، فإن الاستحسان مهما يكن قولهم فيه لا يخلو من اعتماد على المصالح المطلقة ، ولو أنصفنا الحقيقة قلنا : إن محيى للمصالح في استنباطهم أكثر من الشافعية ، وإن كان القدر في ذاته قليلا ، حتى لم تحسب تلك المصالح أصلا من أصولهم لندرة اعتمادهم المجر عليها .

» (القسم الثالث) التلدة في الأخذ بالمصالح ، حتى قدموا المصلحة على النص في معاملات الناس ، واعتبروها مخصصة له ، بل اعتبروها مخصصة للإجماع ، أي أن العلماء إذا أجمعوا على أمر بنص ، ووجد مخالفاً للمصلحة في بعض وجوهه قدم اعتبار للمصلحة ، واعتبر ذلك أيضاً تخصيصاً ، وقد قال هذا القول الطوفي .

» (القسم الرابع) المعتدلون ، وهم الأصح بصراً ، وأولئك اعتبروا المصالح المرسلة في غير موارد النص المقطوع به ، وأولئك أكثر للمالكية .

» وكان مالك في أخذه بالمصالح المرسلة أصلاً مستقلاً متبعا لا مبتدعا :

١ — » فقد وجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومون بأمر من بعده لم تكن في عهده ، فجمعوا القرآن الكريم في المصحف ، ولم يكن ذلك في عهد الرسول ، لأن المصلحة تفاضتهم ذلك الجمع ، إذ خشوا أن ينسى القرآن بموت حفاظهم ،

وقد رآهم عمر رضى الله عنه يتهاقون فى حرب الردة ، فخشى نسيان القرآن بموتهم فأشار على أبى بكر يجمعه فى المصنف ، واتفق الصحابة على ذلك وارتضوه .

٢ — « واتفق أصحاب الرسول من بعده على حد شارب الخمر ثمانين جيلة مستدين فى ذلك إلى المصالح ، أو الاستدلال المرسل ، إذ رأوا الشرب ذريعة إلى الافتراء وقذف المحصنات ، بسبب كثرة المذيان .

٣ — « واتفق الخلفاء الراشدون على تضمين الصناعات ، مع أن الأصل أن أيديهم على الأمانة ، ولكن وجد أنهم لو لم يضمنوا لاستهانوا بالمحافظة على أمتة الناس وأموالهم ، وفى الناس حاجة شديدة إليهم ، فكانت المصلحة فى تضمينهم ، ليحافظوا على ما تحت أيديهم ؛ ولذلك قال على فى تضمينهم : « لا يصلح الناس إلا ذلك » .

٤ — « وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يشاطر الولاة الذين يتهمهم فى أموالهم ، لاختلاط أموالهم الخاصة بأموالهم التى استغادوها بسلطان الولاية ، وذلك من باب المصلحة المرسلة أيضا ، لأنه رأى فى ذلك صلاح الولاية ، ومنهم من استغلال سلطان الولاية لجمع المال . وجبر المفاسد من غير حل .

٥ — « وحكى عنه رضى الله عنه أنه أراق اللبن المنشوش بالماء ، تأديبا للناس ، وذلك من باب المصلحة العامة ، لكيلا يشربوا الناس .

٦ — « وقد نقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قتل الجماعة بالواحد إذا اجتبر كوا فى قتله ، لأن المصلحة تقتضى ذلك ، إذ لا نص فى الموضوع ، ووجه المصلحة لأن القتل معصوم ، وقد قتل عددا ، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص ، واتخاذ الاستمانة والاشتراك ذريعة إلى السعى بالقتل ، إذا علم أنه لا قصاص فيه ، فإن قيل : هذا أمر يدعى ، وهو قتل غير القتال ، لأن كل واحد لا يمد قاتلا بمفرده ، قيل فى رد ذلك إن القتال : الجماعة من حيث الاجتماع ، قتلها كلها قتل كالقتال بمفرده ، إذ القتل مضاف إليها كإضافته إلى الشخص الواحد ، فبزل الأشخاص المجتمعون

لنرض القتل منزلة الشخص الواحد ، وقد دعت إلى هذا المصلحة ، إذ فيه حقن الدماء ، وصيانة المجتمع . . .

« ومن ملاحظة المصلحة في المسائل العامة أنه إذا خلا بيت المال ، أو ارتفعت حاجات الجند ، وليس فيه ما يكفيهم ، فلإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ، أو يكون فيه ما يكفي ، ثم له أن يعمل هذه الوظيفة في أوقات حصاد الغلات ، وجنى الثمر ، لكيلا يؤدي تخصيص الأغنياء إلى إيمحاء قلوبهم . ووجه للمصلحة أن الإمام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكة ، وصارت الديار عرضة للفتنة وعرضة للاستيلاء عليها من الطامعين فيها ، وقد يقول قائل : إنه بدل أن يقوم الإمام بفرض هذه الوظيفة يستقرض لبيت المال ، وقد أجاب عن ذلك الشاطبي فقال : « الاستقرض في الأزمات ، إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شيء ، وضعفت وجوه الدخول بحيث لا يفتى ، فلا بد من جريان حكم التوظيف » .

القرائن : « القرينة معناها الوسيلة . ومعنى سد القرائن رضا ، ومؤدى الكلام أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالقاحشة حرام ، والنظرة إلى عورة الأجنبية حرام ، لأنها تؤدي إلى القاحشة ؛ والجمعة فرض ، فالسعي لها فرض ، وترك البيع لأجل السعي فرض أيضا ؛ والحج فرض ، والسعي إلى البيت الحرام وسائر مناسك الحج فرض لأجله .

« والأصل في اعتبار سد القرائن هو النظر في مآلات الأفعال ، وما تنهي في جعلتها إليه ، فإن كانت تتجه نحو المصالح التي هي المقاصد والثبات من معاملات بني الإنسان بعضهم مع بعض كانت مطلوبة بمقدار يتناسب طلب هذه المقاصد ، وإن كانت لا تساويها في الطلب . وإن كانت مآلاتها تتجه نحو المقاصد ، فإنها تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المقاصد ، وإن كان مقدار التحريم أقل في الوسيلة .

« والنظر في هذه المآلات لا يكون إلى مقصد العامل ونية ، بل إلى نتيجة العمل وثمرته ، وبحسب النية يثاب الشخص أو يعاقب في الآخرة ، وبحسب النتيجة والثمره يحسن النسل ، أو يقيح ، ويطلب أو يمنع ، لأن الدنيا قامت على مصالح الباد ، وعلى القسطاس والعدل ، وقد يستوجبان النظر إلى النتيجة والثمره دون النية المحتسبة ، والقصد الحسن ، فمن سب الأوثان مخلصا لعبادة الله سبحانه وتعالى ، فقد احتسب نيته عند الله في زعمه ، ولكنه سبحانه وتعالى نهى عن السب إن أثار ذلك حق المشركين ، فسبوا الله تعالى ، فقد قال تعالى : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » هذا النهى الكريم كان الأمر للملاحظ فيه هو النتيجة الواقعة ، لا النية الدينية المحتسبة . ونرى من هذا أن النفع فيما يؤدي إلى الإثم ، أو إلى الفساد ، لا يتجه فيه إلى النية المخلصة قطع ، بل إلى النتيجة المثمرة أيضا ، فيمنع لنتيجته ، وإن كان الله قد علم النية المخلصة .

« وقد يقصد الشخص الشرب فعل المباح ، فيكون آثافيا بينه وبين الله ، ولكن ليس لأحد عليه سبيل ، ولا يحكم على تصرفه بالبطلان الشرعى ، كن يرخس في سلته ، ليضر بذلك تاجرا ينافه ، فإن هذا بلا شك عمل مباح ، وهو ذريعة إلى إثم ، هو الإضرار بغيره ، وقد قصده ، ومع ذلك لا يحكم على عمله بالبطلان بإطلاق ، ولا يقع تحت التحريم الظاهر الذى يتفذه القضاء ، فإن هذا العمل من ناحية النية ذريعة للشر ، ومن ناحية الظاهر قد يكون ذريعة للنفع العام والخاص ، فإن البائع بلا شك ينفع من بيعه ، ومن رواج تجارته ، ومن حسن الإقبال عليه ، وينفع العامة من ذلك الرخص ، وقد يدفع إلى تنزيل الأسعار .

« فبدأ سد الفرائع لا ينظر قطع النيات والمقاصد الشخصية كما رأيت ، بل يقصد مع ذلك إلى النفع العام أو إلى دفع الفساد العام ، فهو ينظر إلى النتيجة مع القصد أو إلى النتيجة وحدها .

« وقد ثبت أصل الذرائع بالقرآن والسنة . أما القرآن فقوله تعالى : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » ، فيروى أن المشركين قالوا لتكفن عن سب آلهتنا ، أو لنسب إلهك ، وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ، وَلَكِنْ قُولُوا أُنْظِرْنَا وَاسْمِعُوا » ، لأن قصد المسلمين كان حسنا ، ولكن اليهود اتخذوه ذريعة إلى شتمه عليه السلام .

« أما السنة فإن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وفتاوى أصحابه فيها كثيرة ، منها كفه صلى الله عليه وسلم عن قتل المنافقين ، لأنه ذريعة إلى قول الكفار : إن محمدا يقتل أصحابه .

« ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المقرض عن قبول الهدية من اللذين حتى يحسبها من دينه ، وما ذلك إلا ليتخذ ذلك ذريعة إلى تأخير الدين لأجل الهدية ، فحكون رباً ، فإنه يعود إليه ماله ، وقد اكتسب الفضل الذي آل إليه بالإهداء ؛ ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تقطع الأيدي في الغزو ، لئلا يكون ذريعة إلى اتجاه المخلود إلى المحاربين ، فيفر إليهم ؛ ولئلا يفتكهم في الغزو ، حتى لا تدفع حرارة الضرب إلى الضلال ، وهو منه قريب . ومنها أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ورثوا الملققة طلاقاً باتناً في مرض اللوت ، حيث يتهم بقصد حرمانها من الميراث ، وإن لم يثبت قصد الحرمان ، لأن الطلاق ذريعة .

« ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاحتكار ، وقال : « لا يمتكر إلا خاطئ » ، فإن الاحتكار ذريعة إلى أن يضيق على الناس ، وكل ما يبعد ضروريا لم ، ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس ، كأدوات الزينة ونحوها ، مما لا يدخل في الضروريات ولا الحاجيات .

« ومنها أنه صلى الله عليه وسلم منع للتصدق شراء صدقته ، ولو وجدها تباع في السوق ، سدا لذريعة العود فيها خرج عنه فله ولو بعوضه ، وإن للتصدق إذا منع من أخذ صدقته بعوضها ، فأخذها بغير عوض أشد منعاً ، وإن في تجويز أخذها بعوض

خريمة إلى التحايل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله ، ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها ، ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء من حاجته ، فيسمح نفسه بالبيع .
« وهكذا كثرت الآثار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وقد ساق ابن القيم في أعلام الموقعين نحو تسعين شاهداً من الآثار ، ثبت فيها النهي سداً للذرائع .

« ولقد عدت الذرائع في شرائع الإسلام نصفها » .



مبدأ للصالح المرسله ، ومبدأ للذرائع ، عند تطبيقهما في محيط أوسع ، يمنحان ولى الأمر سلطة مطلقة لتدارك كل المضار الاجتماعية ، بما في ذلك « التوظيف » في الأموال . التوظيف بلا قيد ولا شرط إلا رعاية الصالح العام للأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة .

فبدأ حق الملكية الفردية في الإسلام ، لا يمنع تبعاً لهذا أن تأخذ الدولة نسبة من الربح أو نسبة من رأس المال ذاته ، غير محدودة بنسبة معينة — كما هو الحال في الزكاة — بل مطلقة لا حد لها لإلتحقيق المصلحة العامة .

وبيان هذا ضرورى ، لكشف هذا التواطؤ الذى يبدو فى تركيز القول كله حول الزكاة . كأنها هى كل حق المال فى الإسلام ، وكشف أولئك المحترفين الذين يشتررون بآيات الله ثمنًا قليلاً . وما يأتون به فى بطونهم إلا النار !

من الواقع التاريخي في الإسلام

هناك ما يصلح أن نطلق عليه بإطمئنان : « روح الإسلام » !
هذا الروح يستشره من يتتبع طبيعة هذا الدين وتاريخه على السواء ؛ ويحسه
كامنا وراء تشريعاته وتوجيهاته ، مستكنا في هذه التشريعات والتوجيهات . . ومع أن
هذا الروح واضح قوى ، بحيث لا يملك الإنسان نفسه من التأثير به ، والاستغراق في
جوهه ، إلا أنه — ككل شعور كلي عميق ، أو فكرة كلية عالية — يصعب التعبير
عنه في عبارات محدودة . فهو يتجلى في الاتجاهات والأهداف ، وفي الحوادث والوقائع ،
وفي السلوك والشعائر ؛ ويصعب ضبطه في قالب من اللفظ محدود .

هذا الروح هو الذي يرسم الأفق الأعلى الذي يتطلب الإسلام من ممتقيه أن
يتطلعوا إليه ، وأن يحاولوا بلوغه ، لا بتنفيذ القرائن والشعائر فحسب ، ولكن بالتطلع
الذاتي لما هو فوق القرائن والشعائر . . . وهذا الأفق غير للرتقى ، وأعسر من
ارتقائه الثبات عليه ! لأن نوازع الحياة البشرية ، وضغط الضرورات الإنسانية
لا يطوعان للأكثرين من الناس أن يرقوا إلى هذا الأفق العالي ، ولا أن يصبروا
عليه طويلا ، إن ارتقوا إليه في فورة من فورات الشوق والتطلع ؛ فلهذا الأفق تكاليفه
المسيرة ، وهي تكاليف في النفس والمال ، وفي الشعور والسلوك . ولعل أشدهم التكاليف
مؤونة هو تلك اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرفقة
التي يثيرها في شعوره ، تجاه الحقوق والواجبات ، لذاته وللجماعة التي يعيش فيها ،

والإنسانية التي ينتسب إليها ، والمخالقي التي يراقبه في الصنيرة والكبيرة ويعلم سره ونجواه .

ولكن صعوبة هذا المرتقى ، وتندر الاستواء عليه طويلا لا يعني أن الإسلام فكرة شاعرية خيالية ، ومثل وجداني تدركه الأشواق وتقتصر دونه الأعمال ، فذلك الأفق الأعلى الذي تتحدث عنه لا يكلفه كل إنسان في جميع الأزمان ؛ إنما هو هدف مرسوم لتحاوله البشرية اليوم ، كما تحاوله غدا ، وكما حاولته بالأمس ، قبلت إليه أحيانا ، وقصرت عنه أحيانا . وهو مثل فيه من الثقة بالإنسان وضميره وطاقاته قدر كبير ، وفيه الدليل على أن الإنسانية غير ميؤوس منها في المستقبل القريب أو البعيد . ودون ذلك مجال فسيح للعمل والواقع المستطاعين للأكرين و« لا يكلف الله نفسا إلا وسعها »^(١) وسماحة الإسلام تقبل من الجميع ما يستطيعون في حدود مرسومة ، لا تهبط عنها الحياة « ولكل درجات مما عملوا »^(٢) والطريق إلى الأفق الأعلى أبدا مفتوح .

ولقد كان لذلك الروح الذي أشرنا إليه أثر في واقع الإسلام التاريخي ، فاستحال الإسلام — وهو فكرة ومعنى — شخصيات ووقائع ؛ ولم يعد نظريات مجردة ، ولا مجموعة إرشادات ومواعظ ، ولا مثلا وأخيلة ؛ إنما عاد نماذج إنسانية تعيش ، ووقائع عملية تتحقق ، وسلوكا وتصرفات تشهد بالعين ، وتسمع بالأذن ، وترك آثارها في واقع الحياة ، وفي أطوار التاريخ ؛ فكأنما كان روحا سحريا يتلبس بهذه الشخصيات فيحولها ، وبصوغها صياغة جديدة ، وينشئها نشأة أخرى .

وهذا هو التفسير الأصدق لكل هذا الحشد من الشخصيات المعجبة التي احتفظ بها تاريخ الإسلام في نشأته ، وعلى مدى عصوره ، ولكل تلك الوقائع والأحداث التي يكاد المرء يحسبها أساطير ابتدعها خيال ملحق ، ولم تكن ذات يوم حقائق سجلها الواقع ، ووعاها التاريخ .

ونماذج التطهر الروحي ، والشجاعة النفسية ، والتضحية للموت ، والفناء في الفكرة ، والومضات الروحية والفكرية الباهرة ، والبطولات الحية في شتى مناحي الحياة . . لا يكاد يحصيها التاريخ .

ولابد أن نقد الصلة جلية بين هذه البطولات والخوارق المنتشرة على مدار التاريخ ، وبين روح الإسلام القوى الفعّال ، الذى يعد مصدر هذه الطاقة للنبذة فى أطوارها جميعا .

أما دراسة هذه البطولات والخوارق مفرقة ، دون وصلها بهذا النبع الأصل ، فأخشى أن تكون ناقصة ومضللة عن الحقائق الأساسية فى الكون والحياة ، برجعها سر عظمة كل شخصية إلى عبقرية خاصة بها ، وإهمال الروح الأول للشع للؤثر ، ذلك الروح الذى مس أرواح الأبطال ، كما مس عجلة الزمن ، وطبائع الأحداث ، ودفعها جميعا فى تيار حى قوى جيش ، تنفس فى لجة العبقريات والوقائع والأحداث ! ولن نكون مخطئين حين نرد انبعاث هذه العبقريات كلها ، و بروز تلك البطولات جميعها ، إلى فعل ذلك الروح القوى ؛ فهو حركة كونية شاملة ، تتوافق مع هذه الطاقات ، الفردية فى الظاهر ، الكونية فى الحقيقة . ومقياس عظمة كل عبقرية منفردة هو استعدادها لتلقى ذلك الفيض الكونى ؛ فلا عجب أن كانت أكبر عظمة هى نبوة محمد بن عبد الله ؛ فعلى التى تلقت ذلك الفيض كله واستوعبته ؛ وأطلقت تلقية كاملا والصبر عليه طويلا ، لم تضعف عن الاطمئنان إلى أمّته الأعلى خلال عمر كامل سوى مرة عارضة أو مرتين ، نبه الله إليهما نبيه فى عتاب شديد ؛ وفيما عداهما أطلقت هذه النفس البشرية أن تصمد لتلك الفيض الكونى ، لأنها فى صميمها قوة كونية لا طاقة فردية .

ثم تتدرج العظائم تحت أفق النبوة ، فى أصحاب محمد ، وفى معتقى دينه على مدار التاريخ ، كل بقدر ما فيه من استعداد لتلقى ذلك الروح الكامن ، فى ذلك الدين العظيم .

هذه النظرة الشاملة هى التى تكشف لنا عن مس ذلك الروح لأرواح البشر ؛ وما نبه من عبقریات ؛ وما أبرز من بطولات ؛ وما حول من مجرى التاريخ الإنسانى على وجه العموم .

وإننا نملك أن نرى الآثار الواضحة لمس ذلك الروح في أحداث التاريخ الكبرى كما نراها في حوادث السلوك اليومية . والعظمة الروحية لا تقاس بالكم والمساحة ، بل بالنوع والدلالة . فالعظمة التي تتجلى في غلبة خفة من عرب الجزيرة على إمبراطورين كسرى وقيصر في فترة زمنية لا تظهر لها في القصر ، لا نبخسها قدرها إذا نحن قسناها إلى العظمة التي تتجلى في صبر بلال العبد الحبشي ، على إيذاء قريش إيذاء فوق طاقة البشر احتمالاً ، لتفتنه عن دينه وهو عليه ثابت ، يرمضه حر الحجارة المحماة وثقلها على بطنه وصدره ، مع الجوع والعطش والإيذاء ، فما يزيد على قوله « أحد . أحد » في وقعة هذا العذاب الذي لا يطاق .

وإن هذا الروح هو الذي يمس «رجل الشارع» لا مال له ولا جاه ، فيقف به أمام السلطان القادر القاهر ، يحبه بكلمة الحق لا يخشى في الله لومة لائم ؛ كما نلسه في الخليفة الراشد ، تدن له الممالك ، وهو على حاله من القناعة والسمو والتواضع . . . كلاهما يفتقر من معين واحد ، هو ذلك الروح القوى للوثر العميق .

وعلى ذكر غلبة العرب على إمبراطوريتي كسرى وقيصر ، يجب أن نحسب حساب ذلك الروح وانتصاره على القوى المادية الضخمة المرصودة في طريقه ، المحشودة في الإمبراطوريتين الضخمتين ، والتي لم يكن العرب أكفاء لها بغير ذلك الروح . فانتصار الإسلام هنا هو انتصار فكرة روحية تجمعت النفوس البشرية ؛ وإن فيه لتأييداً قوياً لتفسير الروحي للتاريخ ، لا تقف أمامه التفسيرات المادية ، لأنها تعجز لا بحالة عن تحليل ذلك الانتصار الغريب .

على أن النقطة النفسية البعيدة التي قلها الإسلام لعرب الجزيرة في الشعور والسلوك ، وفي الأهداف والغايات ، وفي التنظيم الاجتماعي والاقتصادي . . . لا تقل دلالة في هذا المجال عن دلالة الفتح ، بل هي أوضح وأقوى . فأى تطور اقتصادي تم في حياة الجزيرة بين مبعث محمد ووفاته ، أحدث هذا الانقلاب كله في التفكير والشعور والتنظيم والتوجيه ؟ إنما هي الفكرة الروحية التي صنعت كل هذه الأعاجيب .

وإنه ليصعب في هذا المجال أن نعرض هذا الانقلاب ؛ فحينئذ من هذه اللحظة التي شهد بها شاهد من العرب أنفسهم في ذلك الزمان ، أمام شهود من منكرى هذا الدين ، فلم يجدوا لهم ردا يكذبه فيما يقول . ذلك حين هاجر بعض المسلمين إلى الحبشة فرارا بدينهم من إيذاء قريش أوائل الدعوة الإسلامية ؛ فخشيت قريش أن يكون في ذلك للهجرة متنفس للمسلمين ؛ فبعثت بسفيرين من لديها إلى نجاشي الحبشة ليردا أولئك المهاجرين ، وهما عمرو بن العاص وعبد الله بن أبي ربيعة قالا : « أيها الملك . إنه قد سَوَّى إلى بلدك مناغلان سفهاء ، فارقوا دين قومهم ولم يدخلوا في دينك ، وجاءوا بدين ابتدعوه لا نعرفه نحن ولا أنت . وقد بَعَثْنَا إليك فيهم أشراف قومهم من آبائهم وأعمامهم وعشائرم ، لتردم إليهم ، فهم أعلى بهم عينا ، وأعلم بما عابوا عليهم وعاتبهم فيه » .

فلما سأل النجاشي المسلمين : « ما هذا الدين الذي فارقم به قومكم ، ولم تدخلوا به في ديني ولا في دين أحد من هذه الملل ؟ » كان جواب جعفر بن أبي طالب : « أيها الملك . كنا قوما أهل جاهلية ، نعبد الأصنام ، ونأكل الميتة ، ونأتي الفواحش ، وقطع الأرحام ، ونسئ الجوار ، ويأكل القوي منا الضيف .. فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولا منا ، نعرف نبيه وصدقه وأمانته وعفافه ؛ فبعثنا إلى الله لنوحده ونعبده ، ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان ؛ وأمرنا بصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وصلة الرحم ، وحسن الجوار ، والكف عن المحارم والفساد ؛ ونهانا عن الفواحش ، وقول الزور ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات ؛ وأمرنا أن نعبد الله ولا نشرك به شيئا ؛ وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام .. الخ . ولقد كان السفيران حاضرين ، وفيهما عمرو ، لا يتقصه طول اللسان ولا سعة الحيلة ، فلم يكذبا جفرا في تصويره لحال الجزيرة قبل الإسلام ، ولحقيقة الدين الجديد ومثله ؛ فهي صورة صحيحة صادقة لما كان وما صار .

تلك شهادة من بطون التاريخ عن الجزيرة العربية ، وهذه شهادة أخرى من

رجل غير مسلم في العصر الحديث عن العالم كله إذ ذاك ، يقول « ج . هـ . دينسون » .
في كتابه « Emotions as the Basis of Civilisation » (المواقف كأساس
للحضارة) :

« في القرنين الخامس والسادس كان العالم المتدين على شفا جرف هار من
القوضى ، لأن العقائد التي كانت تبين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك
ثم ما يستد به مما يقوم مقامها ؛ وكان يبدو إذ ذاك أن المدنية الكبرى التي تكلف
بناؤها جهود أربعة آلاف سنة مشرقة على الضحك والانحلال ؛ وأن البشرية توشك
أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من المهجبة ، إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون
ولا نظام . أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على القرقة والانهيار بدلا من
الاتحاد والنظام ^(١) . وكانت المدنية كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله ،
واقفة تقوّم وقد تسرب إليها الطبع حتى اللباب . . وبين مظاهر هذا الفساد الشامل
ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه ^(٢) » .

وبعد فإن الحديث يطول ، وليس موضوع هذا الكتاب هو « الإسلام » إنما
هو « العدالة الاجتماعية في الإسلام » فبحسبنا إذن أن نعرض نماذج من الواقع
التاريخي في هذا الموضوع الخالص .

ولسكتنا لن نبدأ النماذج في هذا الاتجاه حتى نعرض بعضها في شأن آخر أعمق .
في ضمير الإسلام ، وعليه قامت كل أساس الإسلام .
قلنا منذ قليل عن تلك اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ،

(١) سبق أن قلنا إن أوروبا لم تكن مسيحية في يوم من الأيام - فهذا الانهيار والتفريق الذي يعبر
إليه للؤلف لم ينشأ من طيبة المسيحية - بل من تصور الأوربيين للمسيحية .

(٢) من كتاب الإسلام والنظام الطلي الجديد ، تأليف مولاي محمد علي وترجة الأستاذ أحمد
جودة الحار .

والحساسية المرفهة التي يثيرها في شعوره . ولقد حفظ الواقع التاريخي للإسلام نماذج لتلك اللحظة الداعمة ، ولهذا الحساسية المرفهة ، أكثر من أن تأتي هنا بها ، والنماذج القليلة المنوعة تتقن عن الكثير .

عن بريدة قال : « جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال : ويحك ! ارجع فاستغفر الله وتب إليه . قال فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرني . فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . حتى إذا كانت الرابعة قال رسول الله : ثم أطهرك ؟ قال : من الزنا . فسأل رسول الله : أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس بمجنون . فقال : أشرب خمرًا ؟ فقال رجل فاستنكحه فلم يجد منه ريح خمر : فقال أزييت ؟ قال نعم ! فأمر به فرجم . فلبثوا يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استغفروا لماعز بن مالك ، لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم . ثم جاءت امرأة من غامد من الأزد ، قالت : يا رسول الله طهرني . فقال : ويحك ! ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه . قالت : تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك ؟ إنها حلي من الزنا ! فقال : أنت ؟ قالت نعم ! قال لها : حتى تضحي ما في بطنك . قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد وضعت النامدية ، قال : إذن لا ترجعها وندع ولدها صغيرا ليس له من ترضعه . فقال رجل من الأنصار فقال : إلى رضاعه يا نبي الله . قال فرجعها . وروى أنه قال لها : اذهبي حتى تلدى . فلما ولدت قال : اذهبي فأرضيه حتى تنطليه ، فلما فطمته أته بالصبي في يده كسرة خبز ، قالت : هذا يا نبي الله قد فطمته . وقد أكل الطعام . فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحرق لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجوها . فيقبل خالد بن الوليد بمحجر قرى رأسها ، فتتضحق الدم على وجه خالد ، فسبها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلا يا خالد ، فوالتي نفسي بيده ، لقد تاب توبة لو تابها صاحب مكس لتفر له ، ثم أمر بها فضلى عليها ودفنت » .

فهذا ماعز بن مالك وهذه صاحبه ؛ ولم يكن أحدهما أو كلاهما ليجهل العقاب .
الأليم الذى يناله ، والمصير الشنيع الذى يحل به ؛ ولم يكن أحد قد رآهما لتثبت عليهما
الجرعة ؛ ولكنهما يلحان على الرسول ، كلما شامت رحمته ورحمة الإسلام أن يدرأ
عنهما الحدود بالشبهات ، أصرا وألحا ، وأغلقا على أنفسهما جميع الأبواب وللنافذ ؛
بل زادت المرأة أن تحبه محمداً رسول الله بأنه يريد أن يردها كما رد ماعز . أن كانت
تتكاد تنهم رسول الله بالتهاون فى دينه !

لم هذا كله ؟ . . . فى قوله وقولها : « طهرنى يا رسول الله » ما يشير إلى الباعث .
القوى الذى يطلب فى أنفسهما على رغبة الحياة . إنها يقظة ضمير وحساسية
الشعور . إنها الرغبة فى التطهر من الإثم الذى لم يطلع عليه أحد إلا الله . إنه الحياء
أن يلقيا الله غدا لم يطهرا من ذنب ارتكبه .

ذلك هو الإسلام . فى حساسيته للرهقة تبدو فى ضمير الجانى ، وفى رحمته العميقة
تبدو فى رد محمد لهما ، وتلس المخرج لكلهما ، وفى حرمة يبدو فى تنفيذ العقوبة عند
ثبوت التهمة ، لا يقفه نبل الاعتراف ولا عظم التوبة ، لأن الجانى والشارع يلتقيان
هنا عند الرغبة فى قيام هذا الدين على أساسه الركين .

فهذه فى الحدود . فكيف بها فى الاعتبارات الاجتماعية التى يضحي أحيانا فى
سبيلها بالحياة ؟

إنها قصة عزل خالد عن إمارة الجيش فى الشام ، وتوليها أبا عبيدة . وخالد هو
القائد الذى لم يهزم إلى ذلك اليوم فى موقعة قط ، وهو العربى المزهو بنفسه ونسبه
واتصاراته . . خالد هذا يزل من الإمارة ، فلا يضطن ، ولا تأخذه العزة فينسحب
من اللبدان — ولا يحاول الثورة — بل يظل فى المعركة بالمزيمة ذاتها ، وبالرغبة
فى نصر دين الله ، والاستشهاد فى سبيل الله ، لا يلقى بالا إلى هذه الاعتبارات كلها
فى الموقف ، لأن اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية
المرهفة التى يثيرها فى ضميره ، فوق كل الاعتبارات وفوق كل اللابسات .

ولهذه الواقعة دلالتها في الجانب الآخر . جانب عمر بن الخطاب . لقد كان عزله خالد نتيجة هذه الحساسية المفرطة نفسها . فلقد أخذ على خالد في خلافة أبي بكر أشياء ، ثار لها ضميمه ، وهاجت لها حساسيته . أخذ عليه تسرعه في قتل مالك ابن نورة ، وإعراسه بعد ذلك بامرأته ؛ كما أخذ عليه بعدها حادثة قريبة منها هي زواجه من ابنة مجاعة في حرب مسيلة الكذاب ، غداة مقتل ألف ومائتين من خيرة الصحابة في هذه الحرب . . فلم يشفع له عنده فيما اعتقد من خطئه ، أن كان أكبر القواد وأكثرم انتصارات ؛ والأمة الإسلامية على أبواب حروب ضخمة في الشام والعراق ؛ وهي أحوج ما تكون إلى عبقرية خالد التي لانهزم أبداً . فلم يكن شيء من ذلك بقادر على أن يسكن من حساسية ضمير عمر بخطأ خالد الفاحش ؛ وبضرورة إبعاده عن إمارة الجيش ، ثم عن الجيش كله . وقد انضم إلى هذه الحوادث كلها أن طريقة خالد في استتلاله بما يوكل إليه من الأمور ، لا تتفق وخطه عمر وطبيعته من الإشراف على الدقائق والجزيئات ، استجابة لحساسية ضميره بالتبعت .

ولسائل أن يسأل : ولم أبق أبو بكر على خالد إذن وهذا خطؤه ؟
إن أبا بكر لم يسؤ ظنه بخالد إلى الحد الذي بلغه ظن عمر ؛ فقد رأى أنه أخطأ في التأويل ، ولم يقصد خطيئته ولا إثمها ؛ فوسعه غفوه ، وإن غضب على فعلته ، وبخاصة الثانية ، فكتب له كتابا « يقطر دما » . ولكن لما كانت عقيدته أن عمل خالد يقع في دائرة الخطأ المنفور ، عفا عنه وأبقاه .

هذا هو التفسير الصحيح الذي يتفق وحساسية الدين الإسلامي في تلك الفترة . وأعجب العجب ما أورده رجل كالدكتور هيكل في تحليل موقف أبي بكر وموقف عمر ، من خالد بن الوليد ، مما يتجاني مع روح الإسلام ، وإن كان يتفق مع الأعياب السياسية المصرية في هذه الأيام . قال في كتابه « الصديق أبو بكر » ص ١٥٠-١٥٢ :

« بلغ اختلاف الرأي بين أبي بكر وعمر في حادث مالك بن نورة ما رأيت . وكلا الرجلين كان يريد للإسلام والسلمين الخير ولا ريب . أفكان اختلافهما مع

ذلك راجعاً إلى خلاف في تقدير ما صنع خالد ، أم كان اختلافاً على السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف الدقيق من حياة المسلمين . موقف الردة وقيام الثورة بها في أنحاء شبه الجزيرة !؟

« الرأي عندى في هذا الخلاف أنه كان اختلافاً في السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف . وهو اختلاف يتفق وطباع الرجلين . أما عمر ، وكان مثال العدل الصارم ، فكان يرى أن خالداً عداً على أمرىء مسلم ونزاً على امرأته قبل انقضاء عتبتها ؛ فلا يصح بقاءه في الجيش حتى لا يعود لمثلها فيفسد أمر المسلمين ، ويسمى إلى مكائهم بين العرب ؛ ولا يصح أن يترك بنير عقاب على ما أتمم مع ليل . ولوصح أنه تأول فأخطأ في أمر مالك ، وهذا ما لا يميزه عمر ، فحسبه ما صنع مع زوجته ليقام عليه الحد ^(١) . وليس ينهض عنده أنه سيف الله ، وأنه القائد الذى يسير النصر في ركابه . فلو أن مثل هذا المنزلهض لأبيحت لخالد وأمثاله المحارم ، ولكان ذلك أسوأ مثل يضرب للمسلمين في احترام كتاب الله . لذلك لم يفتأ عمر يبيد على أبي بكر ويلج حتى استدعى خالداً ، وعنفه على فعلته .

« أما أبو بكر فكان يرى أن الموقف أخطر من أن تقام لمثل هذه الأمور وزن . وما قتل رجل أو طائفة من الرجال خطأ في التأويل أو لتبر خطأ . والخطر محيط بالدولة كلها . والثورة ناشبة في بلاد العرب من أقصاها إلى أقصاها . وهذا القائد الذى يتهم بأنه أخطأ من أعظم القوى التى يدفع بها البلاد ، وبقى بها الخطر !؟ وما الزوج بأمرأة على خلاف تقاليد العرب ، بل ما الدخول بها قبل أن يتم طهرها ، إذا وقع هذا من قاع غزا حق له بحكم النزول أن تكون له سبائب يصبحن ملك يمينه !! إن التزم في تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول التواضع والعطاء من أمثال خالد ، وبخاصة إذا كان ذلك يضر بالدولة أو يعرضها للخطر . ولقد كان المسلمون في حاجة إلى سيف خالد ، وكانوا في حاجة إليه يوم استدعاه أبو بكر وعنفه أكثر من حاجتهم

(١) لو كان هذا صحيحاً لألم عليه الحد في خلافه .

إليه من قبل . فقد كان مسيلة بالجملة على مقربة من البطاح في أربعين ألفاً من بنى حنيفة ؛ وكانت ثورته بالإسلام والمسلمين أعنف ثورة ؛ وكان قد تطلب على عكرمة ابن أبي جهل من قواد المسلمين ، وكان أكبر الرجاء مطلقاً بسيف خالد في الانتصار عليه . أفن أجل مقتل مالك بن نويرة ، أم من أجل ليل الجيلة التي فتت خالداً ، يمزل خالد وتعرض جيوش المسلمين لتطلب مسيلة ، ويتعرض دين الله لما يمكن أن يتعرض له !! إن خالداً آية الله وسيف الله . فلتكن سياسة أبي بكر حين استدعاه إليه أن يكتفى بتصفيه ، وأن يأمره في الوقت نفسه بالسير إلى الحيمة ولقاء مسيلة .

« هذا في رأيي هو التصوير الصحيح لما كان بين أبي بكر وعمر من خلاف في هذا الحادث . ولعل أبا بكر إنما أصدر أمره إلى خالد يومئذ بالسير لقاء مسيلة بعد أن تطلب متنبئ بنى حنيفة على عكرمة ، ليرى أهل المدينة ومن كان على رأى عمر منهم خاصة ، أن خالداً رجل لللمات ، وأنه قد قذف به حين أصدر إليه هذا الأمر إلى جحيم ، إما ابتلعه وقضى عليه فكان ذلك خير عقاب له على ما صنع بأمر تميم وزوجها ، وإما صهره النصر فيه وطهره ، فخرج مظفراً غانماً قد سكّن من المسلمين روعاً ، لا تمد فعلته بالبطاح شيئاً مذكوراً إلى جانبه »

هذا هو التصوير الصحيح للأمر في نظر الدكتور هيكل ! وإن أعجب فاعجب لرجل يعيش بفكره ونفسه في جو هذه الفترة من التاريخ الإسلامى ، وفي ظل هذه الضائمر المرحفة الحساسة الشديدة الحساسية من رجاله ؛ ثم لا يرتفع ضميره هو وشعوره بتفسير الحوادث عن هذا المستوى ، للتمد مباشرة من ملاسات السياسة في عصرنا للامدى الحاضر ، لا من روح الإسلام وتاريخه في تلك الفترة ! إنما هذه سياسة أيامنا الحاضرة تبرر الوسيلة بالقاية ، وتهبط بالضمير الإنسانى إلى مستوى الضرورات الوقتية ؛ وتحسب هذا براعة في السياسة ، ولباقة في تصريف الأمور . وما أصرأ أبا بكر في هذا التصوير الذى يقول الدكتور هيكل : إنه هو التصوير الصحيح ! لولا أن أبا بكر كان أكبر وأبعد من ملهى المجهر الذى ينظر به رجل يعيش في عصر هابط ؛

فلا يستطيع إطلاقاً أن يرتفع إلى ذلك الأفق السامق البعيد .

ومرة أخرى يعود الدكتور هيكل في كتابه : « الفاروق عمر » جزء أول ، ليصور أفكار عمر وهو بهم بزل خالد ، فيذكره هبوط المعصر الذي يعيش فيه ، وتعتمد به ثقة رئيس الحزب الذي يرى للصالح الوقتية والضرورات المحلية ؛ ولا يطيق أبداً أن يستشعر روح الإسلام في آفاقه العليا . ذلك حيث يقول في ص ٩٩ — ١٠٠ :

« كيف غامر عمر بزل خالد ، وخالد على رأس قوات المسلمين بالشام ؟ وهذه القوات في موقف دقيق ؟ قد كانوا هناك بإزاء الروم ، لا يواجهونهم ، ولا يقدرهم من أمرهم على شيء ، ولا يقدر الروم من أمر المسلمين على شيء . كان ذلك موقفهم قبل أن يذهب خالد بن الوليد من العراق إليهم ، ثم ظلوا فيه بعد أن أقام خالد بينهم ، وكان كلا الفريقين يتحين الفرصة التي يخرج فيها من جوده ، ويوقع فيها بدوه . أفلا يخشى الخليفة أن يفت أمره بزل خالد في أعضاد المسلمين ، فيزيد موقعهم دقة ؟ أو لم يكن الأجل به أن يترث حتى يخرج خالد بالمسلمين من للأزق الذي هم فيه ، وله بعد ذلك أن يأمر بما يشاء !

« هذه اعتبارات لها من غير شك قيمتها في تطور القتال ؛ وسنرى من بعد أن أبا عبيدة قدرها قدرها ، دون أن يخشى برم الخليفة به أو غضبه عليه . لكن عمر نظر في الأمر من غير هذه الناحية ، فلو أنه أرجأ الأمر بزل خالد إلى ما بعد المعركة لأضر ذلك بسياسته وأفسد عليه خطته . فليس للمعركة مصير إلا أن ينهزم المسلمون فيها أو ينتصروا . فإن انهزموا لم يبن عزل خالد عن هزيمتهم ؛ وإن انتصروا وخالد قائدهم لم يكن لعمر أن يعزل قائداً في أوج نصره . فإن فعل أي أمراً إذاً . وعمر حريص على ألا يبقى خالد على القيادة العامة بالشام أو بغير الشام ؛ لذلك أسرع فأصدر الأمر بعزله ، وله من العذر أن خالد لم يحقق ما نذبه أبو بكر لتحقيقه . فإذا انتصر المسلمون بعد هذا فلا تثريب على عمر فيه ، فهو إنما صنع ما اقتنع بأنه الحق ، وصنعه وخالد في موقف لا يظلمه من يأمر بعزله » .

هكذا يفكر هيكل « باشا » في القرن العشرين ، ثم يسند تفكيره إلى عمر في صدر الإسلام ؛ كما فكر من قبل ثم أسند تفكيره إلى أبي بكر ! وهذه قولة رجل لم تمس روحه روح أبي بكر ولا روح عمر ، ولم تستطع حياته في جو الإسلام فترة أن تنتزعه من ملايسات القرن العشرين ، وما فيه من التواءات واحتيالات وانهازات فرص ، على حساب الضمير أو حساب الحق أو حساب الدين .

وما ظن هيكل بعمر ؟ أفكان عمر مبقيا على خالده لو كان الظرف غير الظرف ، ولو كانت الفرصة غير القرصة ؟ وهو يعتقد بينه وبين ضميره — كما صورته هيكل باشا — أن خالداً آثم في حق مالك بن نويرة وفي حق الله والدين ؟

أهو عمر ذلك الرجل الذي يقيم وزناً لهذه الاعتبار ، ويعني لها رأسه . وهو الذي كان يثني الشواهد ولا ينتهي ، ويواجه العاصفة بالإيمان ولا ينحني ؟ مثل هذا قد يصنعه معاوية ، ويعده الناس منه دهاء وسمة حيلة ؛ فأما عمر فلا ، وأما أبو بكر فلا كذلك . وإنما يظن بعضهم بهما هذا الظن لضحالة روح المصر وهبوط مقاييسه ومعاييره !

وبعد قد أسهيت في عرض هذا اللون من التفكير وتفنيده ، لأصحح الخطأ العميق الذي يقع فيه من يريدون تصوير طرائق التفكير والشعور في عصر ارتفاع الروح الإسلامي ، على ضوء التفكير والشعور في عصرنا للمادى البعيد عن ذلك الروح المرهف . وما يجره هذا الخطأ من سوء الفهم بمخالفات الضمير البشري ، وطاقته في السمو والحساسية . وما أريد أن ألبس أولئك الرجال ثوباً فضفاضاً ، ولا أن أصورهم معصومين من كل ضعف بشري ؛ ولكننا أريد أن أرد الثقة بالضمير البشري إلى نفوس الناس ؛ كما أريد أن أصور هذه الفترة من حياة المسلمين صورتها الصحيحة التي يستشرها بقوة كل ضمير فيه استعداد للتطلع إلى هذا الأفق البعيد !

ثم لنمض في استعراض نماذج الحساسية المرهفة في شتى الناحي .

هذا عمر بن الخطاب خليفة يقبل حاملًا قربة ماء ، فيسأله ابنه في استنكار :

لم قلت هذا ؟ فيجيب « أعجبني نفس فأحييت أن أذلها » . يالها من حساسية ! لقد استشعرت نفس الرجل شيئا من الزهو في أعماقها بالخلافة وبالتتويج وبالعظمة المقبلة ، فكره لما أن تلج في هذا الزهو ، فبادر ينلها . ويذلها على رأى من الناس . ولا يبالى أنه الخليفة الحاكم على رقعة تضم إلى بلاد العرب معظم إمبراطوريتي كسرى وقيصرا ! وهذا على بن أبي طالب خليفة يرعد من البرد في الشتاء ، وعلى جسده ثوب صفي لا وقاء له سواء . وبيت المال في يده ، تدوده عنه تلك القطة في الضمير ، وذلك الإرهاف في الشعور .

ثم هذا أبو عبيدة مع جنده في عمواس ، وقد أخذها الطاعون الفاتك ، ويخاف عمر على « أمين الأمة » ، فيدعوه ليلمس له مخرجا من الملاك في كتاب يقول له فيه : « أما بعد ، فإني قد عرضت لى إليك حاجة أريد أن أشأفك فيها ، فزمت عليك إذا نظرت في كتابي هذا ألا تضمه من يدك ، حتى تقبل إلى » . وينظر أبو عبيدة في الكتاب فيدرك قصد عمر ، ويشعر أنه إنما أراد أن يستله من الوفاء الفتاك ، فيقول : « ينقر الله لأمر المؤمنين ! » . ثم يكتب إليه : « إني قد عرفت حاجتك إلى ، وإني في جند من المسلمين لا أجد بنفسى رغبة عنهم ، فلست أريد فراقهم ، حتى يقضى الله فيّ وفيهم أمره وقضاه ، فخلقى من عزمتك يا أمير المؤمنين ، ودعنى في جندي » . ويقرأ عمر الكتاب فيبكي ؛ فيسأله من حوله : أملت أبو عبيدة ؟ فيجيب والسمع يخنقه : « لا . وكأن قد » وقد كان !

أهو الإيمان العميق بقدر الله يمسك أبا عبيدة في مرداه ؟ إنه لهو ، ومعه تلك الحساسية ألا يفر بنفسه ويدع جنده ، وهو وإياهم جند في سبيل الله .

وهذا بلال بن رباح مؤذن الرسول ، يرجوه أخوه في الإسلام « أبو رويحة » أن يتوسط له في الزواج من قوم من أهل اليمن فيقول لم : « أنا بلال بن رباح ، وهذا أخى أبو رويحة ، وهو امرؤ سوء في الخلق والدين ، فإن شئتم أن تزوجه فزوجه ، وإن شئتم أن تدعوا فدعوا ! »

هكذا لا يدلّس عليهم ، ولا يخفى من أمر أخيه شيئا ، ولا يذكر أنه وسيط
ينسى أنه مسؤول أمام الله فيما يقول . وقد زوجة القوم مطمئنين إلى هذا الصدق ،
وحسبهم أن يكون صاحبه وسيطا بين ابنتهم ومن خطبها إليه !

ثم هذا أبو حنيفة قد « بث بمتاع إلى حفص بن عبد الرحمن شريكه في التجارة ،
وأعطه أن في ثوب منه عيا ، فينه للناس . فباع حفص المتاع ، ونسى أن يبين ،
واستوفى ثمنها كاملا لثوب غير كامل — وقيل إن الثمن كان ثلاثين ألفا ، أو خمسة
وثلاثين ألفا — فأبى أبو حنيفة إلا أن يبعث لشريكه يكلفه أن يبعث عن المشتري ؛
ولكنه لم يهتد إلى الرجل ؛ فأبى أبو حنيفة إلا فصلا من شريكه ، وتواركا . بل
رفض أن يضيف الثمن إلى حر ماله ، وتصدق به كاملا »^(١)

« ويروى أنه كان عند يونس بن عُبيد حلل مختلفة الأثمان . ضرب قيمة كل
حلة منه أربعمائة ، وضرب كل حلة قيمتها مائتان . فر إلى الصلاة ، وخلف ابن أخيه
في الدكان ، فجاء أعرابي وطلب حلة بأربعمائة ، فرفض عليه من حلل المائتين ،
فاستحسنها ورضيها واشتراها ، فضى بها ، وهي على يديه ، فاستقبله يونس ، فرف
حلته . فقال للأعرابي : بكم اشتريت ؟ قال : بأربعمائة ، قال : لا يساوى أكثر
من مائتين ، فارجع حتى تردّها ! قال : هذه تساوى في بلدنا خمسمائة وأنا ارتضيّتها .
فقال يونس : انصرف ، فإن النصح في الدين خير من الدنيا بما فيها . ثم رده إلى
الدكان ، ورد عليه مائتي درهم ، وخاصم ابن أخيه في ذلك ، وقال له : أما استحييت !
أما اتقيت الله ، تبيع مثل الثمن وتترك النصح للمسلمين ! قال : والله ما أخذها
إلا وهو راض بها . قال : فهلا رضيت له بما ترضاه لنفسك ؟

« وروى عن محمد بن النكدر أن غلامه باع لأعرابي في غيته شقة من الخسفيات
بشرة ، فلم يزل يطلب ذلك الأعرابي طول النهار حتى وجده . فقال له : إن الغلام
قد غلط ، فباعك ما يساوى خمسة بشرة . قال . يا هذا قد رضيت . قال : وإن

(١) عن كتاب « أبو حنيفة جل الحرية والتسامح في الإسلام » للأستاذ عبدالحليم الجندى .

رضيت فإننا لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا . ورد عليه خمسة ^(١) .
ومفتاح هذه الحوادث الثلاث هو قول يونس بن عبيد لابن أخيه : « أما
استحييت ؟ أما اتقيت الله ؟ » ثم . إنه الحياء من الضمير ، وإنها التقوى لله .
ذلك ما يثيره الإسلام في النفس الإنسانية بقوة ، حين تستشر روحه ، ويمتزج بها ،
وتخالطها بشاشته .

وإن وراء هذه النماذج التي عرضناها لشرات ومثات من أمثلها في كل منحنى
وكل اتجاه ؛ وحسبنا منها هذه المثل القليلة ، لتشير إلى الآفاق التي يهدف إليها الإسلام
في تطهير الضمير البشري ورضه ؛ ليستل على جميع اللابسات والضرورات : على حب
النفس والحياة ، وحب المال والجاه ؛ وليصبر على تكاليف اليقظة الدائمة التي يفرضها على
ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في شعوره ، ليضمن بذلك بلوغ تلك الآفاق .
ثم نمضي من بعد مطمئين ، نستعرض بعض جوانب الواقع التاريخي للإسلام
في العدالة الاجتماعية ، على هدى من تلك الآفاق للشمة العالية في واقع الإسلام .



للساواة المطلقة بين بنى الإنسان كانت رسالة الإسلام ، والتحرر الوجداني المطلق
من جميع القيم وجميع الاعتبارات التي تخدش هذه المساواة . ولقد أسلفنا الحديث عن
نظرية الإسلام في المساواة والتحرر ، والنصوص التي لا تدع مجالاً للشك في عمق
هذه النظرية وتأصلها في بناء الفكرة الإسلامية عن المجتمع الإنساني . فالآن ننظر
كيف طبقت هذه النظرية في واقع الحياة .

كان الرقيق في كل مكان على وجه الأرض طبقة غير طبقة الأحرار . وكذلك
كان في الجزيرة العربية . فأما محمد بن عبد الله فقد زوج ابنة عمته « زينب بنت
جحش » سلية قريش الهاشمية من مولاه زيد . والزواج مسألة حساسة ترتفع فيها
قضية المساواة إلى أفق دونه كل أفق ؛ وما كان أحد غير هذا النبي ، ولا كانت قوة

(١) عن كتاب « الرسالة الخالصة » للاستاذ عبد الرحمن عزام .

غير قوة هذا الدين ، بكافية أن تحقق هذه المعجزة التي لا تتحقق إلى اليوم في غير بلاد الإسلام . ونحن نشهد في الولايات المتحدة التي بطل فيها الرق بحكم القانون ، أن الزنجي لا يحرم عليه الزواج بالبيضاء — أية بيضاء — فحسب ، بل يحرم دخول المطاعم والملاهي والجلوس إلى جوار البيض في المركبات العامة ، والنزول معهم في المشاوي والفنادق حتى الآن !

وحينما آخى محمد بين المهاجرين والأنصار في أول الهجرة كان عمه حمزة ومولاه زيد أخوين ، وكان أبو بكر وخارجة بن زيد أخوين ، وخالد بن زويجة الخثعمي وبلال بن رباح أخوين . ولم تكن هذه الأخوة مجرد لفظ ، ولكنها صلة الحياة التي تعدل صلة الدم : صلة القربى في النفس والمال وسائر مظاهر الحياة .

ثم بيعت الرسول بزيد مولاه قائدا لنزوة مؤتة ؛ ثم بائنه أسامة قائدا لنزوة الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبو بكر وفيهم عمر . وزير الرسول وصاحبه ، والخليفةتان بعده بإجماع المسلمين . وفيهم سعد بن أبي وقاص وهو ذو قربي من رسول الله ، إذ كان من أخواله بنى زهرة ، ومن أسبق قريش إلى الإسلام ، شرح الله له صدره وهو ابن سبعة عشر عاما ، وهو ذو مال ونعمة وقدر على الحرب وعبقرية في الجهاد .

فإذا قبض الرسول . وأصر أبو بكر على إرسال جيش أسامة ، ثبت قائده الذي اختاره رسول الله ، ثم سار يودعه إلى ظاهر المدينة ، أسامة راكب وأبو بكر الخليفة راجل . فيستحي أسامة أن يركب وهو شاب وخليفة رسول الله يمشى وهو شيخ ، فيقول : « يا خليفة رسول الله ، والله لتركن أو لأنزلن » فيقسم الخليفة : « والله لا أنزل ، والله لا أركب . وما على أن أغبر قديمي في سبيل الله ساعة ؟ » . . . ثم يرى أبو بكر أنه في حاجة إلى عمر ، وقد حل عبء الخلافة على عاتقه ؛ ولكن عز إنما هو جندي في جيش أسامة ، وأسامة هو الأمير ، فلا بد من استئذانه فيه ، فإذا الخليفة يقول : « إن رأيت أن تنيقني بسر فأفضل » .

وهنا تبلغ روح المساواة غاية لا يرقى إليها تطبيق أو مقال .

ثم تمضي عجلة الزمن فترى عمر بن الخطاب خليفة يولى عمار بن ياسر على الكوفة ؛ ويقف بباب عرس هبيل بن عمرو بن الحارث بن هشام ، وأبو سفيان بن حرب وجعاعة من كبراء قريش ؛ فيأذن قبلهم لصبيب وبلال ، وهما موليان فقيران ، لأنهما كانا من أهل بدر ومن أصحاب الرسول ؛ فتورم أنف أبي سفيان من الغضب لهذا التقديم ؛ وينطلق لسانه يدعو بدعوى الجاهلية يقول : « لم أر كالأيوم قط . يأذن لمؤلاء العبيد ، ويتركنا على باب » !

وعمر بن الخطاب يوما بمكة فيرى الخدم وقوفا لا يأكلون مع ساداتهم ، فيغضب ، ويقول لساداتهم مستنكرا : « ما تقوم يستأثرون على خدامهم ؟ » ثم يدعو الخدم للأكل مع السادة فى جفنة واحدة !

وكان عمر قد استعمل على مكة نافع بن الحارث ، فلقبه عمر بـسُفَّان ، فقال له عمر : من استخلفت على أهل الوادى ؟ قال : استخلفت عليهم ابن أُبْرَى . قال : وما ابن أُبْرَى ؟ قال : رجل من موالينا . فقال عمر : استخلفت عليهم مولى ؟ قال : إنه قارىء لكتاب الله ، عالم بالفرائض ، قاضى . فقال عمر أما إن نبيكم صلى الله عليه وسلم قد قال : إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين .

وما كان سؤال عمر استفكارا . إنما هو استفهام ليعلم فيم كانت مزية ابن أُبْرَى وهو لا يعرفه ، وإلا فهو القى يقول وهو يوصى بالسة أهل الشورى بعده : « لو كان سالم مولى أبى حذيفة حيا لوليت » فهو عنده آثر من السة أهل الشورى وفيهم : عثمان وعلى وسعد بن أبى وقاص .

وخطب رجل من اللوالى إلى رجل من قريش أخته ، وأعطاهها مالا جزىلا ، فأبى القرشى تزويجها إياه . فلما بلغ ذلك عمر ، قال للقرشى : ما منمك أن تزوجه ، فإن له صلاحا وقد أحسن عطية أختك ؟ فقال القرشى : يا أمير المؤمنين ، إن لنا حسبا ، وإنه ليس لما بكفء . فقال عمر : لقد جاء بحسب الدنيا والآخرة . أما حسب

الدنيا قللال ، وأما حسب الآخرة فالتقوى - زَوْج الرجل إن كانت المرأة راضية فراجعها أخوها ، فرضيت . فزوجها منه .

وقد رأينا من قبل كيف كان بلال المولى شفيعا لأبي رويحة العربي في الزواج عند أهل اليمن ، فأكرموه من أجل بلال وقبلوه !

وقد كان المجال مفتوحا أمام الموالى ليلبثوا أقصى مراتب المجد في كل اتجاه : « كان عبد الله بن عباس يذكر ويذكر معه مولاة عكرمة . وكان عبد الله بن عمر يذكر ومعه مولاة نافع . وأنس بن مالك ومعه مولاة ابن سيرين . وأبو هريرة ومعه مولاة عبد الرحمن بن هرمز .

« وفي البصرة كان الحسن البصرى ، وفي مكة كان مجاهد بن جبر ، وعطاء بن أبي رباح ، وطاووس بن كيسان هم التقهاء .

« وفي مصر تولى القتيبي يزيد بن أبي حبيب في أيام عمر بن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من دقوله (١) ... »

وبهذه الروح نفسها كان المسلمون ينظرون إلى العمال . فالعامل بيده مكرم محترم ، لا في عالم النظريات والمثل ، بل في وقائع الحياة ؛ لا يخذش منزلة العامل أن تكون صناعته ما تكون ، فله شرفه أيا كان ، ولن تمنحه حرفته التزود من العلم والتفوق فيه ، والاعتراف له بالأستاذية والتوقير .

« كان أبو حنيفة خزازا ، كما كان كثير من رجالات الفقه بعده تجارا وصناعا »
« هذا الإمام الخفاف أحد بن عمر بن مهير ، أبوه تلميذ محمد والحسن صاحب أبي حنيفة ؛ وكان الخفاف يؤلف للمهتدى بالله كتاب الخراج ، ويصنف كتبه العظيمة في الفقه في حين يعيش من خصف الحال . وهذا الكرايسى يبيع الكرايسى أو الثياب الخلف . وهذا القفال يخرج يده ، فإذا على ظهر كفه آثار ، فيقول : هذان

(١) سقى من كتاب : « أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام » للاستاذ عبد الحليم الجندى .

أثر على في الابتداء (صناعة الأفعال) . وهذا ابن قطلوبغا يعمل خياطا . والجصاص شيخ زمانه ينتسب إلى العمل في الجص . ثم هذا الصَّغَار (من بيع الأواني الصغرية أى النحاسية) والصيدلاني (من بيع العطر) والحلواني (كان أبوه يبيع الحلوى) والدقاق والصابوني والتمالي والبقالي والقندوري وغيرهم كثيرون . . يشهدون من خلال حقب التاريخ ، وبمجرد أن انفجر فجر الحضارة الإسلامية ، أن هذه الأمة حققت في المصور الأولى ، ما جاهد العالم الغربي عشرات القرون لتحقيقه ولما يكذب بحقه : أن ليس ثمة من رقيقة ، وأخرى وضيفة ، وإنما ثمة رجال رقيقون وآخرون لارفة فيهم ^(١) »



ولكن هذا الأفق من المساواة الإنسانية لا يتم تمامه حتى نعلم كيف كان المجتمع الإسلامي يعامل الأعلين من الناس فيه ، فإنه لا يكفي أن يحترم الأدنى ويسوّده ، إن لم ينزل الأعلى إلى مستوى واحد معه ، لا يفضل فيه إلا بالعمل ، والعمل وحده ، لا بالحسب والنسب ، والجاه والمال .

قال أبو يوسف في كتاب « الخراج » : حدثني عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال : كتب عمر رضى الله عنه إلى عماله أن يوافوه بالموسم ، فوافوه ، فقام وقال : يا أيها الناس إني أبعث عمالي هؤلاء ، ولأه بالحق عليكم ؛ ولم أستعملهم لبيصيوهم من أبقاركم ولا من دمائكم ولا من أموالكم ؛ فمن كانت له مظلة عند أحد منهم فليقم . قال : فقام من الناس يومئذ إلا رجل واحد ، فقال : يا أمير المؤمنين . عاملك ضربني مائة سوط . فقال عمر : أتضربه مائة سوط ؟ قم فاستند منه . فقام إليه عمرو بن العاص فقال له : يا أمير المؤمنين إنك إن تقتنع هذا على عاملك كبير عليهم ؛ وكانت سنة يأخذ بها من بملك . فقال عمر : ألا أقيده منه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد من نفسه ؟ قم فاستند . فقال عمرو : دعنا إذن فلنرضه . قال فقال :

دونكم . قال . فأرضوه بأن اشترت منه بمائتي دينار . كل سوط بدينارين !
ولقد اتقاهما عمرو بن العاص عن سواء ، ولم يستطع أن يتوقاها عن ابنه حينما
لهم ابن للمصرى فأقاده منه عمر ، وهو يقول للمصرى : « اضرب ابن الأكرمين »
وكاد عمرو نفسه ينوقها لولا أن كف للمصرى وعفا !

ولقد جلس عمر ذات يوم يقسم مالا بين المسلمين ، فزدهم الناس عليه ؛ فأقبل
سعد بن أبي وقاص — وقد مر بنا نسبه ويلاؤه في الإسلام — فزاحم الناس حتى
زجههم وخلص إلى عمر ، ففلاه عمر بالدرة وهو يقول : « لم تهب سلطان الله في الأرض
فأردت أن أعلك أن سلطان الله لا يهابك » .

ولعل قائلنا أن يقول : إنما هذا خليفة !

فلننظر الآن ماذا يليق الخلفاء والملوك من رعاياهم من حرية في القول والشعور ،
منشئها ذلك التحرر الوجداني الذي بثه الإسلام في الضمير ، وتلك للسواة المطلقة
التي حققها في القول والعمل .

هذا عمر يخاطب الناس وهو خليفةهم فيقول : « إن رأيتم في أعوجاجا قوموني »
فيندب له رجل من عامة المسلمين يقول : « لو وجدنا فيك أعوجاجا لقومناه بمحد
سيوفنا » فما يزيد عمر على أن يقول : « الحمد لله الذي جعل في رعية عمر من
يقومه بمحد سيفه » !

وغنم المسلمون أبرادا يمانية ، فخصه برد ، وخص ابنه عبدالله برد — كأى رجل
من المسلمين — ولما كان الخليفة في حاجة إلى ثوب ، فقد تبرع له عبدالله ببرده
ليضمه إلى برده فيصنع منهما ثوبا . ثم وقف يخاطب الناس وعليه هذا الثوب . فقال :
أيها الناس اسمعوا وأطيعوا . فوقف رجل فقال : لا سمع لك علينا ولا طاعة .
قال عمر : ولم ؟ قال الرجل : من أين لك بهذا الثوب ، وقد نالك برد واحد وأنت
رجل طوال ؟ قال : لا تعجل . ونادى يا عبد الله فلم ! يجبه أحد . قال : يا عبد الله
ابن عمر . قال : ليك يا أمير المؤمنين . قال : ناشدتك الله البرد الذي اشترت به أهو

برذك ؟ قال : اللهم نعم . قال الرجل : الآن مر . نسمع ونطع .

وبعد . فلعل قاتلا أن يقول : إنما هذا عمر !

فهذا أبو جعفر المنصور ينشئ دولة في ظل ما تدعوه اليوم بالأحكام العرفية ؛ فيدخل عليه سفيران التورى فيقول : « ... فاقولك أنت يا أمير المؤمنين فيما أغتت من مال الله ، ومال أمة محمد بنير إيتهم ؛ وقد قال عمر في حجة حبها وقد أفتق ستة عشر ديناراً هو ومن معه : « ما أرانا إلا وقد أجفنا بيت اللال » ؛ وقد علمت ما حدثنا به منصور بن عمار وأنت حاضر ذلك ، وأول كاتب كتبه في المجلس ، عن ابراهيم عن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود أن رسول الله قال : « رب متخوض في مال الله ومال رسول الله فيما شئت نفسه . . له النار غدا » ؟ فيقول أبو عبيد الكاتب — أحد مترلفى الخاشية في بلاط الملوك — : أمير المؤمنين يستقبل بمنزل هذا ؟ فيجيبه سفيران بنف : « اسكت . فإنما أهلك فرعون هلمان ، وهامان فرعون » ^(١) ثم يخرج وقد صدع بكلمة الحق القوية ، حيث لا يملك الجبارة — مهما تجبروا — أن يجروا على من عمرت قلبه ، وارتفع على الضرورات ، وأخلص نفسه لله .

وهذا هو الائق — وهو أحد الملوك المستبدين أيضا — يدخل عليه شيخ من التكمين ، فيسلم فلا يرد عليه الائق ، إنما يقول : لاسم الله عليك ! فإذا الرجل يجبهه : « بئس ما أدبك مطلق ! قال الله تعالى : « وإذا حيتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » فلا حيتنى بأحسن منها ولا رددتها ^(٢) .

ويجلس أبو يوسف للقضاء ، فيختصم إليه رجل مع الهادى ، الملك العباسى ، فى بستان . ويرى أبو يوسف أن الحق مع الرجل ، ولكن للسلطان شهوده . فيقول : إن الخصم يطلب أن يحلف الهادى على أن شهوده صادقون ! فينكل الهادى عن الحين — لما يعتقد فيها من مهارة له — وورد البستان على صاحبه . وكذلك يحلف

(١) عن كتاب : أبو حنيفة للاستتلا الجندي

(٢) عن كتاب : للسند الجزء الأول نصر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

الرشيد في قضية رأى أن يحلفه فيها . وشهد عنده الفضل بن الربيع فرد شهادته ،
فما تبه الخليفة قائلا : لم رددت شهادته ؟ قال سمعته يقول : أنا عبدك . فإن كان صادقا
فلا شهادة للمبد . وإن كان كاذبا إنه لكذلك ^(١) .

ولم تحب هذه الشبهة التي أضاعها الإسلام في الضمير حتى في أحلك عصور
التاريخ ، فقد تناثرت على مداه أمثلة شتى لهذا التحرر الوجداني ، والسمو الروحي
على جميع القيم ، وجميع القوى ، وجميع اللابسات .

« كان أحمد بن طولون في مصر يعظم بكار بن قتيبة القاضي الحنفي فيجيء إلى
مجلسه ؛ ولا يحس بكار بتقديمه إلا إذا جاء إلى جنبه . فلما طالبه بلمن الموفق (ولى
عهد الخليفة العباسي) توقف وقال : ألا لعنة الله على الظالمين . وقيل لابن طولون :
إنما قصدك بهذا القول . فطالبه ابن طولون برد الجوائز التي أجازها بها ، فأخذها كما هي
بخواتمها . وسجنه في دار اكرتيت له ، فكان يجلس في طاق ويحدث الناس بإذن
التمسوه من ابن طولون . فلما عرضت لابن طولون علته التي مات بها ، وجه إليه
يستحل ؛ فقال للرسول : قل له أنا شيخ كبير ، وأنت عليل ، والمثلتي قريب ، والله
الحاجز بيننا . ومات ابن طولون فكان بكار يقول . مات البائس ^(٢) .

هكذا . مات البائس . لما كان يحسه في نفسه من تعالي عليه ، ولما كان يراه
فيه من بؤس ولو أوقى السلطان !

وفي أيام الدولة الأيوبية : « لما والى الملك اسماعيل الإفرنج أيام الحروب الصليبية ،
وسلم لم صيداء وغيرها من الحصون لينجسوه على الملك نجم الدين أيوب ، أنكر عليه
عز الدين بن عبد السلام هذه القلة ، فضرب عليه وعزله واعتقله . ثم بث إليه يعمه
ويمتته ، فقال له الرسول : « تعاد إليك مناصبك وزيادة ، وما عليك إلا أن تنكسر
للسلطان » فما كان جواب الشيخ إلا أن قال : « والله ما أرضاه أن يقبل يدى . يا قوم
أتمم في واد وأنا في واد ^(٣) » .

(١) عن كتاب : أبو حنيفة للأستاذ الجندي .

(٢) للمصدر السابق .

(٣) للمصدر السابق .

وقد وعى التاريخ القريب نماذج من هذه الكرامة نذكر منها حادثين مهمتهما من أفواه الرواة ، ولا أعلم أنهما قد دوتا . والأول رواه لى المرحوم أحد شفيق باشا المؤرخ المعروف عن عصر إسماعيل ، والثاني يروي به الكثيرون لقرب عهده في أيام الخديو توفيق .

فأما الحادث الأول فكان عندما زار السلطان عبد العزيز مصر في أيام إسماعيل . وكان إسماعيل حفيّا بالزيارة ، لأنها كانت جزءاً من برنامجه للحصول على لقب خديو ، مع عدة امتيازات في نظام الحكم بمصر . وكان من برنامج الزيارة أن يستقبل (الخليفة !) العلماء في السراى . ولما كانت المقابلة السنية تقاليد ، منها أن ينحن الداخل إلى الأرض ، ويأخذ « تعظيماً تركيا » ثلاث مرات ، ثم ما أدرى ماذا من تلك التقاليد العتيقة السخيفة المنافية لروح الإسلام . . . قد كان حتماً على رجال السراى أن يدربوا العلماء على طريقة المقابلة عدة أيام ، كي لا يخطئوا في حضرة السلطان !

وعندما حان الموعد ، دخل السادة العلماء الأجلاء ؛ قسوا دينهم واشتقوا به دينهم ؛ وانحنوا أمام مخلوق مثلهم تلك الانحناءات ؛ وأخذوا من الأرض السلام إلى رؤوسهم ، ثم منها إلى أفواههم ، ثم منها إلى صدورهم . وخرجوا موجّهين ظهرهم إلى الباب ووجههم إلى الخليفة ، كما أمرهم رجال التشریفات ... ! إلا علماً واحداً هو الشيخ حسن العدوى ؛ ذكر دينه ونسى دينه ؛ واستحضر في قلبه ألا عزة إلا لله . دخل مرفوع الرأس كما ينبغي أن يدخل الرجال الأحرار ، وواجه الخليفة بتحية الإسلام :

« السلام عليكم يا أمير المؤمنين » وابتدره بالنصيحة التي ينبغي أن يتلقى بها العالم الحاكم . دعاه إلى تقوى الله ، والخوف من عذاب الله ، والمدلل والرحمة بين رعاياه . . . فلما انتهى سلم وخرج مرفوع الرأس كما يخرج الرجال الأحرار !

وأسقط في يد الخديو ورجال السراى ، وظنوا أن الأمر كله قد انقلب عليهم ، وأن السلطان لا بد غاضب ، فضاعة تلك الجهود التي بذلوا ، فذهابة تلك الآمال التي نسجوا . . . !

ولكن كلمة الحق المؤمنة لا تذهب سدى ؛ فلا بد أن تصدع القلوب قوية

حارة ، كما انبعثت من مكنتها قوية حارة . وهكذا كان . فقال السلطان : ليس
عندكم إلا هذا العالم . وخلق عليه دون سواء !
وأما الحادث الثانى فوقع فى « دار العلوم » بين الخديو توفيق باشا والشيخ
حسن الطويل .

كان الرجل يلبس جلباباً وجبة غير مشقوقة ، وهو أستاذ فى الدار . وفى يوم علم
الناظر أن الخديو سيزور مدرسته ، فأخذ أهبته ، وزين مدرسته ، وكان من بين الأهبة
أن يغير الشيخ حسن الطويل زيّه ، ويستحضر له قبطاناً وجبة مشقوقة ، حتى يظهر
فى الزى الذى يليق أن يقابل به الحكام !

وسمع الشيخ طلب الناظر فوافق بالإيماء . وفى الصبح حضر الشيخ كما هو
ومعه مندبل « محلاوى » به حزمة ملابس . ولما رآه الناظر هكذا سىء وجهه ، وقال
والغضب والألم يدوان عليه : أين الجبة والقبطان يا سيدنا الشيخ ؟ فأشار إلى المندبل
وقال : هنا ! وترك الناظر يفهم أنه سيرتديهما عند قدوم الزائر العظيم ! فاطمأن الناظر
إلى هذا التصرف التريب .

ومرّ الوقت ، واهتزت أركان الدار بقدوم الزائر المرتقب . وهنا كانت المفاجأة
المظلمة للناظر وللأساتذة وللجميع . . . تقدم الشيخ من الخديو ويده الحزمة وهو
يقول فى بساطة وثقة واعتداد : قالوا لى لا بد أن تحضر الجبة والقبطان ، فأحضرت
الجبة والقبطان . فإن كنت تريد الجبة والقبطان فهما ، وإن كنت تريد « حسن
الطويل » فهذا هو حسن الطويل !

وقال الخديو طبعاً : إنه يريد حسن الطويل !

هذه نفوس مؤمنة ، لا تنتز إلا بعزة الإسلام ؛ وقد تحررت وجداناتها وضمائرهما
من كل القيم الزائفة ، والاعتبارات القانية . لقد فهمت الإسلام على حقيقته ؛ واستشعرته
فى صميمه ، واستلهمت روحه القوية المالية ، فلم تمد فى حاجة إلى استرضاء إنسان .
وذلك هو الإسلام .

وبعد قتل مما يتصل بالمساواة الإنسانية والتحرر الوجداني والعدالة المطلقة أن نتحدث عن الواقع التاريخي في معاملة البلاد المفتوحة ، والطوائف غير الإسلامية في بلاد الإسلام . فهذا لون من المساواة والعدل يتجاوز الأفراد إلى الجماعات ؛ ويتجاوز حدود الإسلام إلى حدود الإنسان .

إن الحديث عن البلاد المفتوحة ليسوقنا إلى الحديث عن طبيعة الفتح الإسلامي وأسبابه وغاياته . وهو مبحث طويل ، نجتزئ منه بالقليل الذي لا بد منه ، والذي له علاقة وثيقة بالعدالة الاجتماعية في محيطها الإنساني .

لقد قامت دعوة الإسلام على مخاطبة العقل والضمير والوجدان ؛ ونجرت من وسائل القهر ، حتى القهر المعنوي بالخوارق المعجزة التي صاحبت الأديان الأولى ؛ فالإسلام هو الدين الأول الذي احترم القوى المدركة الشاعرة في الإنسان ، فاكثرت بمطالبها بلا قهر ولا إكجاز بخوارق الطبيعة ، فمن باب أولى ألا يجعل القهر المادي بالسيف أداة من أدواته ... « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » ^(١) ... « ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » ^(٢) .

ولكن قريباً وقت أول الأمر بالقوة المادية في طريق الدين الجديد ؛ وآذت من شرح الله قلبه للإسلام ؛ وشردت المسلمين القلائل من أرضهم وديارهم وأبنائهم ؛ وتأثرت عليهم أن تقاطعهم في الشعب حتى يهلكوا جوعاً ؛ ولم تدع وسيلة من وسائل القوة المادية إلا استخدمتها للصد عن هذا الدين . فلم يكن بد أن يدفع الإسلام عن نفسه ؛ وأن يرد هذا الظلم عن أهله : « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُحِلُّونَ لِنَفْسِهِمْ أَنْ يقاتِلُوا » ^(٣) ... « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » ^(٤) . فهو قاتل دفاعي لضمان حرية العقيدة ولدفع الأذى عن المسلمين ، لا لإكراه أحد على الإسلام .

[١٢٥] سورة النحل (٢)

[١٩٠] سورة البقرة (٤)

[٢٥٦] سورة البقرة (١)

[٣٩] سورة الحج (٣)

ثم خلعت جزيرة العرب للإسلام ، فامتدت الفتوح إلى ما وراء الجزيرة .
ضميم كانت هذه الفتوح ؟

إن الإسلام كما أسلفنا يمدّ نفسه فكرة عالمية ، وديناً عاماً ، فلا يمحصر نفسه في حدود الجزيرة ، إنما يريد أن يفيض على الإنسانية كلها في جميع أقطارها . ولكنه يجد أمامه قوة الدولة في إمبراطوريتي كسرى وقصر التاختين له ، تقف له بالمرصاد ، فلا تسمح لدعائه أن ينتشروا في الأرض ، ليكشفوا للناس عن حقيقة هذا الدين . ولابد له إذن أن يزيل هذه القوة — قوة الدولة — ليخلي بين الهدى والناس ، وليسمع كلمته خالصة ، فن شاء استمع إليها وهو حرّ الإرادة ، ومن شاء أعرض عنها وهو مالك لأمره ، بعد أن تزول قوة الدولة للمادية من الطريق .

هذه الفتوح الإسلامية إذن لم تكن غزواً للشعوب بالقوة ، ولا استعماراً للاستغلال الاقتصادي على نسق الاستعمار في القرون الأخيرة . إنما كانت إزالة للقوة للمادية للدولة التي تحول دون الشعوب ودون الفكرة الجديدة التي يحملها الإسلام في طياته . كانت غزواً فكرياً للشعوب ، وغزواً مادياً للحكومات التي تقهر هذه الشعوب ، وتصدّها عن الدين الجديد .

وتبعاً لفكرة الإسلام في أنه دين للبشر كافة ، وفي أنه لا يعتمد على القهر للمدى أو المعنوى ، فإنه وضع أهل البلاد المنزوعة أمام ثلاث طرق ، لكل أن يسلك إحداها : الإسلام ، أو الجزية ، أو القتال .

فأما الإسلام ، فلا أنه الهدى ، ولأنه الفكرة الجديدة الكاملة عن الكون والحياة والإنسان ؛ وهو الجواز الذي يعبره غير المسلم ، فإذا هو منذ اللحظة الأولى أنحّ لجميع المسلمين ، له ما لهم وعليه ما عليهم ، لا يرتفعون عليه بحسب أو نسب أو أموال أو جاه ، ولا يختلف عنهم بجنس أو أمة أو عشيرة .

وأما الجزية ، فلأن الفرد المسلم يؤدي للدولة الزكاة ، فيساهم بها في النفقات الجماعية ؛ والفرد غير المسلم يتمتع بالأمن في ظل الدولة الإسلامية ، وبالحماية الداخلية والخارجية ،

وبساتر المرافق التي تهيئها الدولة للسكان ، فيجب عدلاً أن يسام في نفقات الدولة . ولما كانت الزكاة عبادة إسلامية فوق أنها فريضة مالية ، فلن الإسلام — زيادة في حساسيته تجاه الذين لا يعتنقونه — لم يشأ أن يرغمهم على أداء عبادة إسلامية ، فأخذ منهم الفريضة المالية في صورة جزية ، لا في صورة زكاة ... ثم إن الجزية علامة إذعان ، أى عدم مقاومة لفكرة الإسلام بالقوة ، وتحلية بينها وبين الناس . وهذا ما يهدف إليه الإسلام .

وأما القتال ؛ فلأن إياه الإسلام والجزية دليل على الإصرار الواضح على الحيولة دون الإسلام وأفكار الناس ، فيجب إذن أن يزال هذا الإصرار بالقوة المادية ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الأخير .

ولقد حقق الإسلام أهدافه الإنسانية كاملة في البلاد المفتوحة ؛ فكفل لأهلها المساواة المطلقة بأهل الجزيرة في حالة الإسلام ؛ وكفل لهم حقوق الإنسانية الكريمة في حالة دفع الجزية ؛ وكفل لهم المعاملة الإنسانية العادلة في حالة القتال .

أقر الإسلام بعض حكام البلاد المفتوحة على حكمها إذا صاروا من المسلمين . فهذا «بازان» الفارسي يقره أبو بكر على حكم اليمن . وأقام «فيروز» على صنعاء ، فلما أجلاه عنها قيس بن عباد بنو العري ، رده إليها أبو بكر منتصراً للعلم الفارسي على المسلم العربي . كذلك أقر الحكام المسلمون كثيراً من الموظفين في بلادهم المفتوحة على وظائفهم التي هي دون الولاية ممن بقوا على دينهم ولم يسلوا ، وأخلصوا في العمل للصالح العام . ومع أن نصوص الإسلام تبيح للقائمين أن يستأثروا بكل ما يملك المحاربون الذين يأبون الإسلام والجزية ويقاومون المسلمين ، فإن عمر بن الخطاب حين فتح البلاد على أيامه تصرف بما أمثله عليه روح الإسلام ، فاستبقى الأرض لأهلها وفرض عليها الخراج ، مراعيًا في ذلك مصلحتين : مصلحة أهل البلاد المفتوحة — ولو أنهم قاتلوا المسلمين — لتبقى لهم وسيلة ارتزاقهم وعملهم ؛ ومصلحة الأجيال القادمة من المسلمين ، فلا يستأثر بالأرض دونهم القاطعون في جيل واحد ؛ بل يؤخذ منها الخراج فينتفق في مستقبل الأجيال

على المصالح العامة ، وينال منه المستحقون بقدر ما يستحقون في الزمن الطويل .
وهناك ظاهرة واضحة في معاملة الإسلام للبلاد المفتوحة . فلقد عاملها على الأساس
الإنساني الكريم ، فأباح لها كل ما فيه من خير ، وأتاح لها التمتع بمزاياه جميعا دون
قيد ولا شرط ؛ بل دعاهم بكافة الوسائل إلى الانتفاع بذلك الخير والتمتع بهذه المزايا .
ولم يعم حاجزا من اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أمام أحد ؛ فاستطاع الجميع أن
يبدلوا نشاطهم الطبيعي بخير الجميع . وقد أسلفنا كيف نبغ للوالى وأبناء البلاد المفتوحة
في خاصة ما يختص بالإسلام وهو الفقه والتشريع ، فلم يكن مرفق من مرافق الحياة
العامة موقوفا على أبناء الجزيرة القاطنين ، حتى الولاية العامة كانت من نصيب
بعضهم في بعض الأحيان . كما أن أموال كل بلد كانت تنفق في مصالحه أولا ، فلا
يرسل إلى بيت المال العام إلا ما فضل منها . فلم تكن البلاد المفتوحة مستعمرة يعيش
القاطنون من دماء أهلها وأموالهم .

ومما يتصل بهذه الظاهرة الواضحة تلك الحرية التي كفلها الإسلام لأهل البلاد المفتوحة
في مزاولة شعائرهم الدينية ، وهذه الحماية التي فرضها عليهم وكناسهم ومعايهم وأجبارهم
ورهبانهم ، وهذا الوفاء بالعهود المقطوعة لهم وفاء نادر للثال لم تعرفه الإنسانية في معاملاتها
الدولية في القديم أو الحديث . وما تزال تقاليد الإسلام إلى اليوم عاملة في هذا المجال .
وإن الإسلام ليدعو ظارعا سامقا رقيما كريما في واقعه التاريخي في جميع المصور ،
حينما تقاس إلى الحضارة التريية القائمة ، وما تصنعه بالبلاد التي يوقها سوء الطالع
في أوهاق الاستعمار ، حيث يحال بين هذه البلاد وبين المزايا الحقيقية للحضارة التريية
في التريية والتعليم ، وفي الاقتصاد والتصدير ، كي تبقى أطول أمدا ممكن بقرة حلوبا
للمستعمرين . وذلك فوق الإدلال لكل كرامة إنسانية ، فردية أو جماعية ، وفوق
الفساد الخلقى الذى ينشر عن قصد وسوء نية ، وفوق القتل الحزبية والطاغية التي تبذر
بنورها ويتهدد غمرها ، وفوق سائر ألوان اللصوصية والنهب والسلب للأفراد
والجماعات والشعوب .

فأما الحرية الدينية التي يتشدد بها بعضهم في هذا الزمان ، فقد سبقها فظائع محاكم التفتيش في الأندلس ، وتلتها فظائع الحروب الصليبية في الشرق . وما تزال هذه الحرية الدينية شكلية . فالبيشرون المسيحيون في السودان الجنوبي تجند لهم كل قوى الدولة ، بينما يحظر دخول المسلمين حتى للتجارة ، وهذا « النبي » القائد الإنجليزي في الحرب العظمى للماضية يعبر عن نفس كل أوربي وهو يدخل بيت للقدس فيقول : « الآن قطع انتهت الحروب الصليبية »

لقد كان الإسلام قمة في المدل الاجتماعي الإنساني الشامل لم تبلعها بعد الحضارة الأوروبية . ولن تبلعها أبدا ، لأنها حضارة المادة الجامدة . حضارة القتل والقتال ، والنلب والنضال !



ولقد سبق الحديث عن نظرية الإسلام في الرحمة والبر والتكافل الاجتماعي الشامل بين القادرين والعاجزين ، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الحاكم والمحكوم ؛ بل بين جميع أبناء الإنسان . فالآن نعرض نماذج من الواقع التاريخي ، مما حفل به تاريخ الإسلام الطويل .

فهذا أبو بكر كان له يوم أسلم أربعون ألف درهم مدخرة من ربح تجارته ، وقد ربح الكثير من التجارة بعد إسلامه ؛ فلما هاجر إلى المدينة مع صاحبه الرسول ، لم يكن قد بقي له من كل مدخره سوى خمسة آلاف درهم . لقد أنفق ماله المدخر في اقتداء الضعفاء من الموالى المسلمين الذين كانوا يذوقون العذاب ألوانا من ساداتهم الكفار ، كما أنفقه في بر الفقراء والمعوذين .

وهذا عمر بن الخطاب — وإنه لرجل فقير — يصيب أرضا بخير ، فيجيء رسول الله صلى الله عليه وسلم — فيقول : أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه . فما تأمر به ؟ فيجيبه الرسول : « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » فيجعلها عمر وقفا على الفقراء والقرى وفي الرقاب وفي سبيل الله والضعيف ، لاجتراح

على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويعلم صديقا غير متمول فيها . ويخرج بذلك من أمر الله عليه تصديقا لقول الله: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ»^(١)

وهذا عثمان - قبل الخلافة - تردعير له من الشام في وقت نزل فيه البرح بالمسلمين من الجلب ، فإذا هي ألف بغير موسوفة برا وزيتا وزيبيا . فيجئته التجار يقولون : بننا من هذا الذي وصل إليك ، فإنك تلم ضرورة الناس . . فيقول : حبا وكرامة . كم تربحوني على شرائي ؟ فيجيبون . الدرهم درهمين . فيقول : أعطيت أكثر من هذا . فيقولون يا أبا عمرو . ما بقى في المدينة تجار غيرنا ، وما سبقنا إليك أحد ، فمن ذا الذي أعطاك ؟ فيجيب : إن الله أعطاني بكل درهم عشرة . أعندكم زيادة ؟ فيقولون : لا . فيشهد الله على أن هذه العير وما حملت صدقة لله على الساكنين والفقراء من المسلمين . وهذا على وأهل بيته يتصدقون بثلاثة أرغفة من سويق كانت لهم ، على مسكين ویتيم وأسير ، ثم يبيتون على الطوى ، وقد شبع للسكين والیتيم والأسير .

وهذا الحسين يتقله الدين وهو يملك عين أبي تئزر ، فلا يببها . لأن فقراء المسلمين يستقون منها ، فهي لهم ، وليحتمل قلة الدين وهو الكريم ابن الكرام من ذروة هاشم .

وهؤلاء الأنصار في المدينة يشركون المهاجرين في أموالهم ومساكنهم ، ويؤاخونهم ، فيقولون معاقلم ، ويفدون عانهم ، ويخلطونهم بأنفسهم «وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا ؛ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ»^(٢) كما وصفهم القرآن الكريم .

وتظل روح الإسلام عاملة في هذا الاتجاه ما بادت دار الإسلام عن التأثر بالحضارة الغربية المادية ؛ فيروى الأستاذ عبد الرحمن عزلم في كتابه «الرسالة الخالدة» عن قبيلة الطوارق يقول :

« رأيت بعض قبائل الطوارق في شمال إفريقيا يحبون حياة هذا التكافل

السعيد ؛ فليس فيهم من يعيش لنفسه ، وإنما لجماعته ؛ وأعظم ما يفخر به ويمتد ، هو ما يصنع لهذه الجماعة . وأول ما لفت نظري لحالتهم هذه أن رجلا من أهل الحضرة هاجر من الفرنسيين ، ونزل بينهم في قرآن ، فجاورهم وعاش بفضلهم ؛ ثم خرج يطلب الرزق ، ويريد أن يرد الجبل ، وترك أسرته في جوار هذه الجماعة الإسلامية . غير أن النحس لازمه ، ولم يستطع كسبا ، فجاءنا في « مصراته » يستمدنا ، فأعناؤه ليعود إلى أهله ، ولكنه عاد إلى بعد نحو سنة مرة أخرى ، فظننت أنه رجع من أهله ، فقال : لا . وإنما الآن أستطيع الرجوع إلى أهلي . قلت : وكيف ذلك ؟ قال : بعد لقائنا الأخير انجرت بما حصلت عليه ، وأصبح الآن في يدي ما أعود به إلى جماعة الطوارق . قلت : إلى أولادك أم إلى جماعة الطوارق ؟ قال إلى الطوارق أولا ، فهم آووا أولادي في غيبي ، وأنا سأكفل أولاد من أجد غائبين منهم ، وأقسّم ما أعطى الله بين أولادي وأولاد جيراني . قلت : هل تعيش جماعتكم كلها كما تعيش أنت مع جيرائك ؟ قال : كلنا في الخير والشر سواء ، والفضل لصاحب الفضل ، والواحد من جماعتنا يستحق أن يعود إلى النج خاليا ، لا حياء من أهل بيته ، بل حياء من جيرانه الذين ينتظرون عودته ، كأهل بيته سواء بسواء .

ثم يعقب على هذه الشهادة بكلمة صادقة تمثل الحقيقة الواقعة :

« ليست جماعة الطوارق هذه أو أضرابها من أهل البادية وسكان القفر مختصة بهذه الروح الجماعية ، ولا هي من مستلزمات عصبيتها ، وإنما هي الروح الإسلامية أكثر ظهوراً في هؤلاء الذين لا يزالون بمنزل من الحياة الحديثة للمادية . وقد وجدت هذه الروح في الساكن والقرى الإسلامية التي لا تزال مطبوعة بالطابع الإسلامي ، سواء أكان أهلها عرباً أم عجم ، بيشق أم سودا ، في الشرق أم في الغرب . قد رأيت جماعة المسلمين في كثير منها لا يزالون يحيمون حياة الخير والتضامن والتكافل والتعاون على البر . لا يزالون أقرب إلى المجتمع الصالح كما أراده صاحب الدعوة من عشرات الملايين الذين فتنوا بالحضارة الغربية للمادية ، فهم يعيشون لأنفسهم ، ولو اقرضت جماعتهم ؛

ويؤثرون شهواتهم على البر بأهلهم فضلاً عن جيرانهم » .

هذا التكافل الذى توحى به روح الإسلام لم يكن متروكا للوجدان الفردى والجماعى وحده . فقد كان الحاكم يلزم به ويطبقه . فهذا عمر بن الخطاب يفرض للفقير والمسن والمريض فريضة من بيت المال — وذلك غير مصارف الزكاة المعروفة — وهو لون من ألوان الضمان الاجتماعى حسب حالة عصره . وهذا هو يعطل حد السرقة فى عام الرمادة حين جاع الناس . لأن فى الجوع شبهة الاضطراب إلى السرقة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولعل الحادثة التالية عن عمر ذات معنى حاسم فى التطبيق العملى للتكافل ، ولحق الملكية الفردية وحدوده فى محيط الجماعة !

« روى أن غلاما لابن حاطب بن أبى بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فأتى بهم عمر ، فأقروا ، فأمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم ، فلما ولى رده ، ثم قال : أما والله لولا أنى أعلم أنكم تستملونهم وتجيعونهم حتى أن أحدم لو أكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعتم أيديهم . ثم وجه القول إلى عبد الرحمن بن حاطب بن أبى بلتعة فقال : وأيمن الله إذ لم أفضل ذلك لأغر منك غرامة توجحك ! ثم قال : يا مرنى ، بكم أريدت منك ناقةك ؟ قال بأربعمائة . قال عمر لابن حاطب : اذهب فأعطه ثمانمائة » . وأعفى الثلمان السارقين من الحد لأن صاحبهم اضطرم إلى السرقة لجوعهم ، وحاجتهم إلى سدرتهم . وهكذا تثبت تلك السابغة البعيدة فى الواقع التاريخى أن الإسلام يقدم حق الحياة والكفاية على حق الملكية الفردية ، ويقرر مبدأ التكافل الاجتماعى بين الواجدين والمحرومين فى المجتمع تفريراً واضحاً صريحاً .

وما يزيد فى جلال هذا التكافل الاجتماعى فى تاريخ الإسلام أن يصدى الدائرة الإسلامية إلى الدائرة الإنسانية .

رأى عمر شيخنا ضريراً يسأل على باب ، فسأل ، فلم أنه يهودى فقال له : ما أبلأك إلى ما أرى ؟ قال : الجزية والحاجة والسن . فأخذ عمر يده ، وذهب به

إلى منزله ، فأعطاه ما يكفيه ساعتها ، وأرسل إلى خازن بيت المال : انظر هذا وضرباه . فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شيبته ، ثم نخزّه عند الحرم . إنما الصدقات للفقراء والمساكين . وهذا من مساكين أهل الكتاب . ووضع عنه الجزية وعن ضربائه .

ولما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجذمين من النصارى ، فأمر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يجرى عليهم القوت .

وهكذا ترتفع روح الإسلام بسر إلى هذا الأفق الإنسانى منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا ، فيجمل الضمان الاجتماعى حقاً إنسانياً ، لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

ألا إنه الأفق البعيد السامق ، الذى تظلم البشرية اليوم دون مرتقاه !



فأما سياسة الحكم وسياسة المال من الوجهة الرسمية فى الدولة ، فقد شهد الواقع التاريخى عنهما فترة مثالية فى حياة الإسلام ، لم تمر طويلا مع الأسف الشديد . وسنرى فيما بعد علة هذا ، نرى إن كانت العلة كاشنة فى طبيعة النظام الإسلامى فى هاتين الناحيتين ، أم إنها المصادقات السيئة التى لا علاقة لها بطبيعة هذا النظام . ولنبدأ بالحديث عن سياسة الحكم ، إذ كانت سياسة المال فى الواقع التاريخى تبسها ، وفرعا عن تصورهما .

حينما حضرت النبى الوفاة دعا أبى بكر ليصلى بالناس ؛ فلما راجعته عائشة ، لأن أبابكر رجل أسيف ، فإذا قام فى الناس لم يسموا صوته . - أخذته الغضب ، وذكر صويحبات يوسف ! وأصر على دعوة أبى بكر ليصلى بالناس .

أفكان ذلك استخلافا من الرسول لصاحبه فى النار ؟ وهل فهم المسلمون منه

ذلك فهما صريحا ؟

نستبعد نحن هذين القرضين . فلو شاء محمد أن يستخلف ، ولو كان هذا

الاستخلاف من فرائض هذا الدين ، لجهر بالاستخلاف كما جهر بكل فريضة أخرى من فرائض دينه . ولو أن فهم المسلمون منه فهاصر يحا أنه يستخلف أبا بكر ماثراً للجلد في السقيفة بين المهاجرين والأنصار ، فما كان الأنصار ليجادلوا في أمر رسول الله .

كان الأمر إذن للشورى بين المسلمين ، وللإقناع وللإقتناع بمن هو أحق الناس بالخلافة . ولئن كان الجلد يوم السقيفة قد انتهى إلى أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان ذلك فرضاً إسلامياً ؛ ولكنه تواضع واتفاق بين جماعة المسلمين ، كان الأنصار يملكون رده ولا تثريب عليهم ، لولا أنهم ارتضوه لموامل محلية واقعة بين الأوس والخزرج ، وكرهه أحد الفريقين أن تكون الخلافة للآخر ، وإثارها مما أن تكون للمهاجرين .

وإذا كان التراضي قد تم يومذاك أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان هناك ما يلزم أن تكون في قريش خاصة . ولو كان الأمر كذلك ما قال عمر بن الخطاب ، وهو يمين أهل الشورى بعده : « ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته » فسال ليس قريشياً عن يقين ! وروح الإسلام ومبادئه تأبى أن تجعل لقريش درجة فوق درجة المسلمين ، لمجرد أنها قريش ، أو أن فيها نسب الرسول .

ولقد استخلف أبو بكر عمر . ولكن هذا لم يكن إلزاماً منه للمسلمين ؛ فلقد كانوا في حل من رفض هذا الاستخلاف . وعمر لم يصبح خليفة بمحكم استخلاف أبي بكر له ، بل بمبايعة الناس إياه . وكذلك عين عمر بعده ستة للشورى على أن يختاروا منهم واحداً . وما كان المسلمون يلزمين أن يختاروا واحداً من الستة ، وإنما هم التزموا لأن الواقع كان يشهد بأن الستة هم الأفضل ، وأن تعيين عمر لم يتفق مع هذا الواقع . من هنا جاء الالتزام .

فأما البيعة لعل ؛ فقد ارتضاها قوم ، وأياها آخرون . فكانت الحرب للمرة الأولى بين المسلمين . وأعقبها الكوارث التي حاقت بروح الإسلام ومبادئه في الحكم والمال ، وفي غير الحكم والمال .

هذا الاستعراض السريع يكشف لنا عن نظرية الإسلام الأصلية في الحكم . وهي أن اختيار المسلمين المطلق هو المزهل الوحيد للحكم . وهذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون علياً ابن عم رسول الله وصهره ، وأقرب الناس نسباً إليه . ولقد يكون عليٌّ قد غبن في تأخيرهِ — وبخاصة بعد عمر — ولقد تكون أسوأ مصادفة في تاريخ الإسلام — حسبنا نعتقد نحن — هي تأخيرهِ بعد عمر . ولكن هذا التأخير كان له فضله في التقرير الصلي لنظرية الإسلام في الحكم ، حتى لا تقوم عليها شبهة من حق الورثة ، التي هو أبعد شيء عن روح الإسلام ومبادئه . وأياً كان الغبن الذي أصاب شخص الإمام ، فإن تقرير هذه النظرية كان أكبر منته على كل حال !

فلما جاء معاوية ، وصير الخلافة الإسلامية مُلكاً عضوضاً في بني أمية ، لم يكن ذلك من وحى الإسلام ، إنما كان من وحى الجاهلية ؛ فأمية بصفة عامة لم يعمر الإيمان قلوبها ، وما كان الإسلام لها إلا رداء تحمله وتلبسه حسب المصالح والملازمات . ويكفي أن ثبت هنا صورة من البيعة ليزيد ، لنعلم على أي أساس قامت ، ولندرك إن كان معاوية وهو يقوم بها كان يستروح الإسلام أم غير الإسلام

دعا معاوية الوفود ليتكلموا في اجتماع عقده لأخذ البيعة ليزيد ، فتقدم يزيد ابن المقفع ، فقال :

أمير المؤمنين هذا . وأشار إلى معاوية .

ثم قال : فإن هلك فهذا . وأشار إلى يزيد .

ثم قال : فن أبي فهذا . وأشار إلى السيف .

قال معاوية : اجلس فإنك سيد الخطباء !!!

وكان معاوية بعد أخذ البيعة ليزيد في الشام قد كلف سعيد بن العاص أن يحتال لإقناع أهل الحجاز ، فبجز ، فسار معاوية إلى مكة ومعه الجند والمال . ودعا وجهاء المسلمين فقال لهم :

« قد علمت سيرتي فيكم ، وصلى لأرحامكم . يزيد أخوكم وابن عمكم . وأردت أن

تقدموا يزيد باسم الخلافة ، وتكونوا أنتم تعزلون وتؤثرون وتجيئون المال وتقسمونه »
 فأجاب عبد الله بن الزبير بخيرا بين أن يصنع كما صنع رسول الله إذ لم يستخلف أحدا ،
 أو كما صنع أبو بكر إذ عهد إلى رجل ليس من بني أمية ، أو كما صنع عمر إذ جعل
 الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أمية . فاستشاط معاوية
 غضبا وهو يقول : « هل عندك غير هذا ؟ » قال لا . والتفت معاوية إلى الآخرين
 يسألهم : فأنتم ؟ قالوا : على ما قال ابن الزبير . فقال يتوعدكم : « أعذر من أنذر .
 إني كنت أخطب فيكم فيقوم إلى القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس ، فأحل ذلك
 وأصفح . وإني قائم بمقالة ، فأقسم بالله لئن رد على أحدكم كلمة في مقامى هذا لا ترجع
 إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ؛ فلا يقيين رجل إلا على نفسه !
 فأما الذى كان بعد ذلك ، فهو أن يقيم صاحب حرس معاوية رجلين على رأس
 كل وحيه من وجهاء الحجاز للعارضين ، وقد قال له معاوية : « إن ذهب رجل منهم
 يرد على كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفهما » .

ثم رقى المنبر فقال : « هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يرم أمر دونهم
 ولا يقضى إلا على مشورتهم . وإنهم قد رضوا وباعوا يزيد ، فبايعوه على اسم الله »

فبايع الناس !!!

على هذا الأساس الذى لا يعترف به الإسلام البتة قام ملك يزيد . فمن
 هو يزيد ؟

هو الذى يقول فيه عبد الله بن حنظلة : « والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا
 أن نرمى بالحجارة من السماء . إن رجلا ينكح الأمهات والبنات والأخوات ، ويشرب
 الخمر ، ويدع الصلاة . والله لو لم يكن معى أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاء حسنا » .
 فإذا كانت هذه مبالغة عدو ليزيد ، فإن الذى لا مبالغة فيه ، أنه كان قتي
 شراب وهو يبلغ فيه إلى حد التضاعة ، فيعنى بتدليل القروء وترتيبها أكثر مما يعنى
 بسياسة الحكم ومصالح الرعية . . إلى تزق وطيش وقنون .

وهذا هو « الخليفة » الذى يفرضه معاوية على الناس مدفوعا إلى ذلك بدافع لا يعرفه الإسلام . دافع العصبية العائلية والقبلية . وماهى بكثرة على معاوية ولا بغيرية عليه ؛ معاوية هو ابن أبى سفيان وابن هند بنت عتبة ؛ وهو وريث قومه جميعا وأشباه شىء بهم فى بعد روحه عن حقيقة الإسلام . فلا يأخذ أحد الإسلام بمعاوية أو بنى أمية ، فهو منه ومنهم برىء !

وفى سبيل تبرئة الإسلام ، روحه ومبادئه ، من ذلك النظام الوراثة الذى ابتدعه . معاوية فى الإسلام .. نستطرد إلى شىء عن معاوية وعن أمية ، لا قصد به إلا هذا : النرض الحقيق بالاستطراد .

أبو سفيان هو ذلك الرجل الذى لقى الإسلام منه والمسلمون ما حظت به صفحات التاريخ ؛ والذى لم يسل إلا وقد تقررت غلبة الإسلام . فهو إسلام الشقة واللسان لا إيمان القلب والوجدان . وما نفذ الإسلام إلى قلب ذلك الرجل قط ؛ فلقد ظل يتنمى هزيمة للمسلمين ويستبشر لما فى يوم حنين ، وفى قتال المسلمين والروم فيما بعد ، بينما يتظاهر بالإسلام ؛ ولقد ظلت العصبية الجاهلية تسيطر على فؤاده ، فلما وقف بباب عمر يؤامع سهيل بن عمرو بن الحارث وجماعة من السادة ، وقدم عليهم عمرو بلالا وصهيبا لسايقتهما فى الإسلام ، ورمت أصف أبى سفيان خاصة فقال يثير الفتنة : « لم أركاليوم قط . يأذن لهؤلاء السيد ويتركنا على باب » فخبه صاحبه يقول : « أيها القوم إني والله أرى الذى فى وجوهكم . إن كنتم غضابا فاعضبوا على أنفسكم . دعى القوم إلى الإسلام ودعمتم ، فأسرعوا وأجأتم . فكيف بكم إذا دعوا يوم القيامة وتركتم ؟ »

وقد كان أبو سفيان يحمى على الإسلام والمسلمين ، فافترض فرصة لفتنة إلا انتهزها . حينما تحطت الخلافة غليا إلى أبى بكر أقيلى أبو سفيان يقول : « والله إني لأرى عصابة لا يقطعها إلا دم . يا آل عبد مناف : فيم أبو بكر من أموركم ؟ ! أين المستضعفان ؟ أين الأذلان . على والعباس ؟

«ولا يقيم على ضم يراد به إلا الأذلان غير الحلي والوثد»

«هذا على الخلف محبوس برمته وثا يُشج فلا يرى له أحد»

فيدرك على قصده ويفوته عليه وهو يقول : «إنك والله ما أردت بهذا إلا الفتنة . وإنك والله طامع بنيت بالإسلام شراً» أو يقول : «يا أبا سفيان . إن المؤمنين قوم نصحة بعضهم لبعض ، وإن الناهقين قوم غششة بعضهم لبعض ، متحاونون وإن قربت ديارهم وأبدانهم .»

ولقد كان أبو سفيان يحمل بملك ورائي في بنى أمية منذ أن تولى الخلافة عثمان ، فهو يقول يومها : «يا بنى أمية . . . تلقفوها تلقف الكرة ، فوالقى يحلف به أبو سفيان ما زلت أرجوها لكم ، ولتصيرن إلى صيانتكم وراثه !» وما كان يتصور حكم المسلمين إلا ملكا حتى في أيام محمد ، قد وقف ينظر إلى جيوش الإسلام يوم فتح مكة ، ويقول للعباس بن عبد المطلب : «والله يا أبا الفضل لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيما» فلما قال له العباس : إنها النبوة . قال : نعم إذن ! . . .

نعم إذن ! وإنها لكلمة يسمعا بأذنه فلا يفقهها قلبه . فما كان مثل هذا القلب ليفقه إلا معنى للملك والسلطان !

ذلك أبو معاوية . فأما أمه هند بنت عتبة ، فهي تلك التي وقت يوم أحد تلج في الدم إذ تهش بكبد حمزة كالقذبة للتوحشة ، لا يشفع لها في هذه القعدة الشنيعة حقد الثأر على حمزة ، قد كان قد مات !

وهي التي وقت بعد إسلام زوجها كرها بعد إذ تورت غلبة الإسلام تصيح : «اقتلوا الخبيث الدنس القبيح من طليعة قوم ! هلا قاتلم ودفعتم عن أنفسكم وبلادكم ؟» .

وبنو أمية في الإسلام هم بنو أمية في الجاهلية ؛ فلقد كانوا وحدهم هم المتخلفين عن حلف الفضول في الجاهلية . ذلك أن هذا الحلف يشتمل على عنصر أخلاقي لا تطبيقه طبيعة القوم . أن كان يقول : «ليكونن مع الظالمون حتى يؤدوا إليه حقه ؛

ولياخذن أنفسهم بالآسى فى اللأش ، والأسام فى المال ؛ ولأمنن القوى من ظلم الضعيف ، والأطال من علف القرب . ودون هذا وأبى طأمة القوم وتنكص فطرتهم المائلة الموروثة !

ولقد فطنت عمة عمر بن عبد العزأ — وهى أموة — إلى أن فى عمر عنصرا غربا عن أموة ، حبنا ولأ الخلافة فصار فىها على غير طرأة أموة : اعترف بالعنصر الأخلق ؛ ورد المظالم التى تحت أأدى قراأه ؛ ومنهم ما كانوا أنبهونه من أأ مال للمسلأ بلاأ . . . فلما وسطوها لده أألت : « إن قراأك أشكونك وأزعمون أنك أأألت منهم أأز عأرك » أال : « ما منعهم أأأ أو شأأ كان لهم » أألت : « إنى رأأهم أأأأون ، وإنى أأاف أن أهبأوا علىك أوما عصبأا » أأال : « كل أوم أأأافه دون أوم الأأأمة فلا وأأى الله شره » .

عندئذ أأركت أن فى عمر عنصرا أأر غربا على أموة ، أنكرته منه ؛ وعأدت إلى قومها أقول : « أوقوا مقبة أمرأ فى أروأأكم آل عمر بن الأأأاب ! أأل ! أوقوا مقبة أمرأ . فلأها لأرأرة فى عرف أموة أن أأأى الله أأأ ، وأن أأأ المصأ والمأأم ، وأن أأأ الأأ ، والأأأأأأ أأأ فى ملأ الأأأأ والأأأون . أأل ! أأرأرة أأأأهم من صهرهم لعمر بن الأأأاب ، إأ كان القاروق أأأأ لعمر ابن عبد العزأ من أمه ؛ فأفسأ على أموة أقأأأها الرأأة الموروثة !

أأى ما أأأأر أأأأ من أن معاوية كان كأأ الوأى لأسل الله . فالصأأ أن أبأسأأأأأأ أأأ أسلم رأأ النبأ فى أن أأسأ إلى معاوية شأأأ أأأأ به أمام العرب ؛ وأعوضه عن سبة الأأر فى الإسلام ، وأنه من الأأأأأأ الأأأ لا سأأة لهم فى الإسلام . فأأسأأأه النبأ — صلى الله عأه وسلم — فى الرساأل ، والأوأأأ ، والأأأأأ . ولم أأل أأأ من الأأأأ : إنه كأأ للنأى شأأأ من الوأى ، كأأأأأ أنصاره أأأ أسأأأأأ الملك له كأأ أأأأ سأأ الأأة !

ولسنا أشأر على معاوية فى سأأة الأأأ أأأأأه نأأأ الوأأة وقهر الناس عأأها

فحسب ، إنما تنكر عليه أولاً وقبل كل شيء ، إقصاءه للعنصر الأخلاقي . في صراعه مع عليّ وفي سيرته في الحكم بعد ذلك ، إقصاء كاملاً لأول مرتبة في تاريخ الإسلام . فلقد قام الحكم في الإسلام ، كما قامت الحياة الإسلامية كلها ، على اعتبار العنصر الأخلاقي عميقاً فيها ، أصيلاً في كيانتها . وكان وجود هذا العنصر ثمرة طبيعية لليقظة الدائمة التي فرضها الإسلام على الضمير القردى والجماعى ، والحساسية للرهفة التي أثارها في نفوس أتباعه ، وشهدنا منها مثلاً رفيعة في أول هذا الفصل . فكانت جريمة معاوية الأولى التي حطمت روح الإسلام في أوائل عهده ، هي نقي هذا العنصر الأخلاقي من سياسته نقياً باتاً .

ومما ضاعف الجريمة أن هذه الكارثة باكرت الإسلام ولم تنقض إلا ثلاثون سنة على سننه الرفيعة ؛ فلم تنح له فرصة الثبات والاستقرار ، وتكوين التقاليد الصيقة التي يصعب فيما بعد الخروج عليها . وهو سوء حظ لا شك فيه . ولكنه في الواقع ليس للمصادفة السيئة الأولى . فلقد كانت أسوأ مصادفة هي تأخير عليّ ، وتقديم عثمان وهو شيخ ضيف ، وتسلم مروان بن الحكم الأموى مقاليد السلطان ! فلو شاء حسن الطالع أن يتقدم عليّ بعد الشيخين لاستمرت تقاليد الإسلام فترة أخرى ، ولاستطردت موجته عهداً ثالثاً ، ولكان غير ما كان من طمس روح الإسلام .

ولكى ندرك عمق هذه الحقيقة ، يجب أن نستعرض صوراً من سياسة الحكم في العهود المختلفة على أيدي أبي بكر وعمر . وعلى أيدي عثمان ومروان . وعلى أيدي الإمام . ثم على أيدي للوك من أمية . . . ومن بعدهم من بنى العباس . بعد أن خنقت روح الإسلام خنقاً على أيدي معاوية وبنى أبيه !

حينما ندب المسلمون أبا بكر ليكون خليفة رسول الله ، لم تزد وظيفته في نظره على أن يكون قائماً بتنفيذ دين الله وشريعته بين المسلمين ! فلم يخطر له أن هذه الوظيفة تبيح له شيئاً لم يكن مباحاً له وهو فرد من الرعية ، أو تمنحه حقاً جديداً لم يكن له ،

أو تسقط عنه تكليفاً واحداً عما كان يكلفه ، سواء لنفسه أو لمشيئته أو لإلهه !
وقف عقب انتهاء البيعة له بالسقيفة فقال : « أما بعد — أيها الناس — فإني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ؛ فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني . الصدق أمانة والكذب خيانة . والضعيف فيكم قوى عندى حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه إن شاء الله . لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالقلل ؛ ولا تشيع الفتاحة في قوم إلا عظم الله بالبلاء . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله . فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » .
وكان منزل أبي بكر بالسنح على مقربة من المدينة منزلاً صغيراً متواضعاً . فلما ولى الخلافة لم يغيره ولم يغير فيه . وكان يعيش على قلمييه من منزله بالسنح إلى المدينة غلوا ورواحا ؛ وربما ركب فرساً له لا من أفراس بيت اللال ؛ حتى إذا زادت أعباء عمله انتقل إلى المدينة .

وكان يعيش من رزقه في التجارة ، فلما أصبح أراد أن ينشغل على تجارته . فأمسكه السلمون ، وقالوا : إن هذا الأمر لا يصلح مع التجارة . فقال — كأنما لا يعلم طريقاً آخر للقوت — وم أعيش ؟ فتروا في الأمر ؛ ثم جعلوا له من بيت اللال كفايته لقوته وقوت عياله ، جزاء قموده عن التجارة ، واحتباسه للوظيفة .

ومع هذا فقد أوصى عندما حضرته الوفاة أن يحصى ما أخذه من بيت اللال ، فيرد من ماله وأرضه ، تورعاً وتسقفاً عن مال السلمين . وكان يعد نفسه مسؤولاً عن حاجة كل فرد في الرعية ، مدفوعاً إلى هذا باليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الحاكم والمحكوم ، والحساسية المرفقة التي يثيرها في ضمير الجميع . وقد وصل في هذا إلى حد أنه قد كان يطلب للضعفاء من حوله بالسنح أغنامهم ؛ فلما ولى الخلافة سمع جارية تقول : اليوم لا تحلب لنا منافع دارنا ؛ فسمعها فقال : بلى لسرى لأحلبنها لكم . . فكان يحلبها ، وربما سأل صاحبها : يا جارية ! أتحبين أن أرغى لك أم أصرح ؟ فرمما قالت : أرغ ، وربما قالت صرح . فأى ذلك قالته فل !

وكان عمر بن الخطاب — في خلافة أبي بكر — يتعهد امرأة عمية بالمدينة و يقوم بأمرها ؛ فكان إذا جاءها ألقاها قد قضيت حاجتها . فترصد عمر يوماً ، فإذا أبو بكر هو الذي يكفيها مؤنتها ، لا تشغله عن ذلك الخلقة وتبعاتها . عندئذ صالح عمر حين رآه : « أنت هو لصري ! » .

هذه لمحة من تصور أبي بكر للحكم .. فلما أن خلقه عمر لم يختلف هذا التصور ، ولم يفهم عمر أن منصبه الجديد يرتب له حقوقاً جديدة من أى نوع — غير أن يزيد في تبعاته في القيام بتنفيذ شرع الله .

خطب عقب البيعة له فقال : « أيها الناس : ما أنا إلا رجل منكم . ولولا أنني كرهت أن أرد أمر خليفة رسول الله ما تقلدت أمركم » .

وخطب خطبته الثانية قال فيها : « ولكم على أيها الناس خصال أذكركم لكم تحذون بها . لكم على ألا أجتبي شيئاً من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ، ولكم على إذا وقع في يدي ألا يخرج منها إلا في حقه ، ولكم على ألا ألقاكم في الممالك ، ولا أجركم في ثوركم ، وإذا رغبتم في البعث فأنا أبو الميال » .

وكان يقول : « إني أنزلت مال الله منى بمنزلة مال اليتيم ، فإن استغثت غفث عنه ، وإن اقتضت أكلت بالمعروف » .

سئل يوماً عما يحل له من مال الله فقال : « أنا أخبركم بما أستحل منه . يحل لي حلتان : حلة في الشتاء وحلة في القيظ ، وما أحج عليه وأحترم من الظاهر ، وقوت وقوت أهلي كقوت رجل من قريش ليس بأغنام ولا بأقرم . ثم أنا رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم » .

وكذلك عاش . ولكنه كثيراً ما كان يتخرج حتى مما أحل لنفسه .. اشتكى يوماً فوصف له السمل وفي بيت المال عكة منه ، فلما كان على المنبر قال : « إن أذتم لي فيها ، وإلا فلينا على حرام » فأذنوا له .

ورأى المسلمون ما هو عليه من الشدة ، فذهب بعضهم إلى ابنته حفصة أم المؤمنين

فقالوا لها : « أتي عمر إلا شدة على نفسه وحصرا . وقد بسط الله في الرزق ، فليسط في هذا الشيء فيما شاء منه . وهو في حل من جماعة المسلمين » . فلما كملته خصة في ذلك كان جوابه : « يا خصة بنت عمر . نصحت قومك وغششت أباك . إنما حق أهلي في نفسي ومالي ، فأما في ديني وأمانتي فلا ! »

وكان يشعر شعورا عميقا بوجوب المساواة بينه وبين أفراد رعيته ، فلما جاع الناس في عام الرمادة ، آلى على نفسه : لا يذوق سمنا ولا لحما حتى يمينا الناس . وظل كذلك حتى اسود جلده وبسر من أكل الزيت ؛ ثم جاءت السوق عكة من سمن ووطب من لبن ، فاشترى غلام له بأربعين درهما ، وذهب إليه يفتيه أن الله أحله من يمينه ، وأن قد قدمت السوق عكة من سمن ووطب من لبن وقد اشترى لها . فلما علم الثمن قال له : « أغليت فتصدق بهما ، فأني أكره أن آكل إسرافا » وأطرق هنيئا ثم قال : « كيف يعينني شأن الرعية إذا لم يعنى ما يمسه ؟ » .

لقد كان يرى أن يحرم نفسه حرمان رعيته ، ليحس بما يمسه كما قال ؛ ولأنه في أعماق نفسه ما كان يرى أن قيامه بالحكم يجعل له حقوقا وامتيازات ليست لسائر الناس ؛ وأنه إن لا يعدل في هذا فما هو بمستحق طاعة الرعية . وقصة البرود اليمانية ، وإقراره بسقوط طاعته حتى يثبت عدله قد سبق أن ذكرناها ، وهي تقرر مبدأ من مبادئ الحكم في الإسلام : أن لاطاعة لإمام غير عادل .

ولقد كان هذا الشعور الإسلامي عميقا في نفسه ، مصاحبا له في كل ملابسة . فقد ساوم رجلا على فرس ؛ ثم ركه ليجره فسطب ؛ فأراد أن يرده إلى صاحبه فأبى . فتحباكا إلى شريح القاضي . فسمع حجة كل منهما ، ثم قال : يا أمير المؤمنين . خذ ما ابنت ، أورد كما أخذت ! » قال عمر : « وهل القضاء إلا هكذا ؟ » ثم أقام شريحا على قضاء الكوفة جزاء ما قضى بالحق والعدل .

فإذا فهم عمر الحكم على أساس هذا التصور ، فلا مجال لأن يكون تقراية الحاكم امتيازات ما على سائر أفراد الرعية . فإذا ارتكب ابنه عبد الرحمن تناول الحجر

فلا بد من الحد ، وقصته في ذلك معروفة ؛ وإذا عدا ابن عمرو بن العاص على المصرى فلا بد من القصاص . فأما في المال فعليه مسئولون عن كل ما زاد في أموالهم بعد الولاية ، خشية أن يكون نحوها على حساب مال المسلمين ، أو بسبب من جاء الولاية . و « من أين لك هذا » كان قانونه الذى عامل به عماله واحدا وكما وجد مبررا لأن يعاملهم به . فقد قاسم عمرو بن العاص واليه في مصر ، وسعد بن أبى وقاص واليه في الكوفة ، كما ضم مال أبى هريرة واليه في البحرين .

ولقد كان قولم تصور الحكم في نفس عمر باختصار : هو الطاعة والنصح في حدود الدين من الرعية ، والعدل والحسن كذلك من الراعى . ولقد قبل من رجل من رعيته أن يقول له : « لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه سيوفنا » فأقر بذلك مبدأ حق الرعية في تقويم الراعى . كما خطب الناس يوما فقال : « إني لم استعمل عليكم عمالى ليضربوا بأشاركم ، وليشتوا أعراضكم ، ويأخذوا أموالكم ؛ ولكنى استعملتهم ليطعوك كتاب ربكم وسنة نبيكم . فمن ظلمه عامله بمظلة ، فلا إذن له على ، ليرضها إلى حتى أقصه منه » فأقر بذلك حدود الحاكم على الناس لا يتعداها .

ولشعوره العميق ب تبعات الحاكم لم يشأ أن يحملها اثنان من أسرة الخياط ؛ فنع أن يكون ابنه عبد الله مرشحا لها وإن جعله من أهل الشورى ؛ وقال قولته المشهورة التى تنطق بحقيقة تصوره للخلافة : « لا أرب لنا في أموركم ، وما حدثها فأرغب فيها لأحد من بيتي ، إن كان خيرا فقد أصبنا منه ، وإن كان شرا فبحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد » .



هذا التصور لحقيقة الحكم قد تثير شيئا ما بدون شك على عهد عثمان . ولقد كان من سوء الطالع أن تدرك الخلافة عثمان وهو شيخ كبير ، ضفت عزيمته عن عزائم الإسلام ، وضفت إرادته عن الصمود لكيد مروان ، وكيد أمية من ورائه .
فهم عثمان — يرحمه الله — أن كونه إماما يمنحه حرية التصرف في مال المسلمين .

بالمبة والعطية ؛ فكان رده في كثير من الأحيان على متعديه في هذه السياسة :
« وإلا فقيم كنت إلهما ؟ » كما يمنحه حرية أن يحمل بنى معيط وبنى أمية — من
قرباته — على رقاب الناس ، وفيهم الحكم طريد رسول الله ، لجرد أن من حقه أن
يكرم أهله ويبرم ويرعاهم .

منح عثمان ، من بيت المال ، زوج ابنته الحارث بن الحكم يوم عرسه مائتي ألف
درهم . فلما أصبح الصباح جاءه زيد بن أرقم خازن مال المسلمين وقد بدا في وجهه
الحزن ، وترقرقت في عينه الدموع ، فسأله أن ينفية من عمله ؛ ولما علم منه السبب
وعرف أنه عطيته لصهره من مال المسلمين ، قال مستغنيا : « أتبيكي يا بن أرقم . أن
وصلت رحى ؟ » فرد الرجل الذى يستشر روح الإسلام المرهف : « لا يا أمير
المؤمنين . ولكن أبكى لأنى أظنك أخذت هذا المال عوضا عما كنت أفقته في سبيل
الله في حياة رسول الله . والله لو أعطيته مائة درهم لكان كثيرا ! » فنضب عثمان على
الرجل الذى لا يطبق ضميره هذه التوسعة من مال المسلمين على أقارب خليفة المسلمين .
وقال له : « ألقى بالمفاتيح يا ابن أرقم فإننا سنجد غيرك ! »

والأمثلة كثيرة في سيرة عثمان على هذه التوسعات ؛ فقد منح الزبير ذات يوم
ستائة ألف ، ومنح طلحة مائتي ألف ، وتقل مروان بن الحكم خمس خراج أفريقيا .
ولقد عاتبه في ذلك ناس من الصحابة على رأسهم على بن أبى طالب ، فأجاب : « إن
لى قرابة ورحما . فأنكروا عليه وسألوه : « فما كان لأبى بكر وعمر قرابة ورحم ؟ »
فقال : « إن أبى بكر وعمر كانا يحتسبان فى منع قرباتهما . وأنا أحسب فى إعطاء
قربائى . فقاموا عنه غاضبين يقولون : « فلهيها والله أحب إلينا من هديك » ...
نم ! وأحب إلى الإسلام . وأقرب إلى حقيقة الإسلام .

وغير المال كانت الولايات تنطق على الولاة من قرابة عثمان . وفيهم معاوية الذى
وسع عليه عثمان فى الملك فضم إليه فلسطين وحمص ؛ وجمع له قيادة الأجناد الأربعة ،
ومهد له بعد ذلك أن يطلب الملك فى خلافة على وقد جمع المال والأجناد . وفيهم

الحكم بن العاص طريد رسول الله . وفيهم عبد الله بن سعد بن أبي السرح أخوه من الرضاة . . . الخ .

ولقد كان الصحابة يرون هذا الانحراف عن روح الإسلام ، فيتداعون إلى المدينة لإيقاظ الإسلام وإيقاظ الخليفة من الخنة ؛ والخليفة في كبرته وهممه لا يملك أمره من مروان . وإنه لمن الصعب أن تنهم روح الإسلام في نفس عثمان ؛ ولكن من الصعب كذلك أن نغفيه من الخطأ ، الذي هو خطأ المصادفة السيئة في ولايته الخلافة وهو شيخ موهون ، تحيط به حاشية سوء من أمية ذات القطرة للشؤومة .

ولقد اجتمع الناس ، فكلفوا علي بن أبي طالب أن يدخل إلى عثمان فيكلمه ، فدخل إليه قال : « الناس ورأى وقد كلوني فيك . والله ما أدرى ما أقول لك ، وما أعرف شيئاً تجمله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه . إنك تعلم ما تعلم ، ما سبقناك إلى شيء . فنخبرك عنه ؛ ولا خلونا بشيء فنبلنك ؛ وما خصصنا بأمر دونك . وقد رأيت وسمعت وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وثلت صهره . وما ابن أبي قحافة بأولى بعمل الحق منك ؛ ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ؛ وإنك أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحماً ؛ ولقد ثلت من صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم ينالا ؛ ولا سبقناك إلى شيء . فآله الله في نفسك ؛ فإنك والله ما تبصر من عى ولا تعلم من جهل ؛ وإن الطريق لواضح بين ؛ وإن أعلام الدين لقاعة . تعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدى وهدى ؛ فأقام سنة معلومة ؛ وأملت بدعة متروكة ؛ فوالله إن كلاً كبير ؛ وإن السنن لقاعة لها أعلام ؛ وإن شر الناس عند الله إمام جائز ضل وضل به ؛ فأملت سنة معلومة وأحيا بدعة متروكة . وإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر ؛ فيلقى في جهنم ؛ فيدور في جهنم كما تدور الرحى ، ثم يرتطم في غمرة جهنم » .

قال عثمان : « قد والله علمت ليقولن الذي قلت . أما والله لو كنت مكانى .

ما عفتك ولا أسلمتك ولا عبت عليك؛ وما جئت منكراً أن وصلت رحماً، وسددت خلة، وآويت ضائعاً، ووليت شيعها بمن كان عمر يولى. أنشدك الله يا علي. هل تعلم أن المغيرة بن شعبة ليس هناك؟ قال: نعم، قال: أتعلم أن عمر ولاء؟ قال: نعم. قال: فلم تلومني أن وليت ابن عمر في رحمة وقرابته؟ قال علي: سأخبرك. إن عمر كان كل من ولى فإنما يظاً على صماخه، إن بلغه عنه حرف جابه، ثم بلغ به أقصى الغاية، وأنت لا تفعل. ضفت ورقت على أقر بانك. قال عثمان: وأقر بأوك أيضاً! قال علي: لعمرى إن رحمهم منى لقرية، ولكن الفضل في غيرهم. قال عثمان: هل تعلم أن عمر ولى معاوية خلافة كلها؟ قد وليته، فقال علي: أنشدك الله! هل تعلم أن معاوية كان أخوف من عمر، من يرقاً غلام عمر منه؟ قال نعم. قال علي: فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت لا تعلمها، فيقول للناس: هذا أمر عثمان، فيسلمك ولا تغير على معاوية! »

وأخيراً ثارت الثائرة على عثمان، واختلط فيها الحق بالباطل، والخير بالشر. ولكن لا بد لمن ينظر إلى الأمور بين الإسلام، ويستشعر الأمور بروح الإسلام، أن يقرر أن تلك الثورة في عمومها كانت أقرب إلى روح الإسلام وانجلاعه، من موقف عثمان، أو بالأدق من موقف مروان، ومن ورائه بنو أمية الذين لم تخلط روح هذا الدين هوسهم في يوم من الأيام.

واعتذارنا لعثمان رحمه الله: أن المصادقات السينة قد سافت إليه الخلافة متأخرة، فكانت العصبة الأموية حوله وهوي دلف إلى الثمانين، واهن القوة ضعيف الشيخوخة، فكان موقفه كما وصفه صاحبه علي بن أبي طالب: «إني إن قصدت في بيتي قال: تركتني وقرابتي وحقي؛ وإن تكلمت فجاء ما يريد، يلعب به مروان، فصار سيقه له يسوقه حيث شاء، بمد كبر السن ومحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم».

ألا إنه لسوء الحظ؛ فقد كان من جراء مباكرة الدين الناشئة بالتكئين منه للعصبة الأموية على يد الخليفة الثالث في كبرته، أن تقاليد العملية لم تتأصل في البيعة

العربية على أسس من تماهيه النظرية لفترة أطول . ولو تقدم الزمن بثمان لكان الخير ، حيث لم تضعف قوته بعد . ولو تأخرت به فولها على يد الشيخين قبل أن تنمو البذرة الأموية ، ويستفعل أمرها في الشام وفي غير الشام ، وقبل أن تتضخم الثروات نتيجة لسياسة عثمان (كما سيحيى) وقبل أن تملأ السورة على عثمان بناء الأمة الإسلامية وارتباطها بروح الدين . . . لو كان هذا لتغير وجه التاريخ الإسلامي ، ولسار في طريق غير الذي سار فيه .

فحيوية الروح الإسلامي ، وحيوية النظام الإسلامي ، كانتا كفتيلتين بشيء آخر غير ما كان . ولكن هذا مبحث آخر سيحيى في مكانه . فلنمض الآن في استعراض الواقع التاريخي في سياحه الحكم بعد عثمان .



مضى عثمان إلى رحمة ربه ، وقد خلف الدولة الأموية قائمة بالفعل بفضل ما مكن لها في الأرض ، وبخاصة في الشام ؛ وبفضل ما مكن للبداية الأموية العريقة المجافية لروح الإسلام ، من الاستئثار بالثروة والأموال والمنافع ، وعدم اللبالة بروح التأخى والإبشار والتكافل ، مما أحدث خلخلة في الروح الدينية ذاتها لدى الأمة الإسلامية . وليس بقليل ما يشيع في نفس الرعية — إن حقا وإن باطلا — أن الخليفة يؤثر أهله ، ويمنحهم مئات الألوف ؛ ويمرل أصحاب رسول الله ليولى أعداء رسول الله ؛ ويضطهد مثل أبي ذر لأنه أنكر كنز الأموال ، وأنكر الترف الذى يجنب فيه الأثرياء ، ودعا إلى مثل ما كان يدعو إليه الرسول من الإخلاق والبر والتصف . . فإن النتيجة الطبيعية لشيوخ مثل هذه الأفكار ، إن حقا وإن باطلا ، أن تنور نفوس وأن تنحل نفوس . تنور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إنكارا وتأمنا ؛ وتنحل نفوس الذين لبسوا الإسلام رداء ، ولم تخالط بشاشته قلوبهم ، والذين تجرهم مطامع الدنيا ، ورون الانحدار مع التيار . وهذا كله قد كان في أواخر عهد عثمان . فلما أن جاء على لم يكن من اليسير أن يرد الأمر إلى نصابه في هواة . وقد علم المستضعفون على عهد عثمان ، وبخاصة من أمية ، أن عليا لن يسكت عليهم ، فأعجازوا

بطيقتهم وبمصلحتهم إلى معاوية . ولو قد جاء على عقب عمر ما كان لهم إلى هذا الانحياز من سبيل ، قوة معاوية يوم ذاك لم تكن تصمد لقوة الخلافة ، ولا لقوة الروح الدينية في النفوس ؛ وما كان معاوية ليخطر بالخروج على الخليفة كما خرج ، فإن ثلاثة عشر عاما من حكم عثمان هي التي جعلت من معاوية معاوية ، إذ جمعت له قوة المال وقوة الجند وقوة الدولة في الأقطار الأربعة بالشام .

إنها الحنة الحقة أن عليا لم يكن ثالث الخلفاء !

جاء على ليرد التصور الإسلامي للحكم إلى نفوس الحكام ونفوس الناس . جاء ليأكل الشعر تطحنه امرأته يبلعها ، ويختم هو على جراب الشعر ويقول : « لأحب أن يدخل بعني إلا ما أعلم » وربما باع سيفه ليشتري بشفته الكساء والطعام ، وكره أن ينزل القصر الأبيض بالكوفة مؤثرا عليه الخصاص التي يسكنها الفقراء . جاء ليعيش كما روي عنه النضر بن منصور عن عقبة بن علقمة قال : دخلت على علي عليه السلام ، فإذا بين يديه لبن حامض ، أدنى حموضته ، وكسر يابسة . قلت : « يا أمير المؤمنين ! أتأكل مثل هذا ؟ فقال لي : يا أبا الجنوب ؟ كان رسول الله يأكل أيس من هذا ويلبس أخشن من هذا — وأشار إلى ثيابه — فإن لم آخذ بما أخذه خفت ألا ألحق به » أو كما روى عنه هارون بن عترة عن أبيه قال : دخلت على علي بالخورنق ، وهو فصل شتاء ، وعليه خلق قطيفة ، وهو يرعد فيه . قلت : يا أمير المؤمنين ! إن الله قد جعل لك ولأهلك في هذا المال نصيبا ، وأنت تفعل هذا بنفسك ؟ فقال : والله ما أرزؤكم شيئا ، وما هي إلا قطيقتي التي أخرجتها من المدينة .

وما يصنع على هذا بنفسه وأهله ، وهو يحول أن الدين يبيع له فوق ما يصنع ، وأنه لا يحتم التزهد والحرمان والشطف ، وأن حظه من بيت المال في ذلك الحين — كفرد من المسلمين — يبلغ أضعاف ما يأخذ ، وأن راتبه كحماكم يؤدي خدمة عامة أكبر من هذا لو شاء أن يأخذ مثلما خصصه عمر لبعض ولائه على الأقاليم ، إذ قدر لمار بن ياسر حين ولاء الكوفة ستائة درهم في الشهر له وللساعديه ، يزداد عليها عطاؤه الذي يوزع عليه كما توزع الأعطية على نظرائه ، ونصف شاه ونصف جريب

من الدقيق ، كما قدر لمبد الله بن مسعود مائة درهم وربع شاة لتعليقه الناس بالكوفة وقيمه على بيت اللال فيها ، ولثمان بن حنيف مائة وخمسين درهما وربع شاة في اليوم مع عطائه السنوي وهو خمسة آلاف درهم . . .

ما يصنع على نفسه ما صنع وهو يجهل هذا كله . إنما كان يعلم أن الحاكم مظنة وقدوة . مظنة التبجح بالمال العام إذ كان تحت سلطانه ؛ وقدوة الولاة والرية في التخرج والتصف . فأخذ نفسه بزمائم أبي بكر وعمر ، ولم يأخذها برخص عثمان بن عفان . ذلك أن الدين الناشئ والنظام الحديث كانا في حاجة إلى الزمائم التي تتطوع بها النفوس ، ولم يكونا في حاجة إلى الرخص التي يبيحها الدين . فالألق الأعلى كان هو الأخرى بخلفاء رسول الله على دين الله ؛ والرخص ليست في حاجة لمن يشرعها للناس ، فهم مدفوعون إليها دفا ؛ أما الزمائم فهي التي محتاج لقدوة والمثال ، لما تكلفه أصحابها من جهد ومغالبة ونضال .

وسار على في طريقه يرد للحكم صورته كما صاغها النبي والخليفان بعده . . . « وجد درعه عند رجل نصراني ، فأقبل به إلى شريح قاضيه ، يخاسمه غاشمة رجل من عامة رعاياه ، وقال : إنها درعي ولم أجد ، ولم أهب . فسأل شريح النصراني : ما تقول فيها يقول أمير المؤمنين ؟ قال النصراني : ما الدرع إلا درعي ، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب ! فالتفت شريح إلى علي يسأله : يا أمير المؤمنين هل من بينة ؟ فضحك علي وقال : أصاب شريح . مالي بينة ! فقضى بالدرع للنصراني ، فأخذها ومشى ، و « أمير المؤمنين » ينظر إليه . . إلا أن النصراني لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء . . . أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيقضى عليه ! أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين . اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين ، فخرجت من بيورك الأورق . فقال علي : أما إذ أسلت فهي لك ^(١) . »

وقد كان منهاجه الذى شرعه هو ما قاله فى خطبته عقب البيعة له :

« أيها الناس . إنما أنا رجل منكم ، لى مالكم ، وعلى ما عليكم ، وإنى حاملكم على منهج نبيكم ، ومنفذ فيكم ما أمرت به . . ألا إن كل قطيعة أقطمها عثمان ، وكل مال أعطاه من مال الله ، فهو مردود فى بيت للال . فإن الحق لا يبطله شيء . ولو وجدته قد تزوج به النساء ، وملك الإمام ، وفرق فى البلدان لردته . فإن فى العدل سعة ، ومن ضاق عليه الحق فالجور عليه أضيق .

« أيها الناس . . ألا لا يقولن رجال منكم غدا — قد غمرتهم الدنيا فامتلكوا القمار وغربوا الأنهار ، وركبوا الخيل ، واتخذوا الوصائف المرققة — إذا ما منمتهم ما كانوا يخوضون فيه ، وأمرتهم إلى حقوقهم التى يطعون : « حرمانا ابن أبى طالب حقوقنا » ألا وأياما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غدا عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأياما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ودخل ديننا واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده ؛ فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، ولا فضل فيه لأحد على أحد ، وللمتقين عند الله أحسن الجزاء . »

واقدر كان من الطبيعى ألا يرضى المستغفون عن على ، وألا يقنع من اعتادوا التفضيل بشريعة المساواة ، ومن مردوا على الاستئثار بشريعة العدالة . فأنماز هؤلاء فى النهاية إلى المسكر الآخر : معسكر أمية ، حيث يجحدون فيه تمليقا لأطماعهم ، وتواطؤا على عناصر العدل والحق والضمير ، فى السيرة وفى الحكم سواء .

والذين يرون فى معاوية دهاء وبراعة لا يرونهما فى على ، ويعززون إليهما غلبة معاوية فى النهاية ، إنما يحطثون تقدير الظروف ، كما يحطثون فهم على وواجهه . لقد كان واجب على الأول والأخير ، أن يرد للثقائيد الإسلامية قوتها ، وأن يرد إلى الدين روحه ، وأن يحلج الناشئة التى غشت هذا الروح على أيدى أمية فى كبرة عثمان ووهنه . ولو جارى معاوية فى إقصاء المنصر الأخلاقى من حسابه ، لسقطت مهمته ، ولما كان

نظفوه بالخلافة خالصة من تقيّة في حياة هذا الدين . فما جدوى استبدال معاوية بمعاوية؟! إن علياً إما أن يكون علياً أو تذهب الخلافة عنه ، بل فتذهب حياته معها . وهذا هو الفهم الصحيح الذي لم ينب عنه — كرم الله وجهه — وهو يقول : « والله ما معاوية بأدهى مني ، ولكنه يشد ويخبر . ولولا كراهية التدر لكنت من أدهى الناس » .

ومضى على إلى رحمة ربه ، وجاء معاوية بن هند وابن أبي سفيان ! فلئن كان لعنان عثمان وورعه ورقته ، كانت تقف حاجزاً أمام أمية . . لقد انهار هذا الحاجز ، وانساح ذلك السد ، ولارتدت أمية طليقة حرة إلى وراثتها في الجاهلية والإسلام . وجاء معاوية تعاونه المعصبة التي على شاكلته ، وعلى رأسها عمرو بن العاص . قوم تجمعهم الطمع والمآرب ، وتدفعهم الطامع والرياء ، ولا يمسكهم خلق ولا دين ولا ضمير .

وكانت الكارثة التي قصمت ظهر الإسلام .

لقد اتسعت رقعة الإسلام فيما بعد ، ولكن روحه انحسرت بلا جدال . وما قيمة الرقعة إذا انحسرت الروح ؟ ولولا قوة كامنة في طبيعة هذا الدين ، وفيض عارم في طاقته الروحية ، لكانت أيام أمية كفيلاً بالقضاء عليه القضاء الأخير . ولكن روحه ظلت تقاوم وتطالب ، وما تزال فيها الطاقة الكامنة للقلب والانتصار .

ولا حاجة بنا للحديث عن معاوية ، فنحن لا تؤرخ له هنا ؛ وبحسبنا تصرفه في توريث يزيد الملك لنعم أي رجل هو ؛ ثم بحسبنا سيرة يزيد لنقدر أية جريمة كانت تعيش في أسلاخ أمية على المسلمين والإسلام .

ولكننا نقول : إنه منذ أمية اتساحت حدود بيت مال المسلمين ، فصار نهياً مباحاً للملوك والحاشية والمتلقين ؛ وانهارت قواعد العدل الإسلامي فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات ، ولأذليها منافع ، ولحاشيتها رسوم ؛ واغلبت الخلافة ملكاً ، وملكاً

عضوياً ، كما قال عنه الرسول في وثية من وثيات الاستشفاف الروحي العميق .
وعدنا نسمع عن الهبات بالتسقين والمهين والمطربين ، فيهب أحد ملوك أمية
اثني عشر ألف دينار لمجد ، ويهب هارون الرشيد — من ملوك العباسيين — اسماعيل
ابن جامع للثني في صوت واحد أربعة آلاف دينار ، ومنزلاً نفيس الأثاث والرياش...
وتنطلق الموجة في طريقها لا تقف إلا فترة بين الحين والحين .

ولابد أن نذكر هنا عهد عمر بن عبد العزيز ، فقد كان بقية من عهد الخلافة
وإشاعة مضيفة تنير الطريق : لقد بدأ عهده برد الحكم المنصوب إلى صاحب الحق
الأول فيه : إلى الأمة الإسلامية ، التي يجب أن تختار إمامها حرة طائفة مختارة ،
لا بقوة الجند ، ولا بسلطان الورثة . . . صد المنبر فقال :

« أيها الناس . إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأي كان مني فيه ، ولا طلبه
له ، ولا مشورة من المسلمين . وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختاروا
لأنفسكم » فصاح الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضينا بك ، قل الأمر
بالحين والبركة .

وبذلك رد الأمر إلى نصايه في ولاية الأمر . فلا ولاية بنيرشوري ورضي وقبول .
عندئذ خطب الناس فقال : « أيها الناس . إنه قد كان قبلي ولاية تجترون
مودتهم بأن تدفوا بذلك ظلمهم عنكم . ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . من
أطاع الله وجبت طاعته ، ومن عصى الله فلا طاعة له . أطيعوني ما أطعت الله فيكم ،
فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم . . . »

وحينما باشر سلطته بدأ برد المظالم ، مبتدئاً بنفسه . فقال : « إنه لينبئني ألا أبداً
بأول من نفسي . فنظر إلى ما في يديه من أرض أو متاع فخرج منه ، حتى نظر إلى
فص خاتم كان في يده فقال : هذا أعطانيه الوليد من غير حقه ، مما جاء من أرض
المغرب فردّه . وخرج مما كان في يده من القطائع ، وكان في يده قطائع باليملة ،
والمكيدس وجبل الورس باليمن ، وفدك ، فخرج من ذلك كله ، ورده إلى المسلمين .

إلا أنه ترك عينا بالسويداء ، وكان استنبطها بطلانه . فكانت تأتيه غلتها كل سنة .
مائة وخمسون دينارا أو أقل أو أكثر .

« ولما أزعج أن يرد ما لديه أمر فتوى في الناس : الصلاة جامعة ؛ وصعد للنبي
فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإن هؤلاء القوم قد كانوا أعطونا عطايا ما كان
ينبغي لنا أن نأخذها ، وما كان ينبغي لهم أن يعطوناها ؛ وإن ذلك قد صار إليّ ،
ليس عليّ فيه دون الله محاسب ، ألا وإنّي قد رددتها ، وبدأت بنفسى وأهل بيتى .
اقرأ يا مزاحم — وقد جئ قبل ذلك بسقط فيه تلك الكتب — فجعل مزاحم يقرأ
كتابا كتابا فيأخذه عمر ، ويبدع مقص فيقصه به ، حتى لم يبق فيه شيء إلا شقه .
« ثم ثنى بزوجه فاطمة بنت عبد الملك بن مروان ، وكان عندها جوهر أمر لها
به أبوها لم ير مثله ، فقال لها : اختارى إما أن تردى عليك إلى بيت اللال ، وإما أن
تأذنى لى فى فراقك ، فإنى أكره أن أكون أنا وأنت فى بيت واحد ، قالت :
لا ، بل أشارك يا أمير المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لى . فأمر به فحمل حتى
وضع فى بيت مال المسلمين . فلما مات عمر واستخلف يزيد بن عبد الملك ، قال لأخته
فاطمة : إن شئت رددته عليك ، قالت : فإنى لا أشاؤه ، طبعت عنه نسا فى حياة
عمر وأرجع فيه بعد موته ! لا والله أبداً . فلما رأى ذلك قسمه بين أهله وولده .
« ولم يكف عمر برد ما كان فى يده من المظالم ، بل ذكروا أنه كان لا يأخذ من
بيت المال شيئا ، ولا يجرى على نفسه من النىء درهما ؛ وكان عمر بن الخطاب يجرى على
نفسه فى ذلك درهمين فى كل يوم ، فقيل لعمر بن عبد العزيز : لو أخذت ما كان
يأخذ عمر بن الخطاب ، فقال : إن عمر بن الخطاب لم يكن له مال ، وأنا مالى يتنقى .
« كذلك حل بنى مروان على النزول عما كان فى أيديهم من الأموال بنير
استحقاق ، وردّها إلى ذويها . روى أنه جاءه رجل ذى من أهل حمص فقال : يا أمير
المؤمنين أسألك كتاب الله ، قال : وما ذاك ؟ قال : العباس بن الوليد بن عبد الملك
اغتنصبنى أرمى — والعباس جالس — فقال له : يا عباس ما تقول ؟ قال :

أصلعنها أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك ، كتب لى بها سجلا ، قال : ما تقول يا ذى ؟ قال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله عز وجل ، قال عمر : نعم ، كتاب الله أحق أن يتبع من كتاب الوليد بن عبد الملك . يا عباس اردد عليه ضيعة . فردها عليه .

« وكان الوليد بن عبد الملك ابن يقال له رَوْح وكان نشأ في البادية فكانه أعرابي ، فأتى ناس من المسلمين إلى عمر يخاضعون روحا في حوائت بمحص — وكانت لهم ، أصلعه إياها أبوه الوليد — فقال له عمر : اردد عليهم حوائتهم ، قال له روح : إنها لى بسجل الوليد ، قال : ما بقى عنك سجل الوليد ، الحوائت حوائتهم قد قامت لهم البينة عليها ، خل لهم حوائتهم . فقام روح والحصى منصرفين ، فوعد روح الحصى ، فرجع إلى عمر فقال : هو والله يتوعدنى يا أمير المؤمنين ، فقال عمر لكعب بن حامد — وهو على حرسه — اخرج إلى روح يا كعب ، فإن سلم إليه حوائته فذاك ، وإلا فأتى برأسه . فخرج بعض من سمع ذلك ممن يعنيه أمر روح فذكره الذى أمر به عمر ، فخلع فؤاده ، وخرج إليه كعب وقد سل من السيف شبرا فقال له : قم فخل له حوائته ، قال : نعم نعم ! فخل له حوائته .

« وتتابع الناس في رفع المظالم إليه ، فارضت إليه مظلة إلا ردها سواء كانت في يده أو في يد غيره ، حتى أخذ أموال بنى مروان وغيرهم مما صار إليهم ظلما . وكان يرد للمظالم إلى أهلها بنير البينة القاطمة ، وكان يكتب باليسير ، فإذا عرف وجه مظلة الرجل ردها عليه ولم يكلفه تحقيق البينة لما يعرف من ظلم الولاة قبله للناس . وقد ذكروا أنه أخذ بيت مال العراق في رد المظالم حتى حل إليها من الشام .

« وكان سليمان بن عبد الملك قد أمر لنبسة بن سعيد بن العاص — من البيت الأموى — بعشرين ألف دينار ، فدارت في الدواوين حتى انتهت إلى ديوان الختم فلم يبق إلا قبضها ، فحرق سليمان قبل أن يقبضها ، وكان عنبسة صديقا لعمر بن عبد العزيز ، فذا يريد كلام عرفيا أمر له به سليمان ، فوجد بنى أمية حضورا بباب عمر يريدون

الإذن عليه ليكلموه في أمورهم ، فلما رأوا غلبة قالوا : ننظر ما يصنع به قبل أن نكلمه ، فدخل غلبة عليه فقال له : يا أمير المؤمنين ، إن أمير المؤمنين سليمان قد كان أمر لي بعشرين ألف دينار حتى انتهت إلى ديوان الختم ولم يبق إلا قبضها ، فحقوق على ذلك ، وأمير المؤمنين أولى باستقام الصنعة عندي ، وما بيني وبينه أعظم مما كان بيني وبين أمير المؤمنين سليمان ؛ فقال له عمر : كم ذلك ؟ قال عشرون ألف دينار . قال عمر : عشرون ألف دينار تنفي أربعة آلاف بيت من المسلمين ، وأدفعها إلى رجل واحد ! والله مالي إلى ذلك من سبيل . قال غلبة : فرميت بالكتاب الذي فيه الصك ، فقال لي عمر : لا عليك أن يكون معك ، فله أن يأتيك من هو أجراً على هذا المال متى فيأمر لك به ! فأخذته وخرجت إلى بني أمية فأعطتهم ما كان من ذلك فقالوا : ليس بعد هذا شيء ، ارجع إليه فاسأله أن يأذن لنا أن نلحق بالبلدان ؛ فرجعت إليه قلت : يا أمير المؤمنين إن قومك بالباب يسألونك أن تجري عليهم ما كان من قبلك يجري عليهم . فقال عمر : والله ما هذا المال لي ومالي إلى ذلك من سبيل . قلت يا أمير المؤمنين ، فيسألونك أن تأذن لهم يضرروا في البلدان . قال : ماشاءوا ذلك لهم ، وقد أذنت لهم ، قلت : وأنا أيضاً ، قال : وأنت أيضاً قد أذنت لك ؛ ولكنني أرى لك أن تقيم ، فإنك رجل كثير النقد ، وأنا أبيع تركة سليمان ، فملك أن تشتري منها ما يكون لك في ربحه عوض عما فاتك ، قال : فأقت فابتعت من تركة سليمان بمائة ألف ، فخرجت بها إلى العراق فبعتها بمائتي ألف دينار ، وحسبت الصك ، فلما توفي عمر وولي يزيد بن عبد الملك أتيته بكتاب سليمان ، فأخفني ما كان فيه .

« وجمع عمر بن مروان فقال لهم : إنكم قد أعطيتم حظاً وشرافاً وأموالاً ، وإني لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو ثلثيها في أيديكم ، فأدوا ما في أيديكم من حقوق الناس ، ولا تلجثوني إلى ما أكره فأحلكم على ما تسكرهون . فلم يجبه أحد منهم ، فقال : أجيئوني ، فقال رجل منهم : والله لا نخرج من أموالنا التي صارت إلينا من آبائنا فنفقر أبناءنا ونكفر أبناءنا ، حتى تزيل رؤوسنا أجسادنا ، فقال عمر : والله لولا أن تستعينوا

على بن أطلب هذا الحق له ، لأضرعت خدودكم عاجلا ، ولكنى أخاف الفتنة ،
ولئن أبغاني الله لأردن إلى كل ذى حق حقه إن شاء الله ^(١) .

ولكنه لم يمش ليرد لكل ذى حق حقه كما كان يريد ، فجاء من بعده يسبيرون
على نهج أمية ، ولا يسبيرون على نهج الإسلام . فلما أن جاء بنو العباس جاءوا ملوكا ،
وقد فسدت الأرض ، وبعد الناس عن تقاليد الدين ، بما باعدت أمية بينهم وبينه ذلك
الأمم الطويل . وما كان ملوك بنى العباس خيرا من ملوك بنى أمية ، فإنه لكذلك
لذلك المعضوض !



وإذ كنا لا نؤرخ هنا للدولة الإسلامية ، ولكن للروح الإسلامى فى الحكم ،
فإننا نكتفى فى إبراز مظاهر التحول والانحسار فى هذا الروح بإثبات ثلاث خطب من
عهد الملوك . وبموازتها بالخطب الثلاث التى سبقت فى عهد الخلفاء يتبين الفارق العميق .

خطب معاوية فى أهل الكوفة بعد الصلح فقال :

« يا أهل الكوفة . أترانى قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحج ، وقد علمت أنكم
تصلون ، وتركون ، وتحجون ؟ ولكنى قاتلتكم لأنامر عليكم وعلى رقابكم ؛ وقد آتاني
الله ذلك ، وأنتم كارهون . ألا إن كل مال أودم أصيب فى هذه الفتنة فطلول ،
وكل شرط شرطه ، فحت قدى هاتين » .

هكذا « كل شرط شرطه فحت قدى هاتين » والله يقول : « وأوفوا بالعهد
إن العهد كان مسؤولا » ؛ والله يقول : « وإن استنصروكم فى الدين فليكم النصرة
إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » فيؤثر الوفاء بالميثاق للشركين المعاهدين ، على نصرة
المسلمين لإخوانهم فى الدين . أمام معاوية فيخيس بهذه للمسلمين ، ويجهز بهذه الكبيرة
جبهة المتبجحين !

إنه من أمية . التى أبت نحيبها أن تدخل فى حلف الفضول !

(١) من كتاب « عمر بن عبد العزيز » للاستاذ أحمد زكى مفتوت .

وخطب كذلك في أهل المدينة فقال :

« أما بعد ، فإنني والله ما وليتها بحجة عظمها منكم ، ولا مسرة بولايتي . ولكني جاليتكم بسبني هذا بحجة . وقد رضت لكم نفسي على عمل ابن أبي قحافة ، وأردتها على عمل عمر ، ففرت من ذلك نقارا شديدا ؛ وأردتها على سنيت عثمان ، فأبت علي ؛ فسلكت بها طريقا لي ولكم فيه منفعة : مؤاكلة حسنة ، ومشاركة جميلة ، فإن لم تجدوني خيرا ، فإنني خير لكم ولاية . . . »

أجل ما وليها بحجة منهم . وإنه ليعلم أن الخلافة بيعة بالرضى في دين الإسلام . ولكن ما معاوية وهذا الإسلام ! وما كانت نفسه لترضى بأن تراض على عمل ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب ولا حتى على سنيت عثمان . . وهو ابن هند وابن أبي سفيان ! وخطب المنصور العباسي — وقد فطمت الموجه الأموية فطما في تصور الحكم حتى انتهت به أيام العباسيين إلى نظرية الحق الإلهي المقدس — فقال :

« أيها الناس : إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتأييده ؛ وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلني الله عليه قلا ؛ إن شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم ؛ وإن شاء أن يقفلني عليه أقفلني ! وبذلك خرجت سياسة الحكم نهائيا من دائرة الإسلام ، وتعاليم الإسلام .

فأما سياسة المال فكانت تبعا لسياسة الحكم ، وفرعا عن تصور الحكم لطبيعة الحكم وطريقته ، ولحق الراعي والرعية . فأما في حياة محمد وصاحبيه وفي خلافة علي ابن أبي طالب ، فكانت النظرية السائدة هي النظرية الإسلامية : وهي أن المال مال الجماعة ؛ ولا حق للحاكم بنفسه أو بقرابته أن يأخذ منه شيئا إلا بحجة ؛ ولا أن يعطي أحدا منه إلا بقدر ما يستحق ، شأنه شأن الآخرين . وأما حين انحرف هذا التصور قليلا في عهد عثمان ، فقد بقيت للناس حقوقهم ؛ وفهم الخليفة أنه في حل — وقد اتسع المال عن المقررات للناس — أن يطلق في يده يبرأه ومن يرى من غيرهم حسب رأيه . وأما حين صار الحكم إلى الملك المضوض ، فقد انتهزت الحدود والتبؤد ،

وأصبح الحاكم مطلق اليد في المنع والتمنع ، بالحق في أحيان قليلة وبالباطل في سائر الأحيان . واتسع مال المسلمين لتurf الحكام وأبنائهم وحاشيتهم وعملقيهم إلى غير حد ، وخرج الحكم بذلك نهائيا من كل حدود الإسلام .

هذه صورة مجملّة نعرض لها نماذج تفصلها من وقائع التاريخ .

كانت موارد بيت المال منذ أيام الرسول هي :

الزكاة المفروضة على المسلمين في أموالهم بحسب فئاتها المعروفة في الذهب والفضة ، والزرع والثمار ، وفي الماشية ، وفي عروض التجارة ، وفي الركاز . . . والمتوسط العام فيها هو نصف العشر ، وتنفق في مصارفها الثمانية المعروفة .

والجزية على الرؤوس للمصالحين عليها من القيمين . وهي في مقابل الزكاة التي يدفعها المسلمون مشاركة في التكاليف العامة . ونسقط بالإسلام وتجب بدلها الزكاة .

والفئ . وهو ما يصل إلى المسلمين من المشركين غنوا بغير قتال ، وكله لله

والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بنص القرآن .

والغنيمة . وهي ما يصل إلى المسلمين من المشركين بالحرب . وأربعة أخماسها

للمحاربين ، وخمسها كالنبيء في مصرفه .

أو الخراج — بدل الغنيمة — وهو مال مقرر على الأراضي التي كانت في يد

للمشركين واستولى عليها المسلمون حربا ، أو صولح عليها المشركون وبقيت في أيديهم ،

كالنظام الذي اتبعه عمر بن الخطاب كما سيجيء .

وفي أيام الرسول لم تكن موارد بيت المال وفيرة ، لأن المهاجرين قد تركوا ديارهم

وأموالهم ، فوسعهم الأنصار وشاركوهم وآخوهم . وكان عدد المسلمين بعد محدودا ؛ وقبل

التزو لم يكن لبيت المال إلا مورد الزكاة وهو مورد في ذاته ضئيل ، وبقلة العدد يزداد

ضآلة . وهذا المورد كان يصرف للثمانية الطوائف المينة في آية « إنما الصدقات . . . »

فلما بدأت النزوات ، زاد مورد آخر هو مورد الغنيمة ، التي يحصل المحاربون

على أربعة أخماسه . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى الراجل سهمًا والفارس

مهمين - وقيل ثلاثة - كما كان يعطى الأعزب منها والتزوج مهمين مقررًا بذلك. مبدأ رعاية الأسرة ، ومبدأ : « كل بقدر حاجته » . وأما الخس فكان يوزع حسب مصارفه التي ذكرنا .

ثم حدث أن وقع أول فيء في غزوة بنى النضير ، فحطه الرسول للمهاجرين خاصة ، لم يعط إلا رجلين من الأنصار قديرين ؛ وجاء القرآن بعد ذلك بقرار المبدأ الإسلامي العام : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

ثم أخذت موارد المسلمين تتسع باتساع رقعة الإسلام وتوالى الفتوح ، فأخذ الرخاء يشمل شيئاً فشيئاً جموع المسلمين على السواء . إذ كانوا جميعاً شركاء في موارد بيت المال ، بالأنصبة التي حددتها الإسلام .

وحين لحق الرسول بالرفيق الأعلى ، وارتد من ارتد ومنعوا الزكاة ، وقف أبو بكر وقتته للمشهورة وقال قوله الخالدة : « والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه » غافلاً في ذلك رأى عربين الخطاب الذي كان يميل إلى التساهل والتريث ، لأن الإسلام وليد ، ولأن أعداءه يتربصون به على أطراف الجزيرة ، ولأن المرتدين قوة ؛ وقد بلغ من معارضة أن يقول في شيء من الحدة : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فن قالها فقد عصم مني ماله ودمه إلا بجنتها ، وحسابهم على الله » فأجابه أبو بكر في تصميم : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . فإن الزكاة هي حق للمال . وقد قال : « إلا بجنتها » ... وعندئذ يقول عمر : « فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر لقتال ففرفت أنه الحق » .

وبهذا الموقف الخالد تقرر نهائياً في الواقع التاريخي أصل من أصول سياسة المال في الإسلام . هو القتال والقتل لتحرير حق الزكاة في المال .

وسار أبو بكر في توزيع أموال الزكاة على مصارفها للمهودة سيرة الرسول ؛

وكذلك في أخماس التينة وسائر اللوارد . فكان يأخذ لنفسه ذلك القدر الضئيل الذى فرضه له السلون — وقيل إنه درهمان في اليوم — ثم يعطى أصحاب القرائض فرائضهم ، وما بقى في بيت اللال يتفق في تجهيز الجيوش للجهاد .

وقد حدثت في عهد أبى بكر سابقة اختلف عليها هو وعمر . فقد رأى أبو بكر أن يسوى في القسمة بين السابقين الأولين والمتأخرين في الإسلام ، وبين الأحرار والموالى ، وبين الذكور والإناث . ورأى عمر مع جماعة من الصحابة أن يقدم أهل السبق في الإسلام على قدر منازلهم ؛ فقال أبو بكر : أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل ، فما أعرفنى بذلك ، وإنا ذلك شيء نؤابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة .

وظلت هذه المساواة مرعية ، واليسر يفيض على المسلمين سواء ، كلما اتسعت الموارد ، حتى كان عهد عمر بن الخطاب فظل مستمسكا برأيه الذى رآه : « لا أجل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كن قاتل معه » .

وقد حدث أن جاءه يوما عامله بالبحرين أبو هريرة بمال كثير . وروايته : « قدمت من البحرين بخمسةائة ألف درهم ، فأتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه ممسيا ، فقلت : يا أمير المؤمنين اقبض هذا للال . قال : وكم هو ؟ قلت : خمسةائة ألف درهم . قال : وتدرى كم خمسةائة ألف ؟ قلت : نعم . مائة ألف ومائة ألف — خمس مرات — قال : أنت ناعس ! اذهب الليلة فبت حتى تصبح ! فلما أصبحت أتيت ، فقلت : اقبض عني هذا المال . قال : وكم هو ؟ قلت : خمسةائة ألف درهم . قال : أمن طيب هو ؟ قلت : لا أعلم إلا ذاك . فقال عمر رضى الله عنه : أيها الناس . إنه قد جاءنا مال كثير . فإن شئتم أن نكيل لكم كلنا ، وإن شئتم أن نمد لكم عددنا ، وإن شئتم أن نزن لكم وزنا . فقال رجل من القوم : يا أمير المؤمنين دون للناس دواوين يعطون عليها ، فاشتبهى عمر ذلك . ففرض للهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف ، وللأنصار ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ، ولأزواج النبي صلى الله عليه وسلم اثني عشر

أها . . . » وقد أثبتنا هذه الرواية هنا لما تبين من رأى عمر في تفضيل بعض الناس على بعض ، ولما تُصور من درجة الثراء التى يحسب فيها نصف مليون درهم حلما من الأحلام يتحدث به النيام ! وقد تغير ذلك كله فيما بعد الفتح العظيم .

قال أبو يوسف فى كتاب الخراج : « وحدثنى شيخ من أهل المدينة عن اسماعيل بن محمد بن السائب عن زيد عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : والله الذى لا إله إلا هو . ما أحد إلا وله فى هذا المال حق أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد إلا عبد مملوك ، وما أنا فيه إلا كأحدكم . ولكننا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرجل وبلاؤه فى الإسلام ، والرجل وقلمه فى الإسلام ، والرجل وغناؤه فى الإسلام ، والرجل وحاجته فى الإسلام . والله لئن بقيت لياتين الراعى يجبل صنما حظه من هذا للمل وهو مكانه قبل أن يحمر وجهه — أى فى طلبه — »

« ثم إنه فرض لكل رجل شهد بدرًا خمسة آلاف درهم فى كل سنة ؛ وفرض لكل من كان له إسلام كإسلام أهل بدر من مهاجرة الحبشة ومن شهد أحدًا أربعة آلاف درهم فى كل سنة ؛ وفرض لأبناء البدرين ألفين إلا حسناً وحسيناً ، فإنه ألحقهما بفريضة أيهما قرابتهما من رسول الله ، فرض لكل واحد منهما خمسة آلاف درهم ؛ وفرض لكل رجل هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ، ولكل رجل من مسلمة الفتح ألفين ، ولثمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كقراض مسلمة الفتح . وفرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم . ثم جل من بقى من الناس باباً واحداً . فرض لمن جاء من المسلمين إلى المدينة ، وأقام بها ، خمسة وعشرين ديناراً ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ألفين إلى ألف إلى تسعمائة إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة . ولم ينقص أحداً عن ثلاثمائة . وقال : « لئن كثر المال لأفرض لكل رجل أربعة آلاف درهم : ألف لسفره ، وألف لسلاحه ، وألف يخلقها لأهله ، وألف لقرسه وبنته » ^(١) .

(١) كتاب : القاروق عمر جزء ٢ للدكتور هيك .

« غير أن عمر خرج عن القاعدة التي وضعها لتنظيم العطاء في أمر رجال ونساء زاد في عطائهم على عطاء أمثالهم ممن في طبقتهم . فرض لعمر بن أبي سلة أربعة آلاف درهم . وعمر هذا هو ابن أم سلة أم المؤمنين . وقد اعترض محمد بن عبد الله ابن جحش ، وقال لأمير المؤمنين : « لم تفضل عمر علينا ، فقد هاجر أبائنا وشهدوا » وأجابه ابن الخطاب بقوله : « أفضله لمكانته من النبي صلى الله عليه وسلم . فليأتني الذي يستحب بأم مثل أم سلة أعته » وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم ، فقال عبد الله بن عمر : « فرضت لي ثلاثة آلاف ، وفرضت لأسامة أربعة آلاف ، وقد شهدت ما لم يشهد أسامة » وأجابه عمر : « زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهلك ! » وفرض لأسامة بنت عيسى زوج أبي بكر ألف درهم ، ولأم كلثوم بنت عقبة ألف درهم ، ولأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ؛ فزادهن على أمثالهن لمكاتبهن الخاصة إذ كن أزواجاً وأسماهات لرجال لم على غيرهم منزلة وفضل » (١) .

هنا رأيان إذن في تقسيم المال . رأى أبي بكر ورأى عمر . وقد كان رأى عمر سنه : « لا أجعل من قاتل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كمن قاتل معه » و . . . « فالرجل وبلاؤه في الإسلام . . . » ولهذا الرأي أصل في الإسلام وهو التعادل بين الجهد والجزاء . وكان لرأى أبي بكر سنه كذلك : « إنما أسلموا لله وعليه أجرهم ، وفيهم ذلك يوم القيامة ، وإنما هذه الدنيا بلاغ » ولكننا لا نتروى في اختيار رأى أبي بكر إذ كان أقرب إلى روح الإسلام ، وأقن أن يحقق المساواة بين المسلمين — وهي أصل كبير من أصول هذا الدين — وأخرى ألا ينتج النتائج السيئة التي نشأت عن هذا التفاوت ، من تضخم ثروات فريق من الناس ، وتزايد هذا التضخم عاماً بعد عام بالاستثمار — واللحروف اقتصادياً أن زيادة الربح تتوالى تواليها هندسياً — لا عندنا — مع رأس المال — هذه النتائج التي رآها عمر في آخر حياته فألى لئن جاء عليه العام

ليسوين في الأعطيات ، وقال قوله الشهيرة : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء » !
ولكن وأسفاه ! لقد فات الأوان ، وسبقت الأيام عمر ، ووقعت النتائج المؤلمة التي أودت بالتوازن في المجتمع الإسلامي ، كما أدت فيها بعد إلى الفتنة ، بما أضيف إليها من تصرف أمية وإقرار عثمان !

رجع عمر إذن عن رأيه في التفرقة بين المسلمين في العطاء ، حينما رأى نتائجها السيئة ، إلى رأى أبي بكر . وكذلك جاء رأى عليّ مطابعا لرأى الخليفة الأول — ونحن نميل إلى اعتبار خلافة عليّ امتدادا طبيعيا لخلافة الشيخين قبله ، وأن عهد عثمان كان فجوة بينهما . لذلك نتابع الحديث عن عهد علي ، ثم نعود للحديث عن الحالة في أيام عثمان .

اختار علي مبدأ المساواة في العطاء ، وقد نص عليه في خطبته الأولى حيث قال :
« ألا وأياما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غدا عند الله ، وتوابه وأجره على الله . ألا وأياما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ، ودخل ديننا ، واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده . فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ؛ ولا فضل فيه لأحد على أحد ؛ وللمتقين عند الله أحسن الجزاء . »

هذا هو المبدأ الإسلامي السليم الذي يتفق مع روح المساواة الإسلامية ؛ ويكفل للمجتمع الإسلامي التوازن ، فلا يدع الثروات تتضخم إلا بقدر الجهد والعمل وحدهما ، لا بفضل إتاحة فرصة لا تتلح للآخرين ، بوجود وفر من المال للعمل أكبر مما لدى الآخرين .

وقد كان عمر في آخر أيامه على أن ينيء إلى هذا المبدأ ؛ ولكنه عوجل فاستشهد لسوء حظ الإسلام ؛ ولم ينفذ عزمته التي اعتزم ، بل عزيمته : عزيمته في أن يأخذ فضول أموال الأغنياء فيردها على الفقراء ، إذ كانت هذه الفضول قد نشأت — في

الأغلب — من تفرقة في العطاء ؛ وعزيمته في أن يسوى بينهم في العطاء فلا تعود هذه القوارق إلى الظهور كما ظهرت ؛ ولا يختل المجتمع الإسلامي كما بدأ يختل .

وجاء عثمان . فلم ير أن يأخذ بالمزيمتين أو إحداها . . ترك الفضول لأصحابها فلم يردّها ؛ وترك الأعطيات كذلك على تفاوتها . ولكن هذا لم يكن كل ما كان . بل وسع أولا على الناس في العطاء فازداد النقي غنى ، وربما تبجح الفقير قليلا . ثم جعل يمنع المنع الضخمة لمن لا تنقصهم الثروة ؛ ثم أباح قريش أن تضرب في الأرض تتاجر بأموالها المسكدسة ، فتزيدها أضمافا مضاعفة ؛ ثم أباح للأثرياء أن يقتنوا الضياع والدور في السواد وغير السواد ؛ فإذا عهد من عهد الإقطاع يسود المجتمع الإسلامي في نهاية عهده يرحمه الله .

كان أبو بكر وكان عمر من بعده يتشددان في إمساك الجماعة من رؤوس قريش بالمدينة ، لا يدعونهم يضرّون في الأرض المفتوحة ، احتياطا لأن تمتد أبصار هؤلاء الرؤوس إلى المال والسلطان ، حين تجتمع إليهم الأنصار بحكم قربانهم من رسول الله ، أو بحكم بلائهم في الإسلام وسابقتهم في الدين . وما كان في هذا احتياطات على الحرية الشخصية كما يفهمها الإسلام ؛ فهذه الحرية محدودة بمصلحة الجماعة والنصح لها . فلما جاء عثمان أباح لهم أن يضرّوا في الأرض . ولم يبح لهم هذا وحده بل يسرّ لهم وحضهم على توظيف أموالهم في الدور والضياع في الأقاليم ، بعد ما آتى بعضهم من الهبات مثلت الآلاف . . .

لقد كان ذلك كله برا ورحمة بالمسلمين وبكبارهم خاصة . ولكنه أنشأ شرا عظيما لم يكن خافيا على فطنة أبي بكر ، وفطنة عمر بعده . أنشأ القوارق المالية والاجتماعية الضخمة في الجماعة الإسلامية ، كما أنشأ طبقة أرستقراطية فارغة تأتيها أرزاقها من كل مكان دون كد ولا تعب ، فكان الترف الذي حارب به الإسلام بتصوره وتوجيهاته ، كما حارب به الخليفةتان قبل عثمان ، وحرصا على ألا يتيحاه .

ونحن نجتزئ في تصوير نتائج هذه السياسة بفقرات من كتاب « الفتنة الكبرى — عمان » للدكتور طه حسين ، فيها غناء :

« فريق من كبار الصحابة كانوا يملكون كثيرا من المال السائل والجمد في الحجاز ، فما أسرع ما أنفقوا ما لهم هذا ، سائله وجامده ، في شراء الأرض في الأقاليم ، لأنهم كانوا يملكون أن أرض الأقاليم أخصب تربة ، وأكثر غرة ، وأيسر استغلالا من أرض الحجاز . فطلحة بن عبد الله كان جد واجتهد ودأب حتى اشترى عامة أسهم خير من الذين شهدوا فصحا مع النبي أو من ورثتهم : فلما فتح عمان هذا الباب باع طلحة كل ما كان يملك من أسهم خير لأهل الحجاز ، بمن شهد فتح العراق ، بما كانوا يملكون هناك . ثم كان له مال آخر كثير ، فاشترى به من بعض أهل الحجاز أرضهم في العراق ؛ واشترى من عمان نفسه أرضا كان يملكها في العراق بأرض كان هو يملكها في الحجاز . وفضل الناس فله ، فكل من كره الهجرة من الحجاز لقيم بأرضه في الأقاليم باع أرضه تلك واشترى مكانها أرضا فيما يليه . ونشأ عن ذلك أولا أن ظهرت للملكيات الضخمة في العراق وغيره من الأقاليم . فالذين استطاعوا أن يفتضوا بهذا الاقتراح إنما هم أصحاب الأموال الضخمة الذين كانوا يستطيعون أن يشتروا من أصحاب الملكيات الصغيرة ما يملكون ؛ فاشترى طلحة ، واشترى الزبير ، واشترى مروان بن الحكم ، وكثر النشاط للمال في ذلك العام من بيع وشراء واقتراض واستبدال ومضاربة . ثم لم يقتصر ذلك على الحجاز والعراق ، وإنما شمل بلاد العرب كلها من جهة والأقاليم المفتوحة كلها من جهة أخرى . وجلبت الإقطاعات الكبيرة الضخمة والضياع الواسعة الريضة من جهة ، وقام فيها العاملون من الرقيق والوالى والأحرار من جهة أخرى . فظهرت في الإسلام طبقة جديدة من الناس هي طبقة « البلوتقراطية » التي تتماز إلى أرستقراطيتها التي تأتيها من اللولد^(١) بكثرة المال وضخامة الثراء ، وكثرة الأتباع أيضا .

(١) قلنا : لأن الروح الإسلامى كان قد أخذ أغلظ هذا النوع من الأرستقراطية . وإلى عهد عثمان لم تكن قد استردت أخسها بعد . إنما كانت أرستقراطية السبق والبلا في الإسلام وهذا أدق .

« ونشأ من ذلك ثانيا أن الذين اشترؤا الأرض ، في بلاد العرب عامة وفي الحجاز خاصة ، قد أرادوا أن يستولوا أرضهم ، فاجتلبوا الرقيق وأكثروا من اجتلابه ولم يمض وقت طويل حتى استحال الحجاز إلى جنة من أجل جنت الأرض وأخصبها وأحسنها ثمرا وأعودها على أهلها بالنقى ، وما يستتبع النقى من الترف والقراخ . وماهى إلا أن تنشأ في الحجاز فسه ، في مكة والمدينة والطائف ، طبقة من هذه الأرستقراطية الفارغة التي لا تعمل شيئا ، وإنما يعمل لها ما جلبت من الرقيق ، والتي تنفق وقتها في فنون اللهو والعبث والمجون . . . »

عندئذ ثار الروح الإسلامى في نفوس بعض الناس ، يمتلهم أشددم حرارة وثورة أبوزر . ذلك الصحابى الجليل الذى لم تجده هيئة القتوى للصرية في الزمن الأخير إلا أن تخطئه في اتجاهه ؛ وإلا أن تزعم لنفسها بصرا بالدين أكثر من بصره بدينه !

فلم أبوزر ينكر على المترفين ترفهم الذى لا يعرفه الإسلام ؛ وينكر على معاوية وأمية خاصة سياستهم التى تفر هذا الترف ، وتستزيد منه ، وتتمرغ فيه ؛ وينكر على عثمان نفسه أن يهب من بيت المال للثلاث والألوف ، فيزيد في ثراء المترفين وترف المترفين .

علم أن عثمان أعطى مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية ، والحارث بن الحكم مائتى ألف درهم ، وزيد بن ثابت مائة ألف . . . وما كان ضمير أبى ذر ليطيق شيئا من هذا كله . فانطلق يخطب في الناس :

« لقد حدثت أعمال ما أعرفها . والله ماهى في كتاب الله ولا سنة نبيه . والله إنى لأرى حقا بطلا ، وباطلا يمينا ، وصادقا مكذبا ، وأثرة بغير تقى . . . يامعشر الأغنياء واسؤا الفقراء . وبشر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا يتفقونها في سبيل الله بمكاو من نار ، تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . . . يا كاتز للمال اعلم أن في المال ثلاثة شركاء : القدر لا يستأمرك أن يذهب بخيرها أو شرها من هلاك أو موت ، والوارث ينتظر أن تضع رأسك ثم يستأقها وأنت ذميم ، وأنت الثالث ، إن استطعت

ألا تكون أعجز الثلاثة فلا تكون . . إن الله عز وجل يقول : لن تتلوا البر حتى تنفقوا مما تحبون .

« اتخذتم ستور الحرير ، ونضائد الديباج ؛ وتألّم الاضطجاع على الصوف الأذري ، وكان رسول الله يتم على الحصير ؛ واختلف عليكم بألوان الطعام ، وكان رسول الله لا يشبع من خبز الشعير » .

وروى مالك بن عبد الله الزيادي عن أبي ذر : « أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ، فأذن له ويده عصاه . قال عثمان : يا كعب ، إن عبد الرحمن توفي وترك مالا ، فأتري فيه ؟ قال : إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه . فرجع أبو ذر عصاه ففرض كعبا . وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما أخطب لو أن لي هذا الجبل ذهباً أغفقه ويتقبل مني ، أذر خلقي منه ست أواق » أنشدك الله يا عثمان . أسمعته ؟ — ثلاث مرات — قال نعم^(١) .

وما كانت مثل هذه الدعوة ليطبقها معاوية ، ولا ليطبقها مروان بن الحكم ؛ فزالا به عند عثمان بحر ضائعه عليه حتى كان مصيره إلى « الرينة » منفيا من الأرض في غير حرب لله ولرسوله ، وفي غير سعي في الأرض بالفساد كما تقول شريعة الإسلام ! لقد كانت صيحة أبي ذر دفعة من دفعات الروح الإسلامي السليم ، أنكرها الذين فسدت قلوبهم ؛ ولا يزال يشكرها أمثالهم من مطايا الاستغلال في هذه الأيام . لقد كانت هذه الصيحة يقظة ضمير لم تخدره الأطماع أمام تضخم فاحش في الثروات ، يفرق الجماعة الإسلامية طبقات ، ويحطم الأسس التي جاء هذا الدين ليقبها بين الناس . وبحسبنا أن نعرض هنا نموذجا للثروات الضخمة أورده المسعودي ، قال : « في أيام عثمان اتقى الصعابة الضياع والمال ، فكان لثمان يوم قتل عند خازنه خمسون ومائة ألف دينار وألف ألف درهم ، وقيمة ضياعه بواصي القرى وحسين وغيرها مائة ألف دينار ، وخلف إبلا وخيلا كثيرة . وبلغ الثمن الواحد من متروك الزبير بعد

(١) حديث رقم ٤٥٣ للسند جزء أول تعمر الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر .

وفاته خمسين ألف دينار، وخلف ألف فرس وألف أمة . وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم ، ومن ناحية السراة أكثر من ذلك . وكان على مرتبط عبد الرحمن بن عوف ألف فرس ، وله ألف بعر ، وعشرة آلاف من الفم ؛ وبلغ الربيع من متروكه بعد وفاته أربعة وعشرين ألفا . وخلف زيد بن ثابت من الذهب والفضة ما كان يكسر بالقووس غير ما خلف من الأموال والضياع . وبنى الزبير داره بالبصرة ، وبنى أيضاً بمصر والكوفة والإسكندرية . وكذلك بنى طلحة داره بالكوفة ، وشيد داره بالمدينة ، وبنها بالحبش والآخر والساج . وبنى سعد بن أبي وقاص داره بالمقيق ، ورفع سمكها وأوسع قضاها ، وجعل على أعلاها شرفات . وبنى المقداد داره بالمدينة ، وجعلها بمحصة الظاهر والباطن . وخلف يعلى بن منبه خمسين ألف دينار وعقارا ، وغير ذلك ما قيمته ثلاثمائة ألف درهم .

هذا هو الثراء الذي بدأ صغيراً يائثار بعض المسلمين على بعض في العطاء في أيام عمر -- ذلك الإيثار الذي كان معتزما بإبطاله وتلافى آثاره لولا أن عاجلته الطمعة التي لم تصب قلب عمر وحده ، إنما أصابت قلب الإسلام -- ثم نما وازداد بإبقاء عثمان عليه ، فضلا على الجلبايا والمهبات والقطائع . ثم فشا فشوا فريما بتجميع الأملاك والضياع وموارد الاستغلال ؛ بما أباحه عثمان من شراء الأرضين في الأقاليم وتضخيم الملكيات في رقعة واسعة ؛ وبمقاومة الصيحة الخالصة العميقة التي انبعثت من قلب أبي ذر ؛ وكانت جذيرة لو بلغت غايتها ، ولو وجدت من الإمام استماعا لها ، أن تعدل الأوضاع ، وأن تحقق ما أراده عمر في أواخر أيامه من رد فضول أموال الأغنياء على الفقراء ، بما يبيحه له سلطان الإمامة لدفع الضرر عن الأمة ، بل بما يحتمه عليه الواجب تحقيقا لمصلحة الجماعة .

وبقدر ما تكلمت الثروات وتضخمت في جانب ، كان الفقر والبؤس في الجانب الآخر حتما ، وكانت التهمة والسخط كذلك . وما لبث هذا كله أن تجتمع وتضخم ، لينبث فتنة هائلة ، يستغلها أعداء الإسلام ، فتودى في النهاية بثمان ، وتودى معه

بأمن الأمة الإسلامية وسلامتها ، وتسلمها إلى اضطراب وفوران ، لم يجب أواره حتى كان قد غشى بدخانه على روح الإسلام ، وأسلم الأمة إلى ملك عضوض لا يقوم على خلق أو دين !

لذلك لم يكن غريباً أن ينضب أصحاب رؤوس الأموال ، والمستنصون من تفاوت الحظوظ في العطاء ، على سياسة المساواة والعدالة التي اعتمدها على يد عثمان ؛ وأن يظهرها بأنهم إنما يتصحون بالدول عن هذه السياسة خوفاً عليه من الانتفاض .
فما كان جوابه إلا أن يستلهم روح الإسلام في ضميره القوى فيقول :

« أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه ؟ لو كان هذا المال لي لسويت بينهم ؛ فكيف وإنما المال مال الله ؟ ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف ؛ وهو يرفع صاحبه في الدنيا ، ويضعه في الآخرة » .



فأما معاوية بعد عليّ فقد سار في سياسة المال سيرته التي ينتفي منها المنصر الأخلاقي ، فجعله الرئشي واللهي وشراء التميم في البيعة يزيد ، وما أشبه هذه الأغراض ؛ بجانب مطالب النبوة والأجناد والفتوح بطبيعة الحال .

وعلى هذا سار للوك من بني أمية حتى كان عمر بن عبد العزيز ، فصنع الذي أسلفنا في رد المظالم ، وفي الكف عن بثرة أموال المسلمين في غير حقها ؛ فلم يكن لبني أمية إلا ما لساثر الناس ؛ ولم يكن للمتلقين والمالين نصيب في هذا المال ، فقد اقتطع عن الشعراء المداح ، ولم يجزهم بشيء من بيت المال .

وفي خبر له مع جرير أن جريراً مدحه فقال له عمر : « يا بن الخطفي : أمن أبناء المهاجرين أنت تحترف لك حقهم ؟ أم من أبناء الأنصار فيجب لك ما يجب لهم ؟ أم من قراء المسلمين فتأمر صاحب صدقات قومك فيصلك بمثل ما يصل به قومك ؟ » قال : يا أمير المؤمنين ، ما أنا بواحد من هؤلاء ، وإني لمن أكثر قومي مالا ، وأحسنهم حالاً ؛ ولكنني أسألك ما عودتني الخلفاء : أربعة آلاف درهم وما يتبعها من كسوة

وحلان . قال له عمر : « كل امرئ يلقي ضله ، وأما أنا فما أرى لك في حال الله حقاً ؛ ولكن انتظر حتى يخرج عطائي ، فأنظر ما يكفي عيالي سنة منه فأدخره لهم ؛ ثم إن فضل فضل صرفناه إليك » قال جرير : لا . بل يوفر أمير المؤمنين ويحمد ، وأخرج راضيا قال : فذلك أحب إليّ . فخرج . فلما ولي قال عمر : إن شر هذا ليتقى . ردوه إلى فردوه قال : « إن عندي أربعين ديناراً وخطتين ، إذا غسلت إحداهما لبست الأخرى وأنا مقامك ذلك ، على أن لله جل وعزيم أن عمر أخرج إلى ذلك منك » .

قال له : قد وفرك الله يا أمير المؤمنين ، وأنا والله راض . قال : « أما وقد خلقت فلن ما وفرت على ولم تضيق به ميسقتنا أثر في نفسى من اللدح ، فامض مصاحباً » .

لا يجب إذن حين تحفظ أموال المسلمين فتزد على المستحقين ، أن يروى الرواة أن الناس اكتفوا في عهد عمر بن عبد العزيز حتى لا يجرد الصدقات في بعض الأقطار من يأخذها لاغتناء عامة الشعب باستحقاقهم الأخرى عن أموال الصدقات . وفي ذلك يقول يحيى بن سعد :

« بشئ عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية ، فأقتضيتها ، وطلبت فقراء نطيتها لهم ، فلم نجد بها فقيراً ولم نجد من يأخذها منا ، فقد اغنى عمر بن العزيز الناس ، فأشترت بها رقاباً فأعتقهم » .

إنما الفقروالحاجة ثمرة التضخم والزيادة . والفقراء في كل وقت هم ضحايا الأغنياء . والأغنياء في الغالب هم تاج الأعطيات والإطلاعات والحجباء والظلم والاستغلال !

وفي أيام بني أمية تم في أيام بني العباس من بعدهم ، كان بيت المال مباحاً للولوك كأنته ملك لمخلص ، وذلك على الرغم من وجود بيتين للمال : بيت المال العام ، وبيت المال الخاص . والأول مفروض أن موارده ومصارفه للجباة ؛ والثاني مفروض أن موارده ومصارفه من خاصة السلطان . لكننا نجد أحياناً أن أموالاً عامة تحمل إلى بيت المال الخاص ؛ وأن مصارف خاصة تعطى من بيت المال العام !

جاء في كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى تأليف الأستاذ آدم
ميتر وترجمة الأستاذ محمد عبد المادى أبو ريطة :

« أما العطايا وكل ما يتعلق بنفقات دار الخلافة فكان يؤخذ من بيت المال
العام . وعندنا بيان يرجع إلى أول القرن الرابع مشتمل على وجوه الأموال التى تحمل
إلى بيت مال الخاصة :

١ — الأموال الخلفة التى يتركها الآباء لأبنائهم فى بيت المال ، ويقال : إن
الرشيد خلف أكبر مقدار من المال ، وهو ثمانية وأربعون ألف ألف دينار . وكان
المتضد (٢٧٩ — ٢٨٩ هـ) يستفضل فى كل سنة من سنى خلافته بد النفقات ، مما
كان يحصله بيت مال الخاصة ألف ألف دينار ، حتى اجتمع فى بيت المال تسعة آلاف
ألف دينار ؛ وكان يريد أن يتمها عشرة آلاف ألف دينار ، ثم يسكبها ويحطبها قرة
واحدة ؛ ونذر عند بلوغ ذلك أن يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج فى تلك السنة .
وأراد أن يطرح السيكة على باب العامة لينبغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف
دينار وهو مستغن عنها ؛ فاختارته للنية قبل بلوغ الأمانة . ثم جاء للكشغرى بد للمتضد
(٢٨٩ — ٢٩٥ هـ) فأبلغ للدخلى إلى أربعة عشر ألف ألف دينار .

٢ — مال الخراج والضيايع العامة التى يرتفع من أعمال فارس وكرمان (بد
إسقاط النفقات) وبلغ مقدار ذلك فى كل سنة منذ عام ٢٩٩ إلى عام ٣٢٠ (٩١١ —
٩٣٢ م) ثلاثة وعشرين ألف ألف درهم ، منها أربعة آلاف ألف درهم كانت تحمل
إلى بيت مال العامة ، والباقي وهو تسعة عشر ألف ألف درهم إلى بيت مال الخاصة .
ويجب أن نسقط من ذلك النفقات الحادثة التى تتطلبها هذه البلاد ، فى عام ٣٠٣ هـ
(٩١٥ م) أضفى الخليفة لفتنهما ما يزيد على سبعة آلاف ألف درهم .

٣ — أموال مصر والشام . وكانت جزية أهل القمة مثلاً تحمل إلى بيت
مال الخليفة باعتباره أمير المؤمنين لا إلى بيت مال العامة . وهذا ما يجب للخليفة نظرياً !
٤ — للمال الذى يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المعزولين والكتاب والعمال

وما يحصل من ارتفاع ضيقتهم ، وللال القى يؤخذ من التركات^(١) .

٥ — ما كان يحمل إلى بيت مال الخلاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والشرق والمغرب .

٦ — ما كان يستغله الخلفاء ، فكان كل من الخليفين الأخيرين في القرن الثالث الهجرى (وما المتضد والمكتفى) يستفضل في السنة ألف ألف دينار؛ وكان سبيل المتندر أن يستفضل مثلها ، فيكون مبلته في خمس وعشرين سنة خمسة وعشرين ألف ألف دينار؛ أعنى نحواً من نصف ما خلفه الرشيد .

ومن هذا النص يبدو كم عدا من يسمون خلفاء من الملوك على أموال المسلمين العامة؛ وكم بدت سياسة المال عن أصول الإسلام؛ وكم ارتفع الثراء والترف في جانب ، والبؤس والشقاء في جانب؛ وكم اختل المجتمع الإسلامى نتيجة بعده عن النهج الإسلامى ، وتنكره للبداىء الإسلامية .

ولكن الواقع التاريخى للإسلام — على الرغم من هذا كله — استطاع أن يقرر عدة مبادئ أساسية في « سياسة المال » ، وأن يحقق الكثير من نظريات الإسلام ومبادئه على الرغم من الفسكة التى أصابته في مطلع عهده ، على أيدى بنى أمية لسوء حظهم البشرية .

استطاع الواقع التاريخى أن يقرر :

١ — أن الفقراء أولى من أولى السابقة في الإسلام بلال العام .. جاء في مسند ابن حنبل : « حدثنا بكر بن عيسى ، حدثنا أبو عوانة عن المنيرة ، عن الشعبي ، عن عدى بن حاتم قال : أتيت عمر بن الخطاب في أناس من قومي ، فجعل يفرض للرجل من طيه في ألفين ويعرض عني . قال فاستقبلته ، فأعرض عني ؛ ثم أتيت من حيال

(١) « كلن الخليفة يرث مال الخدم ومن لا ولد له من موالى أسرة الخلافة . ولا كان هؤلاء في القالب سادة ذوى مناصب تدر الرزق الكثير فإن مالا كثيراً كان يجرى إلى خزنة الخليفة » .

وجهه ، فأعرض عني . قال : قلت : يا أمير المؤمنين . أترقني ؟ قال : فضحك حتى استلقى لقفاه ، ثم قال : نعم والله إنني لأعرفك . آمنت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووفيت إذ غدروا ؛ وإن أول صدقة بيضت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه أصحابه ، صدقة طمىء جثت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أخذ يتنذر ، ثم قال : إنما فرضت لقوم أجحفت بهم القافة ، وهم سادة عشائهم ، لما ينوبهم من الحقوق .

وهذه من عمر الذي آثر أولى السابقة في تقدير العطاء ، لها قيمتها ، ولها دلالتها . فالحاجة هي اللبهر الأول للاستحقاق في المجتمع الإسلامي . وهو مبدأ عميق الدلالة في كراهة الإسلام للحاجة والقافة ، وحسه على إزالتها أولاً قبل كل رعاية لأي اعتبار آخر .

٢ — أن الإسلام يكره تكديس الثراء في جانب والحرمان في جانب . وفي سبيل إزالة هذه الحالة يبيع لولى الأمر حرية التصرف حسب الوضع القائم . وهذا المبدأ وعاء الواقع التاريخي عن الرسول في توزيع فيء بني النضير على المهاجرين الفقراء خاصة — عدا رجلين فقيرين من الأنصار — حتى يعيد بعض التوازن للمجتمع الإسلامي في أول فرصة عرضت له . ثم جاء القرآن مصداقاً لهذه السابقة التاريخية : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

وهذه السابقة لها دلالتها ولها قوتها . فولى الأمر يملك دائماً أن يخص الفقراء من المال العام ، بما يعيد التوازن إلى الجماعة الإسلامية ، وبما يحقق رغبة الإسلام في ألا توجد فوارق بين الطبقات تحمل بهذا التوازن العام .

٣ — مبدأ الضريبة المتفاوتة حسب القدرة والعجز .. فحين فرضت الجزية على القميين جعلت بالفتائل الآتية : —

(أ) أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهماً عن كل رأس في العام .

(ب) أوساط ويؤخذ منهم ٢٤ درهماً .

(٢) قراء يتكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .

ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدق عليه ، ولا من عاجز عن العمل ، ولا من أعمى أو مقعد أو مجنون أو ذى عاهة على وجه الصوم . ولا تجوز الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء . فلا جزية على امرأة أو صبي .

وحين وقعت المجاعة في عام الرمادة بسبب القحط ، لم يرسل عمر حياته ليقبضوا الزكاة ، بل ترك الناس حتى يرتفع الجلب ، فلما اطمأن الناس وعاد الرخاء ، بعث عماله فقاضوا من القادرين حصتين : حصتين عام الرمادة ، وحصنة عن العام الحاضر ، وأعطى غيرهم ، ثم أمر أن ترد على هؤلاء إحدى الحصتين ، ويقدم العمال عليه بالثانية .
٤ — مبدأ عدم الجز على الضروريات وفاء للضريبة ، وعدم استيفائها كذلك

بالقوة . . . قال على بن أبى طالب لأحد عماله : « . . . إذا قدمت عليهم ، فلا تبغ لهم كسوة ، شتاء ولا صيفا ، ولا رزقا يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ؛ ولا تضرن أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم ، ولا تقه على رجله في طلب درهم ، ولا تبغ لأحد منهم عرضاً في شيء من الخراج . فإما أمرنا أن نأخذ منهم العفو . . . »^(١)

٥ — مبدأ « كل وحاجته » بجانب مبدأ « كل وعمله » . . . قد فرض النبي صلى الله عليه وسلم للأعزب حظاً من التئمة وللتنزج حظين . . . ولهذا القرض دلالة في أن الحاجة مبرر كالجهد المعطاء . فجهد للتنزج في الجهاد كجهد الأعزب . ولكن حاجته مضاعفة . فضوئ له حظه . فالحاجة وحدها مبرر كاف للتملك في الإسلام . ولهذا قيمته في التأمين الاجتماعى .

٦ — مبدأ التأمين الاجتماعى العام لكل عاجز وكل محتاج . قد فرض عمر للمولود مائة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مائتين ، فإذا بلغ زاده . وكان يفرض لقيط مائة ، ولوليه كل شهر رزقاً يعينه عليه ، ويحمل رضاعه وفقته من بيت المال ، ثم يسويه عند كبره بسواه من الأطفال . وهذه سماحة من عمر توجبها سماحة الإسلام ، فالقيط

(١) كتب الخراج لأبى يوسف .

برىء ، لا يحمل وزر أبويه الجارمين . وقد أثبتنا من قبل كيف فرض اليهودى الأسمى ،
والمبغضين من النصارى . وهى سماحة الإسلام فى نفس عمر للناس جميعاً لا للمسلمين
وخدم ، وتأمين للمجتمع من غوائل الحاجة والعجز والحرمان .

٧ - مبدأ : من أين لك هذا ؟ فلا حصانة للحاكم تمنع الجماعة أن تحاسبه على
ما كسبه من مال ، ليتبين لها إن كان ذلك ماله أو مالها . وتقرر هذا المبدأ كقيل بأن
يتردد الحاكم مرتين قبل أن يقدم على اغتيال المال العام . وقد قرره عمر مع ولاته
جميعاً ، وأقره على مع بعض الولاة .

٨ - مبدأ الزكاة العام الذى لم ينقض حتى فى أشد اليهود ظلاماً وفسوقاً عن
روح الدين . فإما من أحد أنكره نظرياً أو عملياً ، بعد حروب الردة فى أوائل عهد
أبى بكر . إلى أن غلبت المدنية القرية فى عصرنا الحاضر ، فنقض آخر مبدأ حتى من
مبادئ الإسلام !

٩ - مبدأ التكافل العام الذى يحمل كل أهل بلد مسؤولين مسؤولية مباشرة
عن يتلفه الجوع ، مسؤولية جنائية يؤدون فيها الدية ، بوصفهم قتلة لذلك الذى أتلفه
الجوع وهو بينهم مقيم . وهو مبدأ كقيل بنوع من اشتراك المال ، يؤيده حق
الجماع والعطشان أن يقاتل من فى يده الطعام ولواء حين يخشى على نفسه التلف ، فإذا
قتل فلا دية عليه ولا عقاب .

١٠ - مبدأ تحريم الربا ، والإنظار عند الصرة للمدين . وقد ظل الربا محرماً
حتى أباحتها المدنية المادية ، يحملها إلينا القانون الفرنسى ، وجعلته أصلاً من أصول
الحياة الاقتصادية العامة ، فى غير ما ضرورة ملجئة إلا اندماد المنصر انطلق فى الحياة ،
واستقاء روح التعاون والبر من صدور الناس . تلك الروح التى يحطها الإسلام أساس
المجتمع وركن التعامل بين الناس .

وذلك كله غير تقاليد البر والمواساة والتكافل فى المجتمع — عن غير طريق
التشريع — وللماضى القريب الذى شهده آباؤنا — لا أجدادنا — فى الريف

الإسلامي في كل مكان ، والذي ما تزال بقية منه حتى بعد أن طفت الحضارة للمادية القريبة على العالم الإسلامي ، يشهد بأثر الروح الإسلامي في المجتمعات الإسلامية ، حيث كان فيض ذلك الروح يبقى عن التشريع والإلزام . وهذه الأوقاف الكبيرة ، والحبوس للنوعة ، التي صرفت اليوم عن أهدافها ، واتبها الناهيون تحت مختلف العنوانات والتعلات ، شاهد بعوامل الرحمة والبر والتكافل والتأمين الاجتماعي في نفوس أجيال المسلمين البعيدة والقرية ، قبل أن تفسدها الحضارة المادية الجامدة ، القاسية القلب والشعور .

ولقد بلغت الرغبة في التأمين الاجتماعي للضعفاء مبلغا جعلها تتجاوز الإنسان إلى الحيوان . وقد حبست بعض الحبوس على ضعف الحيوان لتتخذ لها المأوى ، وتنال الحماية من التشرذ والجوع !



هذا هو الإسلام على الرغم مما اعترض خطواته العملية الأولى ، من غلبة أسرة لا تعمر روح الإسلام نفوسها ، قامت على حرف حين غلب الإسلام ، وظلت تحلم بالملك الموروث العضوض حتى نالته ، فسارت بالأمر سيرة لا يعرفها الإسلام .

هذا هو الإسلام في واقع التاريخ الذي حققه فعلا . فأما الإسلام في مبادئه العامة ، فهو على استعداد دائم لأن يتبنى أوسع التشريعات والنظم عدالة .

فإعادة توزيع للسلطات والثروات ؛ والأخذ بلا قيد ولا شرط من للسلطات الخاصة ليت المال ونفقات المجتمع ؛ وتأمين المرافق العامة وتمليكها للأمة لا للمحتكرين والمستغلين ... الخ . الخ ... كلها يقبناها الإسلام ، وتشملها مبادئه العامة بلا جدال .

حاضر الإسلام ومستقبله

نحن ندعو إلى استئناف حياة إسلامية ، تحكمها الروح الإسلامية والقانون الإسلامي ؛ وتطابق بين ما ندعيه من الإسلام وبين الواقع الإسلامي الصحيح . ولقد عرضنا الأسس النظرية للمجتمع كما يصورها القرآن والحديث ، ثم عرضنا لمحات عن المجتمع الإسلامي كما يصوره الواقع التاريخي . وبقي أن نسأل : هل من المستطاع أن نستأنف اليوم وغدا نموذجاً من تلك الحياة الإسلامية ؟

إنه لا يمكن أن يكون الإسلام قد عاش في الماضي ، وكوّن مجتمعاً كاملاً سليم البناء في عهد النبوة وعهد الخلافة . قد وقعت منذ ذلك للماضي البعيد تطورات ضخمة في الحياة ، فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية . بل وقعت تطورات مادية في طبيعة الأرض وقواها بالقياس إلى الإنسان . . . وكل هذا يجب أن يحسب حسابه قبل الإجابة على ذلك السؤال .

وهناك اعتباراً آخر لا ينبغي إغفاله ، في بحث يواجه الواقع ولا يمكنه بدلالة النظريات . فيجب أن نعرف لماذا توقف مد الروح الإسلامي ، فيما يختص بسياسة الحكم وسياسة المال ، بعد فترة قصيرة من عهد النبوة . فهل كانت هذه الفترة هي أقصى ما تستطيعه حيوية الإسلام للكونونة ، ورعيده المذخور ؟

وقبل أن نناقش هذين الاعتبارين ، يجب أن نقرر الحقيقتين التاليتين :
أولاً : أن المجتمع الإسلامي الحاضر ليس إسلامياً بحال من الأحوال . قد سبق أن أبحثنا

نصا من القرآن لاسمى إلى تأويله بنير الاحتيال عليه . ذلك قوله : « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » ونحن لانحكم بما أنزل الله في المجتمع الحاضر ، فلهذا مؤسسات روية هي قوام حياتنا الاقتصادية ؛ ولدينا قوانين تبيح البقاء ولا تعاقب عليه ؛ والزكاة لاجبى ، ولا تصرف بطبيعة الحال . . . ولندع أمر السرف والترف الذى يحرمه الإسلام ، وأمر الجوع والحرمان الذى يقول فيه الرسول : « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعا قد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى » والذى يفنى فيه الإمام ابن حزم بأنه إذا مات رجل جوعا في بلد اعتبر أهله قتلة ، وأخذت منهم دية القتل . . . لندع هذا وأمثاله مما قد يجادل فيه بعض المجادلين بالباطل . . . فالنص القرآنى ينطبق بدون حاجة إلى هذا وأمثاله . ينطبق بحكم القوانين السائدة في المجتمع الحاضر ، والتي تبيح الربا وتبيح الزنا وتبيح القعود عن أداء الزكاة ، وتعطل حدود الله المنصوص عليها في القرآن .

ثانيا : أن المجتمع الإسلامى لم يضعف ، ولم يتخلف عن ركب البشرية ، وهو يستمسك بالإسلام ؛ إنما ضعف وتخلف بعد أن تخلى عن هذا الإسلام . وتقرير هذه الحقيقة يفيدنا في تزييف التهم الباطلة التي يلقيها الترييون على هذا الدين ، ويستشهدون عليها بواقع المسلمين ؛ والتي يتلقفها بعض الخدوعين وبعض المأجورين فيلوكونها ، وقد يسودون بها مئات الصفحات ، مدعين حرية الفكر ودقة البحث ؛ وهى باطل ، يتسمح به المزورون والمخدوعون والمأجورون .

ثم نعود إلى مناقشة الاعتبارين اللذين أرجأنا الحديث عنهما إلى ما بعد هذه السطور : ونبدأ بالإجابة على السؤال الثانى : لماذا توقف مدارج الإسلامى بعد فترة قصيرة من عهد النبوة ؟

وهنا كذلك نقرر الحقائق التاريخية التالية :

أولا : أن هذا التوقف كان توقفا جزئيا ، ولم يكن يوما توقفا كاملا . كان توقفا فى الدائرة الرسمية ، دائرة الحكم . فاستحالت الخلافة السمة مدكا عضوضا ؛ واستبيح

المال السام للحكام وأقربائهم وحاشيتهم ومتلقيهم ؛ وحرّم للمستحقون له بشرية الله ورسوله . . . ولكن بقية تعاليم الإسلام في المجتمع ظلت سائدة : البر ، والرحمة ، والتعاون ، والتكافل ، والتسامح ، والتحرر الوجداني ، والمساواة الإنسانية ، وأداء الزكاة ، والصدقات ، وكثير من الفضائل الإيجابية والسلبية التي حققها الإسلام . وما تزال هذه التعاليم سارية إلى حد بعيد أو قريب في كثير من المجتمعات الإسلامية . لا بل إن الشريعة الإسلامية ظلت معمولاً بها كقانون إلى القرن الماضي ، قبل أن نستعين بالقانون الفرنسي ، وقبل أن نقضى القضاء الأخير على آخر مظهر يربطنا بالعقيدة الإسلامية .

ثانياً : أن الانقلاب الذي أصاب نظام الحكم وطريقته — وهو انقلاب جزئي كما أسلفنا — كان وليد مصادقة سيئة كما ذكرنا من قبل . مصادقة أن تلي الحكم أمية ، من وراء ستار أولاً في عهد عثمان ، وجبهة صريحة منذ أيام معاوية . وأمّية لا يجوز حسابها على الإسلام حين يراد الانتصاف لهذا الدين ، الذي نكسب بهذا القرع من قریش مالم ينكسب بأشد أعداء الإسلام .

وأنا من الموقعين بأنه لو امتد عهد عمر سنوات آخر ، أو لو كان على هؤلاء الخلفاء بعد الشيخين ، بل ربما لوجاء عثمان وهو أصغر منا بعشرين عاماً ، لتغير وجه التاريخ الإسلامي إلى حد كبير . فسياسة عمر التي كان يعتزمها هي أخذ فضول أموال الأغنياء وردّها على الفقراء أولاً ، وتسوية الناس في العطاء للربوط لهم ، على ما كان معمولاً به في عهد أبي بكر ثانياً ؛ ولو فضل عمر لما ارتفع رأس لينكر عليه سياسة يقرها الإسلام . فضمير عمر كان فوق الشبهات ، وحرص عمر على الدين كان فوق الشبهات ، وهيبة عمر — والدين في جانبه دائماً — كانت فوق دفتل للطامح والشهوات . .

ولو تم هذا العمر ، لماد التوازن الاقتصادي والاجتماعي للعالم الإسلامي ، ولطويت الفتنة في مهدها ، أو تأجلت فترة طويلة على كل حال .

ولو جاء على عتب عمر ، لسس الناس سيلة عمر . وأيا كان موقف قریش منه ، وجراتها عليه أكثر من جرأتها على ابن الخطاب ، فما كان الأمر ليبلغ حد الحصين

والفترة في ذلك الحين . فأمية كانت بعد لا ترفع رأسها ، وزعمائها لا سابقة لهم في إسلام ، ولا فضل يميزهم في جهاد ، إنما هم من الطلقاء الذين أسلموا يوم الفتح حين تقرر غلبة الإسلام ؛ وهم بعد عمال كسائر المال في الجيش أو الأقاليم ، لا سلطة لهم ولا منعة ، كالتى اكتسبوها في ثلاثة عشر عاما من حكم عثمان .

ولسائل أن يسأل : ولم استطاعت أمية أن تحدث هذا الانقلاب العاجل في إبان فورة الإسلام ؟ ألا يدل ذلك على أن طبيعة هذا النظام الإسلامى متخلخة ، أو غير مستعدة للبقاء ، أو لا تحمل في ذاتها الضمانات الكافية لصيانتها من الانقلاب ؟ وهذه شبهة قوية . ولكنها كذلك شبهة ظليلة .

فيجب أن نحسب حسابا لحالة الدولة الإسلامية في ذلك العهد ، وأن نثبت عوامل الثقللة الخفية إلى جانب عوامل القوة الظاهرة .

حقيقة إن الإسلام في ذلك الحين كان في فورته ، فوجب أن تصنع به أمية ما صنعت ! ولكنها حقيقة كذلك أن سرعة الفتح الخاطفة التى لا نظير لها في التاريخ ، ضمت إلى المجتمع الإسلامى رقعة عريضة تموج بشتى الأجناس والثقافات والعقليات واللغات والنظم والتقاليد والموروثات . وأيا كانت قوة الروح الإسلامى ، وطفنان مدها على تلك الموروثات جميعاً ، فإن عنصر الزمن ضرورى لتمكين هذه الروح الجديدة ، واستحالة الشعور الوجدانى تقاليد عميقة ، ونظم عريقة ، وأوضاع اجتماعية ، فمعالجة أمية لروح الإسلام في هذا الظرف جاءت في موعد غير مناسب ، ولو تأجلت فترة أخرى لما استطاعت أن تحدث كل ما أحدثته بالإسلام .

وقد رأينا أن معظم أنصار معاوية كانوا في الشام - في البلاد المفتوحة - لا في قلب الجزيرة . والبارزون من أنصاره في الجزيرة كمرو بن الناص ، هم صنو معاوية في القطرة ، ممن يسقطون العنصر الأخلاقى من حسابهم ، ويبررون الوسيلة بالنهاية ، ويبررون الناية بمجرد تحقيق الأطماع !

وأما أن النظام الإسلامى لا يحمل في ذاته الضمانات لصيانتها من الانقلاب ، فيجب

أن نقدر إلى جانب مباكرته بالاضطراب قبل تأصله ، أنه لا توجد في الواقع ضمانات حقيقية لأى نظام . وإلا فأين ضمانات الديمقراطية في أوروبا مثلا ، وهى نظام استقر ، وكون يجانبه هيئات رسمية أتاح له الزمن تكوينها ، وامتد بحكم طول الزمن إلى فروع الحياة كلها ؟ أين ضماناتها حين تم الاضطراب النازى والاضطراب الفاشستى والاضطراب الأسبانى ؟ وحرية الرأى فى الولايات المتحدة ، التى هاجر أهلها من أوروبا ليكونوا مجتمعا حرا ، أين ضماناتها وبضع شركات للنشر والإذاعة تحتكر الرأى والتوجيه ، ولا تسمح لفكرة مخالفة أن تجد طريقها إلى أعين الناس أو أسماعهم أو أفكارهم ؟

الواقع أن اتهام النظام الإسلامى بأنه لا يحمل ضماناته ، إغفال للممكنات الواقعة فى كل نظام ! كما أن فيه إغفالا لحقائق التاريخ الإسلامى ، التى تشهد ثورة الحجاز الصبرى ، والثورة الكبرى على عثمان ، كما تشهد ثورة القرامطة وسواها ضد الاستغلال والسلطة الجائرة ، وفوارق الطبقات . وما يزال الروح الإسلامى يصارع ضد هذه الاعتبارات جميعا ، على الرغم من الضربات القاسية التى وجهت إليه فى ألف وثلاثمائة عام .

لم يكن توقف للد فى الروح الإسلامى إذن ضفا من هذا الروح عن الامتداد وكذلك لم يكن قصورا عن مجازاة أطوار الحياة — وسرى بعد قليل أن هذا الروح مازال يعمل فى كثير من مناحى الحياة وجوانب المجتمع — ولكنه كان ثمة لمصادفة سيئة فى وقت غير مناسب . وما كانت للمصادفة تسوق إلى الإسلام خليفة فيه بقية من روح الخلافة فى شخص عمر بن عبد العزيز ، حتى عاد للد الإسلامى إلى الظهور ، وعادت الحكومة إسلامية حقيقية . ولكن الزمن لم يمتد بالخليفة المسلم ليحاول رجوع ما انقطع ، ويعمق جذور التقاليد الإسلامية فى نظام الدولة .

وتجربة عمر بن عبد العزيز تمنحنا دليلا قويا على أن الطاقة الكامنة فى الإسلام طاقة حقيقية ، وأنها صالحة للاستخدام فى أوقات متفاوتة ، فلقد جاءت هذه التجربة بعد عهود أموية ظالمة جارمة ، فاتضح بها أن العودة للحكومة الإسلامية مسألة ممكنة . وما استطاعه بالأمس عمر بن عبد العزيز تستطيعه اليوم جماهير المسلمين .

على أنه يجب أن نكرر القول بأنه إذا كان مد الروح الإسلامى قد توقف في دائرة الحكم - بل في بعض هذه الدائرة دون بعض - فإنه ظل يفيض في جوانب أخرى من حياة المجتمع والأفراد ، ويحقق كثيرا من المثل ، ويبلغ كثيرا من الآفاق ، وأنه مازال حتى الساعة يعمل في هذه الميادين التي لم تتأثر باتجاه الدولة الرسمى .

يقول القرنسى جويى في كتابه « الإسلام حيال الدول العظمى » :

« لا يقل عدد مسلمى مدغشقر عن ثلاثة أرباع المليون ، وقد رد معظم المحققين الأوربيين انتشار الإسلام في القارة السوداء ، إلى كون دين التوحيد يؤمن للزنجى المساواة والعدالة اللتين يتوق إليهما ، ويحرره نهائيا من سيطرة الكهان والسحرة ، وبالتالي من كابوس الأرواح الشريرة » .

ويقول مستر جيب في كتابه « حينما يكون الإسلام » :

« ولكن الإسلام مازال في قدرته أن يقدم للإنسانية خدمة سامية جليلة ، فليس هناك أية هيئة سواء يمكن أن تنجح نجاحا باهرا في تأليف الأجناس البشرية للتنافرة في جبهة واحدة أساسها المساواة ، فالجامعة الإسلامية العظمى في أفريقيا والهند وأندونيسيا ، بل تلك الجامعة الصغيرة في الصين ، وتلك الجامعة الضئيلة في اليابان ، لتبين كلها أن الإسلام مازالت له القدرة التي تسيطر كلية على أمثال هذه العناصر المختلفة الأجناس والطبقات . فإذا ما وضعت منازعات دول الشرق والغرب العظمى موضع الدرس ، فلا بد من الاتجاه إلى الإسلام لحسم النزاع » .

ولقد كان سلوك المسلمين في الحروب الصليبية متأثرا كل التأثير بروح الإسلام القوية ، المترضة على الدنيا والتدرو والقسوة ، المؤتمنة بوحدة الإنسانية ، وبالوشائج البشرية الكبرى وراء اختلاف الديانات ، ووراء المداوات الوقتية الزائلة . ولم يكن صلاح الذين وحده هو القى سجل تاريخ هذه الحروب روحه الإسلامية العالية ، بل كانت مجموعة الجيوش الإسلامية التي اشتركت في هذه الحروب الطويلة القاسية . وذلك على الرغم مما ارتكبه الصليبيون من القذائع ، نذكر نموذجاً منها في وقعة بيت المقدس يوم

١٥ يوليو سنة ١٠٩٩م (١١٩٢هـ) في الحروب الصليبية الأولى، حيث التجأ المسلمون إلى المسجد القدس متحصنين به، فتعقبهم الصليبيون داخله، وأعملوا فيهم السيوف، وسالت الدماء في الحرم الشريف حتى اقلب بركة من الدماء؛ وتكنو عمدا بالأمان قطعه قائد من جماعة من العرب^(١). ولم يكن ذلك إلا نموذجاً من بربرية الصليبيين، يضاف إليه هتك الأعراض، والتمثيل بالأحياء، وتذيب السجرة والأطفال.

وبعد ذلك كله، حينما دارت الدائرة على البرابرة، كانت معاملة المسلمين لم مصطبغة بروح الإسلام، التي استطاعت أن تكبح في قوس المسلمين شهوة الانتقام، وتلزهم حدود الإنسانية والدين.

وما لنا نبعد وهذه الحرب القربية في فلسطين مع عصابات اليهود، قد كشفت عن تغفل الروح الإسلامية، حتى بعد أن بدد المسلمون عن روح دينهم وتقاليده تلك الفترات الطويلة، بحيث تضبط أعصاب الجيوش الرمية عن الانتقام لأفزع الجرائم البشرية التي ارتكبتها صهيون في الأرض المقدسة؛ وترد جند الإسلام إلى التقاليد العالية التي سنّها لهم دينهم منذ أربعة عشر قرناً، بين ظلمات التاريخ البشري حينذاك!

وحين نتحدث عن الحيوية الكامنة في الإسلام، يجب أن لا تغفل سلسلة الكوارث والحملات العنيفة — الداخلية والخارجية — التي واجهته فصمد لها كل هذا التاريخ الطويل، وبقى عنصرها موجهاً في تاريخ البشرية إلى اليوم، تنبّه إليه أبصار بعض الغربيين أنفسهم، لإيقاظ البشرية مما تنامي — كما أسلفنا من رأى جوي — على الرغم من قصورها حتماً عن استشفاف روح الإسلام، ونظرتها إلى النصف في هذا النظام لا المنصر الروحي العميق، لأنه يصعب على الغربيين الذين نشأوا في ظل حضارة مادية غريقة الجذور — كما ستفصل فيما بعد — أن يستشفوا هذا المنصر النوراني الشقيف!

وقد أشرنا من قبل إلى كارثة الإسلام الأولى الداخلية على يد أمية، تلك التي

(١) عن «الحروب الصليبية الأولى» تأليف الأستاذ حسن حبيبي.

عاجلته وهو غرض لم تتأصل بعد تقاليد السلفية، ولم تتحول توجيهاته الروحية وتشريعاته، إلى قواعد اجتماعية ثابتة، وتقاليذ عملية مرعية، وأوضاع واقعية متصلة .
فالآن نشير إشارات سريعة إلى أهم الصدمات التي واجهت هذا الدين، قُبت لها طوال هذه القرون .

ونحن واجدون أولاهها في قيام الدولة العباسية واعتمادها على عناصر حديثة العهد بالإسلام، لم تخلص نيتها له بعد . لما يمتل فيها من عصبية قومية لا تزال جذورها كامنة ؛ فلما تقدم العهد بالدولة العباسية تركت العناصر التي قامت عليها والتي أخذت تندمج في الإسلام، إلى عناصر أخرى قلبها غلف من الترك والشراسة والديلم وسواها . وهكذا ظلت الدولة تعتمد على عناصر مضادة لروح الإسلام، وتتأثر بهذه العناصر بحكم اعتمادها عليها . فلم يكن إلا روح الإسلام مقاوما لهذه العناصر ولسلطان الدولة معها، بما يحمله من طاقة كامنة، وحيوية عظيمة .

ثم كانت غزوات التتار المدمرة، التي طغت على العالم الإسلامي ببرية متوحشة . لم يلبث الإسلام أن طواها في تياره، وابتلعها فصارت بعض رواسبه ؛ ولكن بعد أن هزت هذا الروح الإسلامي هزة عنيفة، وأثرت حتماً في أوضاعه وتقاليده . إلا أن الأمة الإسلامية ظلت — على الرغم من تضعف الدولة أمام عاصفة التتار — قوية متماسكة الأواصر، قائمة على أصول الدين، مهما نادت عنها في بعض الجوانب الرسمية الخالصة . وينبغي أن نذكر هنا أن الإمبراطورية الرومانية التي استغرق بناؤها ونموها نحو ألف عام، اقرضت وتسخنت في قرن واحد نتيجة لغزوات الهون والقوط، فلم يبق منها سوى بضعة معالم وإمارات، على حين بقيت الدولة الإسلامية قائمة في رقعة فسيحة لم يستغرق بناؤها سوى نصف قرن، على الرغم من جميع النزاعات الداخلية بين الأسر الحاكمة، والضربات الخارجية من التتار وغير التتار، مما يشهد بحموية الإسلام العظيمة في مواجهة تلك الظروف .

فإذا مضينا في تتبع الصدمات وجدنا صدمة الأندلس في الغرب، بدمدمة الحروب

الصليبية في الشرق . وقد هزم الإسلام في الأولى وانتصر في الثانية ، وظل يعاني العناء الوحشي من الروح الصليبية منذ ذلك الحين ، ظاهراً ومستتراً حتى الآن .

ولكن الكارثة التي أطبقت على الإسلام إنما كانت في هذا العصر الحديث ، حين غلبت أوروبا على العالم ، وامتد ظل الاستعمار الأسود ، وغشى العالم الإسلامي كله شرقاً وغرباً ، وأرصد لقتل الروح الإسلامية كل قواه ، مستمداً دفته من العناء الصليبي للموروث ، ومن القوة للمادية والثقافية التي يحملها ، مضافاً إليهما التضعف الداخلي في قوة الأمة الإسلامية ، واجتاعها رويداً رويداً في هذا المدى الطويل عن تناليم دينها ووصاياهم وفي الحديث عن العناء الصليبي الكامن في النفس الأوروبية للإسلام ينبغي ألا نتحدثنا الظواهر ، وألا يستغفلنا التظاهر باحترام الحريات الدينية ، والقول بأن أوروبا ليست متحمسة للسيحية اليوم تحمسها لها إبان الحروب الصليبية ، فليس هناك ما يدفعها إلى التحمس ضد الإسلام كما كانت في تلك الأيام .

إنها كلها خدع وأضاليل . وما كان اللورد ألنبي إلا ممثلاً لضمير أوروبا كلها ، وهو يدخل بيت المقدس في الحرب العظمى الماضية فيقول : « اليوم فقط انتهت الحروب الصليبية » ! وما كان الحاكم للسودان إلا ممثلاً لهذا الضمير ، وهو يضع كل قوى الحكومة تحت تصرف للبشرين في جنوب السودان ، ويمنع أى تاجر مسلم أن يمر هناك مجرد مرور . وقد حدث أن موثقاً بقى في الجنوب أمداً طويلاً وطلب نقله إلى الشمال فلم يجب ، فهدته الحيلة أن يرفع صوته بالأذان للصلاة ، فكان هذا إيذاناً بنقله في النداة ! وانجلترا هي أشد الدول الأوروبية تسامحاً وإغضاء ولباقة في معالجة مسائل الأديان .

وقد يعجب البعض لأن تظل هذه الروح التعصية ضد الإسلام قوية إلى هذا الحد في الشعور الأوروبي ، بعد ما تنكرت أوروبا للسيحية ، ولم تعد صيحات الحجاج والقديسين هي التي تملأ سمعها كما كانت أيام الحروب الصليبية . ولكن هذا السجب يزول حين نلقى بالنا إلى حقيقتين واقعيتين .

الحقيقة الأولى : « أن الشر القبيح بشه الصليبيون لم يقتصر على صليل السلاح ، ولكنه كان قبل كل شيء . وفي مقدمة كل شيء . شرّاً قاتلاً . لقد نشأ تسميم العقل الأوربي عما شوهه قادة الأوربيين من تعاليم الإسلام ومثله العليا أمام الجوع الجاهلة في الترب . وفي ذلك الحين استقرت تلك الفكرة المضحكة في عقول الأوربيين ، من أن الإسلام دين شهوانية وعنف حيواني ، وأنه تمسك بفروض شكلية ، وليس تزكية للقلوب وتطهيراً لها ؛ ثم بقيت هذه الفكرة حيث استقرت . وفي ذلك الحين أيضاً نبز الرسول محمد بقولهم « كلبى » ^(١) .

« لقد بذرت بذور البغضاء . إن حية الصليبيين الجاهلية كان لها ذبولها في أماكن كثيرة من أوربة ، فشجع ذلك نصارى الأندلس على الحرب لإيقاظ بلادهم من « نير الوثنيين » ! وأما تدمير أسبانية للسلمة (الأندلس) فقد اقتضي قروناً كثيرة حتى تم . ولما تطاول أمد هذا القتال على وجه الحصر ، أخذ الشعور ضد الإسلام في أوربة ينشب جذوره ثم يثبت . ولقد انتهى باستئصال شأفة العهد الإسلامي في أسبانية بعد اضطهاد بالغ في الوحشية والقسوة مما لم يشهده العالم قط ؛ وإن كانت أصداء الفرح قد تجاوبت في أوربة على إثر ذلك ، مع العلم بأن النتائج التي تلتها كانت القضاء على العلوم والثقافة ، والتبدل بها جهل العصور الوسطى وخشوتها .

« ولكن قبل أن يتاح لصدى هذه الحوادث أن يخفت في أسبانية حدث حدث ثالث عظيم الأهمية ، زاد في فساد الصلات بين العالم الغربي وبين الإسلام ، ذلك هو سقوط القسطنطينية في يد الأتراك . لقد كانت أوربا ترى بقية من الزهو اليوناني والروماني القديم على ييزنطيموم (القسطنطينية) وكانت تنظر إليها على أنها حصن أوربة ضد برازة آسية . وبسقوط القسطنطينية فتح باب أوربة على مصراعيه للسيل الإسلامي . وفي القرون التي تلت ، والتي امتلأت بالحروب لم تبق عداوة أوربة للإسلام

(١) «وازن ين سورة Mahomed وصورة Ma hound . لأن Ma ما : ضمير الله للكلب (ضمير جر) و Hound ملوند — من هوند Hund الجرمانية بمعنى الكلب . وقد كان أولئك النابزون يلاعبون بظاهر التقنين : ماعوند وماموند ... كتب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف ليوبولد فايس وترجمة الدكتور عمر فروخ .

قضية ذات أهمية ثقافية فحسب ، بل ذات أهمية سياسية أيضاً . وهذا زاد في اشتداد تلك المداواة .

« ومع هذا كله فإن أوروبا قد استفادت كثيراً من هذا النزاع . إن « النهضة » أو إحياء الفنون والعلوم الأوروبية باستمدادها الواسع من المصادر الإسلامية والعربية على الأخص ، كانت تعزى في الأثر إلى الاتصال المادى بين الشرق والغرب . لقد استفادت أوروبا أكثر مما استفاد العالم الإسلامى ، ولكنهما لم تعترف بهذا الجليل ، وذلك بأن تنقص من بنصاتها للإسلام ، بل كان الأمر على العكس ، فإن تلك البضياء قد نمت مع تقدم الزمن ثم استحوطت عادة . ولقد كانت هذه البضياء تضر الشعور الشعبى كلما ذكرت كلمة « مسلم » . ولقد دخلت في الأمثال السائرة عندم حتى نزلت في قلب كل أوربى رجلاً كان أو امرأة . وأغرب من هذا كله أنها ظلت حية بعد جميع أدوار التبدل الثقافي . ثم جاء عهد الإصلاح الدينى حينما انقسمت أوروبا شيعاً ؛ ووقفت كل شعبة مدججة بسلاحها في وجه كل شعبة أخرى ؛ ولكن العداء للإسلام كان عاماً فيها كلها . بعدئذ جاء زمن أخذ الشعور الدينى فيه يخبو ، ولكن العداء للإسلام استمر . وإن من أبرز الحقائق على ذلك أن الفيلسوف والشاعر الفرنسى فولتير ، وهو من ألد أعداء النصرانية وكنيستها في القرن الثامن عشر ، كان في الوقت نفسه مبغضاً مغالياً للإسلام ولرسول الإسلام . وبعد بضعة عقود جاء زمن أخذ فيه علماء الغرب يدرسون الثقافات الأجنبية ويواجهونها بشيء من العطف ؛ أما فيما يتعلق بالإسلام فإن الاحتقار التقليدى أخذ يتسلل في شكل تحزب غير معقول إلى مجوهم العلية ؛ وبقي هذا الخلل الذى خفوه التاريخ بين أوروبا والعالم الإسلامى غير معقود فوقه بحسر . ثم أصبح احتقار الإسلام جزءاً أساسياً في التفكير الأوربى . والواقع أن للمستشرقين الأولين في الأعصر الحديثة كانوا مبشرين نصارى يعملون في البلاد الإسلامية ؛ وكانت الصورة المشوهة التى اصطنعوها من تعاليم الإسلام وتاريخه مدبرة على أساس يضمن التأثير في موقف الأوربيين من « الوثنيين » . غير أن هذا الالتواء العقلى قد استمر مع أن علوم الاستشراق

قد تحررت من هذو التبشير ، ولم يبق لعلوم الاستشراق هذه عذر من حية دينية جاهلية تسي ، توجيهها . أما تحامل للمستشرقين على الإسلام فتريزة موروثه ، وخاصة طيعية ، تقوم على المؤثرات التي خلقتها الحروب الصليبية ، بكل ما لها من ذبول في عقول الأوربيين الأولين .

« ولقد يتساءل بعضهم فيقول : كيف يتفق أن نفورا قديما مثل هذا—وقد كان دينيا في أساسه ويمكننا في زمانه بسبب السيطرة الروحية للكنيسة النصرانية — يستمر في أوربة في زمن ليس الشعور الديني فيه إلا قضية من قضايا الماضي ؟

« ليست مثل هذه المضلات موضع استغراب أبدا ، فإنه من المشهور في علم النفس أن الإنسان قد يفقد جميع الاعتقادات الدينية التي تلقنها في أثناء طفولته ، بينما تظل بعض الخرافات الخاصة —والتي كانت من قبل تدور حول تلك الاعتقادات المهجورة— في قوتها ، تتحدى كل تحليل عقلي في جميع أدوار ذلك الإنسان ، وهذه حال الأوربيين مع الإسلام . فلي الرغم من أن الشعور الديني الذي كان السبب في النفور من الإسلام قد أدخل مكانه في هذه الأثناء ، لاستشراف حياة أكثر مادية ، فإن النفور القديم منه قد بقي عنصرا من الوعي الباطني في عقول الأوربيين . وأما درجة هذا النفور من القوة ، فإنها تختلف بلا شك بين شخص وآخر ، ولكن وجوده لا ريب فيه . إن روح الحروب الصليبية — في شكل مصغر على كل حال — ما زال يتسكع فوق أوربة ، ولا تزال مدينتها تنف من العالم الإسلامي موقعا يحمل آثارا واضحة لتلك الشبح للمستमित في القتال ^(١) » .

والحقيقة الثانية : أن الاستعمار الأوربي لا يملك أن يغفل من حسابه أن الروح الإسلامي صخرة مقاومة لد الاستعمار ؛ وأنه لا مفر من تحطيم هذه الصخرة أو زحزحتها على الأقل ؛ ولا عبرة بما يقوله بعض المخلوعين أو المأجورين من أن أوربا لا يهمها الدين ، ولا تراه مصدر قوة ، ولا تخشى من العالم الإسلامي إلا قوته المادية . فالدين في

(١) عن كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف ليوبولف هايس وترجمة الدكتور عمر فروخ .

حقيقته قوة روحية لها حسابها في تجديد القوى المادية ، فوق أن الإسلام بالذات غير المسيحية ، فهو يأمر بإعداد القوى للمادية ويحض على المقاومة والكفاح ، وينذر المستسلمين والمستضعفين بسوء المآل في الدنيا والآخرة : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَقْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ مَخْلُوطٍ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ »^(١) . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ »^(٢) . « فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ »^(٣) . « وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا أَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ »^(٤) .

فالدين قوة روحية ودعوة إلى قوة مادية ؛ والدين صخرة مقاومة ودعوة إلى شدة المقاومة . فلا مفر للاستعمار الأوربي أن يكون عدوا لهذا الدين . . كل ما هناك أن مظاهر العداء تختلف بحسب أساليب كل أمة في الاستعمار ؛ ثم بحسب الظروف والأحوال . قهرنا مثلا تلتها حربا صريحة سافرة في الغرب العربي كله على الإسلام ، باسم « الظهور البربري » أو بأى اسم آخر . واجتمعوا تراوغ فتسلط طريقها خلسة إلى معاهد التعليم في مصر لتنتشئ عقلية عامة تحقر كل مقومات الحياة الإسلامية بل الشرقية ؛ فإذا تم لها تكوين جيل من اللطين بهذه العقلية ، أطلقهم في المدارس وفي دواوين المعارف يصبغون عقليات الأجيال هذه الصبغة ، ويضعون للنهوض والمخطط مؤدية إلى تكوين هذه العقلية ، مع المحافظة التامة على إبعاد العناصر التي تمثل الثقافة الإسلامية عن مراكز التوجيه في الوزارة . وبذلك تستغنى عن مواجهة الشعور الديني بالعداوة السافرة ، إذ تدع هذه المهمة لفرق كبير ذي أثر بعيد في تكوين العقلية المصرية السامة . . أما في السودان الجنوبي فلا نجد حاجة إلى هذه اللوابة ، فتقف موقعا الذي وصفناه من المبشرين للمسيحيين والتجار المسلمين !

وهكذا سارت كل دولة مستعمرة على طريقة في مقاومة هذا الدين وخفقه منذ القرن الماضي وقبله كذلك ؛ وما تزال تسير على خطة متناوبة في صميمها تبدو في موقف الأمم

(٢) سورة النساء [١٤٤]
(٤) سورة آل عمران [١٣٩]

(١) سورة الأعراف [٦٠]
(٣) سورة النساء [٧٤]

النرية من قضية كشمير بين الهند وباكستان ، وقضية حيدر أباد بين الهند والنظام ،
ثم تحتما بموقفها في فلسطين !

والذين يحسبون أن نفوذ اليهود للملئ في الولايات المتحدة وسواها هو القى بوجه
النريين هذا التوجيه ؛ والذين يحسبون أن المطلاع الإنجليزية والمسكر الأنجلوسكسونى
هو الذى يوجه للوقف ؛ والذين يحسبون أن الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة
النرية هو الذى يؤثر . . كل أولئك يغفلون عنصرا حقيقيا في المسألة يضاف إلى
هذه العناصر جميعا ، هو : الروح الصليبية التى تحملها دماء النريين ، والتى تندى في
عقلهم الباطن ، مضافا إليها الخوف الاستمارى من الروح الإسلامى ، والعمل على
تخمين قوة الإسلام ، حيث يربط النريين جميعا شعور موحد ومصلحة موحدة في
تخمينها ، تجمع بين روسيا الشيوعية وأمريكا الرأسمالية !

والعجيب أن روح الإسلام على الرغم من جميع هذه الصدمات التى واجهته منذ
الفترة الأولى في حياته إلى اليوم ، وعلى الرغم من معاملة الصدمات له وأثر ذلك في
كيانه الوليد ، ثم على الرغم من غلبة الحضارة النرية اليوم بقوتها للمادية والثقافية ، مما
أحال بعض المسلمين أدوات هدم وتخمين للإسلام في أيدي المستعمرين . .

على الرغم من هذا كله ظلت روح الإسلام في ذاتها سليمة ، وظلت طاقته الكامنة
تؤثر في مجرى الحياة الإنسانية بصفة عامة ؛ وتؤثر في صوغ السياسات العالمية وتوجيهها
منذ أربعة عشر قرنا إلى اليوم ؛ فما من حركة سياسية أو حرية في العالم لم يحسب فيها
الإسلام حساب ؛ حتى في عصور الضعف والفرقة وتخلخل الحياة الروحية والاجتماعية
والاقتصادية في العالم الإسلامى .

ولقد انقضت فترة المحول والاضمحلال ؛ وأخذ المد الإسلامى في الظهور ؛ فتكتل
العالم العربى شرقا وغربا ؛ وبرزت كفتان إسلاميتان كبيرتان في باكستان وأندونيسيا ؛
وهى مظاهر لا يمكن إغفالها على الحيوية الكامنة في الإسلام . وعلى أن رصيده المدخر
يكفى لاستئناف حياة إسلامية جديدة ، لا تقوم على مجرد الرغبة والتفاؤل ، بل على

أسس عملية وواقعية كذلك ظاهرة للعين ، هي اليوم في دور التيقظ والاستعداد .
ولكنني على الرغم من إيماني مطلقا بإمكان استئناف الحياة الإسلامية
في العالم الإسلامي ؛ وبصلاحية الإسلام لأن يكون نظاما عالميا — لا عليا — في
المستقبل ، فإنني لا أحب أن أندفع وراء خيال جامع ، فأقرر أن هذا سهل ميسور !
كلا فهناك عراقيل شتى وضخمة ، كما أن هناك أعمالا عظيمة يجب أن تتم قبل
أن يصبح استئناف الحياة الإسلامية الصحيحة ميسورا في المجتمع الإسلامي ذاته .
وتقدير تلك الموانع الضخمة ، والتنبيه إلى هذه الأعمال الواجبة ، أمر يوجب الشعور
الحقيقي بظلمة الغاية التي نهدف إليها ، وبثقل التبعة التي تنتظر من ينهض لهذه الغاية ،
كما يوجب الشعور بتبعة الرأي في مثل هذه الأمور الضخام .

وليس يكفي أن يبعث المرء بالصيحة للدوية في حاسة فؤاده ، ليصبح الأمل واقعا ،
والرجاء حقيقة ، إن لم يقدر كل العقبات وكل التبعات ، وينبه من يبعث إليهم
بصيحته إلى الجهد الضخم الذي يطلب إليهم أن يبذلوه .

وطبيعي أن اخراج المسافة بين سياسة الحكم وروح الإسلام فترة طويلة من
الزمان ، يجعل العودة إلى السياسة المستمدة من هذا الروح أصعب ؛ لأن جهاز الدولة
والمجتمع ، وقواعد الحياة بكل مقوماتها ، والاتجاه النفسي والعقلي . كلها تقوم على
أسس معينة يصعب تغييرها قبل بذل جهود ضخمة طويلة . وكلما امتد الزمن زادت
هذه الصعوبة ، واحتاجت إلى جهود أضخم وأطول .

ثم يضاف إلى عامل الزمن الطويل عامل آخر حاصر ؛ وهو أننا لا نعيش في هذا
العالم وحدها ، ولا نعيش كذلك في عزلة عنه . وتشابك مصالحنا وقضايانا مع هذا العالم
الذي تسيطر عليه حضارة معينة ، ذات عقلية مناقضة تماما لعقلية الإسلام — كما سنبين
فيما بعد — يجعل خطواتنا في سبيل استئناف حياة إسلامية صحيحة ، بطيئة من جهة ،
وذات تكاليف علينا من جهة أخرى .

ومما يزيد هذا العامل الأخير أهمية ، أن هذا العالم الترابي الذي تشابك مصالحنا

جمعه أقوى منا في الوقت الحاضر ، وليست لنا السيطرة عليه أو القوة للكافة لقوته كما كنا في أول عهد الإسلام ؛ ثم هو في الوقت ذاته عدو لنا ، وعدو لديننا بوجه خاص . لذلك لن يدعنا نشئ نظاما إسلاميا من جديد ، ونستأنف حياة إسلامية صحيحة ، ما لم نبذل جهوداً مضاعفة ، كان يمكن الاقتصاد فيها لو كانت لنا السيطرة على العالم الغربي ، أو القوة للكافة لقوته ؛ أو لو كان هو صديقنا ، ولديننا الذي نريد العودة إليه . إلا أن هذا كله لا يعنى أن العودة إلى النظام الإسلامي مستحيلة . وكل ما يعنيه أنها عمل غير ضخم ، في حاجة إلى جهود غير عادية ؛ وقبل كل شيء في حاجة إلى حماسة في الإيمان به ، وجراءة في اقتحام العقبات المرصودة في طريقه ، وصبر على الجهد الشاق الواجب له ، وثقة في ضرورته للمجتمع الإسلامي وللعالم الإنساني كله ، وعقولة إنشائية مبتكرة ، ليست وظيفتها مجرد ترقيع الواقع ، بل إنشاء واقع جديد كامل غير مرقع ! وعليتنا وقد عرضنا الأسس التي يقوم عليها هذا النظام ، أن نوازن بين الزايات التي يجنيها من العودة إليه ، والجهود والتضحيات التي ينبغي أن نبذلها لتحقيقه ؛ فإذا بنف بنا الإيمان بتلك الزايات إلى الحد الذي تهون فيه هذه التضحيات ، فلنبرم أمرنا ولنعتزم ، ولنترك على الله .

ولعله من المصادقات ذات القيمة في هذا الحال ، أن نشير إلى أن الحضارة الغربية الراحنة قد قادت العالم إلى حربين شاملتين خلال ربع قرن ؛ كما قادت بعد الحرب الثانية إلى انقسام كامل بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وإلى تهديد دائم بحرب ثالثة ، وإلى اضطرابات في كل مكان ، وإلى جوع وعرى وبؤس في ثلاثة أرباع المعمورة . وأن النظام العالمي كله اليوم في حالة تخلخل واضطراب وبحث عن أسس جديدة وتنقيب عن زاد روحي يرد إلى الإنسانية قتها بالبداية الإنسانية .

ولا ينبغي — مع هذا — أن نتعامل أكثر مما يجب باستعداد العالم الغربي لقبول أسس حضارتنا الإسلامية ، فهذا موضوع آخر . . نعم إن رجلا كبيرنا قد شوى يقول : إن العالم الغربي قد أخذ يتجه هذا الاتجاه ، ويتنبأ بأنه في الطريق إليه فيقول :

« لقد تنبأت بأن دين محمد سيكون مقبولا لدى أوروبا غدا ، وهو قد بدأ يكون مقبولا لديها اليوم . . لقد عمد رجال الإكليروس في العصور الوسطى إلى تصوير الإسلام في أحلك الألوان ، وذلك بسبب الجهل أو بسبب التعصب التميم . والواقع أنهم كانوا يسرفون في كراهية محمد وكراهية دينه ويمدون خصما للسيح . أما أنا فأرى واجبا أن يدعى محمد منقذ الإنسانية ، وأعتقد أن رجلا مثله إذا تولى زعامة العالم الحديث نجح في حل مشكلاته ؛ وأحل في العالم السلام والسعادة . وما أشد حاجة العالم إليهما ! »
« لقد أدرك مفكرون منصفون قاموا في القرن التاسع عشر ، ما لدين محمد من قيمة ذاتية . من هؤلاء كارليل ، وجوته ، وجييون . بذلك حدث تحول صالح في موقف أوروبا من الإسلام . وقد نقلت أوروبا تقدما كبيرا في هذا القرن المتم الشرين ، . فبدأت تحب عقيدة محمد . وألغى تذهب في القرن التالي إلى أبعد من ذلك فحترف بجذوى هذه العقيدة لحل مشاكلها . . وقد دان كثيرون من قومي ومن أهل أوروبا بدين محمد في الحاضر . وهذا يجعلنا قادرين على أن نقول : إن تحول أوروبا إلى الإسلام قد بدأ ^(١) »

ولكننا نرى أن نبوءة برناردشو لا تزال مجرد نبوءة — إن لم تكن مخدرا لشعور المسلمين ليطمشوا وينتظروا اعتناق الأوربيين لدينهم ! — وعلى كل حال فإن انتظار تحققها سابق على الأقل لأوانه لسببين رئيسيين :

أولهما : هو هذا العداء الموروث للإسلام في أعماق الطبيعة الأوربية ؛ والثى يتذبه في العصر الحديث تعارض مصلحة الاستعمار مع وجود هذه العقبة في طريقه .
وثانيهما : أن العقلية الأوربية تأصلت على أسس مادية ، أثر الفكرة الروحية فيها ضئيل ، منذ الحضارة الرومانية إلى العصر الحديث . وهذا القول يحتاج إلى تفصيل لا تقتصر فائدته على دلالاته في هذا للوضع ، بل تمتد إلى الإجابة على هذا السؤال الهام : هل يمكن أن تتعاون الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ؟ وما حدود هذا التعاون ؟

(١) من كتب حياة محمد لميكل خلا عن مجلة نور الإسلام عدد ٤٠ س ٥٧٢٠ سنة ١٣٥٢ هـ .

لقد قلنا في أوائل هذا الكتاب : إن أوربا لم تكن مسيحية في يوم من الأيام . وذلك بسبب أن طبيعة الصراع فيها على رقعة من الأرض صغيرة ضئيلة ، جلت مبادئ المسيحية السمحة لامتداد جذورها في تلك التربة العصية ؛ وذلك فوق ما في طبيعة المسيحية من تزهد و بعد عن مزاوله الحياة الواقعية ، وعلاجها علاجاً عملياً . فالآن نضيف إلى هذين العاملين عاملاً ثالثاً أشرنا إليه هناك إشارة عابرة ، وهو وجود الإمبراطورية الرومانية العريقة في طريق المسيحية ، وبقاء تعاليم الإمبراطورية أساساً للحضارة الأوروبية الحديثة ، على الرغم من انتقال للمسيحية إليها ، إذ ظلت هذه على هامش الحياة . وشقتف هنا فقرات من كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » نجد فيها الكفاية والفناء .

« كانت الفكرة التي تقوم عليها الإمبراطورية الرومانية .. الاجتياح بالقوة ، واستغلال الأقوام الآخرين لقائدات الوطن الأم وحده ؛ وفي سبيل الترفيه عن فئة ممتازة لم ير الرومانيون في عنفهم سوءاً ولا في ظلمهم انحطاطاً . وإن « العدل الروماني » الشهير كان عدلاً للرومانيين وحدهم . ومن البين أن اتجاهاً كهذا كان ممكناً فقط على أسس إدراك مادي خالص للحياة والحضارة — إدراك مادي هذب على التأكيذ ذوق فكري ؛ ولكنه على كل حال بعيد عن جميع القيم الروحية . إن الرومانيين في الحقيقة لم يعرفوا الدين ؛ وإن آلهتهم التقليدية لم تكن سوى عاكة شاحبة للخرافات اليونانية . لقد كانت أشباحاً سكّت عن وجودها حفظاً للعرف الاجتماعي ؛ ولم يكن يسمح لها قط بالتدخل في أمور الحياة الحقيقية ؛ بل كان عليها أن تنطق بالرجز على ألسنة عرافها إذا سئلت مثل ذلك ؛ ولكن لم يكن ينتظر منها أن تمنح البشر شرائع خلقية .

« تلك كانت التربة التي نمت فيها للمدينة القرية الحديثة . ولقد عملت بلا شك مؤثرات أخرى كثيرة في أثناء تطورها ؛ ثم إنها بطبيعة الحال قد بدلت وحوّرت في ذلك الإرث الثقافي التي ورثته عن رومية في أكثر من ناحية واحدة . ولكن الحقيقة الباقية أن كل ما هو اليوم حقيق في الاستشراف التربي للحياة والأخلاق يرجع

للمدينة الرومانية . وكأ أن الجو الفكري والاجتماعي في رومية القديمة كان نفعيا بحتا ولا دينيا—لا على الافتراض بل الحقيقة — فكذلك هو الجو في الترب الحديث . ومن غير أن يكون لدى الأوربي برهان على بطلان الدين للطلق ، ومن غير أن يسلم بالحاجة لمثل هذا البرهان . . ترى التفكير الأوربي الحديث—بينما هو يتسامح بالدين وأحيانا يؤكد أنه عرف اجتماعي — يترك ، على العموم ، الأخلاق للطلقة خارج نطاق الاعتبارات العملية . إن للدينى الغربية لا تحجد الله البتة ، ولكنها لا ترى مجالا ولا فائدة لله في نظامها الفكرى الحالى . لقد اصطنعت فضيلة من المعجز الفكرى في الإنسان ، أى من عجزه عن الإحاطة بمجموع الحياة . وهكذا يميل الأوربي الحديث إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التى تقع فى نطاق العلوم التجريبية ، أو تلك التى ينتظر منها على الأقل أن تؤثر فى صلات الإنسان الاجتماعية بطريقة ملموسة . وبما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه ولا تحت ذاك ، فإن العقل الأوربي يميل بدءا إلى إسقاط « الله » من دائرة الاعتبارات العملية !

«وهنا يعرض سؤال : كيف يمكن لهذا الاتجاه أن يتفق وطريقة التفكير للمسيحي؟ أليست النصرانية—للفروض فيها أن تكون الهيكل الروحي للمدينة الغربية—عقيدة مبنية على الأخلاق للطلقة كما هي الحال في الإسلام ؟ لاشك في أنها كذلك . ولكن حينئذ لا يمكن أن يكون ثمة خطأ أفدح من أن نعتبر أن للدينى الغربية الحديثة تحتاج النصرانية . إن الأسس الفكرية الحقيقية فى الترب يجب أن تطلب فى فهم الرومانيين القدماء للحياة على أنها قضية منفعة خالية من كل استشراف مطلق ؛ ويمكن التصير عنها كما يلى : بما أننا لا نعرف شيئا معينا — من طرق الاختبار العلمى والتقدير فى الحساب — لأن أصل الحياة الإنسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد . . فإن من الخير لنا أن نحصر قواها فى وجود إمكاناتها للادى والفكرى ، من غير أن نسمح لأنفسنا بأن نتقيد بالأخلاق للطلقة والقضايا الأدبية المبنية على دعاوى تتحدى الأدلة العلمية . فلا ريب إذن فى أن هذا الاتجاه الذى تتميز به للدينى الغربية الحديثة ، لا يجد قبولا فى التفكير الغربى للمسيحي كما

لا يبد قبولاً في الإسلام أو في كل دين آخر ، وذلك لأنه لا ديني في جوهره . وهكذا تكون نسبة نتاج الدنية التريية الحديثة إلى النصرانية خطأ تاريخياً عظيماً . إن النصرانية ساهمت في جزء يسير جداً من الرقي المادى الذى فاق به الغرب ، في مدنيته الحاضرة ، كل ما سواه . وفى الحق أن ذلك النتاج قد برز من كفاح أوروبا للتغاول للكنيسة المسيحية ولاستشراقها للحياة . . . ثم إن لنصرانية اليوم فى نظر السواد الأعظم معنى شكلياً فقط كما كانت حال آلهة رومية ، تلك الآلهة التى لم يكن يسمح لها ، ولا ينتظر منها ، أن يكون لها نفوذ حقيق ما على المجتمع . ولا ريب فى أنه لا يزال فى الغرب أفراد عديدون يشعرون ويفكرون على أسلوب ديني ؛ ويبدلون جهود القانط حتى يوفقوا بين معتقداتهم وبين روح حضارتهم ؛ ولكن هؤلاء شواذ فقط . إن الأوربي العادى — سواء عليه أكان ديموقراطياً أم فاشياً أم بلشفيًا ، صانعاً أم مفكراً — يعرف ديناً إيجابياً واحداً هو التمدد للرقى للمادى ، أى الاعتقاد بأن ليس فى الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر فأيسر ، أو كما يقول التعبير الدارج : « طليقة من ظلم الطبيعة » إن هياكل هذه الديانة إنما هي للمصانع العظيمة ودور السينما والتجارب الكيماوية وباحات الرقص وأما كن توليد الكهرباء ، وأما كهنة هذه الديانة فهم الصيارفة والمهندسون وكوأكب السينما وقادة الصناعات وأبطال الطيران . وإن النتيجة التى لا مفر منها فى هذه الحال هي الكلدح لبلوغ القوة والمصرة ؛ وذلك يخلق جماعات متخاصمة مدججة بالسلاح ، ومصممة على أن يفنى بعضها بعضاً حينما تصادم مصالحها المتقابلة . أما على الجانب الثقافى فنتيجة ذلك خلق نوع بشرى تنحصر فلسفته الأخلاقية فى مسائل القائلة العملية ، ويكون أسمى فارق لديه بين الخير والشر إنما هو التقدم للمادى .

والخلاصة لهذا كله أن الضمير الأوربي الحالى ليس على استعداد لاستشعار روح الإسلام ، والاستمئانة به فى حل مشكلات الإنسانية . وإن يكن ذلك ليس مستحيلاً بعد عدة انقلابات وتطورات أخرى ، وبعد أن يبدأ العالم الإسلامى ذاته فى استئناف

حياة إسلامية واضحة المعالم ، مستقلة الأسس ، يحد فيها الترب الواقعي التفكير ، حقائق عملية قائمة تجذب حسه ، وتسدل تفكيره . وإن كان اعتقادي الخالص أن أجيالا متطاولة ستقضى قبل أن يستطيع الترب استثمار روح الإسلام على نحو من الأنحاء .

والخلاصة لهذا كله كذلك أن أسلوب التفكير الإسلامى القائم على النيات الخلقية للأعمال ، لا يستطيع الالتقاء بأسلوب التفكير التربى الحاضر القائم على النيات النفعية للأخلاق ؛ وهذا مايجب علينا أن نحسب حسابه ، ونحن نعمل لتحقيق حياة إسلامية سليمة ، فلا نحاول ترقيع هذه الحياة باستمارات نستوردها من الخارج ، لأن هذه الرقع لن تستقيم مع نسيج تفكيرنا الأصيل .

والسالمون يسلون بالهزيمة منذ الجولة الأولى حين يحاولون تجديد حياتهم باستمارة الطرق التريبة فى التفكير والحياة والسلوك ؛ ويتجهون إلى وأد الحياة التى يعملون لإحيائها ، لأنهم منذ الخطوة الأولى يبدلون عن طريقها الطبيعى الوحيد ، وهو أن يفكروا على أسس إسلامية تجعل العنصر الأخلاقى أصيلا فى بناء الحياة ؛ وتنتظر لفتايات الخلقية للعمل ، وتجعل للنفعة هى الغاية العليا للأخلاق .

ولقد رأينا فى القصول الأولى من هذا الكتاب ، أن الإسلام يحقق غايات الحياة الصالحة كلها ، وهو يحافظ على العنصر الأخلاقى فيها ؛ وأن قيمته الكبرى كامنة فى أنه لا يبرزى . الحياة ، ولا يفصل بين الوسائل والغايات ، ولا يفترض التعارض بين المادى والروحى فى كيان الحياة وفى طبيعة الكون والناس ، بل يفترض أن الحياة وحدة كلية ، تسير بمجملتها نحو هذه الأهداف فى توافق واتساق .

يقدم الإسلام إذن للبشرية فكرة كاملة عن الحياة . هذه الفكرة قابلة دائما للنمو فى الضرب والطبىق ؛ ولكنها غير قابلة للتعديل أو اللزج فى الأصل أو الاتجاه . ويجب لى تبنى هذه الفكرة الكاملة نتائجها الطبيعية كاملة ، أن تطبق تطبيقا كاملا . وإلا فإن أقل تعديل فى أساسها واتجاهها يحدث فيها اختلالا ، لا تتحقق معه صورة الحياة التى يرسمها الإسلام .

أما النمو الهائىم فى التفريع والتطبيق على أساس الفكرة الكلية فهو أمر طبيعى
نقره طبيعة الإسلام ، وتدعو إليه ، وتبشّر به . وسائله ، وتعترف بها . فالتقليد والاجتهاد
والسلطات الواسعة للتروكة لولى الأمر . . . كل هذه وسائل حية لاستمرار النمو فى
التفريع والتطبيق لمسيرة الحياة ، وتلبية حاجاتها للتجدة . . أمر واحد هو الذى يجب
التزامه : ألا تخرج هذه التفريعات والتطبيقات على أصول الفكرة الأساسية للإسلام ؛
وإلا تسلك اتجاهها غير اتجاهه ؛ أو تحتال على روح الإسلام وتلبس بروح أخرى غير
روحه القوية المستقيمة .

ومدار قبولنا لأى تفريع أوردّه ، أن نعرضه على فكرة الإسلام الأساسية وروحه
العامة . فوافق فكرته وروحه قبلناه ، وما خالفها رفضناه . وبذلك نملك أن نتفع بكل
ثمرات الجهود الإنسانية فى حدود فكرتنا الأساسية عن الكون والناس والحياة ؛
ولا نقيم بيننا وبين الجهود البشرية سدا ؛ ولا نقف فى عزلة عن الركب العالمى الدائب
المسير . على أن يكون مقررا فى قوسنا إلى درجة الإيمان والحاسة : أننا نملك فكرة
عن الحياة أكبر مما يملك أتباع أى دين أو فلسفة أو حضارة ظهرت إلى اليوم على
أقل تقدير !



ولكن هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل الوسائل العملية للبلوغ هذا الهدف
العظيم ؛ كما يحتاج إلى تفصيل آخر يتناول الحديث الخالص عن « المدالة الاجتماعية »
موضوع هذا الكتاب الأصيل . فلى بركة الله إذن نأخذ فى هذا التفصيل .



إن استئناف حياة إسلامية لا يتم بمجرد وضع تشريعات وقوانين ونظم تقوم على
أساس الفكرة الإسلامية ؛ فهذا ركن واحد من ركنين يعتمد عليهما الإسلام دائماً فى
إقامة الحياة . أما الركن الثانى فهو تكوين عقلية مشبعة بالفكرة الإسلامية ، لتنبت
حوافز هذه الحياة من داخل النفس ، فتلتق بالبيئة التى تكفلها التشريعات والنظم

والقوانين . أما العدالة الاجتماعية فهي جزء من تلك الحياة الإسلامية ، لا يتحقق كاملا إلا بتحقق تلك الحياة ؛ ولا يكفل له البقاء إلا بإقامتها على أسسها الوطيدة ، شأنها في ذلك شأن كل نظام آخر ، لا بد أن يعتمد على الإيمان به والثقة بصلاحيته ؛ وإلا فقد أسسه المتنوية ، وقام على القهر التشريعي والنظامي وحده ؛ وهو قهر عمره مرهون بالقدرة على التملص منه .

لذلك كان التشريع الإسلامي أدنى إلى الاتباع والطاعة لأنه يعتمد على عقيدة دينية . ولذلك أيضا يجب أن نعتق بإحياء هذه العقيدة ، ونقي ما علق بها من تحريفات وتأويلات وشبهات ، لتكون سندا للنظام التشريعي الذي نشير به ، لتحقيق حياة إسلامية صحيحة . وبذلك تقوم هذه الحياة على التشريع والتوجيه ، وسيلتي الإسلام الأساسيتين في تحقيق أهدافه جميعا .

يجب إذن أن نكون فكرة إسلامية في نفوس الأفراد والجماعات ، بجانب التشريع الإسلامي الذي ينظم الحياة . والثقافة هي الوسيلة الطبيعية لتكوين تلك الفكرة . ولكن كيف يقضى لنا أن نكون فكرة إسلامية بثقافة ، ووسائل تربية ، وطرق تفكير ، هي في صميمها غريبة ، وهي في صميمها معادية للفكرة الإسلامية . أولا : لأنها تقوم على أسس مادية مناهضة لفكرة الإسلام عن الحياة . وثانيا : لأن محاربة الإسلام جزء أصيل في تكوينها ، سواء ظهر هذا القصد واضحا أم تواري في التنايا والشطب ؟ إننا كما قلت : نعلن هزيمتنا منذ الجولة الأولى إذا نحن اتخذنا الفكرة الغربية وسيلتنا لإحياء الفكرة الإسلامية . فلا بد أولا من التخلص من طريقة التفكير الغربية ؛ ولا بد من اتخاذ طريقة تفكير إسلامية ذاتية ، لنضمن أن يجرى النتائج خالصا غير هجين !

وليس مدلول هذه الكلمات هو المرة الفكرية والثقافية واللمية ، فهذا كله تراث إنساني ، اشتركت فيه أم العالم جميعا ، ولنا فيه من قبل نصيب أصيل ، وما نزال نشارك في تكوينه مشاركة حقيقية ، ولوبدا أننا جيلدون عن التأثير الإيجابي ، لأن التفاعل بين الأمم جميعا على ظهر الأرض تفاعل حقيقي ومستمر .

ليست المرة إذن عن ركب البشرية مانع . ولكننا بصدد بناء فكرة إسلامية وتجليدها، في وقت بدافيه — حتى المستعيرين من الغربيين — أن فكرة الحضارة المادية الغربية فكرة خطيرة على الكيان الإنساني ، مؤدية بالإنسانية إلى هذا القلق الدائم، والنضال المستمر، والخصام العائى، والاعتماد فى الصفات الإنسانية إلى الحضيض، على الرغم من كل الفتوح العلمية، التى كان يمكن أن تؤدى إلى إسعاد البشرية وإزاحتها وكفائتها، لولا ذلك الاعتماد فى الصفات الإنسانية ، ولولا أن أساس الفكرة الغربية عن الحياة — وهو أساس مادى — غير صالح لهداية البشرية إلى طريق الكمال .

مادمتنا بصدد بناء تلك الفكرة فى هذه الظروف ، فيجب أن نفرق بين ما يصح أن نأخذ ، وما يصح أن ندع ، مما عند الغربيين . إلى أن يتم لنا بناء مجتمع إسلامى صلب العود ، لا خطر عليه من التفاعل والتصادم والأخذ والمطاء . وبسبارة أخرى يجب على الأهل أن تكمل الحماية للفكرة التى نكونها فى مدة الحضارة . حضارة الفكرة فى نفوسنا نحن لا حضارة الفكرة فى ذاتها ، فالفكرة الإسلامية فى ذاتها من القوة والوضوح بحيث لا يمحى عليها من أية فكرة أخرى غريبة . ولكننا نحن الذين رضنا وتذينا ، ولا تزال فتات ثمارا غريبة عنا . . يجب أن نحترس ونحن فى فترة التكوين !

فأما العلوم البحتة وآثارها التطبيقية بكافة أنواعها ، فيجب ألا نتردد فى الانتفاع بها وبآثارها فى الحياة المادية ، بغير قيد ولا شرط ، وبدون تردد ولا إبطاء .

وأما الفلسفة وهى التفسير الفكرى للكون والحياة ؛ والأدب وهى التفسير الشعورى لها ؛ والتاريخ وهى التفسير الواقعى ؛ والتشريع وهى التفسير لملاقات الأفراد والمجاعات . . فيجب أن نحترس فى الاستفادة منها كل الاحتراس .

فنحن لا يؤذينا أن ننفع بالعلوم البحتة فى جزئيات الحياة ؛ ولكن يؤذينا التفسير الكلى للحياة ؛ لأنه يقوم على فكرة غير فكرتنا ؛ ويؤدى إلى تكوين صورة للكون والحياة تصادم الصورة التى يكونها الإسلام عنها ؛ وتنتهى بنا إلى سلوك طريق غير طريق الإسلام . هو الطريق الذى تشكو البشرية اليوم من سلوكه ، وتعانى بآثاره .

وقد يقال : إذا كان الأمر كذلك ، فالعلوم البحتة ذاتها ليست مضمونة ، لأنها ليست منفصلة في صميمها عن طريقة التفكير النظرية . فالطريقة التجريبية قائمة على أساس من فلسفة معينة ، وهي غير الفلسفة العقلية والفلسفة الروحية . ولولم تستقر الطريقة التجريبية في الأذهان ما سار العلم في خطواته التي سار بها أخيراً . كما أن العلم بدوره لا يقف في معزل عن الفلسفة ، ولا يكتفي بالتأثير بها دون التأثير فيها . إذ أن الفلسفة تنفع بتجارب العلم ونتائجها ، وتتأثر بها في اتجاهها وطريقتها . فاقتراب العلوم البحتة لا يحلو إذن من اقتباس قسط من الفلسفة التي تأثرت بها هذه العلوم ، وأثرت فيها كذلك . . . وهذا فضلاً على أن نتائج العلم التطبيقية تؤثر في الحياة المادية ، ووسائل المعيشة ، وتوزيع الثروة . . . وهذه بدورها تنشئ مجتمعات جديدة ، ذات فلسفة جديدة ، أو على الأقل ذات فكرة عن الحياة متأثرة بهذه التطورات في واقع الحياة . وكل هذا صحيح وواقع . ولكن لا بد مما ليس منه بد . فالانحزال عن العلم وثمراته لا سبيل إليه ، وضرره أكثر من نفعه . وليس في هذه الحياة خير خالص ، ولا شر محض . والإسلام لا يصد عن العلم والانتفاع به ؛ فليس في تناول الثمرات العلمية من حدائق الإنسانية جميعها ما يعارض روح الإسلام . ونحن حين نضمن التأثيرات الكلية في عالم الفلسفة والأدب والتاريخ والتشريع ؛ وما يتبع ذلك من طرق التربية ، وطرائق التفكير والشعور ؛ ونبنى هذا كله على أسس إسلامية روحية ، نأمن إلى حد كبير ألا تؤثر نتائج العلوم وآثارها المادية ، في صميم الفكرة الكلية التي نكوتها عن الحياة والسلوك .

وعلى ذكر طرق التربية يحسن أن ننبه هنا إلى أنها لا تنفك أو تنفصل عن الفلسفة العامة للأمة . وأتينا حين نقتبس طرق التربية النظرية ونظم التعليم وبرامجه ، نقتبس معها طريقة التفكير العامة ، والفلسفة الكامنة وراء تلك الطرق والنظم والبرامج ، أردنا ذلك أم لم نرد .

فلا اعتقاد بأن هذه مسائل « بيداغوجية » بحتة ، ومن ثم فهي « إنسانية »

لا يختلف في بلد عنها في الآخر ، هو اعتقاد ساذج قصير النظر ، يعلل له غرور النفسين والتقريبين واستكبارهم بمادتهم أن يلحقوها بالفلسفة ، بعد ما انفصلت عنها في هذا القرن الأخير .

ونمكن هذا شيء - والواقع شيء آخر - فلم النفس قد يصبح يوماً علماً يحتاج يدرس في العمل . ولكن توجيه نتائجها والانتفاع بها ؛ في طرق التربية ، وترتيب البرامج . . كل هذا سيظل متأثراً بالفلسفة العلمية عن الحياة ، خاصاً لهذه الفلسفة ، مؤدياً إليها في النهاية . . لا بل إن خضوع علم النفس للعمل ، إن هو إلا أثر من آثار الفلسفة التجريبية ، أو الطريقة التجريبية ، التي شملت العقلية التربوية للادية في السنوات الأخيرة . فلا استقلال لعلم النفس عن الفلسفة السائدة ، إلا الاستقلال الظاهري الذي لا يؤثر في النتائج النهائية ! وكذلك يقال عن طرق التربية وفلسفتها .

وحين ننظر مثلاً لنظرى البرامج الأمريكية ، وطرق التربية والتدريس ، تميل إلى التدريب العملي أكثر مما تميل إلى التفقه العلمي ؛ وترى إلى تقديم المهارة العملية على الفروض النظرية ، يجب أن نلتصق على هذا الاتجاه عند فلسفة « البراجماتزم » التي وضع أساسها « تشارلس بيرس » سنة ١٨٧٨ وكوتنها « وليم جيمس » ثم عدلها « جون ديوى » الفيلسوف للرأى للعاصر . وهذه الطريقة هي انقلاب في وسائل التفكير والبحث ، وعدول كامل عن الأفكار المجردة ، وللمعانى النظرية ، والبحث عن الأشياء في ماهيتها وحقيقتها ، وحصر البحث في مدلولاتها العملية وآثارها .

« فالفكرة (Idea) عند تشارلس بيرس أو عند البراجماتزم إنما هي مشروع ، أو خطة للعمل والنشاط ، وليست حقيقة في ذاتها . فنندى مثلاً فكرة عن تغير السيارة التي تسير في الشارع ؛ ولا معنى لأن أبحث في حقيقة هذه الفكرة : أصلها ومنشأها . هل هي حقيقة أم من خلق العقل . وهل هي من عمل الأذن والجهاز العصبي ، أم هي من عمل التفكير أو السيارة أو غيرها ؛ وإنما يجب أن يكون معناها الانحراف يميناً أو يساراً . . وإفساح الطريق للسيارة ولراكبها . معناها أن أشرع في تغيير خطة سيرى ، والتوجه

إلى جهة غير التي كنت أسير فيها . ومن هذا نزع البراجاتزم أن الفكرة هي مشروع للعمل ، أو خطة للتأثير في البيئة . هي خطوة في سبيل العمل . لها ما بعدها ^(١) .

فإن هذه النظرية أو هذه الطريقة في التفكير هو الذي أنشأ طرق التربية الأمريكية وبرامج التعليم ونظمه لتؤدي إلى تكوين عقلية تنظر للأشياء هذه النظرة ، وتفكر في الحياة هذا التفكير . بل هي التي طبعت الحياة الأمريكية هذا الطابع ، ووجهتها إلى الإنتاج العملي ، وكفتها عن الثقافة الفنية والنظرية إلى حد كبير .

وهكذا يجب أن نحسب لفلسفة العامة حسابها ، ونحن نقبس طرق التربية ، ونظم التعليم وبرامجها ، فهي كامنة وراء هذه الوسائل جميعا ، وهي التي تحكمها وتوجهها ، مستعينة بنتائج الدراسات النفسية البعثة بطبيعة الحال ، وإن كانت هذه الدراسات في طرقها ونتائجها متأثرة بتلك الفلسفة أيضاً .

طريقنا إذن من الوجهة النظرية — لتكوين فكرة إسلامية مستقلة ، أن نسير بمرص وحذر في اقتباس الفلسفة وما يتبعها من طرق التربية ، ونظم التعليم وبرامجها ، والأدب ، والتاريخ ، والتشريع وستقول كلمة مجملة عن كل من هذه الثقافات .

فأما الفلسفة فقد أشرنا من قبل إلى فكرة الإسلام الكلية عن الكون والحياة والإنسان . وهي فكرة تختلف في صميمها عن طبيعة الأفكار الكلية الأخرى في الفلسفات الغربية — منذ الإغريق إلى اليوم — وليس هذا مجال تفصيل هذا الاختلاف ، فبحسبنا أن نعرف هنا أن هناك اختلافاً أصيلاً ^(٢) .

ولقد كانت للأزهر بصفة خاصة رسالة لم يقيم بها في هذا المجال . . أن يبحث عن هذه الفكرة الكلية للإسلام ، وأن يعرضها عرضاً كاملاً قوياً ، بلغة العصر وأسلوبه ،

(١) « البراجاتزم أو فلسفة القرائع » تأليف الدكتور يعقوب ظم .

(٢) يرجو اللؤلؤ أن يقدم لقراء العربية بحثاً كاملاً في « فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان » .

وأن يوازن بينها وبين المذاهب الفلسفية الأخرى . وبدلاً من أن ينهض الأزهر بهذه الرسالة راح يدرس في كلية أصول الدين ما يسمى خطأ بالفلسفة الإسلامية ، من كتب ابن سينا وابن رشد . . . هذه الانعكاسات للفلسفة الإغريقية ، التي لا صلة لها بحقيقة الفكرة الإسلامية الكلية . فكان هذا إمعاناً في إهمال الرسالة للفتاة على عاتق الأزهر ؛ وإعلاناً للهزيمة الروحية والفكرية في المعقل الأول للفكرة الإسلامية ! يجب إذن لتكوين فكرة إسلامية صحيحة عن الكون والحياة والإنسان ، ألا تدرس الفلسفة الترية — وما يتبعها من مبادئ الأخلاق — في القسم الثانوي من مدارسنا إطلاقاً . ولا تدرس في الجامعة أيضاً إلا بعد السنتين الأوليين في قسم الفلسفة على أقل تقدير . وبطبيعة الحال لا تدرس في الكليات الأزهرية إلا أخيراً . ويجب أن تسبقها في كل معهد تدرس فيه ، دراسة إسلامية خالصة ، تقرر الفكرة الإسلامية الحقة ، مبرأة مما يسمى « الفلسفة الإسلامية » .

فإذا ما تكونت في نفوس الطلاب وأفكارهم أسس وطيدة لروح الإسلام وفكرته عن الكون والحياة والإنسان ، والخير والشر ، والعمل والجزاء . . . إلى آخر مباحث العقيدة الإسلامية الخالصة في الميدان الفلسفي . . أخذنا في السنوات الأخيرة من الدراسات الجامعية نقدم لطلاب الفلسفة المتخصصين ، زاد الفلسفة الإغريقية وانعكاساتها في الفلسفة الإسلامية ، وزاد الفلسفات الأوروبية والأمريكية الحديثة ، مع الموازنات والمقارنات في كل مرحلة بينها وبين فلسفة الإسلام ، ضامنين إلى حد ما ألا تؤثر في شعورهم ووجدانهم ، وأن تقتصر آثارها على أفكارهم وأذهانهم بعد استمدادهم للجدل والمناقشة ، ورد ما لا يوافق طريقة التفكير الأصيلة لقوم مسلمين . عندئذ لا تضر المعرفة بل تنيد . لأنها تصبح معرفة عقلية مبرأة من التأثير الوجداني في الضمير ، وفي تصور الحياة والشعور بها ، والسلوك فيها ، إلى حد كبير .

ولقد عرضنا مثلاً من فلسفة « البراجاتزم » في النظر إلى الأشياء . وقد لا تبدو في هذا المثال خطورة تلك الفلسفة أو الطريقة ، فتحب أن نتاج هذه الفلسفة في

نتائجها البعيدة ، نرى الآثار الخطيرة لطبع عقلية الجليل بطريقة كهذه في التفكير .
« معظم الناس يؤمنون بالله . وهذه فكرة (idea) إما أن تكون خطأ أو صوابا
في حكم المنطق . فالنظرية العقلية تقول : إن الله موجود حقا إذا تبين منطقيا وجوده .
« أما البراجازم ، فصالح هذه المسألة من ناحية أخرى ، وتقربها بشكل آخر .
ففي رأيها أن صواب هذه الفكرة لا يتوقف على الضرورات المنطقية ، وإنما يتوقف
على صلاحية هذه الفكرة في حياتنا الراهنة ، وفي تصرفاتنا اليومية ، وفي اختياراتنا .
فإذا كانت هذه الفكرة تؤدي إلى نتائج مرضية في الحياة فهي صحيحة وصائبة .
وبذلك يكون الله موجودا . يشير هذه الطريقة لاستطيع أن نحكم على هذه الفكرة
أولا ، ثم لا نستطيع أن نشق من حكمنا ثانيا (١) »

وطريقة الإسلام تختلف قليلا أو كثيرا عن النظرية العقلية ذاتها ، في أنها لا تنكسر
إلى المنطق الذهني وحده كل القضية ، بل تشرك معه الإلهام . ولكنها تتناقض تناقضا
مع « البراجازم » لأننا حين نسير مع هذه إلى النهاية ، نجد أن فكرة الله قد يأتي
عليها حين لا تؤدي وظيفة ظاهرة في الحياة المادية ، وعندئذ تنبذ الفكرة من أساسها
لأنها لا تدير آلة ولا تحرك جهازا !

ثم نسير خطوة ، فإذا المنفعة الظاهرة وحدها هي الحكمة ، لا في قبول الأشياء
أو رفضها ! بل في تصور وجودها أو عدمها ! وهي مرحلة تفقد فيها الإنسانية كل
مقوماتها الكريمة ؛ ويستوى الإنسان عندها بالآلات .

ولا يتفصل السلوك في الحياة عن هذه الأفكار . ولعلنا لا نبعد إذ نقول : إن
سلوك الولايات المتحدة في قضية فلسطين ، وموقفها كذلك في مجلس الأمن من قضية
مصر ، إما كانا أثرا من عقلية البراجازم ! — بالإضافة إلى العوامل الأخرى —
فكرة الحق والعدل ، ليست لها وظيفة في الحياة الأمريكية المادية . ومن هنا لا معنى
لإثباتها والاعتراف بها في السلوك الدولي . وهو تفسير كاف لهذا الموقف للرعب !

فالم تكن نبى أن تكون عقلية في مجتمعنا الإسلامى كهذه العقلية ، فيجب أن نحترس من دراسة الفلسفة الغربية ، قبل أن نكون فكرة قوية واضحة عميقة في هوس الناشئة والشباب ، ترتكن إلى فكرة الإسلام الكلية . كما ينبغي أن نحترس في اقتباس طرق التربية وبرامج التعليم ونظمه ، لأن هذه جميعها خاضعة للفلسفة العامة في بلادها ، مؤدية إلى الأهداف التى ترسمها هذه الفلسفة من قريب أو من بعيد .

فأما الأدب فهو التفسير الشعوري للحياة . وهو منبعث من المنبع الذى تصب فيه جميع الفلسفات والديانات والتجارب والمؤثرات في بيئة من البيئات . ولقد يكون الأدب أشد المؤثرات في تكوين فكرة وجدانية عن الحياة ، وفي طبع النفس البشرية بطابع خاص . ومن هنا يجب الاحتراس في انتقاء ما تقدمه للناشئة عندها من الآداب الغربية ، سواء في الدروس العربية أو الإفريقية . ولا ينبغي أن يفهم من هذا تحريم الآداب الأوربية على الناشئة . فالذى نعيه هو مجرد الاختيار والانتقاء . ففي هذه الآداب ما تلتمس روحه مع الروح الإسلامية . لا لأنه حث على الفضائل وتقييح الرذائل ؛ فالأدب ليس منبرا خطايا للوعظ والإرشاد . ولكن لأنه ينظر إلى الحياة نظرة روحية محقة أرفع من المادية ، ولأنه يستوفى بالقيم للمعنوية للحياة . فهذا اللون من الأدب يتفق في روحه مع الفكرة الإسلامية في عمومها . ولا يؤذى وجدان الناشئة ، ولا يفسد جهازهم الشعوري والتفكيرى وهو بعد غض . وهذه التضادة تستمر على الأقل إلى السنة الثالثة في الكليات الأدبية ، إن لم تكن إلى سنة الليسانس . ولا بأس — بل يجب — أن تتضمن دراسات التخصص كل ألوان الأدب العالى بلا تحفظ ولا استثناء ، فالترض الأول من الاختيار والانتقاء في سن معينة ، هو حماية فترة الحضانة من التلوث والانحراف .

والتاريخ فرع من الأدب ، ولكنه فرع ذو طبيعة خاصة ، وذو خطورة خاصة كذلك . فالتاريخ تفسير لوقائع الحياة ، ولا بد أن يتأثر بالفلسفة للمادية الغربية ، وحتى

لوتأثر بالنظرية العقلية ، فإنه سيغل القوى الروحية وآثارها في سير الحوادث وتفسير
الوقائع . وستؤدى تفسيراته على هذا النحو إلى تكوين فكرة عن الحياة لا أثر فيها
للروح ، ولا علاقة لها بالأهداف الخلقية . مما يفسد النظرة الإسلامية .

وفوق ذلك فإن للورخين — لأنهم أوربيون في النالب — جعلوا محور التاريخ
العالمى هو تاريخ أوربا . وهم في هذا معذورون بحكم القطرة البشرية . وذلك إذا أغضينا
عن الأثرة الترية والفرور الأوربي . فدراسة ناشتتنا لتاريخ تلك روحه وهذه طريقته ،
يحملهم يخرجون بفكرتين باطلتين :

الأولى : أنه لا أثر للعوامل الروحية في سير خط الزمن ، وأن هذا الأثر
ضعيف ضئيل .

والثانية : أن أوربا هي محرك خط الزمن ، وأن الشرق والإسلام ليس لهما إلا
أثر ضئيل ضعيف .

وأثر كل من هاتين الفكرتين مؤذ وخطير ، سواء في تكوين فكرة عامة عن
الحياة والخلق والسلوك ، أو في الشعور القوى والعزة الإسلامية أمام التيار الأوربي الجارف .
فلكى نقي ناشتتنا هذا الشر يجب أن تتخذ الخطوتين التاليتين :

أولا : أن نأخذ في وضع تاريخ على علم ، من وجهة النظر الإسلامية ، في تفسير
الحوادث والوقائع ؛ فلا تنفرد طريقة النظر الأوربية بهذا العمل الخطير . على أن
نضع أوربا في هذا التاريخ في موضعها الحقيقي لا تتجاوز ، وعلى أن نبرز دور الشرق
بصفة عامة ، ودور الإسلام بصفة خاصة في خط سير التاريخ .

ثانيا : أن نتغير برامج التاريخ الحاضرة في مدارسنا ومعادنا ؛ فنبدا أولا بعرض
التاريخ الإسلامى في جميع الرقة الإسلامية ، وتفسيره من وجهة النظر الإسلامية .
فإنه لا يكتفى أن ندرس لأبنائنا تاريخ الإسلام مكتوبا بأقلام غربية ، أو مفسرا
بطريقة التذكير الترية . فإذا امتلأت قوسهم بتاريخ بلادهم ، سقنا لهم تاريخ العالم
المكتوب بأقلامنا ، في مرحلة التعليم العالى . فإذا انتهوا منه سقنا لهم في مراحل
التخصص بقية الطرق في التاريخ .

وأما دراسة التشريع : فهي كذلك متأثرة بوجه النظر الغربية ، وبالفلسفة الغربية ، وبالتاريخ الغربي ، وبالتشريع الغربي ، وبالمجتمع الغربي... فالقانون صورة للمجتمع ، أو أثر من آثاره . والمجتمع وليد هذه العوامل جميعا .

فيجب لتكوين فكرة إسلامية صحيحة أن ندرس التشريع الإسلامى دراسة كاملة موسعة قبل البدء بدراسة أى تشريع ؛ ويجب أن تكون دراسة التشريع الإسلامى من صنع أساتذة مسلمين ، فلا تتدخل وجهة النظر الغربية إلى الشريعة الإسلامية إلا فى مرحلة التخصص . كما لا تتدخل دراسة التشريع العالمى إلا فى هذه المرحلة أيضا .

على أن من مقتضيات الحياة الإسلامية أن يسود التشريع الإسلامى ، وهذا بطبيعته سيؤدى إلى اتباع ما أشرنا به فى دراسة الشريعة الإسلامية ، بحكم الواقع والحاجة والاتجاه . وهناك واجب ضخم ينتظر أساتذة الشريعة الإسلامية فى هذا المجال وهو أن يتابعوا الخطوات الجارية التى خطاها الأئمة وتلاميذهم فى تنمية التشريع الإسلامى .



إذا اتهمنا من وسيلة التوجيه الفكرى ، بقيت أماننا وسيلة التشريع القانونى ، لتحقيق حياة إسلامية صحيحة ، تكفل فيها العدالة الاجتماعية للجميع . وفى هذا المجال لا يجوز أن نقف عند مجرد ماتم فى الحياة الإسلامية الأولى ؛ بل يجب الانتفاع بكافة المسكنات التى تتيحها مبادئ الإسلام العامة وقواعده الجملة . فكل ما أتمته البشرية من تشريعات ونظم اجتماعية ، ولا تخالف أصوله أصول الإسلام ، ولا تصطدم بفكرته عن الحياة والناس ، يجب ألا نخرج عن الانتفاع به ، ونضمه إلى تشريعاتنا ، مادام يحقق مصلحة حقيقية للمجتمع ، أو يدفع مضرة متوقعة . ولنا فى مبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ سد القرائع ، ومبدأ أن إسلاميان صريحان ، ما يمنح ولى الأمر سلطة واسعة لتحقيق المصالح العامة فى كل زمان ومكان .

ولقد كان هذا حسبنا في كتاب عام عن « العدالة الاجتماعية في الإسلام »
الغرض الأول منه هو إبراز « فكرة العدالة الاجتماعية في الإسلام » أكثر من
الحديث التفصيلي عن التشريعات وللشروعات التي يمكن أن تقوم على أساس
هذه الفكرة .

ولكنني أحب أن أضرب بعض الأمثلة على ما يستطيع الإسلام تحقيقه في
الحاضر والمستقبل في هذا المجال ، من التشريعات التي لا أقصد بها أن تستوعب كل
حاجات المجتمع ، بل أن تكون نماذج يقاس عليها ، ومعالج تشير إلى الطريق .
وأنا أعلم أن إبراز « الفكرة العامة » شيء غير بناء للشروعات الاجتماعية عليها .
فليكن نصيبي اليوم هو ما حققته . والمستقبل كفيل ببناء المشروعات العملية الكاملة
متى وضع الأسس ، ووضح الاتجاه .



١ — تشرية الزكاة : الزكاة فريضة مقررة في الإسلام تتراوح في الأموال
بين المشرووع العشر — وهي نسبة ضئيلة على كل حال — وإنه ليحق للإنسان
أن يتساءل : كيف كان هذا القدر الضئيل ينهض بالمجتمع الإسلامي .
ولللإجابة على هذا السؤال يجب أن نراعي الحقائق التالية :

١ — أن صغر النصاب الذي تجب فيه الزكاة جعل مجموعة الأمة تدفع . فالتدبر
العنف من الزكاة في حدود ستة جنيهات ، لذلك يشترك سواد الشعب في إخراج الزكاة
عما يحصل الحصيلة نسبيا كبيرة وبخاصة أنها تتناول رأس المال لا ربحه .

٢ — أن موارد الزكاة تصرف لطوائف معينة محدودة العدد . أما الاعتماد في
العيشة لسواد الشعب فكان على العمل ، الذي يملئه الإسلام مصدر الرزق الأول .

٣ — وهذا هو الأهم — أن حياة المجتمع لم تكن قائمة على تلك الحصيلة ، فقد
كانت هناك الفئام الضخمة أيام الوقائع التي امتدت أكثر من نصف قرن . وهذه
الغنيمة كان يشترك فيها المحاربون — وغالبيتهم من الفقراء — فيتلهم أربعة أخماسها .

أما الخس فكان وقفا على جماعات من المحتاجين : من ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل . فلما آثر عمر بن الخطاب ألا يوزع النخبة من الأرض المفتوحة واستبقاها لأهلها ، وفرض عليها الخراج ، فاض هذا الخراج ، حتى عم الفقراء جميعا .

أما اليوم وقد اقطع هذا المورد الأساسى ، فإن الزكاة لا تنقى ، ولا بد من التفكير فى موارد أخرى تسد سد الغنائم والنقود ، وتوفر لجمهور الناس وسيلة الحياة والارتزاق .

على أنه يجب قبل التفكير فى موارد جديدة ، أن نستفد مورد الزكاة ، لأنها فريضة مقررّة لا بد من أدائها لتكمل للمجتمع صفة الإسلام ، ولتؤدى الزكاة وظيفتها الروحية بجانب وظيفتها الاقتصادية . كما يجب أن تصرف فى موارد الزكاة بحيث تشمل جميع أنواع المال التى لا تشملها الآن ، لأنها لم تكن معروفة فى صدر الإسلام .

ومن المفيد أن ننبه إلى أن الأموال التى تتناولها الزكاة لم يقرها القرآن إلا إجمالا فى قوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَخْفُوا مِنْ طَبِيعَاتِ مَا كُنْتُمْ ، وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ؛ وَلَا تَسْمُوا النَّكِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ؛ وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُخْفُوا فِيهِ »^(١) . فإذا فرضت الزكاة فى الأموال التى كانت على عهد النبي معروفة ، فليس ما يمنع أن تفرض اليوم فى كل ما يسى مالا أو كسبا وكل ما يبل غلة ، ولو لم يكن من الأنواع التى فرضت فيها الزكاة .

كذلك يجوز التصرف فى مصارف الزكاة — قياساً على تصرف عمر فى منع المؤلفة قلوبهم — فلا تعطى إلا لطوائف معينة ، ولا تعطى قدراً أو عيناً لمن تصرف لهم ؛ بل تؤسس لهم بها مصانع ومعامل ، أو تشتري لهم بها حصص فى ممتلكات أو مؤسسات لتصبح مورد رزق دائم لهم ؛ وتبمد عنه معنى الإحسان الوقتى الضائع الذى لا يوفق مع مقتضيات الحياة الحاضرة .

وعلى أية حال فهذه مباحث تفصيلية ليس موضعها هذا الكتاب . ومجال

التفكير فيها واسع للتعديل والتحويل ، عندما تتجه الأمة الإسلامية إلى استئناف حياتها الإسلامية .

٢ - تشرية التكافل اجتماعي : يقول عليه الصلاة والسلام : « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جاتعا قد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى . » فيقرر في أقصر لفظ مبدأ التكافل الاجتماعي الذي أكثرنا عليه من النصوص والشواهد في مطلع الكتاب . وقد كان هذا المبدأ موكولا إلى الضمير القردى والجماعي . فالיום يجب أن يتولاه الشارع مادام أصلا مقررأ في الإسلام .

عندئذ يحل للسلطان أن يحقق ما كان عمر بن الخطاب موشكا أن يحققه : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فردتها على الفقراء » فيفرض ضرائب لا حدها إلا تحقيق التوازن في المحيط اجتماعي ، ورفض المرح والضرر عن جمهور الأمة ، وتوفير للأكل والمشرى والملبس والسكن والعلاج والدواء والعلم لكل فرد من أفراد الشعب . مهما احتملت رؤوس الأموال ، في الحدود التي لا تسبجها عن العمل والنمو للعقول ، لأن استمرار دولا العمل يحقق من جانبه مصلحة لا يجوز إغفلها ، لصالح الجميع .

وعندئذ يحل للسلطان أن يضع في أيدي الفقراء قطعا من أرض الملاك يستغلونها بلا أجر أصلا ، أو بأجر ضئيل ، ليستطيعوا الحياة ، إذا كان هذا مورد الرزق ووسيلة العمل الوحيدة في محيطهم . ويحقق بذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لأن يمنع أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خرجا معلوما » رواه أحمد عن عفان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن عبد الله بن عباس ^(١) .

وعندئذ يحل للسلطان أن يجعل أجر العامل في المصنع والحقل نسبة معينة من النتاج والمحصول . حدها الأدنى كفاية للأكل والمشرى والملبس والدواء والعلاج في الحدود المقولة ، حسب متوسط المعيشة التي تتيح نسبة السكان إلى الثروة العامة

(١) حديث رقم ٢٥٤١ للسند جزء ٤ ، نفع الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف .

في البلاد . . . ولا نهاية لما يستطيعه الشارع في هذا المجال ، فذلك مرهون بالحاجات المتجددة في شتى الأحوال .

٣ - تشريع التكاليف العامة : كل فرد في الأمة الإسلامية مكلف أن يشترك

في تكاليف الدولة العامة بقدر استطاعته ؛ وقد أسلفنا رأى الإمام مالك فيما إذا خلا بيت المال أو ارتفعت حاجات الجند ، وأن للسلطان أن يوظف بقدر الحاجة في أموال الأغنياء . ومثل حاجات الجند سائر حاجات الدولة كإصلاح المرافق العامة ؛ وإحياء الأرض الموات ؛ وتعليم أفراد الشعب ، وتطبيب غير القادرين . . فهذه كلها قوى من قوى الأمة يجب الاحتفاظ بها وتمجيدها وجوب النفقة على الجند ، والاحتفاظ بقوتهم وقوة الثغور والحصون . وبخاصة في هذه الأيام التي تشمل فيها الحروب جميع موارد الأمم وجميع مرافقها ، وبعد الجميع مجتهدين في حالة الحرب ، مؤهلين لها في حالة السلام .

٤ - تشريع تأميم الموارد العامة : احتكار الضروريات حرام في الإسلام . وقد

حرم احتكار القوت ؛ كما أثبت الإسلام شيوعية الماء والكلاء والنار بوصفها ضروريات أولية للحياة . والضروريات ليست توقيفية ، فهي تختلف في عصر عن عصر . فرعاية هذا المبدأ الإسلامى العام تقتضى ما ييسر في عصرنا الحاضر تأميم الموارد العامة . فوارد الماء والنور والوقود : « الكهرباء والقمح والبقول » وموارد النقل العام والمصائد العامة . . . وما إليها ، يجب ألا تكون في أيدي أفراد أو شركات ، تتحكم فيها بالاحتكار ، وتفرض على الجماهير إرادتها ، وتستغلها ذلك الاستغلال الشنيع الذى نراه فعلى الأمر أن يحمل هذا كله ملكاً للدولة ؛ وأن يحمل أجوره وأمانته في حدود الطاقة لأقصر الناس . فنباع أو تؤجر بما يعادل التكاليف بلا غلو في هذه التكاليف . وبذلك يحقق أهداف الإسلام من منع الاحتكار .

٥ - تشريعات المصالح المرسلة وسد القرائح : كل ما يؤدي إلى جلب مصلحة

عامة أو دفع ضرر عام فهو واجب على السلطان ؛ وكل ما أدى إلى الحرام فهو حرام . فطبيعاً لهذه المبادئ المقررة في الإسلام يجب على السلطان في الوقت الحاضر أشياء :

(أ) سحب الأموال الفائضة من أيدي أصحاب رؤوس الأموال المتضخمة :
فوجود هذا المال الفائض في أيديهم يؤدي إلى جملة آثام : في أولها الترف الذي يجرمه الإسلام . والترف مسألة نسبية يحددها العرف العام في كل زمان ومكان ، وحده المضبوط أن لا يتجاوز المتوسط الذي تبيحه الثروة القومية بالقياس إلى السكان . ومنها الغلاء الفاحش الذي ينشأ من القدرة الفائقة على الشراء من فريق من الشعب ، بينما السلع المعروضة أقل من قوة الشراء . ومنها الرذائل الاجتماعية التي تنشأ من فيضان المال في أيدي بعض الناس عن حاجتهم ، فيبحثون له عن مصادف آثمة ، ومتاع شهوى داعر تنحط به أخلاقهم ومشاعرهم ، ويكون وقوده المحتاجين والمحتاجات في المجتمع غير المتوازن .

(ب) منع الفقر المدقع : لما ينشأ عنه من آثام ومضار . فهناك جملة رذائل اجتماعية لا تحيا إلا في محاضن البؤس والشقاء : السرقة ، والقتل ، والسقوط الخلقى في مهاوى العذارة . . . الخ .

وذلك فضلا على ما تحلقه القوارق الضخمة بين الواجدين والمحرومين من أحقاد واضطرابات اجتماعية يجب أن يحول السلطان دون وقوعها ، بالحيلولة دون أسبابها .
أما كيف يمنع الفقر المدقع . فتوفير العمل لكل قادر وتوفيره أجره ، والتأمين الاجتماعي لكل عاجز والتسجيل بإسمائه . . هو الطريق للسلوك بصفة عامة .
أما التفصيلات فأمرها ميسور متى صحت النيات .

(ج) مكافحة المرض والجمل : لما يؤديان إليه من ضرر بالأفراد ، وضرر بالجماعة ، وإضمار لقوتها العامة وتمكين للأعداء منها . وهذا حرام بالطريق إليه حرام . ولن يكافح للمرض والجمل إلا الإكفاء والاستثناء . فليست مشروعات البر وسواها إلا مرام تستر القتل ولا تشفيه . إن العلاج الحقيقي هو أن يصبح كل فرد قادراً بماله الخاص من دخله الخاص ، على التدلوي والملم . أو أن يصبح الدواء والملم مباحين

لكل فرد من أفراد الشعب بنسبة واحدة ودرجة رعاية واحدة . فلا ينال النفي بماله فوق ما ينال الفقير في دور العلم والاستشفاء .

٦ — تشرية التركات : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُوا الْقَرَبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّتَرُوفًا^(١) » ذلك نص القرآن ؛ وهو صريح في أن في التركة نصيباً لأولى القربى واليتامى والمساكين . وللشارع بطبيعة الحال أن يتصرف ، فيغير المصارف أو يخصصها — كما صنع عمر في المؤلفة قلوبهم — وللشارع أن يمين الفريضة في التركة بحسبها ، وبحسب حالة المجتمع . ويجب أن نشبه إلى أن معنى الحضور يمكن أن يتصرف إلى الحضور الحكي ، أى الوجود . وفي كل مجتمع يتلى ومساكين ، فليس من الضروري أن يحضروا بأشخاصهم في كل تركة ، فهم حاضرون في الزمان والمكان . وعلى الشارع أن ينفذ بحكم السلطان كل فريضة لا ينفذها الناس بحكم الوجدان .

٧ — تشرية التعاون والربا : لقد اقتلع الإسلام الربا من جذوره ، وحاربه في جميع أشكاله وأوضاعه . ولا يمكن أن تستقيم حياة إسلامية أساس الاقتصاد فيها مؤسسات ربوية . وقد أسلفنا بيان الأسباب التي تجعل الإسلام لا يطبق الربا ، وهي تلخص في قتل الربا لروح التعاون والتآلف ، وتحقيقه فائدة لصاحب رأس المال بدون عمل وبلا توقع خسارة .

فيجب أن يقام الاقتصاد القوي على أساس التعاون لا على أساس الربا ؛ وكل الاعتراضات التي يمكن ذكرها على هذا الأساس تكفل بالرد عليها إجمالاً مولاي محمد علي في كتابه : « الإسلام والنظام العالي الجديد^(٢) » مما يكفيننا نحن إعادة الحديث قال : « ويمترض بأن تحريم القوائد يعوق سير الأعمال والصناعات التجارية كما يعوق تنفيذ المشروعات الأهلية الهامة . ولنفرض جدلاً أنه يعوقها حقاً ، فهو يعوض هذا أحسن تعويض . إذ يمنع الحروب في العالم ، تلك الحروب التي لا تجلب للجنس البشري

غير الشقاء ، ولا يذكيها ولا يشمل أوازيها غير القروض والديون الربوية . وتساءلوا بنا نلتبس الحقائق ، فإن التجارة سارت سيرها الطبيعي ، واقتشرت أوسع انتشارا كما ازدهرت المشاريع الأهلية الهامة ، وامت الحدود الشاسعة في دول صدر الإسلام إبان عصورها الأولى ، حتى أضحت هذه الدول في طليعة الدول العظمى المتسابقة في سباق المدنية المالية .

« وهذا التحريم لا يتلاءم حقا مع ظروف العالم الجديد الذي جاءت به مدنية الغرب المادية . ولكن النظام الأمثل الذي وضعه الإسلام نصب عينيه ، نظام على نجاح تطبيقه عليا قرونا عدة في صدر الإسلام . فربح رؤوس الأموال التي لا تسير الأعمال إلا بها يختلف عن الدين المادية قليلا ، فهو في الواقع سالة يشترك فيها العمل ورأس المال ، وهذه للمشاركة غير محظورة ، فإن النظام الاجتماعي الإسلامي يقول : إن رأس المال والعمل يجب أن يشتركا معا في الربح وفي الخسارة ، فإن معنى دفع فائدة ثابتة هو أن رأس المال يربح دائما حتى ولو كان العمل لا يؤدي إلا إلى الخسارة . ويعترض أحيانا بأن اشتراك العمل ورأس المال في النظم وفي الفرم غير عملي ، إذ يحتاج دائما إلى إمساك دفاتر ، بيد أن إمساك الدفاتر ضرورة من ضرورات التجارة ، إذ الحسابات التجارية فضلا عن ذلك يجب أن يعنى بها لتقدير الضرائب ودفعها . وإن جميع الشركات المساهمة التي تقوم بالتجارة على نطاق واسع تمسك دفاتر ، وهذا النظام أضع للصالح العام من نظام إضافة القوائد إلى رأس المال ؛ ذلك النظام الذي يكتر من شروط الرأسمالية ، وهو عين النظم للعمل ؛ والقروض التي تتقدها الحكومات أو الشركات لتنفيذ المشروعات الكبيرة ، كد السكك الحديدية ، وحفر الترع وغيرها قد تتبع نفس الأسس .

« وإذا ما قام نظام البنوك العام على أسس تعاونية ، يقرها نظام الإسلام الاجتماعي ، كان نعمة عظيمة للبشرية :

وهذا كلام مجمل ، وتخصيله لا يتسع له كتاب يتناول الفكرة العلمية . ولكن

لا بأس هنا من ضرب مثال يهذى إلى الاتجاه التنفيذي حين يراد :
فنفترض أن الدولة سفت تشريعا يلتقى فوائد المال فى البنوك والشركات
والمشروعات العامة والاستثمارات الشخصية : فما الذى يقع حينذاك ؟
يقع أن أصحاب رؤوس الأموال لا يجدون أمامهم لتنمية أموالهم إلا طريقين
عامين : الأول أن يستثمروها بأنفسهم فى صناعة أو تجارة أو زراعة . والثانى أن
يستثمروها بطريق التعاون فى شركات مساهمة تبيع أسهمها أو تخسر . وكلا الطريقين
يقرها الإسلام ، ولا تخسرهما الحياة الاقتصادية شيئا .

ولكن قد يخشى أن يحجم الممولون عن إيداع أموالهم فى البنوك . وهذه البنوك
هى التى تتولى المشروعات الضخمة فى الغالب . وهذا خطروهمى ، نراه مجسما لأننا
لا نرى إلا الطرق الأوروبية فى استخدام المال . . . هناك أولا الميل القطرى إلى
تنمية المال ، وهو لا ينمو إلا باستتلاله على وجه من الوجوه . وهذا الميل القطرى ضمان
لعدم حبس رأس المال . فإذا كنا حريصين على أن نخلق مشروعات ضخمة تحقيقا
لما يسمى « الإنتاج الكبير » فى وسعنا أن نسن تشريعات لبعض أنواع الصناعات
الضخمة نختم فيها ألا يرخص بإقامة مشروع منها إلا برأس مال حده الأدنى كذا . . .
عندئذ تتجمع رؤوس الأموال بالمساهمة وتخضع لحساب الربح والخسارة . فلا تبقى
حاجة إلى بنوك غير بنوك الإصدار . فإذا شامت البنوك الأخرى أن تبيع ، فعليها
أن تسام بأموالها وأموال المودعين — بطهم ورضام — فى مشروعات استتلائية
تخضع للربح والخسارة . فاقائمة المضمونة ربيا لا شك فيه . ولن يمنع هذا تدفق
رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية ، لأن معظم رؤوس الأموال لا يودع فى البنوك
إنما يستل فى المشروعات .

أما شركات التأمين فيمكن أن تصبح مؤسسات إسلامية ، بأن تصبح الأموال
المودعة بها قابلة للربح والخسارة والتقص والزيادة . فتشغل هى رؤوس الأموال المودعة
بها فى مشروعات استتلائية تحت الربح والخسارة . وتدفع لكل مؤتمن فيها مبلغا يزيد

على مادفه أو ينقص ، وتخصم من المودعين مقدار ما خسرت بحسب نسبة أموالهم . وبذلك يصبح التؤمنون جماعة تعاونية ، يدفعون من مالهم كله للفكوب منهم عند نكبتة ؛ ويتألون جميعاً نوعاً من الأمان ينتفعون به عند الضرورة والحاجة . ويطبق هذا على صناديق التوفير وما إليها فتستحيل جميعاً مؤسسات تعاونية تستغل أموالها في مشروعات منتجة ، قابلة للربح والخسارة ، وليس لها فائدة ثابتة . وبذلك ينجو نظامنا الاقتصادي من وصمة الربا ، وتضطر جميع رؤوس الأموال للعمل المنتج طلباً للربح والنمو .

٨ - تشريع القمار : إن القمار عملية روحية دينية ، لأنها محاولة للكسب بلا جهد ؛ فوق ما توقعه بين المتضاربين من عداوة وبنضاء ، وما تحدته في بناء المجتمع من خلخلة واضطراب . وأنواع القمار كثيرة . وليس « اليانصيب » إلا نوعاً من أنواعها فليست روح البر هي التي تدفع بالناس إلى شراء أوراق اليانصيب ، ولا الرغبة في مساعدة المستشفيات والمبرات ؛ إنما هي الرغبة في الحصول على مبلغ من المال بلا جهد . وهي عملية روحية دينية كما قلت ، تسوّق وجدان الرحمة أو تلوثه . ولا حاجة إلى ذكر الحفلات الداعرة الحمراء ، التي تدعى حفلات خيرية ! فإنما هذه ثمرة الترف وما ينشئه في نفوس المترفين من تغنى ، وقعود عن الخير ، وحب للشهوات ، وضم بالمال أن يبذل إلا في لغة حيوانية أو متاع غليظ .

فيجب أن نحظر القمار إطلاقاً ، بموائدها الخضر ، وأوراق نصيبها للفرية ، بصدورها المارية ، وسهراتها الملوثة . فلا حاجة بالحياة الإسلامية إلى شيء من هذا كله ، والإسلام يرفض أن تقوم العلاقات بين الناس على هذا الأساس ، أو أن يثبت البر في مفاخر الشهوات !

٩ - تشريع البناء : البناء هبوط روحي وعوز مادي . يجتمعان أو يفترقان . وقد حرم الإسلام الزنا بكل صنوفه وأحقر صنوفه البناء . والدعارة سمة المجتمع المختل التوازن . ظلال القائض والحاجة المذلة يتقابلان . وإذا قيل مرة : تجوع الحرة ولا تأكل بتديها ، فإنها قد تأكل بتديها ولا تموت ! ولا يجوز أن نرض الناس للبلا . بالحاجة

في ناحية وإغراء للمال وغير المال في ناحية ، ثم نطلب إليهم جميعاً أن يكونوا من أولى العزم أو الأنبياء ! وسد القرائع يحتم على السلطان أن يمنع أسباب البناء من أصولها . كما أن نض الإسلام يحتم أن يتولى التشريع منع الفعل ذاته . فتشريع البناء إذن واجب بالنص لا مجال للتصرف فيه . وإزالة أسبابه واجبة بتشريع سد القرائع لاشك فيها .

١٠ — تشريع الحجر : وهذا التشريع لا حاجة إلى الحديث في شأنه . فالحجر

محرمه تحريماً لا شك فيه . والمجتمع الإسلامي لا يطبق إباحتها يوماً من الأيام . ثم هي صنو البناء في التالب ، وحليفته في البيئة ؛ أو صنو الترف والتعطل الناشئ عنه ، والمغول النفسى الذى يصاحبه ، والحاجة إلى تحريك الخيال والنشاط عن طريق مسكر من المسكرات .

والحجر ، كسائر المحرمات ، تتعارض مع أصل كبير من أصول الفكرة الإسلامية : فكرة اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد وعقله . فضلاً على أنها وسيلة للهرب من مواجهة الوقائع والحقائق ، والإسلام لا يقبل هذا الهرب ، ولا يوافق عليه ؛ لأنه جبن ، ولأنه تزييف للحياة .



إن الإسلام نظام مرن يستطيع مسيرة المصور والأحوال ؛ وهو يحفظ بروحه ومبادئه العامة ؛ وهو كفيل بتحقيق حياة فاضلة صحيحة نامية قوية ؛ كفيل بتحقيق عدالة اجتماعية شاملة تقوم على أسس إنسانية كاملة ؛ وتهدف إلى إعطاء كل ذى حق حقه ؛ دون أن تقف في طريق النشاط الفردى المثر ؛ ودون أن تطلقه كذلك ليستحيل إلى نشاط أتانى ضار .

وفكرة الإسلام عن الحياة أكل فكرة عرفها العالم ، لأنها تجمع كل العناصر المادية والروحية ؛ وتكوّن منها وحدة تتجه بها إلى أفق أعلى ، وتهدف إلى مثل ييلنها الواقع ، وإن ترامت من نسج الخيال .

والعالم الحائر المضطرب ، الخائف الرجل ، لن يردّه إلى السلام والطمأنينة ، ويشمله بالأمن والعدالة ، إلا أن يقف إلى هذا النظام الكامل حين يشاء الله .

في مفترق الطُّرُق

والآن فإلى أين نحن نسير؟

يجب أن تحف لحظة لتسأل أنفسنا هذا السؤال ؛ ولنوجه حياتنا في الاتجاه الذي نريد .

إن العالم بعد حربين متواليتين ينقسم اليوم إلى كتلتين كبيرتين : كتلة الشيوعية في الشرق ، وكتلة الرأسمالية في الغرب . . هذا ما يبدو في ظاهر الأمر ، وما تلوحه الألسن ، ويقر في الأذهان . . فأما نحن فنعتقد أنه انقسام ظاهري لا حقيقي ، وأنه انقسام على المصالح لا على المبادئ ؛ وأنه صراع على السلع والأسواق لا على العقائد والأفكار . فطبيعة التفكير الأوروبي الأمريكي لا تفرق في حقيقتها عن طبيعة التفكير الروسي . كلتاهما تقوم على تحكيم الفكرة المادية في الحياة ، وإذا كانت روسيا قد صارت شيوعية ، فإن أوروبا وأمريكا تسيران في الطريق ، ومن الحتم أن تصلا إلى نهايته ما لم تقع أحداث غير منظورة .

فليس وراء التفكير المادي الذي يسود الغرب ، ويرد الأخلاق إلى المنفعة ، ويدعو إلى التناحر على الأسواق والمصالح . . ليس وراء هذا التفكير الذي ينفى العنصر الروحي من الحياة ؛ وينفي الإيمان بنير المثل والتجربة ؛ ويحضر المثل العليا المجردة ؛ وينكر وجود حقائق للأشياء إلا وظيفتها — على نحو ما تصنع فلسفة

البراجماتزم — ليس وراء هذا التفكير إلا الشيوعية حين تتغير الأوضاع الاقتصادية بعض التغير في البلاد الغربية .

إنه لا يوجد اختلاف في طبيعة التفكير الأمريكي والرومى . ولكن توجد اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية . والقى يمسك الأمريكى المادى أن يكون شيوعياً ليس فكرة عن الحياة ترفض التفسير المادى للكون والحياة والتاريخ ، بل لأن الفرصة مهيأة أمامه ليصبح ثرياً ، ولأن أجر العامل مرتفع كذلك . فإذا انتهت الرأسمالية في أمريكا إلى أقصى خطواتها فتحت حلقات الاحتكار ؛ وأحص الرجل المادى أن الفرصة ليست مهيأة أمامه ليصبح من أصحاب رؤوس الأموال ؛ وانخفضت الأجور بسبب إغلاق حلقة الاحتكار ، أو لأى سبب آخر ، فينتجه العامل الأمريكى حتماً إلى الشيوعية ، لأنه لا عاصم له يومئذ ، من فكرة عن الحياة أعلى من الفكرة للمادية ؛ ولا عاصم له من عقيدة روحية ، ولا من مثال أخلاقى .

فلا نجدنا أن نرى الصراع قوياً وعنيفاً بين كتلتى الشرق والغرب . فكلتاهما لا تملك إلا فكرة مادية عن الحياة ؛ وكلتاهما قريبة في طبيعة تفكيرها من الأخرى ، وكلتاهما لا تتنازعان على مبدأ أو فكرة ، إنما تتنازعان النفوذ فى العالم ، والربح فى الأسواق ! ونحن هذه الأسواق !

أما الصراع الحقيقى العميق ، فهو بين الإسلام وبين الكتلتين الغربية والشرقية جميعاً . فالإسلام هو القوة الحقيقية التى تقف لقوة الفكرة المادية التى تدين بها أوروبا وأمريكا وروسيا على السواء . الإسلام هو الذى يتضمن الفكرة الكلية للتناسق عن الكون والحياة والإنسان ؛ ويقم التكافل الاجتماعى فى المحيط الإنسانى مقام الصراع والتطاحن ؛ ويجعل للحياة فكرة روحية تصلها بالخالق فى السماء ؛ وتسيطر على اتجاهها فى الأرض ؛ ولا تنتهى بالحياة إلى تحقيق أغراض مادية بحتة ؛ وإن كان النشاط للمادى المشر عبادة من عبادات الإسلام .

وحقيقة إن الأديان الروحية — وفى مقدمتها المسيحية — تنكر المادية الأوربية

الأمريكية ، كما تنكر المادية الشيوعية الروسية ، لأنها من طبيعة واحدة تتعارض مع الفكرة الروحية في الحياة . ولكن المسيحية — فيما أرى — لا تحسب قوة إيجابية في مواجهة الأفكار المادية الجديدة ؛ فهي ديانة فردية انزالية سلبية ؛ لا تملك الحياة أن تنمو في ظلها النمو الدائم القمّال . ولقد أدت المسيحية دورها المحدود في حياة البشرية ثم عجزت عن مسايرة الحياة العملية في الأجيال للتلاحقة ، لأنها جاءت لفترة زمنية محدودة بين اليهودية والإسلام ؛ فلما استمكنت بها أوروبا نظروف تاريخية معينة ، عجزت عن مسايرة الحياة المتطورة ، وانعزلت في المعبد وفي الوجدانات الفردية ، ولم تسيطر على الحياة الواقعية ، لأنها لا تملك قوة الاستمرار والتطور والنماء .

والمسيحية لا تستطيع — بنير تحمل — أن تجارى النظم الاجتماعية والاقتصادية الدائمة التطور ، لأنه ليس في صميمها أية فكرة عن الحياة الواقعية العملية . فأما الإسلام فهو نظام كوني كامل ؛ فيه العقيدة ، وفيه التشريع ، وفيه التنظيم الاجتماعي والاقتصادى الخاضع للوجدان والتشريع ، القابل للنمو في الفروع والتطبيقات .

وهو يقدم للبشرية فكرة متكاملة شاملة عن الكون والحياة والإنسان فيشبع فيها احتياجات الفكر . ويقدم للإنسانية عقيدة واضحة بسيطة عميقة ، فيشبع فيها حاجات الوجدان . ويقدم للمجتمعات أسسا تشريعية واقتصادية ، فيرضى حاجات العمل والنظام .

وهو يقيم نظامه على أساس فكرة روحية عن الحياة ترفض التفكير المادى ، وتقيم السلوك على أساس المنصر الروشى الأخلاقى ، فيرفض فكرة المنفعة القربية ... وبذلك يصطدم اصطداما مباشرا بالعقلية للمادية السائدة في الكتلتين الشرقية والغربية ؛ ويرفع الحياة إلى أفق أعلى من تلك الآفاق القربية ، التى تستشرها أوروبا وأمريكا وروسيا على السواء .

من ذلك الاستعراض السريع يبدو أننا في العالم الإسلامي ، في حاجة إلى مراجعة موقفنا كله . فنحن نملك عن الحياة فكرة كلية أرقى من كل فكرة تملكها أوروبا أو أمريكا أو روسيا . ونحن نملك أن نقدم للبشرية هذه الفكرة التي تهدف إلى تعاون إنساني كامل ، وإلى تكافل اجتماعي صحيح ؛ وترى إلى رفع قيمة الحياة إلى المستوى اللائق بما لم يصدر عن الله ! ومكانتنا إذن ليس في ذيل القافلة ولكن في مأخذ الزمام ! ولكننا لن نصل إلى مكانتنا الطبيعي في يسر ؛ ولن نبغله إلا على تلال من التضحيات لا بد أن نبذلها ، لخيرنا وخير البشرية . وقد تقع أعباء كثيرة على أصحاب رؤوس الأموال ، وعلى المستمعين الذين مردوا على اللعاب . . ولكن هذه الأعباء لا بد منها . فنحن إما أن نسير على درب الإسلام وإما أن نسير على درب الشيوعية ، ولا مفر من إحدى الطريقين في النهاية . فأوروبا وأمريكا اللتان تتمسك بأنظمتها ، ونختارها على نظامنا الإسلامي ، صائرتان حتما إلى الشيوعية طال الزمن أو قصر ، بحكم أن طبيعة تفكيرها هي طبيعة التفكير الشيوعي ، وفكرتهما عن الحياة هي فكرتهما ، والاختلاف في ظاهر الأمر ، لا في حقيقته العميقة !

وإن أصحاب رؤوس الأموال وللمستمعين ليعرفون ماذا تعني الشيوعية ؛ وإنهم ليفرقون من اسمها كما يفرق الممبجى من الجن والنيلان ! فليطهروا إذن أن لا عاصم لهم ، ولا عاصم للبشرية كلها إلا في الإسلام . الإسلام الحقيقي الصحيح الذي عرضنا مبادئه هنا ؛ وضرربنا الأمثال من نظمه وتكاليفه في النفس والمال .

ألا وإنا اليوم في مفرق الطريق . فلما أن نواصل السير في ذيل القافلة الغربية التي تسمى نفسها « الديمقراطية » ! فنصل معها في النهاية إلى القافلة الشرقية للمساءة عندهم بالشيوعية ! وإما أن نرجع إلى هذا الإسلام نحكم في حياتنا الروحية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية ؛ ونستمد منه القوة ؛ وننسى تفريعاته وتشريعاته في حدود فكرته الكلية الشاملة ؛ ونعتمد تكاليفه في النفس والمال .

ألا وإنا إن لم نصنع ذلك اليوم ظن نصنعه غداً . فالعالم المحطم بسد حريين

مترايتين ، المضطرب العقيدة ، المزعزع الوجدان ، الحائر بين شتى الاتجاهات والأفكار ،
أحوج ما يكون اليوم لأن تقدم له عقيدتنا ونظامنا وفكرتنا العملية الروحية عن الحياة .
ولن تقدمها حتى نطبقها في حياتنا ، فيراها العالم حقيقة واقعة في الأرض ، لا فكرة
نظرية في الخيال !

والعودة إلى الإسلام لا تمنحنا مجرد تحقيق العدالة الاجتماعية في حياتنا ، ورد
الاطمئنان والثقة إلى النفوس المضطربة الحائرة ، الباحثة عن الخلاص في شتى المبادئ*
وشتى الاتجاهات . . .

إنما هي تمنحنا مع العدالة الاجتماعية في الداخل ، ذاتية شخصية في الخارج ،
وطابعا مميزا في المجتمع الدولي ، تحسب الكتلتان المتنازعتان حسابا ، وتقيان له
وزنا في سياستهما الدولية .

بل إنها تمنح العالم السلام ، وتتيح له فرصة للأمن يتنفس فيها ، ويتقى الكارثة
التي تغمر قاعها لتلتهم الأخضر واليابس في حرب عالمية جديدة . . . ذلك أن بروز
كتلة ثالثة إلى الوجود ، ذات فكرة مستقلة عن الحياة ، وذات طابع مميز بين هؤلاء
وهؤلاء . . . إن بروز هذه الكتلة الثالثة بين الكتلتين المتنازعتين ، هو الحل
الوحيد الأخير لتحقيق التوازن الدولي في العالم الحائر المضطرب بين هؤلاء وهؤلاء .
والظرف اليوم مهيا ، على مولد الكتلتين الإسلاميتين الضخمتين في أندونيسيا
والبالكستان . وعلى بقطة العالم العربي في الشرق والغرب . وعلى الله قصد السبيل .
وعلينا الثقة به والايان .

مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - صحيح البخارى
- ٣ - صحيح مسلم
- ٤ - للسند لأحمد بن حنبل : الأجزاء الأربعة الأولى شرح وتعليق أحمد محمد شاكر
- ٥ - مصابيح السنة للبغوى
- ٦ - الخراج لأبى يوسف
- ٧ - شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد
- ٨ - تاريخ الخلفاء الراشدين (الإمامة والسياسة) لابن قتيبة الدينورى
- ٩ - الإسلام على مفترق الطرق تأليف ليوبولد فايس وترجمة عمر فروخ
- ١٠ - الإسلام والنظام العالمى الجديد تأليف مولاي محمد طى وترجمة أحمد جوده السحار
- ١١ - الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى تأليف آدم متز وترجمة محمد أبوريدة
- ١٢ - أطفال بلا أسر تأليف أنافرويد ودرنى برلنجهام وترجمة محمد بدران وورعزى يسى
- ١٣ - الرسالة الخالصة لمبد الرحمن عزام
- ١٤ - مالك لمحمد أبو زهرة
- ١٥ - لللكية ونظرية العقد لمحمد أبو زهرة
- ١٦ - الخطابة لمحمد أبو زهرة
- ١٧ - الفتنة الكبرى - جزء (١) - الله حسين
- ١٨ - عثمان بن عفان لصديق إبراهيم عرجون
- ١٩ - حياة محمد لمحمد حسين هيكل
- ٢٠ - الصديق أبو بكر لمحمد حسين هيكل
- ٢١ - الفاروق عمر لمحمد حسين هيكل
- ٢٢ - أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح فى الإسلام لمبد الحليم الجندى
- ٢٣ - عبقرية الإمام لمباس محمود العقاد

- ٢٤ — عبقرية الصديق لمباس محمود العقاد
٢٥ — داعي السماء بلال بن رباح لمباس محمود العقاد
٢٦ — عمرو بن العاص لمباس محمود العقاد
٢٧ — الإمام علي بن أبي طالب — الجزآن الأول والثاني — لمبد الفتاح عبد القصود
٢٨ — سعد بن أبي وقاص لمبد الحميد جوده السحار
٢٩ — الاشتراكي الزاهد أبو ذر الثفاري لمبد الحميد جوده السحار
٣٠ — عمر بن عبد العزيز لأحمد زكي صفوت
٣١ — الإسلام والأوضاع الاقتصادية لمحمد النزالى
٣٢ — الإسلام وللناهج الاشتراكية لمحمد النزالى
٣٣ — فلسفة البراهمازم ليعقوب فام
٣٤ — الحروب الصليبية الأولى لحسن حبشى
٣٥ — خالد بن الوليد (مخطوط) لصديق ابراهيم عرجون
-

فهرس

الصفحة	الموضوع
٣	إهداء
٥	الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام
٢١	طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام
٣٣	أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام
٣٥	التحرر الوطني
٤٩	للساواة الإنسانية
٦٠	التكافل الاجتماعي
٧٢	وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام
٨٨	سياسة الحكم في الإسلام
١٠١	سياسة المال في الإسلام
١٠٣	للملكية الفردية
١٣١	فريضة الزكاة
١٣٦	فرائض غير الزكاة
١٤٣	من الواقع التاريخي في الإسلام
٢١٥	لحضر الإسلام ومستقبله
٢٦٣	في مفترق الطرق
٢٦٨	مراجع البحث

تصويبات

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٩	١٦	لأمسكم	إذن لأمسكم
٣١	٩	في مجراها	مجراها
٣٥	٥	تحافظ الجماعة	تحافظ الجماعة
٣٦	١٥	لا إنسانية	الإنسانية
٤٤	١٥	وأصبح	وأصبح الدين
٤٥	١	إنما تدعو إلى ترك	إنما تدعو إلى ترك
٤٨	١٤	حق معلوم	حق
٦٧	١	فليغير	فليغيره
٧٨	١٣	واجتنابه	واجتنابا
٨٠	٤	فَلَا نَفْسُكُمْ	فَلَا نَفْسُكُمْ
٨٠	١٦	التبصر	والتبصر
٨٣	١٤	أَنْ تَكُونَ	أَنْ يَكُونَ
٨٥	١٤	أَنْ يَكُونَ	أَنْ تَكُونَ
٩٤	٢٢	حديث [٨]	حديث
١١٣	١٦	يجوز	يجوز
١١٤	٢	تستحق	يستحق
١٢٧	١	وَأَتَرَفَنَام	وَأَتَرَفَنَام
١٢٧	٢	تَاكُلُونْ	تَاكُلُونْ
١٢٧	٣	أَطْعَنَّا	أَطْعَنَّا
١٢٨	٢	وَيْ	ويعر
١٤٣	١	مَا يُلْجَح	ما يلجح
١٥٠	٣	كَلَا	وكلا
١٥٥	١٧	محائق	لحقائق
١٦١	١٤	وقائع	واقع
١٧٢	٢	وتلتها	وسبقها
١٨٥	١٣	رغبتم	غبتم
٢٤٢	١٥	للبلوغ	للبوغ
٢٥٥	١٠	اجتماعي	الاجتماعي

كتب للمؤلف

- ١ — العدالة الاجتماعية في الإسلام « طبعة ثانية » لجنة النشر للجامعيين
- ٢ — معركة الإسلام والرأسمالية « طبعة أولى » دار الكتاب العربي
- ٣ — التصوير الفني في القرآن « طبعة ثانية » دار المعارف
- ٤ — مشاهد القيامة في القرآن « طبعة أولى » دار المعارف
- ٥ — النقد الأدبي : أصوله ومناهجه « طبعة أولى » دار الفكر العربي
- ٦ — كتب وشخصيات « طبعة أولى » دار الرسالة
- ٧ — أسـوالك « طبعة أولى » دار سعد مصر
- ٨ — طفل من القرية « طبعة أولى » لجنة النشر للجامعيين
- ٩ — المدينة المسحورة « طبعة أولى » دار المعارف
- ١٠ — الأطياف الأربعة « بالاشتراك مع إخوته الثلاثة » لجنة النشر للجامعيين
- ١١ — نقد كتاب مستقبل الثقافة « نقد »
- ١٢ — مهمة الشاعر في الحياة « نقد »
- ١٣ — الشاطئ المجهول (شعر) « نقد »

الكتب التالية

- ١ — الإسلام دين السلام
- ٢ — أمريكا التي رأيت
- ٣ — لحظات مع الخالدين
- ٤ — وطن ينهار
- ٥ — حلم الفجر (شعر)
- ٦ — نحو مجتمع إسلامي متحضر



دار المستشفى
مكتبة دار المستشفى